



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي مغنية



معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم
الإقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي
الموضوع:

محاولة نمذجة معدلات التضخم بالجزائر: دراسة قياسية

تحت إشراف:
أ.د. شيببي عبد الرحيم

من إعداد الطالب:
هوارى علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مكيدش محمد
مشرفا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شيببي عبد الرحيم
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رمضان محمد
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شكوري سيدي محمد
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر أ	د. بوجرفة عبد الناصر

2022 - 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخَوِّضُ الْغَوَّاصِينَ
الَّذِي يُصَوِّرُ الْبَرْنَ
كَمَا يُشَاءُ وَيُخْتَارُ
لَهُ يُصَوِّرُ مَا يَشَاءُ
وَلَهُ عِزُّ الْقُدْرَةِ
وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ
الْعَرْشُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرو امتنان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور الجليل شبيبي عبد
الرحيم على تفضله للإشراف على هذه الأطروحة، والمشكور على
النصائح والتوجيهات التي لم يبخل بيها علينا، ومرافقته لي طيلة هذا
العمل في مختلف مراحلها، وحسن معاملته وكرمه، وتشجيعاته دائماً
المحفزة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل رئيس
وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، ومساهماتهم في
إثراء هذا العمل بمدخلاتهم وإعطاء ملاحظات قيمة.
وإلى كل أسرتي الجامعية من أساتذة المركز الجامعي مغنية، موظفين
وطلبة العلم.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد
لإعداد هذه الأطروحة.

سواربي علي

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ... »
(الآية 22 سورة الإسراء)

إلى من أمر الرحمن ببرهما والرسول بمصاحبتهما ووضعت الجنة تحت
أقدامهما، إلى رمز التضحية والعطاء والنبيل والوفاء إلى من حبهما يغمر
قلبي ودعائهما يسير دربي إلى من تعبت لأجلي وإلى من أعجز عن
شكرها أمي الحبيبة، أعز ما أملك في هذه الدنيا.
إلى تاج رأسي وقرّة عيني روح أبي الطاهرة.
إلى كل أفراد عائلتي.

هواربي علي

الفهرس

الصفحة	المحتويات
أ	شكر وامتنان
ب	إهداء
ت	الفهرس
ج	قائمة الأشكال والجداول
د	قائمة الملاحق
1	المقدمة العامة
17	الفصل الأول: التضخم في النظرية الإقتصادية
18	مقدمة
19	المبحث الأول: ماهية التضخم
19	المطلب الأول: مفهوم التضخم
23	المطلب الثاني: أنواع التضخم
29	المطلب الثالث: تفسير التضخم في ضوء النظريات الإقتصادية
81	المبحث الثاني: مؤشرات قياس القوى التضخمية
82	المطلب الأول: قياس التضخم بإستخدام طريقة الأرقام القياسية
86	المطلب الثاني: قياس التضخم تبعا لنظرياته
89	المطلب الثالث: آثار التضخم
96	المبحث الثالث: سياسات معالجة التضخم
96	المطلب الأول: السياسة النقدية
102	المطلب الثاني: السياسة المالية
103	المطلب الثالث: السياسات الأخرى
105	خاتمة الفصل
108	الفصل الثاني: تحليل ظاهرة التضخم ومؤشراته في الإقتصاد الجزائري
109	مقدمة
110	المبحث الأول: عرض تحليلي لتطور مؤشر التضخم في الإقتصاد الجزائري
110	المطلب الأول: تحليل المسار السياسات السعريية في الجزائر
118	المطلب الثاني: قراءة تحليلية للمؤشرات القياس القوى التضخمية في الإقتصاد الجزائري
138	المطلب الثالث: تطور مؤشر معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري
145	المبحث الثاني: مصادر ظهور الفجوات التضخمية في الإقتصاد الجزائري

الفهرس

145	المطلب الأول: المصادر الداخلية للتضخم
162	المطلب الثاني: المصادر الخارجية للتضخم
173	المبحث الثالث: آثار التضخم على الإقتصاد الوطني والسياسات المتبعة للحد منه
174	المطلب الأول: الآثار المترتبة للتضخم على الإقتصاد الجزائري
182	المطلب الثاني: السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الإقتصاد الجزائري
198	المطلب الثالث: تقييم سياسة التضخم المستهدف في الإقتصاد الجزائري
202	خاتمة الفصل
204	الفصل الثالث: التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر
205	مقدمة
206	المبحث الأول: التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة القياسية
206	المطلب الأول: الاختبارات القياسية الكلاسيكية الخطية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
209	المطلب الثاني: الاختبارات القياسية للاخطية لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الإنتقال الفوري والمباشر (TAR)
223	المبحث الثاني: التحليل القياسي للنتائج التطبيقية للمقاربة الخطية
223	المطلب الأول: ضبط متغيرات الدراسة وصياغة النموذج
227	المطلب الثاني: النتائج التطبيقية للمقاربة الخطية
235	المطلب الثالث: تحليل النتائج التطبيقية القياسية للدراسة الخطية لنموذج (ARDL)
238	المبحث الثالث: التحليل القياسي للنتائج التطبيقية للمقاربة اللاخطية
238	المطلب الأول: تحديد ومعرفة المتغير المسؤول على الإنتقال معدلات التضخم من نظام لآخر
240	المطلب الثاني: نمذجة معدلات التضخم في شكل نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الإنتقال الفوري والمباشر (TAR)
243	المطلب الثالث: تحليل النتائج التطبيقية القياسية للدراسة اللاخطية لنموذج (TAR)
247	خاتمة الفصل
249	الخاتمة العامة
259	قائمة المراجع
279	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	أنواع التضخم حسب حدته	1 - 1
34	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي	2 - 1
45	التضخم وفقا للنظرية الكنزوية	3 - 1
47	التضخم بدافع الطلب	4 - 1
49	التضخم الناشئ عن التكلفة	5 - 1
51	منحنى فيليبس	6 - 1
53	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	7 - 1
61	التضخم حسب تحليل رؤية النقديين	8 - 1
68	التضخم المتوقع في ظل النظرية التوقعات المتكيفة	9 - 1
75	منحنى لافر	10 - 1
121	تطور مستوى العام للأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018	11 - 2
123	تطور الرقم القياسي للمواد الغذائية ومشروبات غير كحولية	12 - 2
124	تطور الرقم القياسي لأسعار (الملابس والأحذية) و(الأثاث ومنتجات المفروشات) و(التعليم - الثقافة - الترفيه)	13 - 2
125	تطور الرقم القياسي لأسعار مجموعة النقل والمواصلات والسكن وأعبائه	14 - 2
126	تطور الرقم القياسي لأسعار الصحة ونظافة الجسم ومتفرقات	15 - 2
128	تطور الرقم القياسي الضمني في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 - 2018	16 - 2
129	الارتباط بين معدل التغير السنوي مؤشر رقم القياسي الضمني ومعدل التغير السنوي في أسعار البترول خلال الفترة 1970 - 2018	17 - 2
138	تطور معدلات التضخم السنوي خلال الفترة 1970 - 1989	18 - 2
140	تطور معدلات التضخم السنوي خلال الفترة 1990 - 1998	19 - 2
141	تطور معدلات التضخم السنوي خلال الفترة 1999 - 2018	20 - 2
150	تطور كتلة الأجور خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 - 2018	21 - 2

قائمة الأشكال والجداول

151	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 1990-2012	22 - 2
152	تطور الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري	23 - 2
156	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018	24 - 2
160	تطور الميزانية الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية خلال الفترة 2018 - 1970	25 - 2
163	تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018	26 - 2
165	تطور بنية الواردات السلعية للفترة 1970 - 2018	27 - 2
167	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1970-2017	28 - 2
171	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال 1970 - 2018	29 - 2
175	تطور حجم كل من الادخار العائلي و الاستهلاك في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 - 2017	30 - 2
180	تطور رواتب الأجراء ومداخيل المستقلين	31 - 2
183	تطور مؤشر معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2001-2018	32 - 2
212	آلية نماذج العتبة الاعتيادية (نماذج العتبة الأفقية)	33 - 3
213	آلية عملية نماذج العتبة العمودية	34 - 3
215	دالة الانتقال لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر	35 - 3
229	تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج	36 - 3
234	نتائج اختبار إستقرارية النموذج (Stability Test)	37 - 3

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 - 2	هوامش الأرباح القسوى المطبقة عند الإنتاج والتوزيع على مستوى سوق الجملة والتفصيل مثبتة بقرار من وزارة الإقتصاد	117
2 - 2	المجموعات الرئيسية و الفرعية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر	120
3 - 2	تطور معامل الاستقرار النقدي في الإقتصاد الجزائري الفترة 1970-2018	130
4 - 2	معيار فائض الطلب خلال الفترة 1988 - 2011	134
5 - 2	معيار الإفراط النقدي خلال الفترة 1970 - 2018	136
6 - 2	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018	146
7 - 2	معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	186
8 - 2	تطورات معدل تسهيلات الودائع خلال الفترة 2005 - 2018	188
9 - 2	تطور معدل استرجاع السيولة خلال الفترة 2002 - 2018	190
10 - 2	عرض معدلات التضخم المستهدفة ضمينا في الجزائر الفترة 2002-2018	201
11 - 3	المتغيرات المستعملة في الدراسة	224
12 - 3	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	225
13 - 3	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	226
14 - 3	إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار P-P و ADF	228
15 - 3	نتائج إختبار الحدود (t-Bounds)	230
16 - 3	نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل	230
17 - 3	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (1.2.2.1.0.1..2) Ardl	232
18 - 3	اختبارات مشاكل القياس النموذج	233
19 - 3	إختبار خطية معدلات التضخم مقابل اللاخطية وتحديد متغير الإنتقال	239
20 - 3	تقدير عدد العتبات وقيمة العتبة	241
21 - 3	نمذجة معدلات التضخم في شكل نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الإنتقال الفوري والمباشر	241
22 - 3	نمذجة معدلات التضخم في شكل نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الإنتقال الفوري والمباشر	242

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
280	المجموعات الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر	1
281	تطور الإستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري	2
282	تطور الميزانية الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية	3

المقدمة

العامية

المقدمة العامة

عرفت البشرية ظاهرة إرتفاع مستوى الأسعار منذ أقدم العصور، حيث كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتعرض قيمة النقود إلى الإنخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته، ولم يجد الإقتصاديون الحلول لهذه الظاهرة، إذ كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر "مصطلح التضخم". حتى أصبحت هذه الظاهرة تمثل أحد الأمراض الإقتصادية والإجتماعية، التي تعبت بإقتصاديات الدول العالم المتقدمة والنامية، وتحدث فيه اختلالات عديدة، نتيجة للآثار التي يتركها التضخم على سيرة الحياة بشكل عام والإقتصادية بشكل خاص، وانتشرت هذه الظاهرة في عدد كبير من الدول، حتى تحولت إلى ظاهرة عالمية، مما دفع بالمفكرين الإقتصاديين إلى وضع التضخم أحد الأهداف الإقتصادية الرئيسية التي يسعى الإقتصاد الكلي لمعالجته، وقد تباينت العوامل التي تتولد عنها ظهور هذه الموجات التضخمية سواء كانت لها علاقة بالسياسة المالية أو بالسياسة النقدية في أي دولة معينة، ويزداد تأثير التضخم على إقتصاديات الدول كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي هذه الضغوط التضخمية والتي تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

لهذا حظيت دراسة ظاهرة التضخم وتحليلها من أهم القضايا الإقتصادية التي شغلت بال رجال السياسة والإقتصاد منذ العقود الماضية، وما زالت لحد الآن تهيمن على الجزء الأكبر من الأبحاث الإقتصادية، وذلك لما لها من آثار كبيرة على كافة مرتكزات الإقتصاد وجميع مؤشرات، بالإضافة للأبعاد الإجتماعية وتمتد حتى إلى السياسية، مما جعلها محور جدل وخلاف بين مختلف التيارات الفكرية الإقتصادية التي عملت على تفسيرها وتحديد أسبابها واقتراح طرق لعلاج هذه الظاهرة. حيث أن أول من تطرق إلى ظاهرة التضخم بشكل واضح النظرية الكمية للنقود والتي اهتمت بأسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة، وبالرغم من المساهمات العديدة والمتكررة للمدرسة الكلاسيكية في تطوير وتدعيم هذه النظرية بإضافة عدة عناصر في التحليل الرياضي وتوسيع التحليل، إلا أن مبادئ وأفكار هذه النظرية لم تكن محل إجماع الإقتصاديين بعد قصورها في تقديم تفسيرات وحلول لأزمة الكساد التي ضربت الإقتصاد العالمي سنة 1929، كل هذه الانتقادات هيأت لنقبل أفكار جديدة جاء بها الإقتصادي كينز، واعتبر أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية في معالجة مشكل الكساد من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، كما افترض تحليله للتضخم على أنه

المقدمة العامة

الزيادة في الطلب الكلي على حجم العرض الكلي زيادة محسوسة ومستمر، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الإرتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، إلا أن هذه النظريات المفسرة هي الأخرى لم تجد منفذا لها، حيث شهد الإقتصاد العالمي معدلات الكساد التضخمي، وبالتالي عجز هذه الأفكار عن معالجة هذه الظواهر الإقتصادية واحتوائها، ومنه أصبحت الساحة الإقتصادية مهياًة من جديد لظهور أفكار وسياسات أخرى لتقوم بتفسير مشكلة ظاهرة التضخم وتقديم الحلول المناسبة لها، وهنا ظهرت المدارس المعاصرة في تفسير ظاهرة التضخم.

وأصبح الحفاظ على معدلات التضخم مستقرة ومنخفضة من أهم التحديات التي تواجه أصحاب القرار الإقتصادي، باعتباره مؤشر من المؤشرات المهمة لقياس صحة الإقتصاد، ويمثل امتحانا صعبا للسياسات الإقتصادية، لهذا تسعى دائما الدول في البحث عن المصادر المسببة أو المكونة في خلق ضغوط تضخمية، بغية الوصول إلى حلول للحد من تفاقم هذه الظاهرة وهذا من أجل ضمان وسلامة الإقتصاد الكلي، وهو الأمر الذي دفع ببعض الدول البنك المركزي للمملكة المتحدة سنة 1992، وتلاه البنك المركزي الأوروبي في سنة 1999 إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة النقدية استهداف التضخم أي تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية معينة، وهذا ما نجحت فيه الدول المتقدمة في محاربة هذه الظاهرة ووضع التضخم تحت الرقابة الصارمة والتعلم من الدروس للتجارب التي مرت بها سابقا، وبذلك استطاعت أن تسيير الإقتصاد بصورة أفضل، والتحكم في معدلات التضخم، بينما تقف الدول النامية موقفا ضعيفا لتحقيق المعالجة الحقيقية لهذه الظاهرة.

الجزائر كغيرها من الدول النامية عرف إقتصادها موجات تضخمية تكون منخفضة تارة، ومرتفعة تارة منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي. حيث اعتمدت في البداية التنبني المبادئ الإقتصاد الإشتراكي، إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلا في تسيير الإقتصاد وبدأ يتلاشى بعد الأزمة العالمية في نهاية الثمانينات، والتي عصفت بالإقتصاد الجزائري، مما جعلها تتخلى عن هذا النظام وسارت باتجاه النظام الرأسمالي، وبالرغم من اختلاف هذه الأنظمة الإقتصادية المتبعة، شهد الإقتصاد الجزائري معدلات التضخم مستويات مرتفعة في بعض السنوات وصل إلى أرقام من خانتين بـ 15.6 % و 14.7 % خلال سنتي 1978 و 1981 على التوالي، وأيضا بداية التسعينات حينها بلغ معدل التضخم سنة 1992

المقدمة العامة

بـ 31.66 %، وهذا الإرتفاع دفع بصناع القرار إلى التدخل والقيام بإصلاحات إقتصادية لكبح هذه الضغوط التضخمية.

عودة إرتفاع أسعار البترول إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الوضعية المالية المريحة للحكومة الجزائرية وانطلاقة جديدة للإقتصاد، مما انعكس إيجابا على السياسات الإقتصادية الكلية الرشيدة تم استغلالها في البعث النشاط الإقتصادي، من خلالها حقق الإقتصاد الجزائري أداء قوي للمؤشرات الإقتصادية بزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتخلص من عبء المديونية وضبط معدلات التضخم، هذا إضافة إلى مجهودات الإصلاح المؤسسي التي تتمثل بصفة أساسية في تعزيز استقلالية البنك المركزي ومنحه دور أكبر في صياغة وإدارة السياسة النقدية حتى وصلت معدلات التضخم أدنى مستوياتها، حيث بلغت 3.6 % كمتوسط سنوي خلال الفترة 2004 - 2010، كما قام البنك المركزي بتطوير أداة ملائمة أي نموذج توقع التضخم لأجل القصير في سبتمبر 2009 واستهدافه، وهذا من أجل الهدف الضمني للسياسة النقدية والرؤية المستقبلية، حيث لم يتعدى المتوسط السنوي للتضخم بـ 3.91 % سنة 2010، ليواصل تسجيل التضخم معدلات لم تتجاوز 6 %، باستثناء سنة 2012 أين بلغ المتوسط السنوي لمعدل التضخم ذروته قدرها بـ 8.89 %.

وتشير معدلات التضخم المرتفعة في الإقتصاد الوطني قلعا كبيرا لدى الحكومة الجزائرية، لأن هذا الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار أصبح يشكل متاعب للطبقات الفقيرة والمتوسطة في تدهور لقدرتهم الشرائية، مما جعل الكثير منهم أصحاب المداخل الضعيفة والثابتة غير قادرين على تلبية مختلف حاجيتهم الضرورية، لذلك يتطلب الحاجة من أصحاب القرار وضع السياسات المناسبة لعلاج هذه الضغوطات التضخمية وكبح هذا الغلاء، لأن تحقيق التضخم الأمثل من طرف صناع القرار يمثل مكسبا للإقتصاد الوطني.

ودراسة هذه الظاهرة وتحليلها والوقوف على المصادر التي تؤدي إلى تغذية هذه الضغوط التضخمية بصورة دقيقة في إقتصادنا، يعتبر أولوية جوهرية لصناع القرار في الحكومة الجزائرية لرسم أدوات تنفيذ السياسات الإقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لأن الإرتفاع المستمر في معدلات التضخم بالجزائر يصاحبه بنتائج سلبية على مختلف المفاصل الإقتصاد الوطني ويؤدي إلى تشويه بنيته.

إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق ذكره، وانطلاقاً من النظريات والوقائع الإقتصادية، يمكننا صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما هي أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية المسببة في نمذجة التضخم بالجزائر خلال الفترة 1970 - 2018؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن طرحها حول الموضوع والتي تعد مكملة للإشكالية الرئيسية، وتتمثل فيما يلي:

- هل يمكن اعتبار التمويل عن طريق الإصدار النقدي والتخفيض في قيمة الدينار الجزائري أحد العوامل القوية لإحداث ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري؟
- ما هي علاقة العوائد النفطية بمعدلات التضخم بالجزائر؟
- هل تتأثر معدلات التضخم المحلية في الجزائر بالأسعار العالمية؟
- كيف هي سيرورة معدلات التضخم في الجزائر أهو ثابت أم يتغير؟ إذا كان متغيراً فما هي قيمة العتبة التي يبدأ عندها تدخل صناع القرار للتعديل؟

فرضيات البحث:

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه، ارتأينا إلى وضع الفرضيات التالية:

- إن التمويل عن طريق الزيادة في عرض النقود والتخفيض في قيمة الدينار الجزائري من العوامل القوية لحدوث تسارع في معدلات التضخم المحلية في الإقتصاد الجزائري.
- الإرتفاع المتزايد للواردات يعتبر قناة مهمة لنقل التضخم العالمي للإقتصاد الوطني.
- هناك إدارة نشطة لمعدلات التضخم من خلال وجود أثر العتبة لمستويات معدلات التضخم (سلوك لاختطي)، إذ أن هناك لا تماثل في عملية التعديل، أين يتدخل صناع القرار للحد من تقادم معدل التضخم عندما يفوق هذا الأخير قيمة العتبة.

المقدمة العامة

أهمية البحث وأهدافه:

من الواضح أن التضخم أصبح يحتل من المواضيع الإقتصادية التي تنال أهمية بالغة من اهتمامات الباحثين والكتاب على الأزمنة لمعرفة الأسباب المؤدية له والآثار التي تنتج عنه، ومحاولة وضع الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة، إذ نجد كل الدول العالم تعاني من هذه الضغوط التضخمية رغم اختلاف أنظمتها الإقتصادية ومستوى تطورها، لهذا أصبح يستدعي صناع القرار وهم المسؤولين في الحكومات في دراسة هذه الظاهرة ومحاولة تفسيرها ومعرفة أسبابها، وخاصة أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية من العقبات التي تقف أمام عملية التنمية. والإقتصاد الجزائري من بين الدول النامية عرف ضغوطات تضخمية على اختلاف المصادر المؤدية لها، إذ يحاول القائلون على السياسات الإقتصادية معالجة تفاقم معدلات التضخم بتعديله من المستويات العالية إلى المنخفضة كلما تجاوز هذا الأخير مستوى قيمة العتبة، وهذا من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية.

أما فيما يتعلق بأهداف البحث، فإنها تتمثل في تحليل وشرح مختلف النظريات والأفكار الإقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، وأيضا معرفة واقع هذا الموضوع في الإقتصاد الجزائري، بغية تقديم اقتراح وحلول وتوصيات من شأنها أن تساعد الحكومة الجزائرية تشخيص دقيق لهذه الظاهرة ويسمح التحكم في معدلات التضخم أمرا يسيرا.

أسباب اختيار البحث:

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع في العناصر التالية:

- تشخيص واقع التضخم في الجزائر على ضوء النظريات الإقتصادية.
- البحث في المصادر الداخلية والخارجية وغيرها، التي ساهمت في حدوث موجات من التضخم في الإقتصاد الوطني.
- الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مصدر النفط وما لذلك من خصوصيات، والتي تنعكس سواء الإنخفاض أو الإرتفاع في أسعار النفط على معدلات التضخم.
- معرفة مسار السياسات المنتهجة في الجزائر لمكافحة التضخم.

المقدمة العامة

▪ نقص في الدراسات القياسية المهمة بتحليل واقع هذا الموضوع في الجزائر، خاصة منها النمذجة اللاحظية.

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار الزمني لموضوع البحث لبيانات ربع سنوية تتراوح ما بين الربع الأول من سنة 1970 إلى غاية الربع الرابع من سنة 2018، أما الإطار المكاني فيشمل الإقتصاد الجزائري.

المنهج والأدوات المستعملة في البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بمختلف جوانب موضوعنا، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مفهوم ظاهرة التضخم وشرح أنواعه، أما المنهج التاريخي فتتطلب منا عرض مختلف النظريات العديدة التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم عبر مسارات تاريخية، وكما تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل ظاهرة التضخم ومؤشراته في الإقتصاد الجزائري، لأن الجزائر كغيرها من إقتصاديات الدول العالم عرفت أسواقها الوطنية الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار منذ الاستقلال إلى غاية وقتنا الحالي، وهذا نتيجة المصادر الداخلية والخارجية وغيرها، والتي أدت إلى نشأة الموجات التضخمية، مما ترتب عليها وصول معدلات التضخم أعلى مستوياتها، وعليه هذا الإرتفاع نتج عنه نتائج سلبية على جل المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية، ولذا كان علاجها ضروريا وملحا باستخدام السياسات الملائمة، وفي الأخير تم استخدام المنهج القياسي، بتطبيق التقنيات القياسية على الإقتصاد الجزائري، سواء هذه التقنيات هي النماذج الخطية الكلاسيكية المعروفة، والتي سوف نعتمد عليها في تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية المسببة في نمذجة التضخم في الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى النماذج اللاحظية التي تستطيع تشخيص التغير بشكل صحيح في السلوك الديناميكي لمعدلات التضخم والتي يكون فيها الإنتقال من نظام إلى نظام آخر بمتغير معروف وعتبة محددة.

أدبيات الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع بحثنا، حول محاولة نمذجة معدلات التضخم بالجزائر: دراسة قياسية، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين محلية، عربية

المقدمة العامة

وأجنبية، سواء هذه الدراسات تمس الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة، وحتى الدول المتقدمة، وكما يمكن تصنيف الأدبيات الموجودة في هذا المجال إلى نوعين من الدراسات القياسية الخطية واللاخطية:

1- الدراسات القياسية الخطية:

اعتمدت معظم الدراسات التجريبية في نمذجة معدلات التضخم على التقنيات الإقتصاد القياسي التقليدية الخطية المعروفة، وقد استخدمت في ذلك عدة طرق من بينها: النماذج التكامل المشترك، الإنحدار الذاتي، السببية، تحليل التباين ودوال الاستجابة... إلخ، ونجد من بين هذه الدراسات:

في أوكرانيا، اكتشف **Olena Bila و Boriss Siliverstovs (2005)**¹ في دراسته أن التغييرات في توقعات تخفيض قيمة العملة تبدو هي العامل الأهم في دفع تطور الأسعار، في حين أن نمو العرض النقدي له تأثير ضعيف على التضخم.

ببولندا، للباحث **Byung-Yeon Kim (2008)**² وتوصلت دراسته للعديد من النتائج أن محددات التضخم في بولندا هي التضخم المستورد، ويأتي بعد ذلك دور التكاليف خاصة الناشئة عن الأجور، أما ارتفاع قيمة العملة المحلية كان له أكبر أثر في تخفيض التضخم، وفي المقابل لم يكن للتغير في كمية النقود المعروضة أي تأثير على التضخم، وبالتالي يتضح أن قطاع العمل والقطاع الخارجي كان لهما أكبر تأثير، في حين القطاع النقدي لم يكن له أي تأثير على معدلات التضخم.

بإيران، أظهرت نتائج دراسة **Farzanegan Mohammad Reza و Gunther Markwardt (2009)**³ أن صدمات أسعار البترول سواء منها الموجبة أو السالبة تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في الإقتصاد الإيراني.

¹ Boriss Siliverstovs, Olena Bila (2005): "Modeling inflation Dynamics in transition Economics: the Case of Ukraine Economics", Eastern European Economics, Vol 43, Num 6, P: 66 - 81.

² Byung-Yeon Kim (2008): "Modeling Inflation in Poland: A Structural Cointegration Approach", Eastern European Economics, Vol 46, Num 6, P: 60 - 69.

³ Farzanegan Mohammad Reza, Gunther Markwardt (2009): "The Effects Of Oil Price Shocks on the Iranian economy", Energy Economics, Vol 31, Num 1, P: 134 - 151.

المقدمة العامة

في تشاد، توصل **Tidiane Kinda (2011)**¹ أن العوامل الرئيسية للتضخم في التشاد هي الأمطار، حيث تؤثر تساقط الأمطار على الأسعار المحلية لأنها تستعمل كوسيلة للإنتاج الزراعي، وكذلك الإنفاق الحكومي يغذي الأسعار المحلية من خلال (الممول بعائدات المحروقات بداية من سنة 2003)، وغياب تعديل سعر الصرف، وارتفاع الأسعار مع الشركاء التجاريين يزيد من أسعار الواردات التي تمتد إلى التضخم المحلي، وكما اتضح أيضا أن بعد تخفيض قيمة العملة سنة 1994 أن معدل التضخم ارتفع إلى معدل 20 %.

بالسعودية، بين **محمد بن عبد الله الجراح (2011)**² أن العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي تفسر معدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل، وبالتالي يدل على قوة التشابك الإقتصاد المحلي السعودي مع الإقتصاد العالمي، وتبين أيضا أن السياسة النقدية تؤدي دورا مهما في التأثير على معدل التضخم في المدى القصير والطويل الأجل، أما دراسة **Moayad Rasasi (2017)**³ اتضح أن انخفاض التضخم في السنوات الأخيرة يعود إلى ارتفاع سعر الصرف وانخفاض الإنفاق الحكومي، وأيضا كما لعب تباطؤ النمو النقدي وضعف التضخم المستورد دورا في ذلك، أما فجوة الإنتاج ليس لها تأثير كبير على التضخم.

أما في الجزائر، فقد أسفرت دراسة **Racheeda Boukezia وآخرون (2017)**⁴ في المدى الطويل أن سعر الصرف الحقيقي، المعروض النقدي وأسعار الواردات هي من أهم القوى الدافعة للتضخم أي يوجد علاقة موجبة، أما الإنفاق العام يرتبط ارتباطا سالبا بالأسعار، مما يشير إلى مكاسب الإنتاجية المحتملة من الإنفاق العام التي تدعم إستقرار الأسعار على المدى الطويل، وفي الأجل القصير تشكل محددات التضخم ضعيفة باستثناء العرض النقدي، ويبدو أن المتغيرات المتعلقة بسياسات الإقتصاد الكلي لا تؤدي إلا دورا محدودا في تطوير التضخم على المدى القصير، مما يشير إلى هناك عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج لها تأثير مهم، ومن جهة أخرى عالجت دراسة **Kamel Si Mohammed**

¹ Tidiane Kinda (2011): "Modeling Inflation in Chad", International Monetary Fund, Country Rapport No 11/57, P: 1 - 30.

² محمد بن عبد الله الجراح (2011): "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 27، العدد 1، ص: 133 - 153.

³ Moayad Rasasi (2019): "has Inflation Declined in Saudi Arabic", International Monetary Fund, Country Rapport No 17/137, P: 18 - 29.

⁴ Greg Auclair, Andrev Jewell, Moez Souissi, Racheeda Boukezia (2017): "Determinants of Inflation in Algeria", International Monetary Fund, Country Rapport No 17/142, P: 67 - 79.

المقدمة العامة

و **Abderezzak Ben Habib (2016)**¹ أن الأسباب المكونة للضغوطات التضخمية في الجزائر عبر مصدرين: داخلي وخارجي، على المدى الطويل السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) والسياسة النقدية (معدل النمو عرض النقود) وأسعار الواردات يكون لها تأثير إيجابي، أما أسعار البترول وسعر الصرف الحقيقي تؤثر سلبيا، أما على المدى القصير لا يظهر للسياسة المالية والنقدية تأثير على التضخم، عكس العوامل الخارجية أسعار الواردات لها تأثير ايجابي على التضخم المحلي وأسعار البترول وسعر الصرف الحقيقي ينعكس طرديا، أما دراسة **عبد الرزاق مدوري (2017)**² توصلت أن حدوث صدمة هيكلية موجبة في سعر النفط يكون لها تأثير موجب على المتغيرات (الإنفاق الاستهلاكي، نمو العرض النقدي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل التضخم العالمي)، وبالتالي طبيعة هذه التأثيرات تنتقل إلى الأسعار المحلية عبر قنوات، أين تترجم نتائجها المجتمعة بارتفاع معدلات التضخم، وهو ما يؤيد آراء الدراسات السابقة لأعراض المرض الاقتصاد الهولندي في الإقتصاد الجزائري.

إلى غاية هذا من مستوى التحليل، ما يمكن ملاحظته أن معظم الدراسات المذكورة سابقا حاولت تفسير ظاهرة التضخم عن طريق المقاربة الخطية، مما تشير إلا أن معدلات التضخم ثابتة وأن هناك استجابات متماثلة لصددمات الايجابية والسلبية، غير أنه في الواقع غالبا ما يظهر العكس، بسبب التغيرات الهيكلية التي تمس أي اقتصاد، في حالة الرواج والكساد... إلخ، وبالتالي هذه التأثيرات تكون غير ثابتة وتظهر معدلات التضخم في سيرورة غير خطية، ويكون الانتقال من نظام إلى نظام آخر تحت مستوى العتبة ودالة الانتقال، وهذا ما سنتطرق إليه في الدراسات الثانية للاخطية.

2- الدراسات القياسية للاخطية:

فحص عدد كبير من الباحثين الإقتصاديين التقنيات الإقتصاد القياسي الحديثة لنماذج اللاخطية في تشخيص سلوك وسيرورة معدلات التضخم في اللاتماثل الفترات المتزايدة والفترات المتناقصة، ومن بين هذه النماذج هي الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR) والنماذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الانسيابي والتدريجي (STAR)..... إلخ، ومن أهم الأبحاث نجد مايلي:

¹ Kamel Si Mohammed, Kamel Si Mohammed (2016): "The Main Determinants Of Inflation In Algeria: An ARDL Model ", les cahiers du MECAS, Vol 12, Num 1, P: 6 - 15.

² عبد الرزاق مدوري (2019): "وفرة الموارد الطبيعية وديناميكية التضخم في الجزائر"، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 7، العدد 12، ص: 469 - 490.

المقدمة العامة

دراسة **Alexandros Kontonikas و Andros Gregorio (2009)**¹ وقد عالجت الانحرافات التضخم عن الهدف في الدول (المملكة المتحدة، كندا، السويد، أستراليا ونيوزلندا)، وأسفرت النتائج أن نماذج الانحرافات التضخم عن الهدف في الدول أنها سيرورة لا خطية في عملية التعديل، وتصنف هذه الاختلافات في التضخم كنماذج **ESTAR**، يعني أن الحكومات تعدل التضخم من المستويات العالية إلى المنخفضة، وتشير تقديرات معامل الانتقال نموذج **ESTAR** إلى أن سرعة التعديل تختلف بين الدول، حيث تظهر المملكة المتحدة، أستراليا ونيوزلندا تتميز بسرعة التعديل (التكيف) سريعة نسبيا اتجاه الهدف مقارنة بالسويد وكندا التي تبديان تحولا أكثر سلاسة إلى الهدف، ويكون تفسير هذه النتائج هو أن الدول التي تخرج عن الهدف (ارتفاع الأسعار يؤدي إلى رد فعل أقوى للانحرافات الصاعدة للتضخم عن الهدف)، تتخذ بتبني السياسات النقدية صارمة للسيطرة على التضخم مما يؤدي القضاء السريع نسبيا على الاختلافات أو مرتببا بالضغط التي تمارس على البنوك المركزية للسيطرة على التضخم المتسارع.

بباكستان دراسة **Muhammed Rehman و Hafeez Ur rehman، Javed Igbal**

(2011)² أظهرت نتائج هذا البحث أن سلسلة التضخم الشهرية غير خطية وأن دالة الانتقال الآسية **ESTAR** في هذا البحث تتفوق على منافسيه النماذج الخطية في التحليل، وأن سرعة التعديل سريعة، مما يوضح القضاء السريع على الاختلافات متى تفاقم معدل التضخم وابتعد عن قيمته التوازنية، وكذلك دراسة لدول الإتحاد الإقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا لمسألة تقارب التضخم للباحثين **Anoruo Emmanuel و Vasudeva Murthy (2014)**³ واكتشف أن اختبارات جذر وحدة **STAR** فروق التضخم غير خطية ويعني عودة العمليات، وتفسر هذه النتيجة أن إستجابة البنك المركزي قد تتغير إعتادا إذا كان معدل التضخم السائد أعلى أو أقل من هدف محدد أي سرعة التكيف نحو التوازن، والصدمات التي تصيب فروق التضخم ليست مستمرة، هذه النتائج توفر دليلا على تقارب التضخم مما

¹ Alexandros Kontonikas, Andros Gregorio (2009): "Modeling the Behaviour of Inflation Deviations from the Target ", Economic Modelling, vol 26, Num 1, P: 90 - 95.

² Javed Igbal , Hafeez Ur rehman, Muhammed Rehman (2011): "Nonlinearity In Inflation A Case of Pakistann", Pakistan Economic and Social Review, Vol 49, Num 1, P: 1 - 12.

³ Emmanuel Anoruo, Vasudeva Murthy (2014): "Testing Nonlinear Inflation Convergence for the Central African Economic and Monetary Community", International Journal of Economics and financial Issues, vol 4, Num 1, P: 1 - 7.

المقدمة العامة

يشير إلى أن أسواق السلع في الدول متكاملة (موحدة)، وأيضاً إلى جدوى السياسة النقدية المشتركة ونظام استهداف التضخم في هذه الدول.

دراسة **T.P.Koirala (2012)**¹ بين أن التضخم في نيبال يمر بدرجات مختلفة بين ارتفاع وانخفاض التضخم، والأنظمة التي يحددها التضخم الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR تكشف عن السلوك غير الخطي، وأوضحت التقديرات انخفاض معدل التضخم في نظام التضخم المرتفع، وهو ما يدل على أن التضخم لا يبقى لفترة طويلة من الزمن نتيجة لصدمات السياسة المتبعة لتحريك التضخم إلى أسفل.

في العراق لدراسة **مناف يوسف ومرضى عسكر مردان (2012)**² بين أن هناك تأثير للتضخم غير المؤكد على معدل التضخم ولكن لا تأثير لمعدل التضخم على التضخم غير المؤكد، وبالتالي نتائج البحث رفضت فرضية فيردمان (التضخم المرتفعة تسبب التضخم غير المؤكد) وبالمقابل فإنها تدعم فرضية (Cukierman and Meltzer) في تأثير التضخم غير المؤكد على التضخم، ولذا يمكن القول إن السياسة النقدية في العراق هي سياسة غير مستقرة والسبب هو غياب التنسيق بين أطراف السلطة النقدية على معدلات التضخم.

بتركيا، توصل الباحثين **Cem Disbudak و Pinar Goktas (2014)**³ عن حدوث انكسار هيكلية في سلسلة التضخم في فيفري 2002 من خلال إجراء اختبار **Bai Perron** وهذه النتيجة تفسر التطورات التي شهدتها الإقتصاد التركي، حيث كانت سنة 2001 نقطة التحول فيما يتعلق بالسياسات النقدية التي من خلالها تم تطبيق الإصلاحات الإقتصادية على المستوى الكلي لتحقيق التغيرات الإقتصادية والمالية أطلق عليها اسم "برنامج انتقال تركيا إلى إقتصاد قوي" وكان هدفها تخفيض التضخم واستهدافه، ضمان انضباط المالي، ضمان حرية البنك المركزي وتحرير أسعار الصرف، بعد كل هذه التغيرات والأهداف لوحظت نتائج ايجابية خاصة في التضخم بعد سنة 2002 لم يحدث أي انكسار

¹ P.Koirala (2012): "Inflation Persistence in Nepal: A TAR Representation", NRB Working Paper from Nepal Rastra Bank, Research Department, P: 1 - 9.

² مناف يوسف، مرضى عسكر مردان (2012): "التضخم والتضخم غير المؤكد في العراق للمدة 1990 - 2010"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 19، العدد 71، ص: 330 - 350.

³ Cem Disbudak, Pinar Goktas (2014): "Modelling Inflation Uncertainty with Sturctural Breaks Case of Turkey (1994-2013)", Mathematical problems in engineering, P: 1 - 19.

المقدمة العامة

هيكلي آخر في التضخم، وأيضا دراسة الباحثين **Ismail.O.Fasanya** و **Oluwasegum** و **B.Adekoya** (2017)¹ لإقتصاد نيجيريا توصلوا إلى حدوث انكسار هيكلي للتضخم الرئيسي في ديسمبر 1996 والتضخم الأساسي في جويلية 2003، وعند مقارنة أداء أنواع نماذج التقلب، تبين أن النماذج المتماثلة أقل ملائمة من النماذج غير المتماثلة، كما هي موضحة نتائج الأثر التآثير الفعال بواسطة نتائج نموذج (1,1) EGARCH للتضخم الرئيسي على عكس التضخم الأساسي الذي هو أكثر ثبات في معدل التذبذب الذي لا يظهر أي أهمية، ويرجع ذلك أن التضخم الرئيسي عادة ما يتكيف مع أسعار المواد الغذائية والطاقة التي هي عرضة للاتجاهات التضخمية، ويعني ذلك أن الصدمات الإيجابية في معدلات التضخم الرئيسية لها تأثيرات أكبر على التقلبات من الصدمات السلبية التي لها نفس الحجم، هذا يعني أنه عندما يحدث أخبار جيدة فيما يتعلق بتغيرات الأسعار يوجد اتجاه ميل لزيادة في معدل التضخم من الأخبار السيئة.

دراسة **Thouraya Dammak Boujelbene** و **Helali Kamel** (2016)² بتونس، وكشفت نتائجهما التجريبية للباحثين أنه يوجد أثر العتبة، وهذا ما يوضح أن معدل التضخم الشهري غير ثابت وغير خطي في تونس للفترة 1994/01 - 2011/06، أي أن التأثيرات على معدلات التضخم غير ثابتة وتتميز بعدم الإستقرار وجود تغيرات هيكلية.

في الهند دراسة **Arundhati Mallick** و **Narayan Sethi** (2019)³ اكتشفا أن ارتفاع معدل التضخم في الإقتصاد هو نتيجة للصدمات في سعر الفائدة، أسعار النفط وسعر الصرف الفعلي الفعال.

بغانا دراسة **Emannuel Antwi** وآخرون (2019)⁴ وتوصلت نتائج بحثهم إلى رفض الفرضية الخطية لمعدلات التضخم الشهرية من الفترة جانفي 1981 إلى أوت 2016، وأن النماذج

¹ Ismail.O.Fasanya, Oluwasegum B.Adekoya (2017): "Modelling Inflation Rate Volatility in Negeria With Structural Breaks", CBN journal of Applied Statistics, Vol 8, Num 1, P: 175 - 193.

² Thouraya Dammak Boujelbene, Helali Kamel (2016): "A Nonlinear Approach to Tunisian Inflation Rate", The Romanian Economic Journal, Vol 61, Num 61, P: 147 - 164.

³ Arundhati Mallick, Narayan Sethi (2019): "What Causes India's High Inflation? A Threshold Structural Vector Autoregression Analysis", Institutions and Economies, Vol 11, Num 1, P: 23 - 43.

⁴ Emmanuel Antwi, Emmanuel Numapau Gyamfi, Kwabena A.kyei (2019): "Modeling And Forecasting Ghana's Inflation Rate Under Threshold Models", The Journal of Developing Areas, vol 53, Num 3, P: 94 - 105

المقدمة العامة

الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الانسيابي والتدريجي STAR خاصة دالة الانتقال أسية ESTAR تتناسب البيانات بشكل أفضل في التحليل الديناميكيات لمعدلات التضخم مقارنة بالنماذج الخطية AR، ومن جانب آخر تتميز دالة الانتقال اللوجستية LSTAR بأداء أحسن في التنبؤ.

في مصر دراسة للباحثين **Mahmoud A.M. Abdelsalam و Doaa Akl Ahmed**

(2017)¹ أسفرت نتائج بحثهما إلى وجود استمرار التباين الكبير في التباين الشرطي، الالتواء والتفرطح والتي تشير إلى عدم تماثل التضخم، وأشارت الاختبارات التشخيصية أن النموذج GARCHSK-M أفضل من النماذج الثابتة، بالإضافة إلى ذلك النماذج (MS, TAR, TVCs) تشير إلى وجود تغيرات هيكلية في الإقتصاد المصري، وأيضا لتوضيح العلاقة بين التضخم وأداة السياسة النقدية تم تقدير نماذج VECH و DSGE-VAR وتوصلت نتائج النموذج VECH وجود علاقة قوية بين متغير معدل الفائدة ومعدل التضخم حسب معنوية معاملات ARCH و GARCH ونموذج DSGE-VAR أن التباين المشترك بين المتغيرين متقلب في معظم الفترة، سنة 1981 فقد ارتفع بشكل حاد بسبب الأزمة المصرفية في مصر حتى سنة 2002، وجانفي 2003 شهدت انخفاض حاد في التقلبات بسبب انخفاض قيمة العملة الجنية المصري ومع ذلك تواصل تقلب سنة 2004 مرة أخرى بعد إعلان البنك المركزي استهداف التضخم.

و دراسة **دقيش جمال وجعفر محمد (2019)**² التأثير الغير متماثل لأسعار النفط على معدل

التضخم في الجزائر، وتوصلت نتائج التقدير للباحثين على وجود علاقة في المدى القصير والطويل الأجل بين أسعار النفط والتضخم، حيث أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، بينما انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التضخم.

ومن خلال استحضار الدراسات السالفة الذكر المتعلقة بنمذجة معدلات التضخم، خلصت نتائج متباينة في المقاربة الخطية، وهذا حسب خصوصيات طبيعة إقتصاد البلد وأيضا حسب المتغيرات المستخدمة في النموذج والمنهجية والعينة، أما في المقاربة اللاخطية فتبين أن سيرورة معدلات التضخم

¹ Doaa Akl Ahmed, Mahmoud A.M. Abdelsalam (2017): "Modelling and forecasting inflation in Egypt : Univariate and Multivariate approaches ", Middle East Development Journal, Vol 9, Num 1, P: 127 - 159.

² دقيش جمال، جعفر محمد (2019): "أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 9، العدد 3، ص: 144 - 134 .

المقدمة العامة

في سلوك غير متماثل بسبب الصدمات الايجابية والسلبية أي الفترات المتزايدة والفترات المتناقصة، بمعنى يوجد عدة نماذج متنوع الصيغ، وليس هناك نموذج واحد خطي. وهذا ما يجعل المجال مفتوحا أمام التحليل النظري والتحقق التجريبي القياسي للخوض في هذا الموضوع، مما يدفعنا نحن كباحثين إلى معرفة واقع هذا الموضوع لظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري، وذلك بالاستعانة بتحليل النظري، ومختلف الطرق القياسية في معالجته سواء الخطية واللاخطية.

محتويات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، كانت في بدايتها المقدمة العامة التي تضمنت في طياتها الدراسات السابقة، التي تناولت موضوع بحثنا من زوايا مختلفة، سواء هذه الدراسات بين محلية، عربية وأجنبية، وذلك من أجل الاستفادة منها، وبعدها تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تناولنا في كل فصل الجوانب التالية:

الفصل الأول:

تم استعراض فيه ظاهرة التضخم في ضوء النظرية الإقتصادية، بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تم من خلاله التناول في المبحث الأول ماهية التضخم، بالتطرق إلى مفهومه وأنواعه وأهم النظريات المفسرة للظاهرة حسب تسلسلها التاريخي، بينما في المبحث الثاني مناقشة مؤشرات قياس القوى التضخمية والآثار السلبية للتضخم على معظم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، الشيء الذي يجعل ظاهرة التضخم يتجاوز خاصيته النقدية، حيث يترتب عنه نتائج متغايرة وتنعكس على البناء الإقتصادي والإجتماعي، أما المبحث الثالث استعرضنا فيه التطرق للسياسات الإقتصادية لعلاج هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها من خلال السياسة النقدية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياسة المالية بأدواتها المختلفة أو سياسات الأخرى.

الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم الربط الجانب النظري للفصل الأول وإسقاطه على واقع ظاهرة التضخم ومؤشراته في الإقتصاد الجزائري، أين تطرقنا في المبحث الأول عرض تحليلي لتطور مؤشر التضخم في الإقتصاد الجزائري، وهذا بالتناول تحليل المسار السياسات السعيرية في الجزائر، قراءة تحليلية للمؤشرات

المقدمة العامة

القياس القوي التضخمية وتطور مؤشر معدل التضخم، أما المبحث الثاني فقد انصب اهتمامنا إلى التناول أهم المصادر في ظهور هذه الفجوات التضخمية في الإقتصاد الجزائري التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم سواء كانت هذه المصادر: داخلية أو خارجية، أما المبحث الثالث فقد عرضنا آثار التضخم على الإقتصاد الجزائري والسياسات المتبعة للحد منه، وتقييم سياسة التضخم المستهدف في الإقتصاد الجزائري، بعد التبني الحكومة الجزائرية أسلوب حديث عرف بسياسة استهداف التضخم.

الفصل الثالث:

تضمن هذا الفصل في المبحث الأول تحليلا نظريا للجانب التطبيقي للتقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة القياسية، التي يستعملها الباحث في ترجمته للنظريات الإقتصادية سواء النظريات الكلية أو الجزئية إلى نموذج كمي على شكل علاقة رياضية، أما المبحث الثاني كان عبارة عن التطبيق القياسي للمقاربة الخطية، من خلاله تم بناء نموذج كمي تم ترجمته على شكل علاقة رياضية وهو النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وهذا انطلاقا من التساؤلات الفرعية للإشكالية الرئيسية، وبالاعتماد على المتغيرات الإقتصادية الكلية بما يتوافق مع النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة، ومصادر هذه المتغيرات من الإحصائيات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي، وأيضا بعض الهيآت الخاصة الوطنية المحلية كالديوان الوطني للإحصاء والبنك الجزائر، أما المبحث الثالث وبنفس المتغيرات السابقة تم نمذجة معدلات التضخم بالجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR)، كون هذه النماذج تسمح بتحديد المتغير الانتقال والعتبة وأن الصدمات الايجابية والسلبية أي الفترات المتزايدة والفترات المتناقصة غير متماثلة في التأثير على معدلات التضخم بالجزائر.

ونختم دراستنا بخلاصة عامة، استخلاص بعض النتائج واقتراح الحلول وتقديم مجموعة من التوصيات، ثم ذكر الأفاق التي يجب أن يتواصل فيها البحث.

الفصل الأول:

التضخم في النظرية

الإقتصادية

مقدمة:

أصبحت ظاهرة التضخم كثيرا ما تتردد على الألسنة، وذلك لكونها من أهم المشكلات الإقتصادية التي أصابت هاجس الاقتصاديات العالمية سواء منها الدول المتقدمة أو النامية تبعا لاختلاف مستويات نمو هذه الإقتصاديات وتطورها، أين شكلت هذه الظاهرة القديمة حيزا كبيرا من المواضيع الإقتصادية التي أسالت حبرا كثيرا وجلبت الباحثين والخبراء في مجال الإقتصاد، وقد عقدت لذلك المؤتمرات والندوات العديدة، وكتبت فيها البحوث والمقالات والمؤلفات المتنوعة بغية الوصول إلى حل مناسب يقضي على هذه المشكلة أو يخفف من آثارها، حيث لا يخفي على أحد من المختصين أو غيرهم ما للتضخم أثر جمة على المجالات الإقتصادية والاجتماعية وتمتد حتى إلى السياسة. إلا أن هذا الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة التضخم وتفسيرها، لم ينتج عنها اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف شامل يلقي قبولا عاما في الفكر الإقتصادي، فضلا عن النظريات المفسرة لها، إذ أن هذه النظريات قد اختلفت وتضاربت تبعا لآراء واتجاهات وفلسفات الاقتصاديين الذي اهتموا بدراسة هذه الظاهرة، فالمتتبع للمسار التاريخي للتطور التضخم يجد أن المدرسة الكلاسيكية تعتبر الحجر الأساس لبقية النظريات التي أتت بعدها للبحث في طبيعة التضخم والخوض في أسبابها والآثار الناتجة والسياسات المتبعة للحد من التضخم، وانتهاء بالاقتصاديين المعاصرين. لذلك فإن الهدف من معالجة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

بغرض الإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التضخم.
- **المبحث الثاني:** مؤشرات قياس القوى التضخمية.
- **المبحث الثالث:** سياسات معالجة التضخم.

المبحث الأول: ماهية التضخم

من المعروف أن ظاهرة التضخم المرضية ليست حديثة العهد، بل لها جذور تمتد إلى أعماق الماضي لدى العديد من الشعوب، ثم أخذت هذه الظاهرة المرضية تطفو على السطح شيئاً فشيئاً، وأصبحت تحتل جانبا من الفكر الاقتصادي وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، وتعد من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا تشكو منها الاقتصاديات القومية في العالم اليوم، أي هذه الظاهرة ليست محلية فقط بل باتت مشكلة عالمية، وتحولها إلى سمة ملازمة للأداء الاقتصاد العالمي (المرض المزمن)، حيث تجندت لدراستها العقول الاقتصادية والاقتصاديون الحديثون، وعلى الأخص اقتصاديي الصندوق النقد الدولي، ووكالات المنظمة الأمم المتحدة¹، بغية الوصول إلى الحلول. لذلك فإن ظاهرة التضخم تعتبر مسألة خطيرة لأنه يعبر عن أحد حالات عدم التوازن في الاقتصاد أي دولة، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى مفهوم ظاهرة التضخم والخوض في معرفة أنواعه وأهم النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

التضخم لغة يستعمل للدلالة على الزيادة والاتساع وعلى الشيء الغليظ والكبير والعريض والواسع فهو يستعمل في كل هذه المعاني².

أما اصطلاحاً فهو مصطلح اقتصادي معاصر لم يعرفه القدامى، لذلك لا نجد اتفاق عام حول تعريفه لدى الاقتصاديين على الرغم من تلك العناية والاهتمام الكبيرين لهذه الظاهرة " دراسة وتحليلاً وعلاجاً " خلال مسيرة التطور الفكر الاقتصادي، فهناك عدة تعريفات للتضخم منها ما يبرز مظهره، وهو ارتفاع الأسعار، ومنها ما يهتم ببيان سببه، إلا أن إشكالية تعريفه تظل قائمة حتى الآن، ويرجع ذلك اختلاف علماء الاقتصاد حول إيجاد تفسير محدد أو تعريف شامل وواضح لهذه الظاهرة³.

¹ غازي حسين عناية (2006): "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص: 5.

² موسي سهام (2017): " دور القناة المباشرة للأسعار في انتقال التضخم المستورد إلى الإقتصاد الجزائري"، يوم دراسي حول أثر التضخم المستورد على الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 3.

³ صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود (2017): "التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 18.

فمنهم من يعتقد أن الفهم الشائع للتضخم بالزيادة في الأسعار، إلا أن هذا المفهوم غير دقيق تماماً، فليس كل زيادة في الأسعار تضخماً، بل التضخم هو الأسعار المتزايدة، وهذا يعني أن التضخم يتمثل الارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار¹، مما يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود، بعبارة مختصرة غلاء الأسعار، ورخص النقود².

وآخرون يعزون التضخم إلى زيادة في كمية النقود بدرجة تتخفف معها قيمة النقود، أي ارتفاع مستوى الأسعار. ويعرف بعض الاقتصاديين بأنه عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعا قليل³، وأيضاً يعرف بأنه الزيادة المستمرة في أسعار السلع من حيث النقود⁴. وفسر بعض التضخم بأن تقوم الدولة بإصدار كميات متزايدة من النقود حتى تغذي بها جانبا من نفقاتها وذلك دون غطاء سليم⁵.

أما البعض الآخر فقام بتعريف ظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يشتري بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، ومن الواضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان، ومن ثم تسير القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية لوحدة النقد عكسياً مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يمكن القول بأن المظهر العام للتضخم يتمثل في الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار⁶، وأن التضخم لا تتعلق بالزيادات في أسعار السلع الأساسية الفردية، وتشير إلى زيادة في مستوى العام للأسعار، المتوسط المرجح لجميع الأسعار⁷.

¹ صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² رفيق يونس المصري (2009): "آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية"، الطبعة الثانية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص: 7.

³ حسين بن سالم، جابر الزبيدي (2011): "التضخم والكساد"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 22.

⁴ Pascal Salin (1991): "Macroéconomie", Premier édition, des Presses Universitaires de France, France, P : 1976.

⁵ حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان (2010): "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص: 79.

⁶ صبحي تادرس وفريصة (1984): "النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص: 232.

⁷ Helmut Frisch (1983): "Theories of inflation", Cambridge surveys of economic literature, New York, P: 10.

كما يمكن تعريفه على أنه " الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات والملاحظ يكون خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية أو سنوية "، ويتضمن هذا التعريف مجموعة من الخصائص أهمها¹:

- **أولاً:** يتمثل التضخم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر ومتواصل، فحدوث ارتفاع في الأسعار كنتيجة لظروف عرضية أو مؤقتة أو خلال فترة زمنية قصيرة أو محددة لا يعتبر تضخماً بهذا المفهوم، أي حتى نقول أن هناك تضخماً في الإقتصاد لا بد من يتميز ارتفاع المستوى العام للأسعار بالاستمرارية وقابل للملاحظة خلال فترة زمنية معينة؛
- **ثانياً:** أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار كبيراً نسبياً، فالزيادات الطفيفة أو الضئيلة في المستوى العام للأسعار والتي لا تتجاوز المعدلات الطبيعية لها لا يمكن اعتبارها تضخماً، كما تشير الأدبيات الاقتصادية على أن الإقتصاد يدخل في حالة الضغوط التضخمية، إذا تجاوزت معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار نسبة 5%؛
- **ثالثاً:** حتى يكون هناك تضخم لا بد أن تشهد معظم السلع والخدمات في الإقتصاد ارتفاعاً محسوساً في أسعارها، أي أن الارتفاع في أسعار السلع أو البعض منها نتيجة لظروف معينة تمس فقط هذه السلع أو قطاع إنتاجها لا يعتبر تضخماً إذ يزول هذا الارتفاع بزوال أسباب حدوثه، كما قد يقابل ارتفاع أسعار هذه السلع انخفاضاً في بقية أسعار السلع والخدمات الأخرى بما لا يحدث زيادة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن التضخم يقاس على أساس المستوى العام للأسعار وليس كل سلعة على حدى.

كما قام بعض الاقتصاديين بتعريف التضخم جامعاً بين أهم مظاهر التضخم، والأسباب المحدثة له، ومن هؤلاء الاقتصاديين "إميل جامس" حيث عرف التضخم بأنه " حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض " ويتميز هذا التعريف بما يلي²:

- إن التضخم عملية حركية يمكن الوقوف عليها خلال فترة زمنية؛

¹ شلوفي عمير (2017): "التضخم والنمو الإقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 23 - 24.

² محمد بن حسن بن سعد الفقار الزهراني (1990): "التحليل الإقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في اقتصاد الإسلامي"، أطروحة ماجستير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، السعودية، ص: 7.

- إن التضخم حركة الأسعار مستمرة ومتواصلة، وتتسم بالاستمرار الذاتي؛
- إن التضخم ناتج عن فائض الطلب (ممثلا في الطلب الاستهلاكي والاستثماري) عن العرض الكلي.

ويجدر التنويه أيضا إلى أنه بالرغم من الحالات الغالبة للارتفاع المتواصل للأسعار تكون وراءه قوى تضخمية، وبالتالي يعتبر ارتفاعه تضخيميا، إلا أنه تحت ظروف معينة قد لا يكون كذلك، فقد يكون منشأ الإرتفاع في الأسعار إنخفاض طارئ في العرض الكلي للإنتاج، كما لو تعرض الإنتاج الزراعي في بلد يعتمد إقتصاده القومي على الزراعة بصفة رئيسية لظروف قحط في عدة مواسم متتالية فالارتفاع المتتالي الأسعار في هذه الحالة لا يعد تضخيميا بل هو نتيجة لدينامكية جهاز الثمن الذي يتجه لتحقيق التوازن بين العرض المتناقص للإنتاج والطلب عليه، ومن الممكن أن نجد مثلا آخر للارتفاع غير التضخمي للأسعار في ظروف التحول من حالة الكساد إلى الانتعاش والرواج، فتحت هذه الظروف التي ينتعش فيها النشاط الإقتصاد ترتفع الأسعار عموما بصورة تلقائية وينتهي هذا الإرتفاع بانتهاء الظروف الإقتصادية التي صاحبتة¹.

على الرغم من أن مصطلح التضخم جديد، إلا أن الظاهرة نفسها قديمة لأنها ظهرت في²:

- في القرن الثالث عشر شهدت الإمبراطورية الرومانية الغربية أزمة إقتصادية وسياسية خطيرة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛
- في القرن السابع عشر، شهدت إسبانيا ارتفاعا في الأسعار وانتشر في جميع أنحاء أوروبا، وهذا هو التضخم الذي يحاول "جان بودان" تفسيره بإشراكه في تدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد؛
- القرن الثامن عشر لم يؤثر التضخم إلا على الدول الرأسمالية وتجلى خلال الحروب والأزمات؛
- معدل التضخم في القرن العشرين كان مرتفعا في السنوات التي أعقبت الحروب خلال سنوات الحرب: كان هناك تضاعف بنسبة 22 % بين عامي 1939 و 1952 في مجمل الحلقات التضخمية الناجمة عن الحربين العالميتين تتطابق مع الأسعار مضروبة في أكثر من 100 %.

¹ صبحي تادرس وفريصة (1984): مرجع سبق ذكره، ص: 232.

² Bouhassoun Née Bedjaoui Zahira (2013): "La relation monnaie –inflation dans le contexte de l'économie Algérienne", Thèse de doctorat Publiée, Faculté des sciences économiques et commerciales et de gestion, Université Tlemcen, Algérie, P: 49.

في الأخير يمكن استنتاج أن التعريف الحقيقي للتضخم ليس فقط ضريبة بدون تشريع كما قال عالم "ميلتون فريدمان"، وإنما هو أيضا تسريح غير معلن لعدد كبير من الموظفين من الحياة الاقتصادية، خاصة الفئة المتوسطة والهشة التي تفقد قدرتها الشرائية بشكل رهيب، ويصبح راتبها الشهري مجرد إستلام كومة من الأوراق التي لا فائدة منها داخل السوق.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

تعددت آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، مما أدى إلى الاختلاف والتباين بينهم في تحديد أنواعه، فمنهم من قسم التضخم من حيث قوته أو من حيث تدخل الدولة به أو طبيعة القطاعات الاقتصادية أو حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية، ويمكن شرحه أنواع فيما يلي:

1- التضخم من حيث قوته:

وينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي كمايلي:

1-1- التضخم الجامح (المفرد):

هو من أشد الأنواع ضررا وأثار على البناء الاقتصادي لأي دولة، بل يمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام النقدي الداخلي وتصبح النقود بلا قيمة تقريبا¹، وربما تكون تكلفة الورق التي تطبع بيها النقود أكبر بكثير من القيمة الاسمية المنصوص عليها على الورقة النقدية، ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تتزايد الأسعار السلع والخدمات بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن، قد تصل فيها إلى حدود 40 % أو 60 % حتى 200 %، وينشأ هذا التضخم نتيجة لعدة عوامل منها²:

- التفكك الاجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي؛
- عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور، أي تفقد سلطتها على الشعب؛
- الحروب المدمرة؛
- لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد.

¹ بن عيسى أمينة (2014): "العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر - تونس - المغرب"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 150.

² وضاح نجيب رجب (2011): "التضخم والكساد الأسباب والحلول"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 32.

ومن الدول التي عانت من التضخم الجامح هي أمريكا أثناء الحرب الأهلية وحرب الفيتنام وما حدث من ارتفاع الأسعار، ويقول "شارل ليفنسون" حول هذا الأمر حرب الفيتنام كانت إحدى الأسباب الرئيسية للتضخم الأمريكي فقد تجاوزت تكلفتها المباشرة (14) مليار دولار حتى عام 1971، وأيضاً كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1921 - 1923 حيث قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها، وفي سنة 1923 ارتفع مستوى الأسعار بألف بليون مرة "أي تريليون مرة" حيث لجأ الشعب الألماني إلى نظام المقايضة، والعراق عقب الاحتلال الأمريكي لها سنة 2003 من ارتفاع في الأسعار وتراجع قيمة العملة.

1-2- التضخم المعتدل:

وهو تضخم الذي يتراوح معدله بين 30-15 في المائة سنوياً¹، ترتفع فيه مستوى العام للأسعار ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها في التضخم الجامح وهذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار بشكل طبيعي²، وتكون الآثار الناجمة عن هذا النوع من التضخم أقل خطورة على الاقتصاد القومي، مما يسهل على السلطات الحكومية في معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة.

1-3- التضخم البطيء (الزاحف):

يتمثل هذا النوع من التضخم في الارتفاع البطيء للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً ولا يكون عنيفاً³، إذ تشير الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة تخضع لها مختلف دول العالم، ومعدله يتراوح ما بين 3% و5% ويرى العديد من الإقتصاديين أن هذا المعدل بحدده الأدنى 3% هو جيد لأنه يشكل حافزاً للمنتجين من أجل زيادة إنتاجهم، ورافق هذا النوع من التضخم التطور والنمو السريع للإقتصاديات الصناعية الرأسمالية بعد الحرب

¹ Rudiger Dornbusch, Stanley Fischer (1993): "Moderation Inflation", The World Bank Economic Review, P: 2.

² حمزة فطيمة (2017): "طرق انسياب التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي"، يوم دراسي حول أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 5 .

³ بن بار محمد، سنوسي علي (2016): "أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 16، ص: 305.

العالمية الثانية حيث عرفت هذه الاقصاديات حركة مستمرة وتصاعدية للأسعار والأجور¹، ويسبب هذا النوع من التضخم:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الحاجيات؛
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة؛
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي لزيادة في الطلب الفعال.

2- التضخم من حيث تدخل الدولة به:

تتحدد بعض أنواع التضخم الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

2-1- التضخم المكبوت (المقيد):

يحدث التضخم المكبوت في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية ومنطقيا في هذه الحالة ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب، بشكل حر دون تدخل من الدولة، وهذا ما كان يحصل في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية في ظل النظام الاشتراكي، ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية لكل فرد من السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت².

2-2- التضخم الطليق:

ويتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة ودائمة دون الدولة بأي إجراءات للحد منها، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع

¹ مطاي عبد القادر، بن شنيينة كريمة (2016): "فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم -دراسة تجارب-"، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، ص: 12.

² وضاح نجيب رجب (2011): مرجع سبق ذكره، ص: 35.

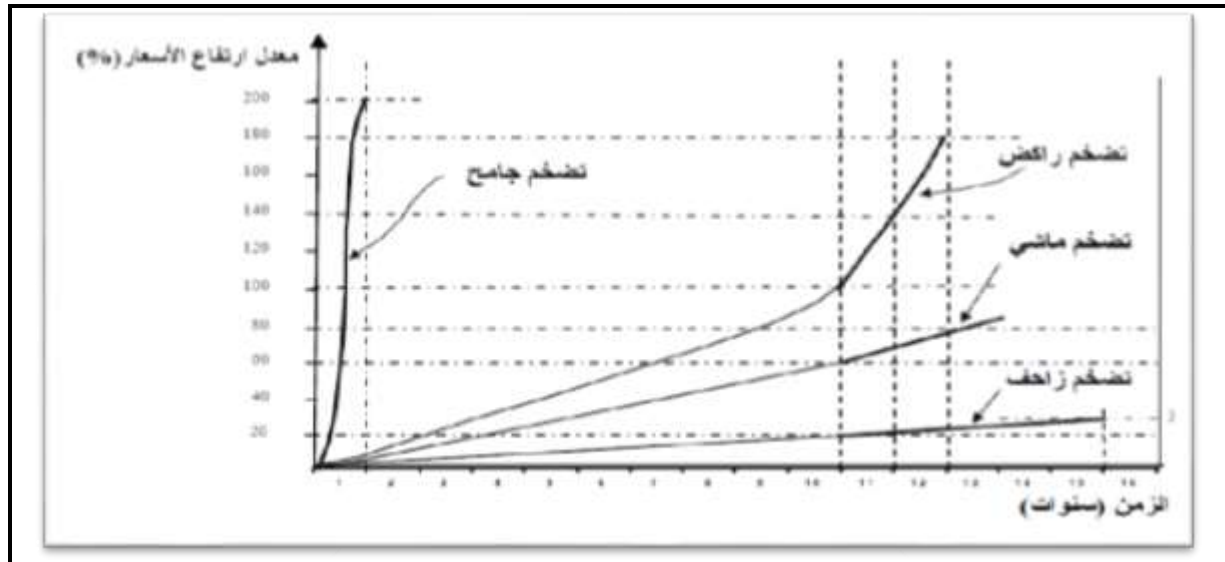
الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وبالإضافة إلى عدم تدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي والعوامل النفسية للأفراد¹.

2-3- التضخم الكامن:

وهي الحالة التي تتميز وجود قوة شرائية لدى الأفراد ووجود استعداد لإنفاقها على السلع والخدمات المختلفة ولكنهم عاجزون عن ممارسة هذا الإنفاق لعدم توفر السلع بالكميات التي يرغبونها من جهة، وجمود الأسعار نتيجة لقرارات الإدارية، وهذه الحالات تتطوي على خطر انطلاق الأسعار واتجاهها إلى ارتفاع السريع بمجرد إلغاء القرارات الإدارية التي تحكم الأسعار أو التراخي في تنفيذها (حالة الجزائر في ظل التسيير الإداري الاقتصادي)².

والشكل الموالي يميز الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدته:

الشكل 1-1: أنواع التضخم حسب حدته



المصدر: طهراني فريد، بن البار محمد (2015): "قياس العلاقة السببية بين التضخم، العرض النقدي والإنفاق العام خلال الفترة 1980 - 2012"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 4، العدد 4، ص: 126.

¹ مسعود ميهوب ويوسف بركان (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 5.

² بلقاضي بلقاسم (2013): "التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 17، العدد 4، ص: 145.

3- التضخم حسب طبيعة القطاعات الإقتصادية:

وينقسم التضخم حسب هذا التصنيف إلى عدة أنواع وهي كالتالي:

3-1- التضخم في أسواق السلع:

ويُفرق كينز بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

3-1-1- التضخم السلعي:

وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستهلاك ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار¹، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في مجال صناعة سلع الإستهلاك.

3-1-2- التضخم الرأسمالي:

يحدث هذا نوع من التضخم في قطاع صناعات الإستثمار، وهو يعبر عن زيادة قيمة سلع الإستثمار على نفقة إنتاجها، ونتيجة لتقشي هذه الضغوط التضخمية فإن الأرباح معتبرة تتحقق في قطاعي الاستهلاك والاستثمار².

3-2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

ويُفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

3-2-1- التضخم الربحي:

يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة حيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الإستهلاك والاستثمار، وهو يحدث عندما تحدد أسعار المنتجات من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور³.

¹ غازي حسين عناية (2006): مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² أسماء مخاليف (2016): "محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الإستهلاك"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 26.

³ أسماء مخاليف (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 27.

3-2-2- التضخم الداخلي:

وهو التضخم يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج¹، ومنها أجور الكفاية للعمال، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين، أسواق سلع الاستهلاك وأسواق سلع الإستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الإستثمار مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندها تتعادل نفقة إنتاج السلع الإستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الداخلي.

3-3- التضخم حسب المصدر:

ويمكن التمييز بين نوعين من التضخم وفقا لهذا المصدر وهي كالتالي:

3-3-1- التضخم المحلي:

هو التضخم الذي يمس أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا كنتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لتلبية الطلب المحلي وندرة الموارد المحلية، مما يؤدي ذلك ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المحلية الذي بدوره يكون سببا في ظهور ضغوطات تضخمية محلية².

3-3-2- التضخم المستورد:

هو الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من السوق العالمية، سواء كانت سلعا وسيطة أم نهائية، أو مواد أولية أو مصنعة أو خدماتية وبشكل مبسط فإن التضخم المستورد يعبر عن مدى تأثير الأسعار الدولية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية³، ويظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات الدول النامية التي أكثر انفتاحا على العالم الخارجي.

4- التضخم حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية:

تحدث بعض أنواع التضخم بسبب ظواهر جغرافية وطبيعية ليس لها صفة الدوام والمفاجئة:

¹ رواء زكي الطويل (2009): "محاضرات في الاقتصاد السياسي"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 165.
² شلوفي عمير (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 29.
³ بن البار أمحمد، بن دقفل كمال (2017): "قياس أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015"، يوم دراسي حول أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 3.

4-1- التضخم الطبيعي:

التضخم الطبيعي يحدث نتيجة الظروف الطبيعية التي تعصف بأي اقتصاد مثل: الجفاف، الفيضانات، الزلازل، انتشار الأمراض والأوبئة.....إلخ، فهي حافز لظهور التضخم.

4-2- التضخم الحركي:

هو سمة من سمات النظام الرأسمالي فيعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية كالأزمات الاقتصادية المتجددة، فتحدث هناك ارتفاع في أسعار السلع وارتفاعها العام والمتواصل¹.

المطلب الثالث: تفسير التضخم في ضوء النظريات الاقتصادية

تعدد محاولات الاقتصاديين للوقوف على تعريف ظاهرة التضخم، أسفر النقاب على وجود عدة نظريات لتفسير هذه الظاهرة، فالتفسيرات السائدة في فترة تاريخية معينة وفي ظل ظروف معينة قد لا تكون متطابقة مع نفس التفسيرات في فترة زمنية أخرى، لذلك نجد العديد من النظريات لم تتوافق بشكل عام عن تقرير سبب القوى الدافعة لارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار، وجميع هذه النظريات تدعم من طرف أصحابها الاقتصاديين بحجج قوية ومتماسكة، وهذا ما يوضح حقيقة التضخم أن هناك أكثر من نظرية تبحث في تفسيره، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي²، وهذا ما تتطلب منا عرض بإيجاز للنظريات المتنافسة في تفسيرها لظاهرة التضخم.

1- تفسير التضخم في النظريات التقليدية:

تشمل النظريات التقليدية للتضخم مجالا واسعا من التقلبات في الأنظمة السياسية والاقتصادية التي ينتمي إليها المنظرون الاقتصاديين الخاصين بتلك الحقبة التاريخية التي تمتاز بفترة زمنية طويلة تزيد عن القرنين، حيث عرفت حروبا وتذبذبات اقتصادية قوية وجذرية انطلاقا من بروز فترة التسابق على المستعمرات في العالم قبل نهاية القرن التاسع عشر، ثم مروراً بأزمة استمرار النظام الاقتصادي الرأسمالي

¹ رواء زكي الطويل (2009): مرجع سبق ذكره، ص: 165 - 166.

² سعود جايد شكور مشكور العامري (2014): "محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص: 13.

الاستعماري والاحتكاري في الثلث الأول من القرن العشرين، وأخيرا فشل منظري هذه المدارس التقليدية في إيجاد تفسير مقنع وموحد، على اختلاف منطلقاتهم النظرية، بالنسبة لأزمة الكساد سنة 1929 وأزمة الركود التضخمي سنة 1974¹. ونظرا للاختلاف والتطور الكبيرين في أفكار رواد هذه المدارس، فإننا قد ارتأينا التطرق وتناولها على الشكل الآتي:

1-1- التضخم في النظرية الكمية للنقود:

تعد النظرية الكمية للنقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوربية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود. وليست النظرية الكمية في قيمة النقود بالنظرية حديثة العهد في تاريخ الفكر الإقتصادي، فقد لاحظ "جان بودان" في كتاب نشر في فرنسا سنة 1568 أن هناك علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار²، وكذلك آخرون كتب عن هذه العلاقة وقاموا بوضع هذه النظرية وتطويرها أمثال كل من الاقتصادي الانجليزي "جون لوك"، و"دافيد هيوم" ثم "جون ستيوارت ميل" والاقتصادي الفرنسي "مونتسكيو" وقد قال "جون ستيوارت ميل" أنه لو ظلت الأشياء الأخرى على حالها، لاختلقت قيمة النقود اختلافا عكسيا مع كميتها إذ تنخفض قيمة النقود كلما زادت كميتها، وترتفع قيمة النقود كلما قلت قيمتها وعليه تتوقف قيمة النقود على كميتها، ولعل هذا هو أساس نظرية كمية النقود.

قد لعبت النظرية الكمية للنقود دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود ومن ثم في تحديد هذه القيمة، ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات والآثار الناتجة عنها، وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها وخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. فقد كانت محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية للظواهر الاقتصادية

¹ تومي صالح (2002): "نمذجة قياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 13.

² كمال شرف، هاشم أبو عراج (1993): "النقود والمصارف"، منشورات جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، ص: 127.

المختلفة، وتحليل هذه الظواهر، وتفسير نشوئها ومنها الظواهر التضخمية وارتفاعات الأسعار، وتقل الثروات وتوزيعها وغيرها من الآثار.

وفقا للتحليل النظرية الكلاسيكية تقوم هذه النظرية الكمية للنقود إلى وضع أسس وقواعد عامة لنظرية الطلب على النقود يمكن ترتيبها كما يلي¹:

▪ **ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:** تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المتداولة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فإذا زادت كمية النقدية المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس السنة، وذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار بنفس السنة، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار بنفس النسبة، ويسمى هذا الشكل للنظرية بالجامد وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود عند مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد؛

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن الزيادة في كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات، فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة سوف يترتب على زيادة وسائل الدفع ارتفاع في الأسعار، نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات. ومنه ترى النظرية الكمية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا لمقدار وكمية النقود أي أن كمية النقود هي دالة، حيث كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

▪ **ثبات حجم المعاملات:** تقوم النظرية الكمية للنقود في تحليلها على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدها بعوامل موضوعية: مثل تخصيص الموارد، حجم القوى العاملة ومستواها الفني، التكنولوجيا ومدى توفر رؤوس الأموال. وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل باعتبارها وسيط للمبادلة وهو ما يعبر عنه بمبدأ "حيادية النقود" وبذلك فهي مجرد حجاب يخفي الحقيقية، لكن لا تؤثر على عمل القوى الاقتصادية الحقيقية، وهذا التحليل إنما يستند

¹ بن يوسف نوة (2015): "تأثير التضخم على أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 6 - 7.

إلى قانون العرض والطلب، وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفق للنظرية الكمية للنقود بمثابة متغير خارجي؛

▪ **ثبات سرعة دوران النقود:** هذه الفرضية تقوم على أساس أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود مثل درجة نمو الجهاز المصرفي والمالي، السداد وتسوية المدفوعات ودرجة كثافة السكان وتوزيعهم، ودرجة التكامل بين المؤسسات الإنتاجية، وهي عوامل مستقلة وثابتة أو على الأقل تتسم بقدر كبير من الاستقرار النسبي في الأجل القصير؛

▪ **تناسب كمية النقود عكسياً مع قيمتها:** تعتبر كمية النقود العامل الرئيسي وإلهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها؛

▪ **تناسب كمية النقود طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض:** بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة فإنه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض عليها؛

▪ **تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.**

أولاً- معادلة تبادل فيشر:

يعد الاقتصادي الأمريكي "إيرفينغ فيشر" سنة (1867-1947) أول من وضع صيغة رياضية جسدت أفكار النقدية، هدفت هذه النظرية إلى شرح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار¹، وجاء ذلك بهدف تفسير حالة الكساد التي انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى. إذ حاول أن يجعل هذه الصيغة التي عرفت بمعادلة التبادل أدواته التحليلية لتوضيح العوامل المفسرة لتقلبات المستوى العام للأسعار، واعتبرت هذه الصيغة بمثابة تفسيراً لقيمة النقود، إذ تنسب التضخم إلى زيادة كمية النقود مستندة إلى جانب عرض النقود، بمعنى أن قيمة النقود تخضع للقوى نفسها التي تخضع لها أي سلعة في السوق، فتحدد قيمة النقود عند تساوي قيمة العرض مع الطلب عند نقطة التوازن، ومن ثم ترجع التقلبات التي تطرأ على قيمة النقود من وقت إلى آخر إلى تغير الظروف المتصلة بطلب أو بالعرض أو كليهما معاً، مستخدمة في ذلك ما يسمى بمعادلة التبادل التي تبين أن التغير في قيمة النقود يرتبط عكسياً مع التغير

¹ عبد الحليم عمار غربي (2018): "الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي"، طبعة الأولى إلكتروني، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، ص: 28.

في كميتها وبالنسبة نفسها إذا بقيت العوامل الأخرى والمتمثلة بسرعة دوران النقود وكمية المبادلات من السلع والخدمات الثابتة مع تغير النقود، وفي الوقت نفسه تتناسب كمية النقود طردياً مع مستوى العام للأسعار وهو متغير تابع أي أن التغيرات التي تحدث في الكميات النقدية لا بد أن تنعكس على الأسعار وبنفس الاتجاه وأن توقف كمية النقود عن الزيادة يعني توقف عن الإرتفاع، ويمكن صياغة المعادلة إيرفينغ فيشر كمية النقود على النحو¹:

$$M \times V = P \times T \dots \dots (1)$$

حيث أن:

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم التبادل (وهي كل عملية بيع وشراء كانت السلعة قديمة أو جديدة).

M: كمية النقود المتداولة (خلال فترة زمنية).

V: سرعة تداول النقود وهي ثابتة حتى على المدى القصير لأنها ترتبط بالعوامل السلوكية مثل الرغبة بالاحتفاظ بالنقود والعوامل التقنية والعوامل المؤسسية كتطور المصارف والأسواق المالية وهذه عوامل كلها ثابتة حتى في الأمد القصير، كما أن (V) تعني كذلك عدد المرات التي تتداول فيها العملة النقدية خلال مدة زمنية معينة.

ثانياً: خصائص معادلة التبادل:

يمكن استنتاج بعض الخصائص من معادلة التبادل كالاتي²:

- يمثل الطرف الأيسر من المعادلة (MV) حجم الرصيد النقدي المعروف (جانِب العرض النقدي)، أي إجمالي الإنفاق على المبادلات بينما يمثل الطرف الأيمن القيمة الإجمالي للمبيعات (PT)، أي يمثل جانب الطلب على النقود. وأن هذه المعادلة بهذا الشكل ما هي إلا مجرد متطابقة أو بديهية توضح أن القيمة الإجمالية للإنفاق على المبادلات تساوي القيمة الإجمالية للمبيعات.

¹ سعود جايد شكور مشكور العامري (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 15.

² محمد أحمد أفندي (2012): "النظرية الإقتصادية الكلية السياسة والممارسة"، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، ص: 326 - 327.

- عند افتراض ثبات الناتج وسرعة دوران النقود وفقاً لرؤية الكلاسيك فإن معادلة تتحول إلى معادلة لتحديد المستوى العام للأسعار، حيث تكون كمية النقود المتغير المستقل، بينما المستوى العام للأسعار يكون المتغير التابع، أي أن اتجاه السببية يبدأ من النقود إلى الأسعار على النحو الآتي:

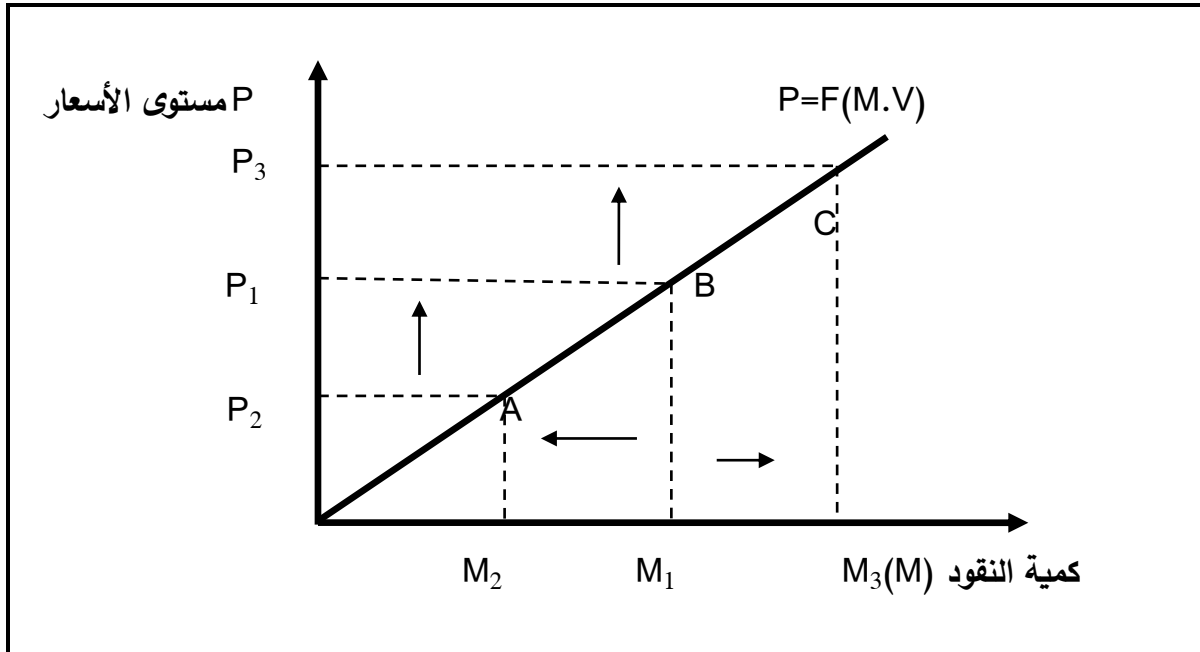
$$P \times \bar{T} = M \times \bar{V} \dots (2)$$

$$P = \frac{\bar{V}M}{\bar{T}} \dots (3)$$

وبالتالي فإن كل زيادة في كمية النقود (M) مع ثبات المقدار ($\frac{\bar{V}}{\bar{T}}$) يؤدي إلى ارتفاع الانفاق (لأن النقود وسيط للمبادلات فقط)، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة كما هو موضح في الشكل الموالي:

وأن مستوى العام للأسعار يعد دالة في عرض النقود: $P = f(M)$

الشكل 1-2 : العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي



المصدر: مصطفى يوسف (2014): "الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 194.

يشير الشكل إلى أن ارتفاع السعر من P_1 إلى P_3 عند زيادة كمية النقود M_1 من M_3 ، وانخفاض السعر من P_1 إلى P_2 عند انخفاض كمية النقود من M_1 من M_2 ، أي أن زيادة كمية النقود بنسبة $\frac{M_3-M_1}{M_1}$ تساوي ارتفاع مستوى السعر بنسبة $\frac{P_3-P_1}{P_1}$.

- إن العلاقة المباشرة والثابتة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار، توضح أهمية التحكم في تغير كمية النقود من أجل التحكم في المستوى العام للأسعار. ومن جانب آخر تكشف هذه العلاقة حيادية النقود بالنسبة لحجم المبادلات (T) أو لحجم الإنتاج (Y)، فأى تغير في كمية النقود لا يؤثر على حجم الإنتاج وإنما على مستوى العام للأسعار.
- معادلة تبادل فيشر تمثل نظرية لتحديد قيمة النقود حيث كان اهتمام الكلاسيك كان مركزا على تحديد العوامل التي تؤثر على قيمة النقود أي تحديد العوامل المؤثرة على القوة الشرائية للوحدة النقدية، أي أن قيمة النقود تعني القوة الشرائية لوحدة النقد، حيث أن قيمة النقود ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار $(\frac{1}{P})$ ، فهذا يعني مايلي:

$$\frac{1}{P} = \frac{\bar{T}}{\bar{V}} M \dots (4)$$

من خلال هذه المعادلة تتأثر قيمة النقود بصورة غير مباشرة بأي تغير في كمية المعروض النقدي في ظل ثبات كمية المبادلات وسرعة دوران النقود، فكلما ارتفعت كمية المعروض النقدي بنسبة 10% فإن قيمة النقود $(\frac{1}{P})$ تنخفض بنفس النسبة لأن مستوى العام للأسعار يرتفع بنفس النسبة 10%.

ثالثا- معادلة كامبردج (صيغة الأرصدة النقدية):

في الوقت الذي قام فيه إيرفينغ فيشر ببحث طبيعة الدور الذي تلعبه النقود في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وفي المستوى العام للأسعار من خلال صيغته لمعادلة تبادل ثم نظرية كمية النقود، قام فريق آخر من الاقتصاديين بنسخة جديدة من العلاقة الكمية تسمى معادلة كامبردج³، وكان أول من صاغها "ألفريد مارشال" و"بيجو" في جامعة كامبردج في بريطانيا بالبحث في نفس الموضوع

¹ سماح غانم عبد الكريم (2015): "التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص: 13.

² محمد أحمد أفندي (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 328.

³ Pierre Bezbakh (2006): "Inflation et désinflation", 5 édition, la découverte, Paris, P: 27.

ولكن من زاوية مختلفة، وكما أطلق عليها أيضا البعض تسمية جديدة وهي صيغة الأرصدة النقدية بأثر "بيجو" نسبة إلى العالم الاقتصادي "بيجو"، وتعتبر هذه الصيغة الجسر الرابط بين نظرية كمية النقود التقليدية وبين النظرية الكمية الحديثة، وقد ركزت هذه الصيغة في البحث على المحددات الاقتصادية لرغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود.

أساس معادلة كمبريدج تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة النقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثير غير مباشر¹، وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة، بتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) في المعادلة رقم (1) وتصبح المعادلة بعد تطوير صيغتها الجديدة سنة 1920 على النحو التالي²:

$$MV = P Y \dots \dots (5)$$

إن المدرسة كمبريدج لم تعتمد على هذه الكتابة، بل تم الانتقال إلى معادلة والتي يتم فيها إحلال فكرة الطلب على النقود (K) مكان سرعة دوران النقود (V) بحيث يمثل (K) الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات التفضيل النقدي بحيث أن:

$$K = \frac{1}{V} \dots \dots (6)$$

وبمقارنة المعادلة (5) بالمعادلة رقم (6)، فإننا نتحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة كمبريدج:

$$M \frac{1}{K} = P Y \dots \dots (7)$$

$$M = K P Y \dots \dots (8)$$

$$M = P (Y, k) \dots \dots (9)$$

¹ بلعزوز بن علي (2006): "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص: 18.

² John Evans-Pritchard (1985): "Macro Economics an introductory text", First Edition, Published by Macmillan Education LTD, London, P: 255.

حيث أن:

Y: الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج في وحدة الزمن.

K: نسبة ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخلهم على شكل أرصدة نقدية من اجل الإنفاق.

M: الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

كملاحظة أولية نجد أن "مارشال"، ومن خلال معادلة كامبردج استبدل سرعة دوران النقود "V" بمعدل التفضيل النقدي "K"، وحجم المبادلات "T" بالإنتاج أو الدخل الوطني الحقيقي "Y"، مما يوضح أن فيشر كان يبحث عن أسباب الإنفاق (حجم المبادلات وسرعة دوران النقود)، أما الثاني فيبحث عن أسباب الطلب على النقود (التفضيل النقدي والإنتاج أو الدخل)، حيث أنها خلقت علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود ومعدل التفضيل النقدي.

ووفقا للمعادلة السابقة "كامبردج"، يتحدد الطلب على الأرصدة النقدية "M" تبعا للدخل "Y" وكمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها "K"، وكما قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية زاد الإنفاق، مما يؤدي حتما لزيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة مستوى العام للأسعار "P" ومن خلال هذه المعادلة يمكن استنتاج مايلي¹:

- علاقة عكسية بين معامل التفضيل النقدي ومستوى العام للأسعار؛
- علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار لكنها غير مباشرة لارتباطها بمعامل التفضيل النقدي .

كما يمكن توضيح آثار هامة لنظرية التضخم، انطلاقا من الافتراض ثبات كل من التفضيل النقدي "K" والدخل الوطني الحقيقي "Y"، يترتب على ذلك أن مرونة مستوى العام للأسعار فيما يتعلق بالتغير في المعروض النقدي تساوي واحد، هذه النتيجة تشكل جوهر نظرية الكمية، وهذا ما يظهر من خلال مرونة المستوى العام للأسعار "P" بالنسبة لكمية النقود "M"²:

$$e_{PM} = \frac{dP}{dM} \cdot \frac{M}{P} \dots \dots (10)$$

¹ سماح غانم عبد الكريم (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² Helmut Frisch (1983): Op Cit, P : 221.

ومن المعادلة (10) لدينا:

$$\frac{dP}{dM} = \frac{1}{ky} \dots \dots (11)$$

من المعادلة (10) و(11) نتحصل على مايلي:

$$e_{PM} = \frac{1}{KY} \cdot \frac{M}{P} = \frac{M}{KYP} = \frac{M}{M} = 1 \dots \dots (12)$$

أي أن التغير في كمية النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بوحدة واحدة وفي نفس الاتجاه العلاقة الطردية والمباشرة بين النقود والمستوى العام للأسعار، وهي نفس النتيجة التي نصت عليها صيغة فيشر لنظرية كمية النقود والنتيجة، إذا أنه في ظل الفكر الكلاسيكي فإن محددًا الرئيسي للمستوى العام للأسعار هي كمية النقود¹.

رابعاً: تقييم النظرية التقليدية لكمية النقود:

تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات، وهي تتمثل في مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل المؤثرة في التأثير على قيمتها.

1- إيجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود:

للنظرية كمية النقود الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في إحداث التضخم كما بينت الخلل الذي يمكن أن يحدثه بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات والذي يتسبب في حدوث ارتفاعات للأسعار، والنتائج الإيجابية التي استخلصت منها يمكن تلخيصها في النقاط الآتية²:

▪ إن النظرية التقليدية لكمية النقود التي تقوم على إيجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية النقود والسعر، جاءت متفقة مع التحليل والواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في تلك الفترة من الزمن، حيث سيطرت عليه أفكار ومبادئ وتوفرت ظروف وأسباب سمح بقبول تلك النظرية بشكل مطلق؛

¹ محمد سعيد السمهوري (2012): "اقتصاديات النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 272 - 273.

² بلعزوز بن علي (2006): مرجع سبق ذكره، ص: 20.

- كانت النظرية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية، في التعبير عن مفاهيم وظواهر إقتصادية عامة، فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين النقود والسعر؛
- قامت هذه النظرية في إطار تفسير للواقع الاقتصادي الفعلي المعاصر لها، فقامت بدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة، فهي لم تكن نظرية معالجة لوضع قائم بحد ذاته أو نظرية منشئة، ولم تعط تصور جديد لمعطيات جديدة؛
- يمكن وصف نظرية كمية النقود، بأنها نظرية علمية بحتة، اعتمدت في تفسير وتحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر، على الأسلوب العلمي البحث، فهي إذا نظرية واقعية تفسيرية وعلمية.

ومنه فكل ما عرفته الأفكار النظرية كمية النقود من قبول، إنما كان نتيجة تراكم مادي وتاريخي ومعارفي لتلك الفترة، ولما سادت في تلك الفترة من مبادئ وقوانين كانت أشبه إلى الحقيقية المطلق.

2- انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية:

- منذ أن أعاد فيشر الحياة إلى النظرية الكمية وهي تتلقى الانتقادات المختلفة مست أسس ومبادئ النظرية النقدية التقليدية التي نجمها فيما يلي:
- أن المتغيرات التي تتضمنها المعادلة الأساسية لنظرية كمية النقود ليست مستقلة بعضها عن البعض كما تفترضها النظرية وأن هناك فروض أخرى للنظرية لا تتصف بالواقعية كفرض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج وثبات سرعة تبادل النقود، حيث يمكن تغير سرعة تداول النقود في الأجل القصير والطويل، خاصة أن سرعة تداول النقود تعتمد على التوقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات والتطور في عادات المجتمع¹؛
 - تجاهل النظرية لدور النقود كمصدر للقيمة وتبينها الرأي الذي يعدها كمصدر للتبادل فقط، كما أن هناك صعوبة في تطبيق قانون العرض والطلب على النقود لتحديد قيمتها للطبيعة الخاصة للنقود؛
 - عدم التطرق النظرية لسعر الفائدة ولم تأخذ في الحسبان على الرغم من أهمية التغيرات في كمية النقود وتأثيرها على سعر الفائدة؛

¹ سعود جايد شكور مشكور العامري (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 16.

- افترضت النظرية طريقة وتلقائية العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار وهذا صحيح، ولكن هنالك عوامل أخرى تحدد مستويات الأسعار مثل: تغيير توزيع الأرصدة النقدية للأسعار أو المشروعات لأغراض المعاملات أو المضاربة والاحتياط¹؛
- هناك قصورا جوهريا في النظرية في تمثيل مستوى العام للأسعار وذلك لأن التغيرات الأسعار، لا تسير جنبا إلى جنب، فبعض الأسعار قد ترتفع في حين تتخفف أسعار آخرين وإذا كانت الانحرافات الموجبة يمكن أن تلغي الانحرافات السالبة، فإن هذا متوقف على مدى الأهمية النسبية للسلع التي يتكون منها الرقم القياسي للأسعار، ولهذا السبب انتقدت هذه النظرية عندما قررت أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بطريقة آلية لأنها تفترض في هذه الحالة أن مرونة الطلب على جميع السلع تساوي واحد وهذا غير صحيح في كل الأحوال².

إن الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود قد أدت إلى إدخال بعض التعديلات الهامة على المعادلة، كان من أهم هذه التعديلات التي جاءت على مارشال وبيجو ثم النظرية النقدية المعاصرة لميلتون فريدمان وقبله التحليل الكينزي، وهذا ما سوف نتعرض له بشيء من التحليل والمناقشة من خلال النظرية النقدية الكينزية والنظرية النقدية المعاصرة (النقديين).

1-2: تفسير التضخم في النظرية الكينزية

إن النظرية الكينزية بنيت على الانتقادات الموجهة إلى النظرية التقليدية التي عجزت عن إيجاد أي حلول لتفسير أزمة الكساد الكبير في نهاية العشرينات وأوائل الثمانيات من القرن العشرين وعن تقديم أفكار جديدة في رسم سياسة اقتصادية تساعد النشاط الاقتصادي آنذاك في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية أو التقليل من آثارها، حيث سادت البطالة في أغلبية دول العالم الرأسمالية وتراجعت الأسعار وأفس الكثير من المنشآت واستمرت هذه الحالة خلال الفترة (1929- 1936) دون أن ترجع الإقتصاديات المختلفة إلى حالة التوازن أو وضعها الطبيعي تلقائيا المفترض حسب المنظور التحليل الكلاسيكي. وإن الفترة الطويلة التي دام من خلالها الكساد أدخلت الشك على استنتاجات النظرية التقليدية، حيث قد نبهت الوقائع الاقتصادية إلى بطلان النظرية الكلاسيكية، كما هيأت الأذهان لتقبل لدخول أفكار

¹ سماح غانم عبد الكريم (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² كمال شرف، هاشم أبو عراج (1993): مرجع سبق ذكره، ص: 135.

جديدة التي قدمها الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (1883-1946) ثورة في الفكر الاقتصادي وهو وجهة النظرية الكنزوية في تحليل لظاهرة التضخم.

1-2-1 فرضيات النظرية النقدية لكينز:

ترجع أصول هذه النظرية إلى العمل العظيم الذي قام به الاقتصادي الانجليزي الشهير "جون كينز" وذلك من خلال كتابه المشهور النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود سنة 1936، وقد كان لهذه النظرية العامة الصدى القوي في ذلك الوقت حتى إنها اعتبرت ثورة فكرية كينزية، ونجم من ذلك اهتمام كبير بالتحليل الكلي وبالسياسات الاقتصادية¹، وقد استطاع كينز من خلال عمله نقض كل الفروض التي استندت عليها النظرية الكلاسيكية، وقد حضيت أفكار كينز باستحسان واهتمام الكثيرين من الاقتصاديين المحدثين الذين تناولوها بالتهذيب والتطوير وادخلوا عليها الكثير من الزيادات والتعديلات من ذلك الحين، بحيث وصلت إلى ما هي عليه اليوم. وقد أصبحت معظم القضايا والمشاكل الاقتصادية محل الجدل والنقاش اليوم تناقش وتحلل الإطار العام لهذه النظرية، ويمكن إبراز أهم العناصر أو الافتراضات الرئيسية والتي لها صلة مباشرة بالنظرية النقدية الحديثة على التوالي:

- ركز على تحليل الدخل والاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال، وبرهن على أن هذا الطلب قد لا يكون كافيا لتصفية السوق من الإنتاج الكلي، وأن مستوى التوازن الاقتصادي للاستخدام والإنتاج والدخل قد يكون فيما هو دون مستوى الاستخدام الكامل²؛
- معارضة فكرة مرونة الأسعار والأجور: يختلف الاقتصاديون المحدثون مع الكلاسيك حول مرونة الأسعار والأجور. وهم ينكرون وجود مرونة الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظيف الكامل في حالة الإنفاق الكلي. أن النظام الأسعار الحالي في إطار النظام الإقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد بعد نظام منافس كامل، بل أصبح هذا النظام مشوها بعدم كمال السوق وتسوده الاختلالات، مقيدا بعقبات عملية وسياسية تحول دون تحقيق مرونة انخفاض الأسعار والأجور، أي أن الاقتصاديات الحديثة اليوم، خاصة في الدول الرأسمالية أصبحت تتصف بوجود اتحادات عمالية قوية، ومؤسسات كبيرة في قطاع الأعمال تتمتع بقدر كبير من السلطة الاحتكارية،

¹ عمر صخري (2005): "التحليل الإقتصادي الكلي"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 54.

² ضياء مجيد الموسوي (2005): "النظرية الإقتصادية: التحليل الإقتصادي الكلي"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

وكلاهما لديه تحفظات ومقاومة شديدة ضد تخفيضات الأسعار والأجور، ولذا فإننا غالبا ما يتم زيادات في الأسعار والأجور وليس العكس¹؛

▪ **ضرورة التدخل في النشاط الاقتصادي:** يرى كينز على أن الإقتصاد لا ينظم نفسه بنفسه تلقائيا كما يعتقد الاقتصاديون التقليديون، بل نادي كينز بضرورة تدخل الدولة بسياساتها المالية من أجل دعم الطلب الكلي بهدف تحفيز المؤسسات على الإنتاج وبالتالي التوظيف²، وأيضا إعادة الإقتصاد إلى وضعه الصحيح؛

▪ **دور النقود:** رأى كينز أن النقود تلعب دورا كبيرا في الإقتصاد ودورها لا يكمن فقط بالمبادلات وإنما أيضا في المضاربة ومواجهة الأحداث الغير المتوقعة مما يجعل الأفراد يميلون إلى امتلاك السيولة بهدف المبادلات، الحيلة والمضاربة³؛

▪ **اتفق كينز مع الكلاسيكيين على أن للنقود تأثير على الطلب الكلي، فزيادة كمية النقود المتداولة تشجع على ارتفاع الطلب الكلي، وبانخفاضها يتعثر الطلب الكلي. إلا أن كينز اختلف مع الكلاسيكيين بطريقة هذا التأثير، فقد اعتقد بأن جزء الأكبر من تأثيرها يقع بطريقة غير مباشرة على الإنفاق الكلي من خلال الأسواق المالية وتأثيرها على سعر الفائدة وليس بطريقة مباشرة على القدرة الشرائية مثلما اعتقد الكلاسيكيون؛**

▪ **الجمع بين الإقتصاد العيني والإقتصاد النقدي في تحليله الذي كان في بدايته تحليلا نقديا بحثا بخلاف الكلاسيكيين الذي عملوا على الفصل بينهما، واستخدام هذا التحليل في علاج الاختلالات الاقتصادية التي تواجه الحكومات⁴؛**

▪ **استخدام أدوات تحليل جديدة، تتصل بالدخل والإنفاق أو الادخار والاستثمار، وقد أكد كينز أن البطالة التي تحدث في الإقتصاد نتيجة لقصور الطلب الكلي عن العرض الكلي، يمكن أن تستمر إذا استمر الأفراد في اكتناز جزء من الدخل على شكل أرصدة نقدية عاطلة مكتنزة، دون أن تنفق على الاستهلاك أو الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى تحديد الدخل الوطني عند مستوى أقل أو دون مستوى**

¹ صالح خصاونة (2000): "مبادئ الإقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص: 104.

² محمد صالح (2015): "الإقتصاد الكلي: محاضرات وتمارين محلولة"، مطبوعات موجهة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 63.

³ محمد صالح (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 63.

⁴ بن يوسف نوة (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 18.

التشغيل الكامل كما افترض التقليديون، وقد أدى هذا التطور في التحليل إلى فهم مهمة النقود في الاقتصاد الوطني وعلاج الاختلالات الاقتصادية؛

- رفض كينز في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وعلى ذلك طلب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات الاقتصادية، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني؛
- التحليل الكينزي هو تحليل كلي، فالمتغيرات التي يستخدمها تدور المجاميع الكلية، كالدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي، العرض الكلي، الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي.... إلخ؛
- يعتبر كينز أن مستوى التشغيل الكامل حالة استثنائية وليس عامة، وأن الوضع الاقتصادي في حالة التوازن قد يحدث دون مستوى التشغيل الكامل؛
- النقود تعتبر بمثابة سلعة عند كينز، وسعر النقود هو ما يسمى "سعر الفائدة" أو "ثمن التضحية بالسيولة"، ويتحدد سعر الفائدة هذا بتفاعل قوى عرض النقود من (جانب النظام المصرفي البنك المركزي والبنوك التجارية)، وقوى الطلب على النقود أو التفضيل النقدي الذي يرتبط في علاقة عكسية مع سعر الفائدة، ويمكن القول بأنه عند انخفاض سعر الفائدة فإن الطلب على النقود (التفضيل النقدي) سوف يزداد، بمعنى أن الأفراد سوف يفضلون الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل على الاحتفاظ بأصول أخرى أقل سيولة، والعكس صحيح، أي أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى نقص الطلب على النقود.

1-2-2- تحليل التضخم في النظرية الكينزية:

على نحو مغاير للنظرية التقليدية التي ترجع سبب التضخم لزيادة العرض النقدي، ترى النظرية الكينزية أن السبب الرئيسي للتضخم هو زيادة الطلب الكلي الفعال، لا تقابلها زيادة في العرض الكلي مما يؤدي لارتفاع مستوى الأسعار. وقد ركزت النظرية الكينزية على العوامل التي تحكم مستوى الدخل النقدي، مثل: الميل للاستهلاك، سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، حيث تؤدي زيادة أحد مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي أو صافي الصادرات) إلى إحداث زيادة في حجم الطلب الكلي تفوق حجم العرض الحقيقي بزيادة محسوسة ومستمرة، تؤدي لإحداث سلسلة من الارتفاعات

المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار أي وجود فائض في الطلب الكلي يفوق القدرة الخالية للطاقة الإنتاجية¹، وبالتالي حدوث التضخم في المستوى العام للأسعار، ولفهم التضخم وفقا للنموذج الكينزي بشكل أكثر تفصيلا، هنا ما يميز كينز مرحلتين بالنسبة لتغير الأسعار:

أولاً: حالة الإقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل

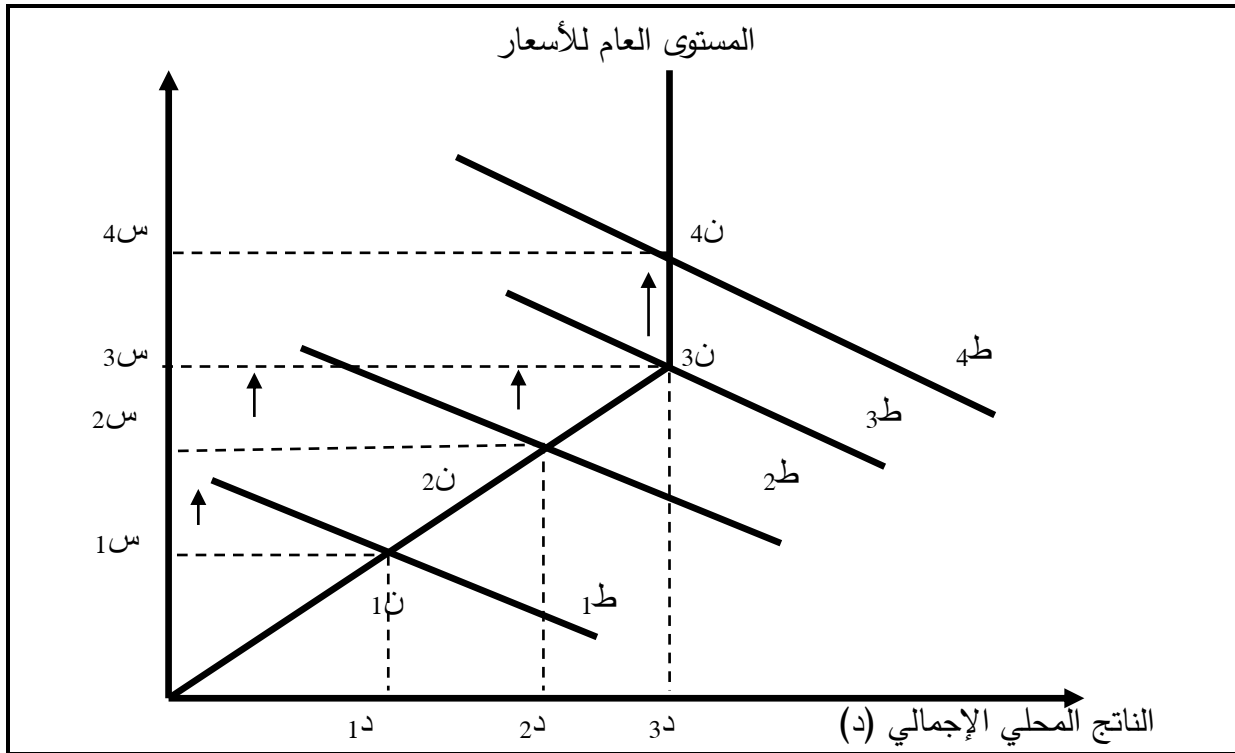
وهي الحالة التي لا يكون فيها الإقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظيف الكامل إذ لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد استغلت بشكل كامل أو قد وصلت إلى أقصى طاقاتها في الإنتاج، يرى كينز هنا بأن الزيادة التي قد تحدث في الطلب ستمكن من إيصال العرض من السلع والخدمات إلى زيادة مناظرة له في الطلب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حركة المبيعات ومن ثم ينعكس ذلك على أرباح المنتجين مما يحفزهم على تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة وغير المستغلة، كذلك أشار كينز إلى أن عجلة التوظيف ما أن تسير للأمام وتستغل الطاقات المعطلة وتوظف الأيدي العاملة غير المستخدمة ويزداد الضغط على عناصر الإنتاج لبعض القطاعات والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعارها قطاعيا، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية بالظهور حتى لو لم يصل الإقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل وهو ما أسماه كينز بالتضخم الجزئي²، ويمكن توضيح حالة التضخم الجزئي كما هو مبين في الشكل (1-3) أدناه.

ويلاحظ من خلال الشكل (1-3) حدوث تضخم أي ارتفاع منحنى الطلب الكلي من (ط₁) إلى (ط₂) يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من (د₁) إلى (د₂) وبنفس الوقت ارتفاع المستوى العام للأسعار من (س₁) إلى (س₂) حيث زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات تقابلها استغلال الموارد الاقتصادية التي تكون غير مشغلة بكاملها أي العاطلة لمواجهة أي زيادة في الطلب تقابلها زيادة مناظرة في المعروض من السلع والخدمات يسد الطلب.

¹ حسين احمد الحسين الغزو (2017): "النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 117.

² سعود جايد شكور مشكور العامري (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 18

الشكل 1-3: التضخم وفقا للنظرية الكينزية



المصدر: حسين أحمد الحسين الغزو (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 120.

ثانيا: حالة الإقتصاد في مستوى التشغيل الكامل

تظهر هذه الحالة عندما يكون الإقتصاد في استخدام كامل وطاقاته الإنتاجية مستغلة استغلالا كاملا، وفي هذه الحالة فإن أي زيادة تحصل في الطلب الفعال تؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية وارتفاع في الأسعار بسبب عجز العرض الكلي الذي يظهر مرونة صفرية في الاستجابة عند مستوى الاستخدام الكامل، فالزيادة في الطلب عند المستوى الثابت للناتج الوطني تخلق فائضا في الطلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض الطلب يدفع بها إلى الأعلى ما لم تتبع السياسات الاقتصادية التي تكبح الطلب من خلال تخفيض الإنفاق أو زيادة الضرائب. ويسمى كينز هذا النوع من التضخم بالبحث وهو نفسه التضخم الناشئ عن جذب الطلب، وهو ما موضح من خلال الشكل السابق (1-3)، يتبين أن أي زيادة في الطلب الكلي من (3ط) إلى (4ط) بوثيرة لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي دون أي زيادة في الإنتاج ويكون منحني العرض على شكلا أفقيا تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار¹.

¹ سماح غانم عبد الكريم (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 17.

مما تقدم يتضح أن كمية النقود لا تؤثر على الأسعار، لأن ما يؤثر على الأسعار ليس كمية النقود بل ما يستخدم منها في الإنفاق، إذ قد يصاحب زيادة كمية النقود زيادة مناظرة في ميل الأفراد للاكتناز، ولا يؤدي بالتالي إلى زيادة حجم الطلب وعليه فإن تفسير التضخم وفقاً لهذه النظرية يعود إلى وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية، وهذا الفائض في الطلب لا يتمثل بفائض الطلب في أسواق سلع الإستهلاك فحسب، وإنما يمثل فائضاً في الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وجمع هذا الفائض في كلا السوقين نحصل على ما يسميه الكينزيون بالفجوة التضخمية¹.

1-3- الترخم الناشئ عن زيادة الطلب:

تعود أسباب هذا النوع من التضخم بسبب زيادة أحد أو بعض مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في العرض الكلي، ويكون مرد الزيادة في الطلب الكلي هو التوسع في أحد العوامل الأربعة: الإنفاق الاستثماري الخاص، النمو النقدي، الزيادة المفاجئة في الميل الحدي للإستهلاك، أو زيادة الصادرات². ويحدث ذلك في تلك الحالات التي يكون فيها الاقتصاد يعمل تقريباً بكامل طاقته الإنتاجية، ومن ثم لا يتمكن من الاستجابة للزيادة التي تحدث في المستوى الطلب الكلي، وبالتالي تكون النتيجة الحتمية لذلك هي حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار³. فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات أي حدوث فائض أكبر من العرض سيؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار وهذه الزيادة ستدفع المشروعات لزيادة الأرباح، لذلك تعمل على زيادة إنتاجها، وبدورها الزيادة في الإنتاج سوف تزيد من الطلب على عنصر العمل فترتفع الأجور، وتزداد القوة الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار⁴.

وقد بين كينز أنه ليست كل زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى إحداث التضخم، وإنما ذلك يتوقف على حالة الاقتصاد القومي من حيث درجة التشغيل، فإذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة في الطلب الكلي تؤدي لا محالة إلى التضخم، حيث لن يتمكن العرض من مجارته، لعدم

¹ حازم البني (2006): "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ص: 174.

² تومي صالح (2002): مرجع سبق ذكره، ص: 43.

³ محمد سعيد السمهوري (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 444.

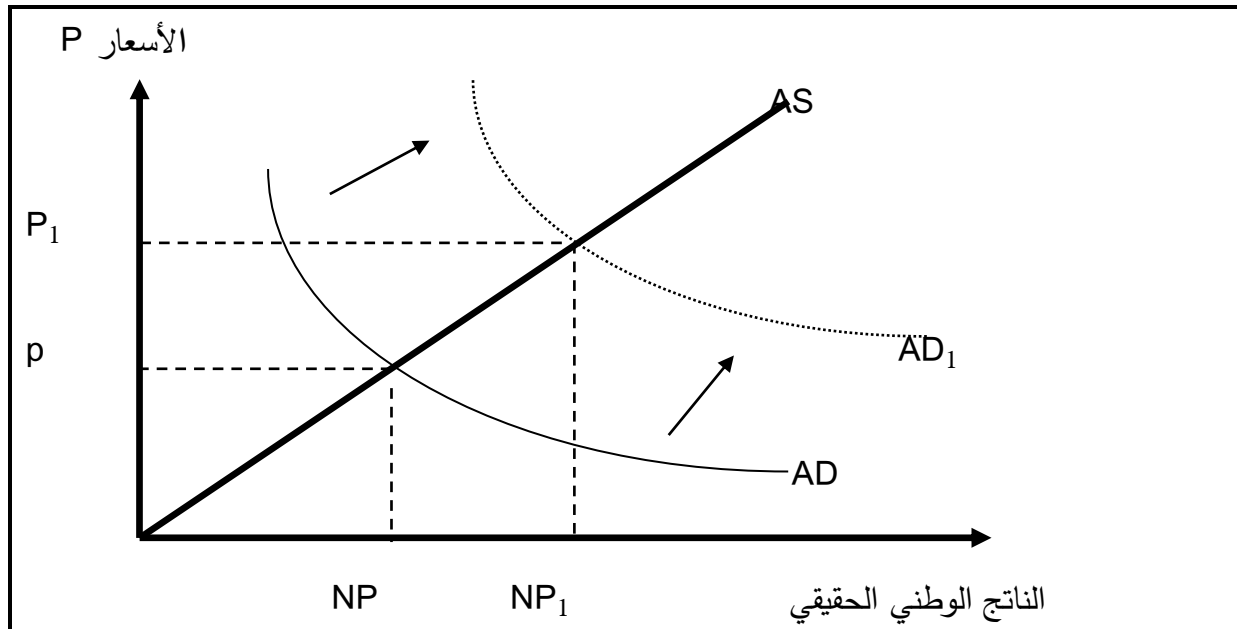
⁴ بسام حجار (2009): "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص: 275.

مرونة الجهاز الإنتاجي، بينما قبل بلوغ الاقتصاد هذا المستوى، فإن العرض عادة ما يجري الطلب في الزيادة، نظرا لوجود طاقات إنتاجية جاهزة لكنها معطلة، ومع ذلك كلما اقترب الاقتصاد القومي من حالة التشغيل الكامل، تظهر اختناقات تعمل على ارتفاع أسعار بعض السلع، ويسمى كينز تضخما جزئيا، وهناك عاملان أساسيان يؤديان مع عوامل أخرى إلى التأثير على الطلب ودفعه لأن يكون ضغوفا تضخمية وهما¹:

أ- **العامل النفسي**: يتمثل في التأثير النفسي من الرغبة في مسايرة العصر نحو التمتع بشروط وظروف اجتماعية أفضل قد تتواجد في بعض المجتمعات دون البعض الآخر، هذه المحاكاة تدفع إلى إنماء الاحتياجات الضرورية والاجتماعية للأفراد، مما يجعل حجم الرغبات يتجاوز إمكانية الإشباع.

ب- **العامل الخارجي**: يقصد به أن الزيادة في الطلب الداخلي قد تتحقق نتيجة حصول فائض في التجارة الخارجية، مما يزيد من حجم وسائل الدفع ودخول الأفراد والمشروعات، ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد.

الشكل 1-4: التضخم بدافع الطلب



المصدر: مصطفى جاب الله (2018): "السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو والاستهداف التضخم"، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 226.

¹ أحمد محمد، أحمد ابوظه (2012): "التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر، ص: 117.

من خلال الشكل أعلاه (1-4) يلاحظ أن ارتفاع الطلب الكلي من (AD) إلى (AD1) يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من (NP) إلى (NP1)، وفي نفس الوقت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من (P) إلى (P1)، لأن الوحدات الإنتاجية تقترب من مستوى التشغيل الكامل لطاقتها ومواردها، فلا تستطيع زيادة الكميات المنتجة، وبالتالي ينعكس الطلب المتزايد على السلع المعروضة على شكل ارتفاع في الأسعار.

1-4- التضخم الناشئ عن التكلفة:

إن تكاليف الإنتاج هي إحدى محددات العرض، بمعنى أي تغير يحدث في تكاليف الإنتاج مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها سوف يؤثر مباشرة على مستوى العرض الكلي في السوق، فالزيادة في تكاليف الإنتاج ستدفع بأرباب الأعمال إلى محاولة نقل هذه الزيادة جزئياً أو كلياً مباشرة إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار والسلع والخدمات التي يقومون بإنتاجها، أو قد تؤدي بهم إلى تخفيض الإنتاج، وما يترتب على ذلك من حدوث نقص في مستوى العرض الكلي، وفي حالتين، فإن هذه التغيرات في جانب العرض ستترك تأثيرها على المستوى العام للأسعار، فإذا حدث ذلك في وقت ظل جانب الطلب الكلي فيه على حاله، كانت النتيجة الحتمية هي ارتفاع أكبر في المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة أكبر في معدلات التضخم¹، ويدور عادة جدل كبير حول تفسير مسببات تضخم التكاليف بين شركات الإنتاج ونقابات العمال، فمن ناحية يرى أصحاب الشركات والمؤسسات الإنتاجية أن نقابات العمال تصر على زيادة أجور العمال بنسبة أكبر من إنتاجية العمال، حيث أن أجور العمال تشمل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج فيرتفع أثر ذلك على الأسعار، ولكن من ناحية أخرى ترى نقابات العمال أن أسباب المطالبة بزيادة أجور العمل إنما يرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات ومن ثم فإنه للحفاظ على المستوى الحقيقي لدخل العمال من الانخفاض تطالب النقابات برفع مستوى الأجور النقدية².

وكما يرجع بعض الاقتصاديون سبب زيادة التكاليف إلى العوامل التالية³:

¹ محمد سعيد السمهوري (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 445 - 446.

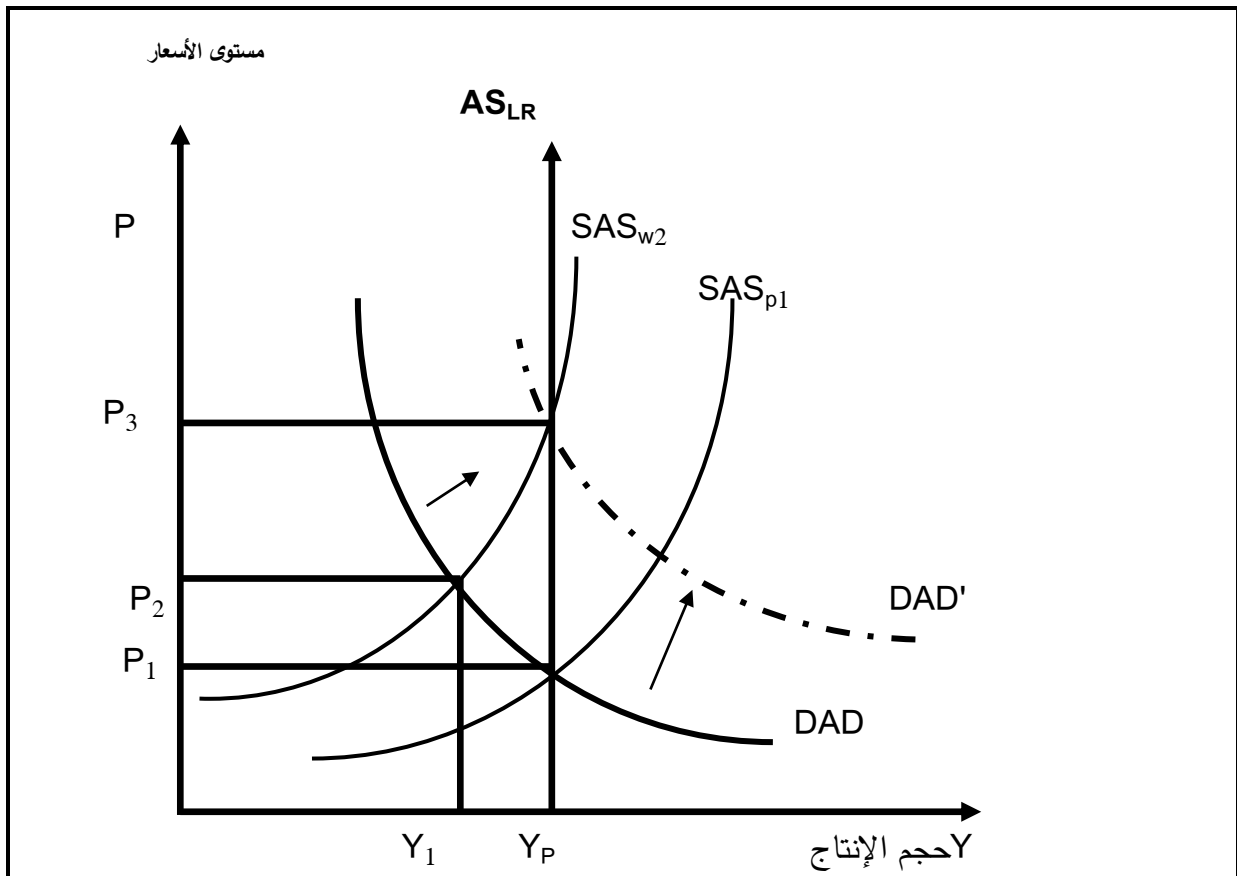
² بسام الحجار، عبد الله رزق (2010): "الإقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار المنهل، لبنان، ص: 315.

³ شلوفي عمير (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 31.

- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج خاصة المستوردة منها والضرورية لعملية الإنتاج مما يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع النهائية وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في أسعارها للحفاظ على هامش الربح للمنتجين، كما قد يلعب انخفاض سعر الصرف العملة المحلية دورا في زيادة أسعار الموارد الإنتاجية المستوردة والمقومة بالعملة المحلية؛
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الأسواق المالية والنقدية مما يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الحصول على رؤوس الأموال الضرورية للعملية الإنتاجية والتي تحصل عليها المؤسسات الإنتاجية من خلال الاقتراض من البنوك واللجوء إلى السوق المالية عن طريق الأسهم والسندات للتداول، فترتفع التكلفة الكلية للإنتاج وينعكس ذلك في زيادة أسعار السلع المنتجة.

ويمكن توضيح آلية حدوث التضخم الناشئ عن التكلفة باستخدام الشكل البياني التالي:

الشكل 1-5: التضخم الناشئ عن التكلفة



المصدر: بسام الحجار (2010): مرجع سبق ذكره، ص: 274.

في الشكل أعلاه (1-5) كما هو موضح، لنفرض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى للأسعار P_1 ، ومستوى للإنتاج Y_p ، ولنفرض أيضا أنه بضغط من النقابات العمالية ارتفعت الأجور الإسمية بوتيرة أعلى من وتيرة نمو إنتاجية العمل، فالزيادة في الدخل كما هو مبين في الشكل سوف ينتقل منحنى العرض الكلي SAS_{p1} لجهة اليسار إلى SAS_{w2} ، والذي يمثل حاليا منحنى العرض الكلي الجديد. ومن الواضح أن تدبيرا من هذا النوع سوف يؤدي إلى خفض الناتج الحقيقي من Y_p إلى Y_1 ، والأجر الاسمي تبعا لذلك، وعليه ينتقل المنحنى AS_{LR} العمودي على المحور الأفقي إلى موقعه الأساسي لجهة اليمنى. وإن حاولت الحكومة أن تواجه هذا التدهور وما يصاحبه من بطالة عن طريق سياسة توازنية تهدف إلى رفع الطلب الكلي إلى خط المنقطع، قد تقع هذه السياسة التوازنية في المصيدة، لأن ارتفاع الطلب الكلي إلى مستواه الجديد 'DAD' سوف يزيد من حدة التضخم ويرفع مستوى الاسعار من P_1 إلى P_3 ¹.

1-5- منحنى فيليبس (البطالة والتضخم):

تعتبر فكرة المفاضلة أو المبادلة بين التضخم والبطالة المكونة الأساسية للمعتقدات النقدية عند المفكرين الكلاسيك أمثال "دافيد هيوم" سنة 1752، لكن أول من تطرق لهذه العلاقة بشكل واضح كان المفكر النيوكلاسيكي الاقتصادي الأمريكي "أرفينج فيشر" سنة 1926 سلوك الأجور النقدية مشيرا إلى حالة التضخم في الإقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة في حين ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد، أطلق عليه إسم أثر فيشر²، حيث أنه كان يرى هذه السببية تمر من التضخم إلى البطالة عوضا عن العكس، ثم كانت هناك عدة محاولات من طرف "يان تينبرغن" سنة 1936 و"لورنس كلين" سنة 1955، وتم رسم هذه العلاقة في الأخير، في شكل انتشاري وبياني بواسطة كل من "ليستر براون" سنة 1955 و"بول سلطان" سنة 1957، وبالرغم من كل هذه الجهود المتطورة والمتلاحقة، إلا أنه لم يظهر هذا التحليل ويعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصادي الأسترالي "ألبن ويليام فيليبس" من معهد لندن للاقتصاد سنة 1958، حيث قام بتوفيق إحصائي لبيانات سنوية على المعدلات المئوية لتغير الأجور النقدية (W) ومعدل البطالة (U) بانجلترا خلال الفترة (1861 - 1957)³، ليوطد العلاقة

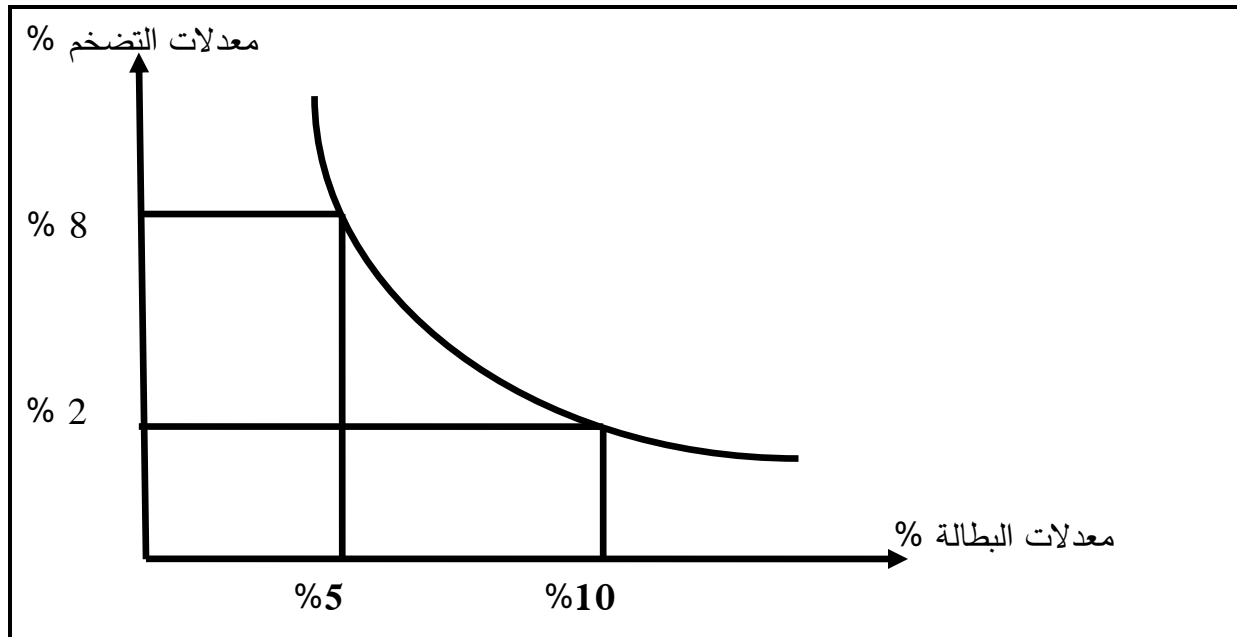
¹ بسام الحجار (2010): مرجع سبق ذكره، ص: 273 - 274.

² بوالكوار نور الدين (2017): "تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 في إطار منحنى فيليبس"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، ص: 650.

³ تومي صالح (2002): مرجع سبق ذكره، ص: 54.

الثابتة بين التضخم والتوظيف الكامل، معبرا عنها بالعرض البياني متمثلا في المنحنى الذي سمي بإسمه أي منحنى فيليبس. ثم جاء بعده "ريتشارد ليبسي" سنة 1960 ليؤكد هذه العلاقة الوظيفية الثابتة في ضوء الإقتصاد المعاصر، من خلال التجربة العملية على المجتمع الإقتصاد الغربي¹، وتم تمثيل هذه العلاقة بيانيا في شكل منحنى عرف بإسم منحنى فيليبس.

الشكل 1-6: منحنى فيليبس



المصدر: صالح خصاونة (2000): مرجع سبق ذكره، ص: 174

ويعود التفسير المنحني إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في إقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، وهذا يعني اقتراب الإقتصاد من التوظيف الكامل، وإذا اقتربنا من التوظيف الكامل زاد معدل الارتفاع في الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل زيادة الأجور وبالتالي يخلق التضخم، إذن البطالة انخفضت في حين أن معدلات التضخم ارتفعت، ولقد فسّر فيليبس تلك العلاقة العكسية بما يحدث في مراحل الدورة الاقتصادية، ذلك أنه في فترات الرواج الاقتصادي يكون الطلب على اليد العاملة متزايدا ومعدل البطالة منخفضا ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب زيادة في الأجور، بينما في فترات الانكماش الاقتصادي

¹ صلاح حسين: "ظاهرة التضخم بين الكينزيين والنقديين وعلاقتها بمنحنى فيليبس"، ص: 9.

يكون الطلب على العمال منخفضا ومعدل البطالة مرتفعا، ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة ويتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة¹.

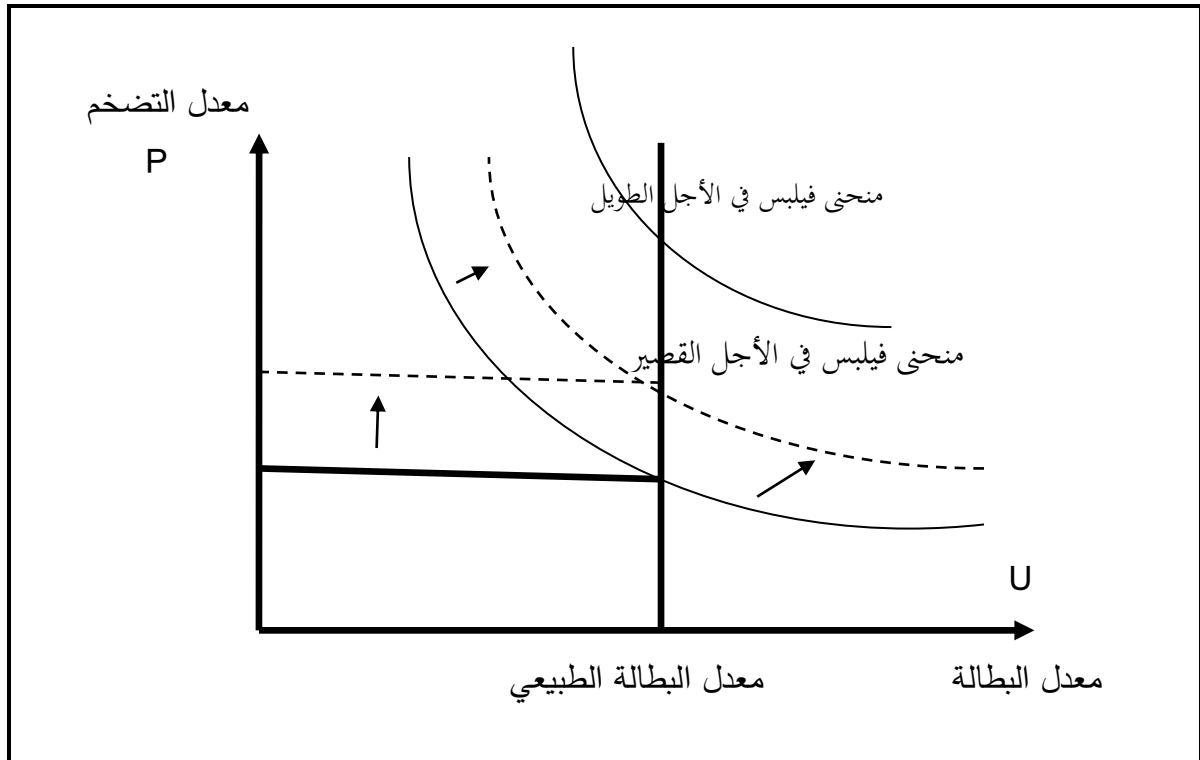
وإن كان قد تمتع بمصادقية نظرية وعملية خلال الفترة 1959 - 1969 واعتبر بمنزلة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصادقية قد تعرضت للاهتزاز، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينات. ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي كان يشير إليها منحى فليبيس قد تعرضت للانهايار، ففي السبعينات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الإرتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة وهو أمر يتعارض مع منطلق منحى فليبيس، حيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل مرافق للتضخم، الأمر الذي يعني أن منحى فليبيس قد تحرك لأعلى، وهذا فعلا ما حدث خلال الفترة 1968 - 1990 وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة والسهلة التي كان يصورها منحى فليبيس، وتحولت هذه العلاقة إلى ما يشبه الحلقات غير المنتظمة وهذا ما حدث في الولايات المتحدة وحالة فرنسا². لذا نجد بعض الاقتصاديين فسروا أن العلاقة العكسية بين التضخم ومعدل البطالة هي ظاهرة قصيرة وليست طويلة الأجل، حيث يترتب على الزيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية، ومن ثم تتخفف مستويات الأجور الحقيقية للعمال مع المحافظة على مستويات مرتفعة من الناتج والتوظيف وذلك في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناء على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم، لذا يطالبون برفع أجورهم النقدية، والتالي ينتقل منحى فليبيس في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى الأعلى عند نفس التوظيف³، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

¹ ميلود بوعبيد، جمال جعيل (2019): "أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الإقتصاد السياسي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 20، العدد 1، ص: 79.

² رمزي زكي (1998): "الإقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص: 366.

³ قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريفي مليكة (2014): "البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهريتين 1990-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 11، ص: 119.

الشكل 1-7: منحني فيلبس في الأجل الطويل



المصدر: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا (2008): "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية للنشر الإسخندرية، مصر، ص: 311.

2- الاتجاهات والمدارس المعاصرة في تفسير التضخم:

مع بداية السبعينات القرن الماضي وتواصل المستوى العام للأسعار نحو الإرتفاع وانتشار البطالة وعجز النظرية الكينزية عن تفسير ذلك الوضع الذي يتعايش في التضخم والبطالة المرتفعة، وفشل التأثير في الطلب الكلي الفعال في حل الأزمة، أصبحت الساحة مهياًة لظهور أفكار وسياسات جديدة، والتي سوف نتطرق إلى هذه الأفكار والاتجاهات في تفسير ظاهرة التضخم:

2-1- المدرسة النقودية:

قد تعرض النموذج الكينزي لانتقادات كان سببها هو ظهور أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل تمثلت بالخصوص في معايشة التضخم مع الكساد جنباً إلى جنب، مما جعل النظرية النقودية المعاصرة تحاول الجمع والتوفيق بين استنتاجات التقليديين وطروحات الكينزين، لذلك تعددت الدراسات والمحاولات الاقتصادية في تفسير الأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع العلاج وإعطاء التفسير المناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها،

فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية والتي قادها مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" إلى إعادة الحياة مجدداً إلى التحليل التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديد، وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم "النظرية المعاصرة لكمية النقود" أو ما تسمى "بمدرسة شيكاغو" بزعامة "م. فريدمان" الذي استطاع وأتباعه النقديين من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بآراء هذا المذهب الجديد "المذهب النقدي" من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة الأزمة ووطأة التضخم¹.

2-1-1- تحليل النظرية النقدية الحديثة:

تعتبر نظرية كمية النقود وطلب حائزي الثروة والمشروعات من أهم إسهامات الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي نظرية قامت أساساً على تحديد وإحياء نظرية فيشر ومارشال بفكر وإضافات جديدة وتحليل المتغيرات الاقتصادية وفقاً لمنهج تجريبي مبني أساساً على الحقائق الإحصائية، والاستنتاجات العلمية من جهة، والابتعاد على الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية والاستفادة من التطور الفكري والعلمي من جهة أخرى، وبالتالي فنظرية كمية النقود المعاصرة لا تعد أن تكون فكراً تقليدياً ولكنه متطور²، وتعتبر نظرية "م. فريدمان" النقدية من أهم أعمال مدرسة شيكاغو التي ظهرت بعد 20 سنة من ظهور النظرية الكينزية، حيث حاول "م. فريدمان" إحياء أهمية النقود في السياسة الاقتصادية بإدخال إضافات جديدة على كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، إذ حاول صياغة النظرية الكمية بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث وتقديم حلول للظواهر الاقتصادية، فضلاً عن أنها كانت تهدف إلى وضع الحلول الكفيلة للتخفيف من حدة التضخم، بعدما فشلت النظرية الكينزية في تحقيق ذلك، إذ اعتبر "م. فريدمان" أن السبب المباشر للتضخم هو الارتفاع غير العادي والسريع في كمية النقود بالمقارنة مع حجم الإنتاج، ففي مقاله المنشور سنة 1956 والمقالات الأخرى اللاحقة بين "م. فريدمان" أن التغير في كمية النقود تؤدي إلى تغير في الدخل النقدي والذي قد ينقسم إلى تغير في الدخل الحقيقي وتغير في الأسعار، إذ أن معدل ارتفاع الدخل النقدي يعبر كمية النقود المصدرة من طرف السلطات النقدية والمطلوبة من طرف الأشخاص الإقتصاديين، ومنه فإن معدل نمو كمية النقود هو الذي يغطي

¹ بلعزوز بن علي (2006): مرجع سبق ذكره، ص: 61 - 62.

² بلعزوز بن علي (2006): مرجع سبق ذكره، ص: 64.

معدل نمو الدخل الحقيقي ومعدل نمو الأسعار، وعليه فإن كل زيادة في كمية النقود بما يفوق الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى حدوث تضخم¹.

ومن جهة العامة تتظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن المصدر الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من الإنتاج، وتقول أيضا أن التضخم دائما وفي كل مكان ظاهرة نقدية تنشأ من توسع أسرع في كمية الأموال من إجمالي الناتج²، وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة، وأن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها "م. فريدمان" يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات، وإن الصورة الجديدة لنظرية الكمية وإن أعطت في النهاية أهمية لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار إلا أنها أكثر تعقيدا من صورتها السابقة³.

للتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية نشير ابتداء إلى قول "م. فريدمان" بأن معادلة التبادل كما صاغها "فيشر" ولكن في صورتها الدخلية لا تخرج عن كونها تعريفا لسرعة دوران النقود $V = \frac{YP}{M}$ لأنه يمكن حساب مقدار (V) من القيم المشاهدة لكل من الدخل القومي الحقيقي (Y) وكمية النقود (M)، والمستوى العام للأسعار (P)، ولكن هذه المعادلة التعريفية لا تقول شيئا عن العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الممكن التصور أن أثر هذه يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر الدخل القومي الحقيقي والأسعار، ومثل هذه النتيجة تضمنتها آراء تلاميذ كينز المتطرفين تحت ما عرف باسم "مصيبة السيولة" في أوقات الكساد والتي تعني أن أي زيادة في عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الأفراد، كما أنه من زاوية أخرى أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملا في رفع مستوى الأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج القومي، وهذه النتيجة تعبر عن آراء أنصار نظرية الكمية، أن أي زيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة (انخفاض سرعة دوران

¹ أسماء مخلص (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 47.

² Jalil Totonchi (2011): "Macroeconomic Theories of Inflation", International Conference on Economics and Finance Research, IACSIT Press, Singapore, P : 459.

³ محمد عزلات غزلان (2002): "اقتصاديات النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، ص: 301.

النقود) والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من السعر والنتاج القومي، كما بين "م.فريدمان" أن التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة التي بدأت بعد انتهاء من الحرب الأهلية سنة 1865 حتى 1879 حيث أن الرصيد النقدي ارتفع خلال الفترة بـ 10 % وارتفع الدخل القومي الحقيقي إلى الضعف، فانخفض الرقم القياسي للأسعار الجملة إلى النصف بالقياس عند بداية الفترة، ويتصور "م.فريدمان" نتيجة رابعة وهي أن التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج القومي والأسعار بنسب متفاوتة، نظرا لظروف التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترات القصيرة التي يطلق عليها الدورة الاقتصادية في العصور الماضية¹.

كما يمكن إبراز أيضا أن نظرية فريدمان تقوم على ركنين أساسيين²:

1- المؤثر الرئيسي في مستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، أي أن نصيب الوحدة من الناتج القومي من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود؛

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K) كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية، من هذه يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وعلاقته ذلك بأشكال الثروة الأخرى وما تدره هذه الأشكال من عائد.

2-1-2- محددات الطلب على النقود في النظرية الكمية الحديثة:

قدم الإقتصادي "م.فريدمان" نظريته في الطلب على النقود في الخمسينات من القرن الماضي، وقد مثلت هذه النظرية أبرز إسهامات مدرسة النقيدين التي بدأ نجمها يسطع في عقد السبعينات، وهي الفترة التي كانت الأفكار الاقتصادية الكنزوية تهتز في مواجهة المشكلة المزدوجة مشكلة التضخم الركودي التي عانت منها كثير من الاقتصاديات الغربية.

¹ صبحي تادرس قريصة (1984) : مرجع سبق ذكره، ص: 244.

² صبحي تادرس قريصة (1984) : مرجع سبق ذكره، ص: 245.

وجاءت نظرية "م. فريدمان" في الطلب على النقود تمثل ذلك الجانب من النظرية الحديثة الذي يتعامل مع النقود على أنها الجزء من محفظة الأوراق المالية التي يحتفظ بها الأفراد، وتبحث في العوامل أو المحددات التي تؤثر في طلب الأفراد على النقود على هذا الأساس ووفقا لهذا نجد أن الطلب على النقود عند "م.فريدمان" يتحدد بواسطة العوامل التالية:

أ - الثروة الكلية:

من محددات الطلب على النقود يتعلق بمستوى الدخل الدائم الذي يستخدمه "م.فريدمان" هنا للدلالة على الثروة وهي مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم الدخل، لأنها تتضمن بالإضافة إلى ذلك جميع الأصول المالية المنقولة (الأسهم والسندات) والأصول غير المنقولة (كالعقارات والسلع المعمرة) التي يمتلكها الفرد، أما مفهوم الدخل الدائم، فإن "م.فريدمان" يقصد به دخل الفرد على المدى الطويل، وهو متوسط ما يتوقع الفرد الحصول عليه من دخل عبر سنوات حياته العملية، أو بشكل أدق، هو عبارة عن القيمة الحالية لمجموع الدخل الذي يتوقع الفرد الحصول عليه في كل سنة من سنوات حياته العملية، ويرجع استعمال "م.فريدمان" للدخل الدائم في الدالة بسبب قدرة الفرد على الاقتراض (أي طلب نقود) بضمان الدخل المستقبلي، وكما هو متوقع فإن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل الدائم وبين الطلب على النقود أي كلما زاد مستوى الدخل الدائم كلما ارتفع طلب الأفراد على النقود (يستدل على ذلك من الإشارة الموجبة فوق متغير الدخل الدائم والدالة)¹، و"م.فريدمان" فضل مفهوم الدخل الدائم حيث إن الدخل الاسمي معرض بدرجة كبيرة للتقلبات السنوية ولأنه يعتقد أن الدخل الدائم يوفر المزيد قاعدة واقعية للاستهلاك.

ب- العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة:

إن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة وأن هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول، أي أن الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة أو ما يسمى بكلفة الاحتفاظ بالنقود، حيث يقوم الشخص بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يتحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل، إذا فالأصول المكونة للثروة والعوائد المتوقعة عن كل أصل عند "م.فريدمان"، أو العائد من السندات والأسهم يأخذ صورة فائدة على السندات

¹ محمد سعيد السمهوري (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 286.

r_b ، أو ربح مضحى به في صورة عائد على الأسهم، عدا ذلك فإن أسعار هذا السندات والأسهم عرضة لانخفاض في قيمتها عند مستوى الأسعار¹، كذلك يدرج في المعادلة ما يمكن أن يفقده المحتفظون بالثروة من قوة شرائية نتيجة التضخم، ويقاس معدل التضخم المتوقع أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار خلال فترة من الزمن ويعبر عنه $\frac{1}{P} \frac{dP}{dt}$.

ج- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية:

تمثل المقدرة الشخصية الثروة والتي يمكن استخدامها لاكتساب الدخل، فكلما كانت المقدرة الشخصية مرتفعة كلما زاد الطلب على النقود كأصل ضمن عناصر الثروة أو أصول الفرد، ويمكن تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية ولكن في حدود ضيقة، كان يستخدم الفرد مقدراته على الكسب لاكتساب الدخل لكي يستخدمه في شراء ثروة غير بشرية (الأراضي، المباني، السلع المعمرة...)، كذلك يمكن للفرد أن يستخدم الثروة غير البشرية لاكتساب المهارة والمقدرة الشخصية، ونظرا لعدم القدرة على تقدير الثروة البشرية، فإن ارتفاع نسبة الثروة إلى الثروة غير البشرية في أصول الفرد يصاحبه زيادة في الطلب على النقود. هذا أمر مهم لأن الثروة غير البشرية أكثر سيولة والثروة البشرية لا يمكن أن تكون قابلة للتحقيق بسهولة في اقتراض الثروة غير البشرية على ضمانة لكسب القوة محدودة، ومن هنا كلما ارتفعت نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية كلما زاد الطلب على النقود².

د- المتغيرات المؤثرة في تفضيل أذواق المحتفظين بالنقود:

لجأ "م.فريدمان" بعد أن أخذ في اعتباره المتغيرات التي تمثل كافة العوائد التي يمكن أن تدرها الأصول المختلفة المكونة للثروة - بغرض استكمال التحليل - إلى الأخذ في الاعتبار للجانب الكيفي للثروة (بالإضافة إلى الجانب الكمي لها)، حيث لا يوزع العنصر الاقتصادي ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط بل يحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وبترتيب

¹ بسام حجاري (2009): مرجع سبق ذكره، ص: 248.

² بن عيسى عمران (2018): "أثر التضخم على أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ص: 45.

الأفضليات، وهذه الاعتبارات قد تفرض عليه أحيانا اختيارا معيناً قد يختلف عن ذلك الاختيار الذي يتم وفقاً للمعايير الكمية فقط والتي تعتمد على العوائد المختلفة¹.

وعليه يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالعلاقة التالية²:

$$M^d = F(P, r_b, r_e, (1/p)(dP/dt), w, Y, U) \dots \dots (13)$$

حيث أن:

M^d: دالة الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

r_b: سعر الفائدة على السندات.

r_e: سعر الفائدة على الأسهم

(1/p)(dP/dt): معدل التغير في الأسعار (معدل التضخم).

W: النسبة بين الثروة البشرية والثروة غير البشرية

Y: الدخل النقدي

U: يمثل أذواق وترتيب الأفضلية.

كما قام فريدمان بعد ذلك بافتراض مألوف أن هذه الوظيفة متجانسة من الدرجة الأولى في P

و Y، وبالتالي يعيد كتابتها على الشكل التالي³:

$$\lambda M = F(\lambda P, r_b, r_e, (1/p)(dP/dt), w, \lambda Y, U) \dots \dots (14)$$

كما يمكن التعبير عنها من التعويض القيمة الحقيقية بوضع:

¹ لحو عبد القادر (2014): "العلاقة بين النقود والتضخم في الإقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة"، أطروحة دكتوراه منشورة،

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص: 79.

² Don Patinkin (1969): "The Chicago Tradition, The Quantity Theory And Friedman", Journal of Money, P: 49.

³ Kirti shailes: "Quantity Theory of Money by Friedman", sur le site :

<http://www.economicdiscussion.net/economic-theories/quantity-theory-of-money-by-friedman/21120>, la date de consultation : 03/07/2019.

$$\lambda = 1/p$$

$$\frac{M}{P} = F\left(r_b, r_e, (1/p)\left(\frac{dP}{dt}\right), w, \frac{Y}{P}, U\right) \dots \dots (15)$$

في هذا النموذج، تعبر المعادلة عن الطلب على الأرصدة الحقيقية كدالة لمتغيرات حقيقية مستقلة عن القيم النقدية الاسمية، ومن جهة أخرى، بوضع $\lambda = 1/Y$ أي ربطها بدخل تصبح العلاقة كالآتي:

$$\frac{M}{Y} = F\left(r_b, r_e, (1/p)\left(\frac{dP}{dt}\right), w, \frac{P}{Y}, U\right) \dots \dots (16)$$

من خلال هذه المعادلة يمكن كتابتها على الشكل الآتي:

$$\frac{M}{Y} = 1/v\left(r_b, r_e, (1/p)\left(\frac{dP}{dt}\right), w, \frac{Y}{P}, U\right) \dots \dots (17)$$

من المعادلة الأخيرة نصل الكتابة النهائية لدالة الطلب لفريدمان:

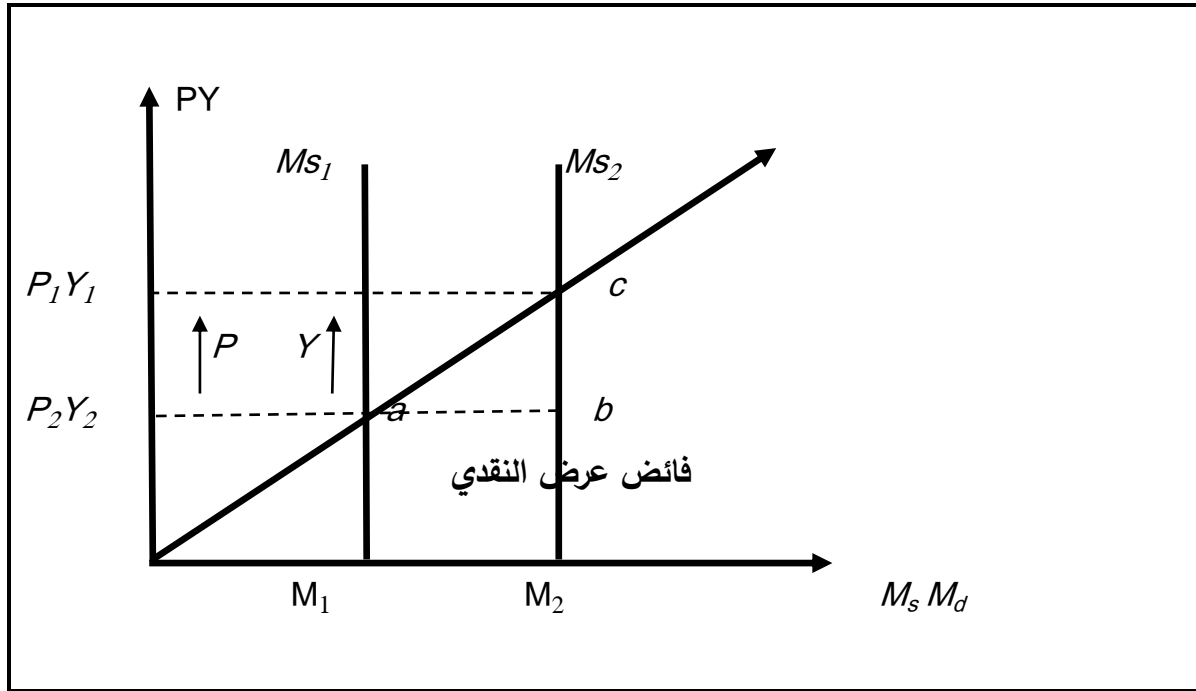
$$Y = v\left(r_b, r_e, (1/p)\left(\frac{dP}{dt}\right), w, \frac{Y}{P}, U\right) \cdot M \dots \dots (18)$$

من خلال تعريف هذه الدالة في هذا النموذج، تكون المعادلة في شكل نظرية الكمية المعتادة، حيث: v هي سرعة الدخل. وإذا استطعنا تقديرها بدقة فهذا يعني أننا نستطيع تقدير تأثير أي تغير في كمية النقود على المستوى الإنتاج أو الأسعار، وبذلك استطاع فريدمان أن يعيد الحياة إلى النظرية الكمية للنقود، أي أنه أعاد أهميته عرض النقود في تقرير مستوى الدخل النقدي كما جاءت به النظرية الكمية للنقود.

ويرى "م. فريدمان" إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستتسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والأسعار معاً، في حين أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي وبشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل وهذا ما اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية كمعدل الادخار والهيكل الصناعي، ومن ثم أن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعاً في معدل التضخم وليس ارتفاع في معدل النمو الناتج، ظلماً أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة،

وبالتالي فإنهم يعطون مكافحته الأهمية القصوى في صلاح حلة النظام الرأسمالي¹. ويمكن توضيح ظاهرة التضخم حسب هذه النظرية من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1-8: التضخم حسب تحليل رؤية النقديين



المصدر: محمد أحمد أفندي (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 492.

ويتضح من الشكل أن نقطة (a) هي نقط التوازن سوق النقدي ($Md/P = Ms/P$) عند مستوى الدخل النقدي (P_1Y_1)، وأن المسافة (ab) تمثل فائض المعروض الحقيقي من النقود وهو أكبر مما يرغب الأفراد الاحتفاظ به عند (a)، مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي في هذه الحالة إما أن (Y) تزيد أو (P) ترتفع، أو أن كليهما يزيد، أي أن الدخل النقدي (P_1Y_1) يرتفع إلى (P_2Y_2)².

2-1-2- مقارنة أهم الاختلافات الرئيسية بين النقديين والكينزيين:

وفي نظرة تقييمية إجمالية لنظرية الكمية في ثوبها الجديد نجد أن تحليل هذه النظرية النقدية المعاصرة أكثر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار بالمقارنة مع نظرية الكمية

¹ محمد بلوافي (2012): "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ص: 481 - 482.

² محمد أحمد أفندي (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 248.

التقليدية وأيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية، ويمكن إبراز هذا الاختلاف في النقاط التالية¹:

- أدخل "م.فريدمان" العديد من أسعار الفائدة في تحديد دالة الطلب على النقود معبرا عنها بمعدلات العائد نظرا لأنه اعتبر أن الأصول المالية كالأسهم والسندات والأصول الرأسمالية تعتبر أصولا بديلة للنقود، وأسعار الفائدة على هذه الأصول هي في الحقيقة عوائد هذه الأصول، أما "كينز" فقد اقتصر على نوع واحد من سعر الفائدة في تحديد دالة الطلب على النقود وهو سعر الفائدة على السندات والسبب في اقتصار "كينز" على نوع واحد من سعر الفائدة يرجع إلى أن كينز جمع الأصول المالية (غير النقود) في نوع واحد كبير هو المستندات، فكينز أكد على أن عوائد الأصول المالية تتحرك جميعا و معا، وبدرجة كافية في نفس الاتجاه؛
- لم يعطي "كينز" اهتماما للسلع والأصول الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية ومن هنا لم يظهر مؤشرا للعائد على تلك الأصول في دالة الطلب على النقود عند "كينز"، بينما "م.فريدمان" اعتبر السلع والأصول الحقيقية بدائل للنقود أي أن الأفراد ويفاضلون بين الاحتفاظ بالنقود سائلة والاحتفاظ بالسلع والأصول الحقيقية ويعتمدون في مفاضلتهم هذه على المقارنة بين العائد المتوقع على السلع والعائد على النقود لذلك ادخل "م.فريدمان" الحد $(dp/dt) * (1/p)$ كحد في دالة الطلب على النقود التي اقترحها، أي أن الأفراد إذا وجدوا أن العائد على السلع الحقيقية أكبر من العائد على النقود يقومون بإنفاق النقود في شراء السلع الحقيقية؛
- لم يبحث "م.فريدمان" عن دوافع الطلب على النقد كما هو الحال عند "كينز"، بل ركز على جهوده في المتغيرات التي تحدد الطلب على النقد؛
- تركز نظرية "م.فريدمان" على الدخل الدائم كمحدد أساسي للطلب على النقود أما بالنسبة "لكينز" فإن الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات يعتمد على الدخل الحقيقي الجاري كمحور أساسي، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة فتحدد أساسا بأسعار الفائدة السوقية على السندات؛

¹ مروان طاهات: "دراسة مقارنة بين النظرية النقدية الكينزية و نظرية الأرصد النقدية لفريدمان"، منشور على الموقع:

http://marwanmant.blogspot.com/2015/12/blog-post_37.html، تاريخ الإطلاع: 2019/07/17.

- عندما حلل "كينز" دالة تفضيل السيولة أخذ العائد على النقود كعملة لا عائد مادي عليها. كما أن الودائع الجارية في الحسابات الجارية في وقت "كينز" كانت لا تعطي فائدة، لكن الأمر يختلف عند "م.فريدمان" فعند مناقشته لدالة الطلب النقدي فقد اشتد على قضيتين :
 - **القضية الأولى:** لم يأخذ "م.فريدمان" العائد المتوقع على النقود أنه ثابت ويرجع ذلك إلى أنه عندما يرتفع سعر الفائدة في سوق الائتمان (سوق القروض وسوق السندات) فإن البنوك تحقق مزيداً من الأرباح على قروضها، ولجذب مزيد من الودائع فإن البنوك تقوم برفع الفائدة على الودائع حتى تستطيع زيادة حجم قروضها الجديدة المربحة ونظراً لأن الصناعة البنكية تنافسية فإن العائد المتوقع على النقود التي يتم حيازتها كودائع مصرفية يرتفع مع ارتفاع الفائدة على السندات والقروض وهذا يعني أن ارتفاع r_b (العائد المتوقع على السندات) يصاحبه ارتفاع بنفس النسبة تقريباً في r_m (العائد على النقود أو الفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع) وبذلك توصل "م.فريدمان" إلى أن التغير في سعر الفائدة لا يؤثر في الطلب على النقود، كذلك العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى ستوازن بارتفاع العائد المتوقع على النقود وعلى هذا فخلافاً لنظرية "كينز" التي تشير إلى أن أسعار الفائدة محددا للطلب على النقود؛
 - **القضية الثانية:** التي شدد عليها "م.فريدمان" هي استقرار دالة الطلب على النقود، بينما يرى "كينز" أن تقلب سعر الفائدة يصاحبه تغير سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه وهذا يسبب عدم استقرار دالة الطلب على النقود. أما بالنسبة "م.فريدمان" فيؤكد على أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة وأن الطلب على النقود يمكن التنبؤ به بدقة بواسطة دالة الطلب على النقود؛
 - ينشأ التضخم عند "كينز" نتيجة الإختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، أما "م.فريدمان" ينشأ نتيجة الإختلال بين عرض النقود والطلب عليها¹.
- بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى كل من النظرية النقدية الكنزية من جهة ونظرية الأرصد النقدية لفريدمان، وبالرغم من الاختلاف الجوهرى في نتائج دراستهما للطلب على النقود إلا أن ذلك لا ينقص من قيمتها فاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في فترة الدراسة واختلاف العينة أو المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة سبب كافي لجعل نتائج الدراسة تكون مختلفة.

¹ بن عيسى أمينة (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 136.

2-2- التضخم الهيكلي:

تنسب هذه النظرية إلى المدرسة الهيكلية أو البنائية التي يتزعمها مجموعة من الإقتصاديين في مقدمتهم "راؤول بريبيش"، "شكارباتي" و"شارلس شولتنز" الذين يحاولون تفسير التضخم في الدول النامية. إذ أن معظم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم إنما تقوم بتفسير هذه الظاهرة في الدول المتقدمة التي تختلف ظروفها عن ظروف الدول النامية من حيث طبيعة بنيانها الإنتاجي، علاقات التوزيع فيها، درجة تطور قواها الإنتاجية، وسعة أسواقها الداخلية، فضلا عن طبيعة المشكلات الملحة التي تواجهها¹، وتفسر هذه النظرية التضخم على أنه ظاهرة ذات مضمون إجتماعي وإقتصادي شامل، ويرتبط التضخم ارتباطاً عضوي بظاهرة التخلف وتحديات التنمية، والتي تواجه دول العالم الثالث، وتتمثل في مجموعة من الاختلالات الهيكلية للنشاط الاقتصادي بأبعاده الموضوعية والتنظيمية والعينية والنقدية والوظيفية والتي تنتج من سوء الإدارة النقدية والمالية².

لذا فإن أنصار هذه المدرسة يفسرون التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان التي تتعرض للتضخم الاقتصادي بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، ولا بد من معالجة تلك الاختلالات لأن التضخم يحدث في هذه البلدان حتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي، لأن الأسباب الرئيسية للتضخم كما تراها النظرية الهيكلية ترجع إلى اختلالات فعلية وحقيقية في هيكل الإقتصاد الوطني وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها ومظاهر الاختلال الاقتصادي تنحصر فيما يلي³:

- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية ويؤدي التركيز المرتفع في صادرات هذه البلدان للمنتجات الأولية والمواد الخام إلى تعرض هذه الصادرات إلى تقلبات مستمرة في الأسعار وفي

¹ زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله (2015): "التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع الإشارة إلى واقع التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2013)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، العراق، المجلد 11، العدد 33، ص: 201.

² جمال محمد حماد (2014): "التضخم وآثار الاجتماعية"، مجلة حوليات أداب عين الشمس، العراق، العدد 42، ص: 54 - 55.

³ بسام حجار (2009): مرجع سبق ذكره، ص: 277 - 278.

الكميات المعروضة منها، ويؤدي الطلب العالمي على هذه المواد إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية إلى البلد إلى زيادة الإنفاق، فترتفع الأسعار وتنتشر ظاهرة التوسع الطلبية؛

■ جمود الجهاز المالي للحكومة في البلدان النامية ويتمثل في عدم تناسب الحصيلة الضريبية مع حجم الإنفاق العام، وما ينتج عن ذلك من لجوء الحكومة إلى طرق غير عادية لتمويل العجز في ميزانيتها بالاقتراض من الجهاز المصرفي أو البنك المركزي، أي أن الحكومة في هذه الحال تمول العجز في ميزانيتها تمويلًا تضخميًا؛

■ التناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، نجد الدول النامية يعتمد القطاع الزراعي على عوامل طبيعية كالمناخ أو الآفات الزراعية، لذلك تعتمد السلطات إلى دعم المزارع باللجوء إلى رفع أسعار المواد الغذائية، فترتفع أسعارها، الأمر الذي يدفع بالعاملين في القطاعات الأخرى كردة فعل على ارتفاع الأسعار، للمطالبة بزيادة الأجور، ومع الزيادة في النفقات ترتفع الأسعار؛

■ طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات في مراحلها الأولى وخاصة تلك الاختلالات فيما بين تيارات الإنفاق النقدي وتيارات المعروض من السلع والخدمات؛

■ ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادة السكانية وتواضع القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية من هذه السلع وغيرها من السلع الأخرى التي يمكن أن توفر حصيلة مناسبة من نقد أجنبي¹.

ويعطي الهيكلون أهمية خاصة للاختلال الناجم عن تفاقم مشكلة الغذاء كمفسر للضغط التضخمي، فهم يعتقدون أن ارتفاع أسعار الغذاء هي نقطة البداية لفهم جوهر التضخم، حيث تحدث ضغوط إجتماعية لمواجهة خطر تدهور مستوى المعيشة.

ومن ثم رؤية المدرسة الهيكلية في تفسير ظاهرة التضخم على جانب العرض وذلك من ناحية مرونة عرض بعض المنتجات القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي، حيث أن القطاعات ذات مرونة العرض الضعيفة يؤدي زيادة الطلب فيها إلى زيادة مستوى الأسعار نتيجة لعدم تمكن هذه القطاعات من زيادة الإنتاج ومواكبة زيادة الطلب في المدى القصير².

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني (2010): "النقد والبنوك والمصاريف المركزية"، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية، الأردن، ص: 163.

² حسن بن رفدان الهجوج (2009): "محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي"، مداخلة مقدمة في لقاء السنوي لجمعية حول التكامل الإقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، السعودية، ص: 7.

2-3- نظرية التوقعات:

يمكن تقسيم أساليب صياغة التوقعات في مجال التحليل الاقتصادي إلى التوقعات المتكيفة والتوقعات العقلانية. ومن المعروف أن التوقعات في الاقتصاد هي في الأساس تنبؤات للقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالقرارات الحالي، على سبيل المثال يتعين على المفاوضين النقابيين التنبؤ بالمعدل المستقبلي للتضخم في مساوماتهم للأجور، والتوقعات الأسعار المستقبلية تؤثر على مستويات الأسعار الحالية. وأن التوقعات التضخمية تسير وفق نظام يجعل من الصعب على التضخم أن يتوقف بسرعة، فمن خلاله سوف نحاول التطرق إلى نظريات التوقعات في تفسير ظاهرة التضخم.

أولاً- نظرية التوقعات المتكيفة:

تعني التوقعات المتكيفة بأن الأشخاص يؤسسون نظرتهم إلى التضخم المستقبلي على وقت حدوثه في الماضي أي معنى ذلك أن إذا كان التضخم مرتفعاً الآن، إذا فسيظل مرتفعاً كذلك في المستقبل¹، وأن الوحدات الاقتصادية تحاول تعديل توقعاتها في أي مدة زمنية في ضوء الأخطاء التي تحدث في السابق ومحاولة عدم تكرار الوقوع في نفس الخطأ لذا يطلق عليها أحياناً بفرضية تعلم الخطأ وأحياناً تسمى بفرضية التوقعات المعدلة، وهي بذلك تتصف بالأفكار الآتية²:

- **نظرتها إلى الخلف:** العاملون بمنطق هذه الفرضية يعتقدون إن ما حدث في الماضي لا يكون مستقل عن الحاضر، إضافة إلى إن نواتج اليوم يمكن أن تكون متشابهة بشكل تام مع نواتج أمس، أي أنهم يعترفون بدور الماضي ولا يحسبون كلياً تأثير المستقبل على قراراتهم؛
- **العمل بنظام الأخطاء:** في هذا النظام يكون التوقع الظروف غير تام؛
- **القيم المستقبلية:** تحسب على أساس القيم السابقة وهامش خطأها وبطبيعته فإنه يقل أو يزيد في تقدير تغير المتغيرات بشكل ثابت.

إن أول من قام بتحليل هذه النظرية في دراسته هو " ارفينج فيشر " سنة 1911 أين حاول دراسة العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي والإسمي من جانب ومعدل التضخم المتوقع من جانب آخر، وبدأ

¹ أحمد المغربي (2013): " كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص: 69 - 70.
² نبيل مهدي الجنابي (2017): "التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 35.

بتحليله من افتراض وجود أجواء تضخمية تحيط بالوحدات الاقتصادية وأن هذه الوحدات تتكيف مع ظاهرة التضخم وتعدل سلوكها الاقتصادي لتجاوز الخسائر وتتعلم في ضوء تجاربها التاريخية لمعرفة المعدلات المستقبلية للتضخم، فإذا كان معدل التضخم مرتفعاً في الماضي فإن الوحدات الاقتصادية ستتوقع أن يكون مرتفعاً في المستقبل وتعتمد عليه في تحديد طلبها وعرضها للأجور، فإذا كان معدل المتوقع للتضخم صحيحاً في الواقع فلن يكون هنا أي تعديلات على الطلب على الأجور أو عرضها ويصبح الاقتصاد عند معدل الطبيعي للبطالة، أما إذا كان معدل التضخم الفعلي دون المعدل المتوقع فإن الطلب على الأجور ومعدل التضخم المتوقع سيتم خفضهما، كذلك سيتم رفع الأجور والمعدل المتوقع إذا ما ظهر في الواقع أن معدل التضخم الفعلي هو أكثر من المتوقع.

ثم أتبعها دراسات أخرى أهمها التي جاء بها الاقتصادي " كاقن " في سنة 1956 جاءت محاولته لإعطاء تعريف لهذا النوع من التوقعات في ضوء المعلومات المستحدثة، وبين أن التوقعات المستقبلية تعدل نسبياً مع الأخطاء الأخيرة المسجلة وإلى الدرجة التي تكون فيها التوقعات الفترة الحالية القائمة تختلف عن التوقعات في الفترة السابقة وذلك بالاعتماد على حد الخطأ ما بين المعدل المتوقع والمعدل الفعلي له خلال الفترة السابقة، أين قام بدراسة نظرية وتطبيقية لنموذج التضخم الجامح المقترح من طرفه، أين يكون الطلب على الأرصدة الحقيقية يعتمد فقط على التوقع المستقبلي للتضخم¹، كما أجرى بعده كل من " باركين " و " كارسون " في سنة 1972 باختبار ميكانيكية أكثر تعقيداً لتأخذ في الحسبان كل من المعدل الحالي للمتغير ومعدل تغيره وهذا يعني إن الوحدات الاقتصادية ستتناسب مع حجم أخطاؤها للفترتين السابقتين أولاً، وأن التغير في التوقعات يعتمد على حجم الخطأ الأخير وعلى التغير في الخطأ التقديري الأخير فالوحدات ستستخدم المعلومات عن الأخطاء القديمة من أجل تصحيح توقعاتها الحالية.

وتشير الدراسات إلى هذا المبدأ اكتسب قدر من الأهمية في ثمانينات من القرن الماضي في عدد من البلدان المتقدمة لنجاحه في تفسير بعض سمات الأزمة الاقتصادية التي مر بها الغرب بعد

¹ صالح تومي (2004): "دور التوقعات في نموذج القيمة الحالية حالة الجزائر"، مجلة Les cahiers du CREAD ، مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 20، العدد 70، ص: 2.

صدمة أسعار النفط في السبعينات وبالأخص في بريطانيا. ويمكن توضيح التضخم المتوقع في ظل النظرية التوقعات المتكيفة من خلال الشكل الآتي¹:

الشكل 1-9: التضخم المتوقع في ظل النظرية التوقعات المتكيفة



Source : Cornel W.B (1980): "Essays on the relation Between Interest Rate and Inflationary Exception", University Microfilms International, London, P: 20.

التضخم المتوقع يتبع أثر التضخم الفعلي وأخطاء التنبؤات تتبع نمط واضح وهي الاستمرارية السلبية والزيادة، على سبيل المثال تضخم دفع التكلفة وتضخم سحب الطلب وهما²:

- صدمات قصيرة الأجل ربما تقود الأفراد إلى أن يفترضوا أن التضخم هو صفة دائمة في الإقتصاد؛
- هذه الصدمات تقود المنشآت إلى دفع أسعارها للارتفاع؛
- هذا يندمج مع حلزونية الأجور " الأسعار لبناء تضخم مباشر في الإقتصاد".

بالاعتماد على هذه التفسيرات يضع الأفراد توقعاتهم الحالية وتكون مرتفعة أو منخفضة طبقاً إلى الفجوة بين التضخم الفعلي والتوقعات المستقبلية. ويمكن إرجاع أصول فرضية التوقعات المتكيفة إلى "ارفينج فيشر" وتم صياغة الرياضية لهذه الفرضية سنة 1950 عن طريق "فليب كاقن"، "م. فريدمان" و "مارك نيرلوف" من حيث السعر وتكون هذه المعادلة على الصيغة الآتية³:

$$P_t^e = P_{t-1}^e + \gamma (P_{t-1} - P_{t-1}^e) \dots \dots (19)$$

¹ نبيل مهدي الجنابي (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² Havva Canibek (1988): "Macroeconomic Expectation", International Economic Review, Num 44, P: 39.

³ Annarita Colsante, Antonio Palestrini, Alberto Russo, Mauro Gallegati (2017): "Adaptive expectations versus rational expectations: Evidence from the lab", International Journal of Forecasting, Vol 33, Num 4, P: 989.

$$0 \leq \gamma \leq 1$$

حيث أن:

- P_t^e : معدل التضخم المتوقع لهذه الفترة.
- P_{t-1}^e : معدل التضخم المتوقع للفترة السابقة.
- P_{t-1} : معدل التضخم الفعلي في الفترة السابقة.
- γ : معامل التكيف (التوقع) الذي يقل كلما ابتعدنا عن الماضي، أي أن الأخطاء تميل إلى الانخفاض مع مرور الوقت، فإذا كانت $1 = \gamma$ فإن القيمة المتوقعة تساوي القيمة الفعلية، أما إذا كانت $0 = \gamma$ فإن هذا يعني إن الوحدات الاقتصادية لا تقوم بمراجعة توقعاتها على الإطلاق أي أن $P_t^e = P_{t-1}^e$.

وبالنتيجة ارتفاع التضخم في الماضي يؤدي إلى ارتفاع التضخم في المستقبل، والتوقعات الحالية (الجارية) للتضخم في المستقبل تعكس التوقعات الماضية وحد تعديل الخطأ، إذن معدل التضخم المتوقع يعكس متوسط الأوزان السابقة وكما هو موضح في المعادلة التالية¹:

$$P_t^e = \gamma \sum_{j=0}^{\infty} (1 - \gamma)^j P_{t-j} \dots \dots (20)$$

ومع أن نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي، وتعميمها اللاحقة، مثلت تقدماً معتبراً إلا أنها انتقدت بشدة حتى كانت هذه النظرية أن تفقد مصداقيتها حول القدرة على التوقع، وأهم هذه الانتقادات²:

- إن الفرضية بحد ذاتها نظرية خلفية؛
- تسوية التوقعات بموجب هذه الفرضية بطيئة جداً مما يجعل الأفراد يقعون في أخطاء منتظمة تخص تنبؤاتهم ولفرة طويلة؛
- من غير المعقول عدم قيام الوحدات بأي رد فعل من أجل تقويم وتصليح القواعد التي أقاموا أسسهم التنبؤية التي على أساسها توصلوا لنتائج توقعاتهم؛

¹ Robert E.Lucas, Jr and Thomas J.Sargent (1981): "Rational Expectations and Econometric Practice", first Edition, University Of Minnesota Archive, United States, P: 19.

² نبيل مهدي الجنابي (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 39.

- لا يزال القصور قائماً في مثل هذا النوع من التوقعات والذي يقول أن المتغير الوحيد الذي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار هو القيمة الماضية للمتغير والتي تشكل توقعاتهم بظلمها من أجل التوازن. كما إن مثل هذا التحليل التوازني الجزئي لا ينسجم تماماً مع تقاليد الإقتصاد الكلي والذي يكون فيه للتوازن العام أهمية كبيرة؛
- إن كافة الآليات ذات النظرة الخلفية تسمح للأخطاء التنبؤية بالانتقال عبر القنوات المتلاحقة، فاستخدام المعلومات المتوفرة لا يجعل من السهولة تنظيم هذه المعلومات مع فكرة الأمثلية والتي هي أساس في أغلب تحليلات الإقتصاد؛
- المنتقدين لآراء هذه الفرضية اعتبروا الخبراء الإقتصاديين الفرديين (مستهلكين ومنتجين) المستخدمين للقواعد البسيطة والمعلومات الجزئية لتوجيه قراراتهم وبذلك لا يمكنهم أن يرو الصورة بالشكل الكامل. هذا التشخيص جاء من قبل "روبرت لوكاس" الذي شدد على ضرورة أن يبحث الإقتصاديين في أفضل النتائج الممكنة وأن يكونوا نشطاء في محاولة لاستباق ما يخفيه المستقبل.

ثانياً - نظرية التوقعات العقلانية:

ظهرت أول إشارة لنظرية التوقعات العقلانية أو الرشيدة في سنة 1961 على يد "موث" من خلال بحث له بعنوان "التوقعات العقلانية ونظرية حركات السعر"، والذي أوضح من خلاله أن التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد، ومع بداية السبعينات أخذت نظرية التوقعات العقلانية بالظهور بوضوح في الأدبيات الإقتصادية بعد أن تم تبنيها من قبل فريق من الإقتصاديين المهتمين بالإقتصاديات الكلية من أمثال "لوكاس"، "والاس"، "سرجنت"، "بارو" وغيرهم¹، خلال المدة (1972 - 1977) والتي تركزت مواضيعها حول التفسير النيوكلاسيكي للنتاج والتضخم في السبعينات.

إن العوامل التي ساعدت على انتشار النظرية بشكل واسع تمثلت أساساً في تركيز هذه النظرية على السلبيات المتعلقة بصياغة التوقعات في النماذج الإقتصادية وقتها، والأداء غير المناسب لسياسات إدارة الطلب في التحكم في البطالة والتضخم، إذ فشل مفهوم منحنى فيليبس بصورته التقليدية في

¹ Milton Friedman, Charles A. E. Goodhart (2002): "Money, Inflation and the Constitutional Position of the Central Bank", First EDITION, the Institute of Economics Affairs, London, P: 59.

السبعينيات عندما ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معا، فضلا عن انتشار فرضية حياد السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكي، والقبول المتزايد للفكر النقدي¹.

تستند هذه النظرية إلى فكرة التي تفيد بأن أساس السلوك الاقتصادي يستمد من التوقعات، وأن الأفراد يقومون ببناء توقعاتهم على عدة مصادر من المعلومات، وإذا ما أراد الأفراد أن تكون توقعاتهم وسلوكهم الاقتصادي عقلانيا ورشيدا فأنهم يبنون توقعاتهم عن اتجاهات الأسعار واتجاهات السياسات المالية والنقدية ونتائج السياسات الإقتصادية التي تتبعها الدولة بناء على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات²، ويمكن تلخيص أهم المعالم الأساسية لفرضية التوقعات العقلانية فيما يلي³:

- تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن توقعات (الأفراد- المنشأة) توقعات عقلانية، أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الإقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد على الأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة، فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم فإن (الأفراد- المنشأة) سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الإقتصادي؛
- الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق وبشكل تلقائي وينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وأمام كل وحدة إقتصادية كما معينا من المعلومات حول المتغيرات الإقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية وصحية بشأن كل متغيرات السياسة الإقتصادية،

¹ سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس (2012): "الأزمة المالية (المفهوم، الأسباب، الآثار) من وجهة نظر المدارس الإقتصادية المختلفة أزمة 2007 - 2008 نموذجا"، مجلة السياسة والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 22، ص: 119.

² نزار كاضم الخيكاني، حيدر يوسف الموسوي (2015): "السياسات الإقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 34.

³ عامر كمال (2014): "نظرية التوقعات العقلانية وكفاءة أسواق المال"، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ص: 134.

وبالتالي سوف لا يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الاقتصادية ومنها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد كالإنتاج والاستخدام.

ويمكن صياغة نموذج التوقعات العقلانية رياضيا كالتالي¹:

$$P_t^e = E \left(P_t / \Omega_{t-1} \right) \dots \dots (21)$$

حيث أن:

P_t^e : تمثل توقعات الأسعار في الفترة الزمنية t بواسطة الوحدات الاقتصادية في الفترة الزمنية $t-1$.
 $E \left(P_t / \Omega_{t-1} \right)$: فتساوي التوقع الشرطي للأسعار باستخدام سلسلة معلومات Ω المتاحة في الفترة $t-1$,
 وأن $E \left(P_t / \Omega_{t-1} \right)$ مقدر غير متحيز لمستوى الأسعار P .

على أن المعادلة رقم (21) يمكن تعميمها للفترات الزمنية $t+i$ حتى تكون التوقعات العقلانية للمتغير الأسعار (P) والمتوقعة في الفترة (t) للفترات الزمنية ($t+i$) مساوية كالتالي:

$$P_{t+1}^e = E \left(P_{t+1} / \Omega_t \right) \dots \dots (22)$$

حيث: P_{t+1}^e هو توقع الأسعار (P) في الفترة الزمنية (t) وذلك للفترة الزمنية ($t+1$)، أما φ يشير إلى خطأ التنبؤ عن المتغيرات العشوائية فإنه يساوي:

$$\varphi = P_t - E(P_t / \Omega_{t-1}) \dots \dots (23)$$

وبذلك فإن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع الأجور، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع ويحددون سلوكهم بناء على هذه التوقعات، ففي حالة سياسة توسعية يطالب الأفراد بشكل فوري برفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، مما يمنع الأجور الحقيقية من الانخفاض².

¹ محمد إبراهيم طه السقا: "التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990 - 1995"، منشور على الموقع:

<https://drive.google.com/file/d/0B6iNUbwq5ejKVzBINnhsSFZINk0/view>، تاريخ الإطلاع: 2019/08/20.

² سمية بلقاسمي (2016): "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 150.

ولكن بالرغم من القبول المحترم الذي حظيت به فرضية التوقعات العقلانية التي جاءت بديل للفرضيات التي سبقتها، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات القوية التي وجهت إليها، وخاصة الانتقادات حول الوعي التام للأفراد بكافة المعلومات حول المتغير عند قيامهم ببناء التوقعات، بسبب جهل الكثير منهم بالأمر الاقتصادي¹، وأيضا الانتقادات التي وجهها الاقتصادي "أرو" سنة 1978، أن المؤسسات الاقتصادية مطلوب منهم أن يكونوا خبراء إحصائيون متفوقون قادرين على تحليل التوازنات العامة المستقبلية للإقتصاد، وهذا غير موجود في الواقع وصعب²، فضلا عن تكلفته المرتفعة للأعباء المترتبة عن عملية جمع المعلومات اللازمة لعملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير السعري، ثم القيام بتصنيفها وتحليلها، وفي ظل وجود التكاليف من غير المتوقع أن تقوم الوحدات الاقتصادية باستخدام جميع المعلومات المتوفرة، بالإضافة إلى مشقة البحث عنها، واستخدامها في التنبؤ سيتوقف عند الحد الذي تتساوى عنده المنافع الإضافية المكتسبة والمتمثلة أساسا في الدقة في التنبؤ ورفع درجة الكفاءة مع التكاليف الحدية المترتبة عليه، فكلما كانت المعلومات المتوفرة بشكل كامل ارتفعت درجة كفاءة بناء التوقعات³.

2-4- المدرسة السويدية الحديثة:

تبلورت أفكار هذه المدرسة في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال "ليندبرج"، "ليندال" و"بنت هانسن"، وتعد هذه المدرسة من الاتجاهات الحديثة وأخصبها، فيما أضافته للتحليل النقدي وخلافا للنظرية الكنزوية، إذ أدخلت عنصر التوقعات بشكل واضح وأعطته أهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم، وتقوم على فروض عدة منها⁴:

- افتراض وجود اقتصاد رأس مالي متطور؛

¹ طارق جدي، جنيته عمر: "التوقعات ودورها في اتخاذ القرار"، منشور على الموقع: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03>، تاريخ الإطلاع: 2019/09/06.

² عدنان فرحان الجوارين: "نظرية التوقعات الرشيدة... الإطار النظري"، منشور على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=521577&r=0>، تاريخ الإطلاع: 2019/09/29.

³ أسامة بشير الدباغ (2007): "البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 313 - 314.

⁴ زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 200.

- وجود سوق مالية وسوق نقدية، بوصفها عنصرين مهمين للربط بين قرارات المدخرين والمستثمرين؛
- وجود سوق عالية الكفاءة بدقة بين توقعات المدخرين وتوقعات المستثمرين.

ويرى أنصار المدرسة السويدية أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل كما ترى النظرية الكينزية بل وعلى خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج¹، أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الإستثمار وخطط الإدخار، وعليه لا توجد أسباب تدعو إلى الافتراض بأن الإستثمار المتوقع يساوي الادخار المتوقع، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الأفراد متخذي قرارات الإستثمار تحددهم حوافز ودوافع ورغبات تختلف عن تلك التي تدفع الأفراد للقيام بالإدخار. وتأسيساً على ذلك يؤدي عدم التساوي بين الإستثمار المتوقع والادخار المتوقع إلى تقلب في مستوى الأسعار، فإذا زاد الإستثمار المتوقع عن الادخار المتوقع، فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وعندما ترتفع الأسعار يحقق المنتجون في هذا الحالة بعض المداخل غير المتوقعة بسبب تفوق خطط الشراء على خطط الإنتاج ليس فقط في أسواق السلع بل كذلك في عوامل الإنتاج².

ويستخلص من ذلك أن صلب تفكير المدرسة السويدية الحديثة يعطي أهمية للتوقعات في تفسير الفجوة التضخمية ويحدث نتيجة لزيادة الإستثمار المخطط عن الادخار المخطط³، كما أدخلن في تحليلها السوق النقدي والمالي.

2-5- اقتصاديات جانب العرض:

ضمت هذه المدرسة عدة مفكرين لا علاقة لهم بالنظرية الاقتصادية وهم الشخصيات عامة مثل: "جورج جيلدر"، "أشكي" و"أكردستول" ولذلك نجد أن هذه النظرية لم تتبع منطق خاص ومحدد مثل

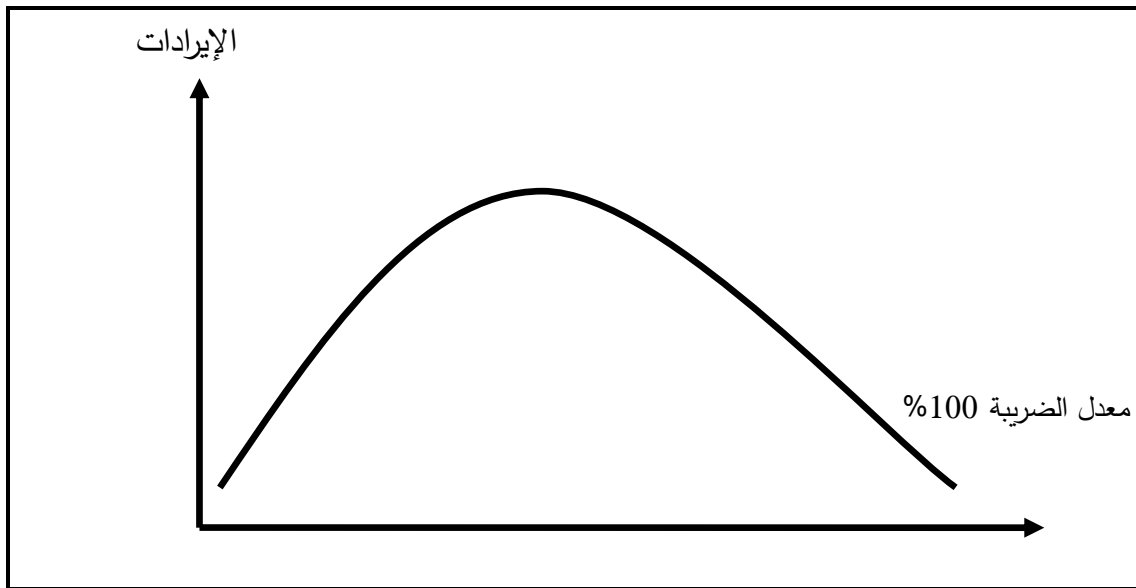
¹ أحمد رمضان شنبش (2013): "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008"، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 1، العدد 15، ص: 8.

² كمال عبد حامد آل زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ (2012): "ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية"، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العراق، العدد 12، ص: 30.

³ زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 200.

سابق النظريات، بل كونت معظم أفكارها في إطار عام وليس بالاعتماد على الواقع¹، إلا أنصار هذه المدرسة وإن كانوا يتفقون مع النقيدين في أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحتة فإنهم يشيرون إلى فكرة جديد مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهريا من أسباب التضخم، أي ارتفاع الضرائب المفروضة على دخول وأرباح الأفراد أو المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية والمالية تعد سببا جوهريا من أسباب التضخم ويجب النظر إلى الضرائب على أنها تكاليف وعند ارتفاع هذه التكاليف ستتخفض الأرباح ويهبط الإنتاج ويصاب الموردون بالفشل، غير أن الطلب يستمر فترتفع أسعار بقية السلع إضافة إلى بروز ظاهرة التهرب من الضريبة واتساع حجم ما يسمى بالاقتصاد السري²، ومنطلقين في ذلك مما جاء به الإقتصادي الأمريكي أثر لافر من خلال ما عرف فيما بعد بمنحنى لافر الذي يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل 1-10: منحنى لافر



المصدر: زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 199.

ولذلك، فإن أنصار هذه المدرسة يولون أهمية خاصة لتخفيض معدلات الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال، وذلك لما في ارتفاع معدلات الضرائب من إضعاف حوافز الادخار والاستثمار والإنتاج والاستخدام، إذ أن تخفيض المعدلات من شأنه أن يولد حوافز إيجابية تعمل بدورها

¹ بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي (2010): "دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر"، مجلة دفاتر إقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، ص: 179.

² هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي (2010): "آليات العولمة الإقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، ص: 91.

على مكافحة التضخم، وأيضاً أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة عرض العمل وزيادة الادخار ومن ثم الإستثمار والإنتاج، ومما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، وكل هذا سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي، فإذا بقي مستوى الطلب الكلي على حاله، فإن مستوى الأسعار سوف ينخفض، أما إذا اتجه هذا المستوى للارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات زيادة العرض الكلي، فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع¹.

2-6- نظرية مقارنة العقود (الكينزيون الجدد المعتدلون):

ظهرت مدرسة الكينزيون الجدد (New keynesians) في نهاية السبعينات وفي الثمانينات على أيدي اقتصاديين أبرزهم "ستانلي فيشر"، "جون تايلور" و"نيكولاس كريكوري مانيكو"، وقد شكلت هذه المدرسة القسم الأكبر من مجموعة الاقتصاديين المعاصرين جميعاً. ويعتبر أعضاء هذه المدرسة معتدلون في آرائهم بالمقارنة مع المدرسة الكينزية، ولهذا يطلق عليهم البعض بالمعتدلين بالمقارنة مع أعضاء المدرسة الكينزية الأخرى التي يطلق عليها بالمتطرفين، وتم استعمال مصطلح النيوكينزية سنة 1984.

وقد بنيت المدرسة أفكار مدرسة الكينزيون الجدد على فرضية التوقعات الرشيدة (التي جاء بها الكلاسيكيون الجدد) لكن هذه المدرسة عارضت وتحدت الفكرة القائلة بأن الأسواق تتوازن باستمرار، بل أنهم أكدوا بأن الإنتاج دون مستوى التشغيل الكامل، والبطالة طويلة الأمد هي متأصلة في نظام السوق الرأسمالي، وأن سياسات الإقتصاد الكلي الهادفة إلى تشجيع الطلب الكلي غالباً ما تكون ملاممة. وعليه وباستخدام الإقتصاد الجزئي فإن الكينزيون الجدد يتوصلون إلى استنتاجات تشبه تلك التي توصل إليها كينز، ولهذا أطلق عليهم الكينزيون الجدد.

إن الفرق الأساسي بين الكينزين الجدد وبين الكلاسيك الجدد حول كيفية تشكل التوقعات، بل هو حول فرضية التوازن الدائم للسوق، ويؤكد الكينزيون الجدد بأن الأجور والأسعار جامدة أو غير مرنة وأنها تتحرك للأعلى بسهولة لكنها لا تتحرك للأسفل، وإذا لم تتوازن الأسواق باستمرار وبسرعة فإن النظام

¹ رمزي زكي (1996): "التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية"، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، ص: 61 - 63.

الإقتصادي سوف لن يحقق التشغيل الكامل، وقد شكلت هذه المدرسة في تحليلها إلى عدة فرضيات أهمها¹:

- تكون الأجور معدة بدلالة القيم النقدية من أجل فترة عقد مثبتة قبل أن تكون كميات العمل المعروضة والمطلوبة معروفة. لا توضع الأجور لغرض المساواة بين العمل الحالي والطلب على العمل الحالي، وإنما لمساواة العرض المتوقع مع الطلب المتوقع، ولا توضع نظرية واضحة لتعظيم التصرف في جزء من عارضي العمل وطلبه، حيث مهما كان السبب فإن العالم الحقيقي يكون مخصصا بواسطة اتفاقيات في أسواق العمل التي تكون غير قادرة على تطوير تحليل سوق العمل التي تمهل العقود المثبتة للأجور النقدية؛
- لا تجري عقود العمل كلها في نفس الفترة الزمنية (أي نفس اليوم، نفس التاريخ أو نفس السنة) ولا لنفس المدة الزمنية، حيث يمكنها أن تجري في تواريخ مختلفة ولفترات زمنية مختلفة (وذلك على الرغم من أن الفرق في مدة العقود ليس مهما تواريخ إجراء العقود)؛
- تقوم المؤسسة بتغيير الأجر المبرم في العقد خلال كل فترة (مثلا مرة واحدة في السنة) وذلك حسب تغير معدل التضخم؛
- تتم عملية إبرام العقود في سوق العمل في فترات مختلفة، وفي هذه الحالة حتى وإن زاد الطلب بشكل مفاجئ تقوم المؤسسة بزيادة الأسعار سلعا لتواجه هذا الطلب مع بقاء الأجور ثابتة.

ومما سبق، يتضح أن النظرية قامت بجهود لتطوير النظرية الكينزية بالاستفادة من التطورات في النظرية الكلية وخاصة توضيح البحث في سبب جمود الأسعار في سوق السلع والخدمات وجمود الأجور في سوق العمل، وعملت على ثبات واستقرار هذان العاملين (الأجور والأسعار) من خلال "العقود المميزة" والتي دعمها "تايلور" سنة 1979.

2-7- المدرسة المؤسسية:

تعتبر المدرسة المؤسسية أحد روافد الفكر الاقتصادي المعاصر لواقع الرأسمالية الحالية وقد تناولت بالنقد الاتجاهات الرئيسية الشائعة في علم الاقتصاد البرجوازي مثل الكينزية النيوكلاسيكية الكينزية

¹ بن عيسى أمينة (2006): "دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر"، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 66.

الجديدة، وتضم هذه المدرسة عددا من الاقتصاديين الذي نادوا بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تصحيحات في النظام الرأسمالي ومن أهم هؤلاء الاقتصاديين هو الاقتصادي الأمريكي "جون كينيث كالبريث" الذي انطلق من الأرضية الكنزية والتي تتعلق بمسألة دور الدولة في الحياة الإقتصادية ولكنه في نفس القوت يرى أن المدرسة الكينزية لم تعد ملائمة لتفسير وعلاج أزمات الرأسمالية المعاصرة¹، وفي معرض الحلول والمقترحات الإصلاحية التي يقدمها أنصار هذه المدرسة، فإنهم يؤكدون على دور المؤسسة في الإقتصاد، إذ أن الحياة الإقتصادية إنما تنظم من قبل المؤسسات الإقتصادية وليس من قبل القانون الإقتصادي الذي افترض ثبات مؤسسات الدولة الرأسمالية واستقرارها، أي أن هذه المدرسة لا تقترض ثبات هذه المؤسسات، إذ أن المجتمع ومؤسساته في تغير مستمر وعليه فإن مفكري المدرسة يعطون للمؤسسات بأنواعها سواء مؤسسات الدولة أن الشركات الكبرى أم النقابات العمالة أم التنظيمات الأخرى دورا خاصا ومحوريا في تحليل واقع الرأسمالية ومشكلاتها الراهنة.

وفيما يتعلق بتحليل أنصار هذه المدرسة لمشكلة التضخم، فإنهم يرون أن التضخم يعد المشكلة رقم اثنين التي لم تجد حلا بالنسبة لمجتمع الوفرة بعد المشكلة الأولى المتمثلة بخلق الطلب الاستهلاكي الكافي وتحويله²، لذلك أن الدول الرأسمالية قد تمكنت من مواجهة مشكلة الطلب الاستهلاكي وتمويله من الدعاية والإعلان والتأثير في نفسية المستهلك ومن خلال نظام البيع بالتقسيط والتوسع في الديون الاستهلاكية، أما مشكلة التضخم فيرون أن الواقع يشير إلى أن القوى التي تعمل على إنكفاء التضخم جعلته مشكلة فريدة لا يمكن السيطرة عليها في الوقت الحالي، ومن أهم القوى سعي الدولة لتحقيق الاستخدام الكامل وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي.

وفي صدد تحديد أنصار هذه المدرسة لرؤيتهم حول مشكلة التضخم، فإنهم يعطون أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين على أنهما المسؤوليتين مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم هما:

- فيما يتعلق بالقوة الأولى يرى "غالبريث" ضرورة التفرقة بين القطاعين الأول قطاع المنتجين (مثل القطاع الزراعي) الذي تتوفر في داخله إلى حد لا بأس به شروط المنافسة الكاملة وفي هذا القطاع لا يستطيع منتج فرد أن يؤثر في الأسعار والقطاع الثاني هو قطاع تنافس القلة (Oligopoly) الذي

¹ سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 6.

² زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 195.

يسود في قطاعات الصناعات التحويلية الذي يتألف من عدد صغير من الشركات الإنتاجية الضخمة التي تستطيع بما لها من تأثير على جانب العرض، أن تتحكم في تحديد السعر إذ أن لهذه الشركات الضخمة إستراتيجية سعرية خاصة بها، تعمل على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل¹.

والإستراتيجية السعرية التي تتبعها هذه الشركات، يفرق أنصار هذه المدرسة بين الإستراتيجية الدفاعية والإستراتيجية الهجومية، فلكي تستأثر هذه الشركات بالسوق وتقوم بطرد المنافسين والمنتجين الصغار، فإنها تستخدم الإستراتيجية الدفاعية، إذ تقوم بوسائل عدة مثل: حرب الأسعار، وذلك بتخفيض أسعار منتجاتها إلى مستويات تجعل الآخرين يحققون خسارة مطلقة، وكذلك السيطرة على المواد الخام، فضلا عن خلق الطلب غير المرن على منتجاتها، وذلك من خلال وسائل الدعاية والإعلان التأثير على نفسية المستهلك، أما الإستراتيجية الهجومية في تكوين الأسعار، فنتبعها الشركات حالما تتحقق أهداف الإستراتيجية الدفاعية، إذ تسعى هذه الشركات بكل ما تملك من وسائل وطرق لتحديد الأسعار التي تحقق لها أقصى ربح ممكن. ومن خلال هذه الإستراتيجية تقوم هذه الشركات بدعم موقعها الاحتكاري، وعندئذ تكون في وضع يمكنها من مواجهة أية زيادة تطرأ على تكاليف الإنتاج، إذ أن الأسعار التي تحقق أقصى ربح للشركات الاحتكارية سوف تثير في وقت نفسه الدوافع للمطالبة العمال بزيادة الأجور.

■ أما القوة الثانية التي لها أهمية خاصة في تفسير التضخم في الدول الرأسمالية، فهي قوة نقابات العمال التي تتجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار، أي السياق بين رفع أسعار المنتجات النهائية من ناحية، وزيادة الأجور من ناحية أخرى، فعندما ترتفع أسعار السلع وتخفض القيمة الحقيقية للأسعار، فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادة في الأجور لتعويض هذا الانخفاض، لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، أي أن التضخم هنا يعكس قوة المؤسسة، فالحركة الصاعدة للأسعار تعكس القدرة على تعويض الأجور والزيادة في التكاليف الأخرى غير الخاضعة للإشراف كليا. وهذا يكون لولب الأجور والأسعار قوي المفعول شديد التأثير حينما يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل².

¹ بتول مطر عبادي (2007): "التضخم الركودي في البلدان المختارة للمدة 1970 - 2004"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 2، العدد 7، ص: 115.

² زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 196.

ومما تقدم يتضح أن التضخم على وفق اعتقاد أنصار هذه المدرسة، ليس ناجما عن نمو مفرط في كمية النقود بشكل لا يتناسب والمعروض السلعي، كما ذهب في ذلك بعض المدارس الاقتصادية، وإنما يعزي إلى قوة المؤسسات الاحتكارية في السيطرة على الأسواق وعملية تكوين الأسعار بعيدا عن قواعد السوق أولا، وإلى ردود الفعل التي تمارسها نقابات العمال للدفاع عن مصالح أعضائها ثانيا¹، وأيضا يمكن تلخيص من جانب آخر حسب رأي "غالبريث" مشكلة التضخم هي ناتج طبيعة المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينهما من صراعات.

2-8- السياسة المالية والتضخم:

من بين أشهر الإسهامات فيما يخض التنسيق بين السياستين، نجد النظرية المالية للمستوى العام للأسعار (The fiscal Theory of prive level) وهي إحدى النظريات التي تم تطويرها على المدى العقديين الماضيين للاستدلال على التفاعل بين السياسة النقدية والمالية، وتم طرحها بشكل أولي كل من " ليبر، 1991"، " وودفورد، 1994، 1995"، " سيمز، 1994" و" كوكرين، 1998، 2005"، وتعتبر هذه النظرية هي امتدادا لأعمال " سارجنت والاس، 1981" " Monetarist Arithmetic"، وهي المحاولة الأولى لدراسة العلاقة بين أدوات السياستين، والتي تشير إلى أن السياسة المالية يمكن أن تكون محددًا، أو حتى المحدد الوحيد لمستوى الأسعار، وهذا على عكس نهج النظرية الكمية التي تلعب فيه السياسة المالية دورا ضئيلا أو معدوما في تحديد مستوى الأسعار، في حين لا يكفي وجود بنك مركزي مستقل لضمان استقرار الأسعار². وحسب النظرية المالية لمستوى الأسعار يمكن لمستوى الأسعار أن يتأثر بعجز الموازنة حتى ولو كانت السياسات النقدية نابعة عن بنك مركزي مستقل. الفكرة العامة لهذه النظرية تدور حول وجود ميكانيزمات قادرة على ضمان احترام قيد موازنة العامة، بشكل لا يظهر فيه هذا القيد كوحدة محاسبية فقط وإنما كشرط للتوازن. فضمن الحالة الريكاردية، تعدل السلطات المالية نفقاتها وإيراداتها المستقبلية بشكل يحقق لها قيد الموازنة مهما كان قيمة معدل الفائدة أو الدخل الوطني. أما في الحالة اللاريكاردية، لا تتعلق السلطات المالية بقيد الموازنة نظرا لتحقيق التوازن بواسطة

¹ شيببي عبد الرحيم، بوزيان جازية (2016): "دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2010"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، ص: 485.

² مغربي زين الدين الوافي، جميل عبد الجليل (2021): "النظرية المالية للمستوى العام للأسعار في الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية للمدة 1997-2017"، مجلة دفاتر Mecas، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 17، العدد 3، ص: 340.

مستوى الأسعار، وتتضمن هذه النظرية حالتين: إما أن تكون السلطات المالية خاضعة لقيدها الموازني، وإما أن يكون تصرف البنك المركزي تابعا بحيث يضمن تكيف تطور مستوى الأسعار مع النتائج المرغوبة للسياسة المالية¹.

2-9- سعر الصرف والتضخم:

تخفيض قيمة العملة هو خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية (الدولار أو الأور مثلا)، حيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، ويمكن التمييز حالتين من تخفيض قيمة العملة إما أن يكون سعر الصرف خاضعا للإدارة المباشرة للدولة، التي تحدد هذا السعر عبر قرار حكومي أو خاضعا لقوى العرض والطلب (تعويم العملة). بدلا من أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحفيز الإنتاج الداخلي ونمو الاقتصاد الوطني، يمكن لهذا الإجراء أن تكون له تأثيرات عكسية وسلبية تهوي بالاقتصاد إلى الانكماش بسبب التضخم الجامح الذي قد ينتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة، وعلّة ذلك أن ارتفاع أسعار المدخلات في عملية الإنتاج ينعكس بشكل آلي على ارتفاع مستوى أسعار المنتجات النهائية. وتشهد تجربة بعض البلدان النامية مثل المكسيك والأرجنتين على ذلك، فقد كان تخفيض قيمة العملة بهذين البلدين مصاحبا في أغلب الأحيان بتصاعد التضخم، لكن آثار تخفيض قيمة العملة تبقى عمليا وعلى العموم رهينة بطبيعة كل اقتصاد على حدة، وتخصصاته الإنتاجية، ومستوى انفتاحه واندماجه في التجارة الدولية، وتركيبه تجارته الخارجية.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس القوى التضخمية

يقصد بقياس القوى التضخمية هو تشخيص وضعية الاقتصاد، وكل ما كان هذا الفحص دقيقا وفي الطريق الصحيح، بقدر ما يكون وصفة العلاج والحل مناسبة، وإذا كانت ظاهرة التضخم ملموسة وواضحة فإن عملية قياسها والتعبير عنها رقميا يعد أحد أهم الطرق المهمة لمعرفة وطأة هذه الظاهرة في الاقتصاد، وتعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد ما على نقطتين أساسيتين:

- **النقطة الأولى:** قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار.

¹ شبيبي عبد الرحيم، بوزيان جازية (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 486.

- النقطة الثانية: تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم.

المطلب الأول: قياس التضخم باستخدام طريقة الأرقام القياسية

يتم اعتماد على الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار ومن ثم قياس معدل التضخم في الإقتصاد المعني، إذ تتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة معينة مع الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس، وتتمثل سنة الأساس التي ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار وعادة ما يكون الرقم القياسي في سنة الأساس مساويا لـ (100) أي¹:

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من (100) فهذا يعني أن الأسعار قد ارتفعت؛
- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أصغر من (100) فهذا يعني أن الأسعار قد انخفضت؛
- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي (100) فهذا يعني أن الأسعار لم تتغير.

وتستخدم الصيغة التالية لاستخراج الرقم القياسي كمايلي:

$$Inf = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100 \dots \dots (24)$$

حيث أن:

- Inf : معدل التضخم.
- P_{t-1} : يمثل المستوى العام للأسعار في السنة السابقة.
- P_t : يمثل المستوى العام للأسعار في السنة الجارية.

وبناء على ذلك فإن حساب الأرقام القياسية يكون معتمدا على السلع التي يتم اختيارها وكذلك الخدمات، أي أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها، أو بعبارة أخرى العلاقة بين متوسط سعر مجموعة من السلع والخدمات في فترات متتالية ومتوسط سعر نفس المجموعة والخدمات في تاريخ معين يسمى سنة الأساس. وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية التي لها علاقة بمفهوم تغيرات الأسعار، من أهم هذه الأرقام القياسية المستخدمة نجد: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لأسعار المنتج ومكش الناتج المحلي الإجمالي الضمني.

¹ سعود جايد مشكور العامري (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 38.

1- مؤشر أسعار الإستهلاك:

يعتبر الرقم القياسي للأسعار المستهلك من أهم المقاييس التي تعتمد لقياس التضخم والذي يعرف بأنه متوسط أسعار شراء السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع من أصحاب الدخل المحدودة خلال فترة زمنية معينة قد تكون ثلاثة أشهر أو سنة أو شهر أو أكثر، ويشمل هذا الرقم جميع الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الضرورية مثل المواد الغذائية، الأقمشة والملابس، النقل والمواصلات، المسكن والأثاث، خدمات التعليم الرعاية الصحية والخدمات الثقافية والترفيهية، كما يطلق عليه أيضا أن مؤشر قياس التكلفة المعيشية¹. وعليه فإن مقياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود وإن العلاقة بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة تكون علاقة عكسية، فارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض قيمة النقود والعكس صحيح، ويعد تحديد سنة الأساس من أهم خطوات إعداد الرقم القياسي وينبغي أن تكون سنة عادية وخالية من المؤثرات ولا تكون سنة فيها كساد أو سنة رواج أو حرب²، ويمكن حسابه بعدة طرق أهمها:

1-1- الرقم القياسي البسيط:

هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في السنة السابقة وتسمى سنة الأساس وفق المعادلة الآتية³:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100 \dots\dots (25)$$

ويلاحظ من هذا بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بنظر الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك. فالسلعة التي ينفق عليها المستهلك (25 %) من دخله للمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها (1 %) من دخله، لهذا السبب يفضل استخدام الرقم القياسي المرجح لأسعار المستهلك بدلا من الرقم القياسي البسيط.

¹ تومي صالح (2009): "مبادئ التحليل الإقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 63.
² ناظم عبد الله عبد المحمدي، علي نبع صايل الصبيحي (2018): "التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة 2011 - 2020"، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية، العراق، المجلد 12، العدد 1، ص: 10.
³ مصطفى يوسف كافي (2014): "الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 191.

1-2- الرقم القياسي المرجح (لاسيير):

يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية¹:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية) سنة الأساس}} \times 100 \dots\dots (26)$$

يعتبر الرقم القياسي المرجح أكثر دقة في قياس القدرة الشرائية للمستهلك، مع ذلك هناك من ينتقد الرقم القياسي المرجح بالنظر لاحتمال تغير الأوزان الترجيحية من سنة لأخرى ويفضل استخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

1-3- الرقم القياسي العام لأسعار الإستهلاك:

يستخدم في احتساب هذا الرقم الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيماً بأسعار السنة الجارية ويسمى الإستهلاك الإسمي مقسوماً على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيماً بالأسعار سنة الأساس والذي يطلق عليه الإستهلاك الحقيقي بموجب المعادلة التالية²:

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الإستهلاكي الإسمي}}{\text{الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي}} \times 100 \dots\dots (27)$$

2- مؤشر السعر الضمني:

ويسمى بالرقم القياسي الضمني أو مكتمش الناتج الداخلي الخام، وهو عكس المؤشرات الأخرى، فهو يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة ما بالمقارنة مع سنة الأساس وحسابه يكون كالآتي:

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية في سنة المقارنة}} \times 100 \dots\dots (28)$$

¹ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف (2006): "الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 261.

² إيمان أحمد محمد وآخرون (2011): "التضخم في العراق واحتساب مساهمة المجاميع السلعية فيه للمدة 2004-2009"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، المجلد 6، العدد 17، ص: 214.

يعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير في قياس حركة الأسعار، وذلك لأنه يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات دون استثناء والمنتجة المتاحة في الإقتصاد القومي، عكس مؤشر أسعار الإستهلاك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين بما فيها الواردات. فإذا كان الرقم يساوي 100 %، دل ذلك على وجود استقرار تام في المستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100 %، فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بمقدار الزائد نفسه.

3- الرقم القياسي لأسعار الجملة:

يعتبر الرقم القياسي لأسعار الجملة مستوى الأسعار عند مرحلة الإنتاج أو البيع بالجملة، وهو يضم أهم المجمعات السلعية، مثل السلع الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية، ومواد البناء والأخشاب والمواد الغذائية، ومواد الطاقة والمواد الكيماوية، الأدوية... إلخ، ويتم إعداد رقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على أسعار البيع بالجملة في جميع أنحاء الوطن دون تمييز بين المناطق الجغرافية سواء كانت مناطق ريفية أو حضرية، هذه الأسعار ترصدها أجهزة الإحصاء المتخصصة بواسطة نماذج الاستبيان الميدانية التي ترسلها هذه الأجهزة إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة من أجل ملؤها وإعادة إرسالها من أجل فرزها وحساب رقم القياسي لها، ونشير هنا أنه يمكن اشتقاق أرقام جزئية أخرى لأسعار الجملة حسب أهم القطاعات الاقتصادية مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع الصناعية، والرقم القياسي لأسعار الجملة للخضر والفواكه¹.

ويمكننا حساب هذا الرقم بأي صيغة من صيغ الأرقام القياسية سابقة الذكر، ولعل أهم الطرق المستخدمة في حسابه هي طريقة الوسط الحسابي المرجح، بإستخدام قيم سنة المقارنة كأوزان ترجيحية وذلك كالتالي²:

$$I = \frac{\sum \left(\frac{P_n}{P_0} \right) (P_n \times Q_0)}{\sum P_n Q_n} \dots \dots (29)$$

¹ مرابط ساعد (2018): "التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 14.

² سمية بلقاسمي (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 97.

المطلب الثاني: قياس التضخم تبعا لنظرياته

يتعين التأكيد على أن الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاسا برقم قياسي أو آخر وإن كان يشير إلى وجود ظاهرة التضخم إلا أنه ليس سببا لوجودها بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تصنع من حالات الإختلال في الإقتصاد القومي، وإن كبار الاقتصاديين من خلال نظرياتهم قد اختلفوا في تفسير ظهور هذه القوى التضخمية، واستنادا إلى هذه النظريات تم اشتقاق ثلاث معايير لقياس هذه القوى هي:

1- معيار الإستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي يدخل في اعتبارها تغير كل من الدخل أو الناتج القومي، والطلب على النقود أو سرعة دورانه، وطبقا لهذه النظرية يتحقق الإستقرار النقدي إذا تعادل معدل تغير في كمية النقود $(\frac{\Delta M}{M})$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي $(\frac{\Delta Y}{Y})$ ، أما إذا فاق معدل التغير في النقود معدل التغير الناتج القومي، فسيكون معامل الإستقرار النقدي موجبا، معبرا عن وجود فائض في القوة الشرائية تفوق المتاح من السلع والخدمات المعروضة، ومع استمرار هذا الفرق في الإرتفاع مع الأخذ بعين الاعتبار سرعة دوران النقود يحدث نمو في القوى التضخمية في شكل ارتفاع مستمر للأسعار، ويعبر عن معامل الإستقرار النقدي بالمعادلة التالية¹:

$$B = (\Delta M/M) - (\Delta Y/Y) \dots \dots (30)$$

حيث أن:

تعبير B: عن معامل الإستقرار النقدي.

$(\Delta M/M)$: تعبر عن نسبة التغير في الكتلة النقدية.

بينما تعبر $(\Delta Y/Y)$: تعبر عن نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

¹ صبجي تادرس وفريصة (1983): مرجع سبق ذكره، ص: 200.

2- معيار فائض الطلب:

يستند هذا المعيار إلى منطق التحليل النظرية الكينزية بخصوص الطلب الفعلي والتي يستفاد منها أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج ينشأ فائض الطلب ينصب أثره بالكامل رفع المستوى العام للأسعار حيث يواجه الإقتصاد القومي حالة من التضخم. وإذا نظرنا نظرة مستقبلية يمكن تقدير فائض الطلب أو الفجوة التضخمية في فترة زمنية مقبلة بمقدار الطلب الفعال المتوقع والمقاس بالأسعار الجارية مطروحا من القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة في هذه الفترة المقبلة مقاسه بأسعار فترة الأساس، وأن هذا الفائض الإنفاقي المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار إلى الإرتفاع. ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة والتي انعكست جزئيا أو كليا في الإرتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة الآتية¹:

$$D = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y \dots \dots (31)$$

حيث أن:

D: إجمالي فائض الطلب.

C_p : الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g : الإستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية.

I: الإستثمار. ΔS : يعبر عن الإستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ومن الواضح أنه إذا زاد الإنفاق أو الطلب الفعال بالأسعار الجارية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو الدخل المحلي الحقيقي، ينشأ فائض طلب أو فجوة تضخمية تخلق قوى تضخمية تجذب الأسعار إلى الأعلى. وبالرجوع إلى الصيغة السابقة للمعادلة (31) لإجمالي فائض الطلب نرى أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات. فمن المعروف أن الصادرات من السلع والخدمات تمثل طلبا أجنبيا على الإنتاج المحلي ينبغي

¹ حسين بن العارفة، عبد القادر عبد الرحمان (2018): "تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة 1980-2014"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، ص: 32.

أن يضاف إلى الطلب المحلي الفعال، كما أن الواردات من السلع والخدمات تزيد من المتاح محليا من السلع والخدمات، وعليه يمكن تصور ثلاث حالات أولها حالة افتراضية لا يتوقع حدوثها في الواقع وهي حالة التعادل التام بين الصادرات والواردات منظورة وغير منظورة أي أن رصيد ميزان المعاملات الجارية يعادل الصفر، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب المقاس بالصيغة السابقة، والحالة الثانية وفيها تفوق قيمة الصادرات بنوعيتها قيمة الواردات بنوعيتها أي يحقق ميزان المعاملات الجارية فائضا ونرمز له بالرمز S.

وهنا لا بد وأن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب لنحصل على صافي فائض الطلب لنحصل على صافي فائض الطلب وتصيح المعادلة على النحو التالي:

$$D_{XN} = D_X + S \dots \dots (32)$$

والحالة الثالثة وتصف مراكز موازين مدفوعات معظم البلاد المتخلفة والأخذة في النمو وهي حدوث عجز في موازين معاملاتها الجارية ولنرمز له بالرمز F، والذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب ومنه يصبح فائض الطلب:

$$D_{XN} = D_X - F \dots \dots (33)$$

إن حدوث عجز في ميزان المعاملات الجارية يمارس أثرا انكماشيا بمعنى أنه يلغي جزءا من مفعول القوى التضخمية المحلية، لأنه يضيف إلى المتاح من السلع والخدمات بمقدار أكبر مما يضيف إلى الطلب الكلي الفعال.

3- معيار فائض المعروض النقدي:

تحدد الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة الآتية¹:

$$G = \Delta M - \left(\frac{M}{GNP} \right) \times \Delta GNP \dots \dots (34)$$

¹ لحول عبد القادر (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 203 - 204.

حيث أن:

G: تمثل الفجوة التضخمية.

ΔM : تمثل التغيير في عرض النقود.

M: تمثل كمية النقود.

GNP: تمثل الناتج القومي الإجمالي.

ΔGNP : تمثل التغيير في الناتج القومي الإجمالي.

وفقا لهذا المعيار فإنه يتطلب تساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الإقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من أجل تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار.

المطلب الثالث: آثار التضخم

للتضخم في نهاية المطاف نتائج سلبية على معظم المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، حيث يترتب عنه نتائج متغايرة وتنعكس على البناء الإقتصادي والاجتماعي، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- الآثار الإقتصادية:

تتجلى آثار التضخم من الناحية الإقتصادية في العديد من النواحي، ولاسيما أن أخطار التضخم أول ما تظهر إقتصاديا مما يعني أنه معضلة إقتصادية خطيرة، وحتى عندما تمتد جذوره إلى الناحية الاجتماعية يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها، وبناءا على ذلك تظهر آثار التضخم اقتصاديا في الجوانب التالية:

1-1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل:

حيث أن التضخم يعني ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإنه ينعكس في انخفاض القوة الشرائية للنقود ولذوي الدخل المحدودة، وهكذا فإن التضخم يتضمن الكثير من المعاناة وأحيانا الحرمان

لطاقفة كبيرة من الناس في المجتمع، وهو بمثابة ضريبة متحيزة وغير عادلة تعمل على إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية، وبعبارة أخرى فإن التضخم يعاقب دون وجه حق تلك المجموعات من السكان الأضعف، والأقل مقاومة له من أصحاب الدخل المحدودة، وتحديدا يعاقب ثلاث مجموعات من الناس هم¹:

- أصحاب الدخل المحدود مثل الموظفين وأصحاب المعاشات... إلخ؛
- أصحاب المدخرات؛
- الدائنين.

وبالمقابل فإن التضخم يفيد ثلاث مجموعات أخرى هم:

- أصحاب الدخل غير المحدودة مثل أصحاب الأعمال والتجار وغيرهم؛
- المدينين؛
- المضاربين سواء في بورصة الأوراق المالية أو خلافة والذين يبيعون ويشتررون بهدف الربح من تحركات الأسعار.

بالنسبة للمجموعة الثلاث الأولى فالارتفاع العام في الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وحيث أن القيمة النقدية لدخولهم أو مدخراتهم محدودة أو ثابتة، فإن انخفاض القوة الشرائية للنقود سوف يؤدي إلى تأكلها واضمحلالها مع مرور الزمن، وخاصة في حالة ارتفاع معدلات التضخم الجامحة، ويصدق القول حتى في حالة الدائنين وأصحاب المدخرات التي يتقاضون فوائد عليها، أقل من معدلات التضخم، فإن كانت معدلات الفوائد التي يتقاضونها على هذه الديون والمدخرات 6 % مثلا، فإن ارتفاع معدلات التضخم فوق هذا الحد، ولنقل 10 % تعني أن هذه المدخرات والديون سوف تتآكل قيمتها وبمعدل 4 % سنويا.

وبالمقابل فإن أصحاب الأعمال والمدينين والمضاربين سوف يستفيدوا من التضخم، حيث أن التضخم سوف يتيح لأصحاب الأعمال المحافظة على معدلات الربح التي يتقاضونها، ويسهل عليهم عملية رفع هذه المعدلات وزيادتها أضعافا مضاعفة، بحجة التضخم وضرورة المحافظة على القيم

¹ صالح خصاونة (2000): مرجع سبق ذكره، ص: 169.

الحقيقية لأصولهم، ونفس الشيء يقال بالنسبة للمضاربين، أما بالنسبة للمدينين فبيدهي أن ديونهم النقدية المطالبون بتسديدها قد هبطت قوتها الشرائية، وتضاءلت قيمتها تبعاً لمعدلات التضخم السائدة، فإذا ما رافق التضخم بعض الإرتفاع في دخولهم، أو كانوا قد استخدموا هذه الديون في استثمارات وممتلكات ثابتة حافظت على قيمتها الحقيقية أو ارتفعت قيمتها بفعل التضخم فإن مكاسبهم تكون كبيرة جداً.

1-2- أثر التضخم على الإستثمار :

يؤثر التضخم سلباً على الإستثمار القومي من خلال أثره السلبي على كل من الادخار الاختياري وهيكل الإستثمار. ففي أوقات التضخم ومع انخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية تزيد نسبة الإنفاق من الدخل على الاستهلاك أي يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك ومن ثم ينخفض الميل المتوسط للادخار حيث تنخفض النسبة المدخرة من الدخل الجاري لعدد كبير من أفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن كثير من الأفراد يضطرون إلى سحب كبير من مدخراتهم لمواجهة النفقات المعيشية، بالإضافة إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات خلال فترات التضخم لا تؤدي إلى وجود أي حوافز الادخار، ويعني مما سبق أنه يترتب في (أغلب الأحوال) انخفاض حجم المدخرات الاختيارية لأفراد المجتمع خلال فترات التضخم مما يؤثر سلباً على حجم الإستثمار في المجتمع¹.

ويؤثر التضخم سلباً على الإستثمار من خلال تأثيره على هيكل الإستثمار فخلال فترات التضخم ترتفع أسعار السلع الرأسمالية من آلات ومعدات وأراضي ومباني... إلخ، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية لإقامة المشروعات إلى فترة طويلة حتى تستطيع أن تسترد قيمة تكاليفها الرأسمالية حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض معدل دوران رأس المال، مما يجعل الإستثمار في المشروعات الإنتاجية مرتفع المخاطر.

1-3- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

للتضخم نتائج سلبية على الإنتاج، وإحدى هذه النتائج هي أنها تشجع على المضاربة، بدلاً من الاستخدام المنتج للإدخارات، ويجد الناس أن الإستثمار في الذهب والألماس والعقارات والتحف الفنية (وكلها تتجه إلى الزيادة في القيمة النقدية أثناء التضخم) أكثر ربحاً لهم من الإستثمار في كثير من

¹ أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف (2003): "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،

النشاطات الإنتاجية، وكذلك يعمل التضخم على إضعاف عزائم رجال الأعمال عن تنفيذ مشاريع طويلة الأجل بسبب صعوبة التنبؤ بما سوف تكون عليه الأسعار، وإذا بلغ معدل التضخم المستوى المدمر الذي ساد في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، يمكن أن ينهار النظام النقدي ويمكن أن يكون الناس غير راغبين في قبول النقود، ويمكن أن ينهار أن يصروا على تبادل السلع والخدمات مقابل السلع الأخرى، والنتيجة المنطقية عجز وانخفاض كبير في الإنتاج¹.

1-4- أثر التضخم على الميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم بشكل سلبي على ميزان المدفوعات، حيث أن الدولة التي تعاني من الإرتفاع الأسعار تكون منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الأقل سعرا، وبذلك تزداد واردتها وتقل صادراتها، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من الميزان المدفوعات أو في أقل حالات سوءا ينخفض حجم الفائض فيه².

1-5- أثر التضخم على التجارة الخارجية:

إن الآثار السابقة للتضخم وما يحدثه من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن أن يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية³.

1-6- أثر التضخم على وظائف النقود وتوازن السوق:

يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم إلى اختلاف في الوظائف التي تقوم بها النقود، حيث يزداد ميل الأفراد إلى التخلص من السيولة النقدية باتجاه تحويلها إلى سلع وموجودات يمكن أن تزداد قيمتها بمرور الزمن، الأمر الذي يفاقم من حدة الطلب وارتفاع الأسعار، مما يؤثر على سلوك الأفراد الاستهلاكي ويقلل من رفاهيتهم⁴.

¹ كمال شرف، هاشم أبو عراج (1993): مرجع سبق ذكره، ص: 110.

² سيماء محسن علاوي (2016): "دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 1996-2011"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق، العدد 48، ص: 436.

³ بلقاضي بلقاسم (2013): مرجع سبق ذكره، ص: 157.

⁴ أحمد حسين الهيبي، فاطمة إبراهيم خلف، عدي سالم علي الطائي (2010): "التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، العدد 2، ص: 10.

1-7- أثر التضخم على أسعار الفائدة:

إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة على الودائع، فإن معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل الفائدة المعلن، وبالتالي فإن حجم الودائع الحقيقية يتضاءل وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد تنخفض مع وجود التضخم مما يؤثر على أصحاب الودائع النقدية بالبنوك¹، مما يؤثر على الأموال المستثمرة مما يؤدي إلى توقف الإستثمار مما يجعل المستثمرين الأجانب والمحليين يبحثون عن بلدان أخرى أكثر استقراراً. ولا بد من أن نفرق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب أثر معادلة فيشر كما يلي:

$$TR = TN - INF \dots \dots (35)$$

حيث أن:

TR : معدل الفائدة الحقيقي

TN : معدل الفائدة الاسمي

INF : معدل التضخم.

1-8- أثر التضخم على التنمية الإقتصادية:

إن التضخم له تأثير سلبي على التنمية الإقتصادية حيث يكون الإقتصاد في حالة عدم التأكد بالنسبة لوضع الدولة الإقتصادي ومستقبلها، حيث يؤدي إلى تناقص في حجم الإستثمار والمدخرات ونقصان في متوسط الإنتاجية في الإقتصاد المحلي².

1-9- أثر التضخم على توزيع الثروة:

يعمل التضخم على إعادة توزيع الثروة بطريقة غير عادلة، فأصحاب المشاريع والمنتجين تزيد دخولهم الحقيقية، فتصبح لديهم القدرة على زيادة ثروتهم، حيث يشترون أصولاً حقيقية من الأشخاص الذين تناقصت دخولهم الحقيقية، فيضطر هؤلاء إلى بيع الأراضي والعقارات وغيرها من الممتلكات من

¹ وديع طوروس (2011): "المدخل إلى الإقتصاد النقدي"، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ص: 263.

² شهاب مجدي محمود (2002): "اقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، ص: 93.

أجل المحافظة على النمط الاستهلاكي الذي اعتادوا عليه، وهذا يزيد من التفاوت الطبقات الاقتصادية فيزداد الغني غنى ويزداد الفقير فقرا.

2- الآثار الإجتماعية:

على الرغم من كون التضخم ظاهرة على الصعيد الإقتصادي فقط، إلا أنه له العديد من الآثار الإجتماعية من حيث الحالة النفسية للأفراد، وحصول التمايز الاجتماعي وتشكيل طبقات وسحق طبقات أخرى، والتي سوف نتطرق إليها في النقاط الآتية:

2-1- أثر التضخم في التمايز الاجتماعي:

يتفق معظم المختصين على أن الموجات التضخمية الحادة، في حالة استمرارها لفترات زمنية متصلة، تؤدي إلى تغيرات اجتماعية مهمة في البناء الطبقي، الأمر الذي يقود بدوره إلى تغيرات مهمة في المراكز النسبية والمراتب الاجتماعية وما يرتبط بذلك من تحولات في علاقات القوى بين الفئات والشرائح المختلفة التي يتكون منها المجتمع، فعلى سبيل المثال نجد الأفراد المتعلمين تعليما عاليا من ذوى الأجر والمرتبات الثابتة، قد تدهورت أوضاعهم نسبيا في السلم الاجتماعي داخل الطبقة المتوسطة، لدرجة نجد أن بعضا من هؤلاء الموظفين قد اضطروا لأن يزاولوا حرفا أو مهنا أخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص الذي حصل في دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار، وأيضا تدني المستوى المعيشي للسكان وانتشار الفقر الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الدخل الضعيفة أصلا وتدفع أطفال الأسر لممارسة بعض الأعمال القاسية لسد حاجيتهم المعيشية وتسربهم من المدارس¹، وأيضا انخفاض القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدودة وارتفاعها لفئات أخرى سيؤدي إلى تعميق اختلال التوازن الاجتماعي بين الأفراد، كما يعرضهم لضغوط نفسية تجعلهم في وضع إجتماعي يجبرهم على البحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع، مما يؤدي إلى تدني إنتاجية العمال بسبب إحساسهم بعدم العدالة، وسيتبع ذلك ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الإقتصادية.

2-2- انتشار الرشوة والفساد:

من الآثار الاجتماعية التي نجمت عن التضخم، انتشار الرشوة والفساد الإداري وهنا نجد أن أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة يلجؤون إلى هذا الطريق لكي يعوضوا التدهور الذي حصل في

¹ كمال شرف، هاشم أبو عراج (1993): مرجع سبق ذكره، ص: 116.

أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، وفي مجال الرشوة، على سبيل المثال، نجد أن الموظف في الحكومة يستغل السلطة المخولة له عن طريق تقديم خدمة مشروعة للأفراد مقابل ثمن لذلك، أو أنه يقدم خدمة غير مشروعة مقابل عائد معين، والضرر الاجتماعي هنا لا يقتصر فقط على من يتلقون الرشوة وإنما يمتد إلى من يقدمونها، فالذي يبدأ بتقديم الرشوة لإنجاز مصالح غير مشروعة، ويتحول ذلك إلى نمط سلوكي عام، وبانتشار هذا السلوك يرتفع حجم الراشيين والمرشيين معا، ويصبح قاعدة عامة ترقى إلى معيار اجتماعي مقبول عمليا حتى إذا ظل المجتمع يدين هذا السلوك¹.

2-3- أثر التضخم على الوضع الاجتماعي للأدغة:

إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش من أهم الأسباب التي تدفع ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، فمثلا الجامعات الجزائرية فقدت الكثير من الأساتذة اللذين توجهوا إلى الدول الغربية ودول الخليج التي تتوفر فيها مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على الجامعات بل شملت مختلف القطاعات الأخرى².

2-4- ظهور الإستهلاك الترفيهي:

إن ظهور التضخم سيدفع باتجاه ظهور الفاحش لجزء من الأغنياء، وهذه الشريحة التي ازداد غناها على حساب الفقراء لن تكون أولويتها تطوير الإقتصاد الوطني بقدر زيادة ثرائها الفاحش، فيظهر لديها ما يسمى بالإستهلاك الترفيهي وتتخلى بالمقابل عن فكر العمل المنتج والصناعة والتوجه للعمل الخدمي، مما ينتج عنه تقسيم المجتمع إلى قسمين، قسم يستهلك حسب قدراته والقسم الآخر يستهلك بإمكانيات وقدراته الضخمة استهلاكا ترفيهيا ما يؤثر على عادات الإستهلاك المجتمع، وبالرغم من زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية لدى المجتمع يكون حافزا ومشجعا للإنتاج الوطني ككل، لكن سرعان ما يتخلى المجتمع عن هذه العادات ليصبح استهلاك السلع الفاخرة وخاصة المستوردة هو الأساس ويقل الطلب على السلع المنتجة محليا، حتى أصحاب الدخول الضعيفة والأجور الثابتة يسعون إلى تقليد الأغنياء في هذه الأنماط الاستهلاكية فيؤثر ذلك على نمو الصناعات الوطنية وتطورها³.

¹ كمال شرف، هاشم أبو عراج (1993): مرجع سبق ذكره، ص: 118.

² بلقاضي بلقاسم (2013): مرجع سبق ذكره، ص: 158.

³ شلوفي عمير (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 44.

المبحث الثالث: سياسات معالجة التضخم

نظرا للخطورة التي تؤدي إليها ظاهرة التضخم على إقتصاديات الدول العالم من آثار إقتصادية وإجتماعية وتمتد حتى إلى السياسية، كان من الضروري التطرق إلى السياسات الاقتصادية لعلاج هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها، وتختلف السياسات العلاجية لمشكلة التضخم باختلاف السبب في ظهور هذه المشكلة. وأن التضخم لا يعالج إلا من خلال السياسة النقدية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياسة المالية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياستين معا، أو سياسات الأخرى والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل:

المطلب الأول: السياسة النقدية

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية، إذ يقوم بهذا الإجراء البنك المركزي في تحقيق أهدافه وتوجيه الإقتصاد الوطني نحو الأفضل وإدارة شؤونها النقدية والائتمانية، وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأدوات:

أولاً: الأدوات الرقابية الكمية للسياسة النقدية

إن الهدف من استعمال الأدوات الكمية هو التأثير على حجم الائتمان، وتعتمد الأدوات الكمية على التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية من أجل التأثير على قدرتها في منح الائتمان وخلق ودائع، وتشمل هذه الأدوات على عمليات السوق المفتوحة، سياسة إعادة الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

1- عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الوسيلة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها البنوك المركزية من أجل التأثير على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير على قدرتها في خلق النقود وخلق الائتمان، فعندما يقوم البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية مشتريا أو بائعا للأوراق المالية من أجل خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان تعرف هذه العملية بالسوق المفتوحة، فالوضعية الاقتصادية للبلد هي التي تبين وضعية البنك المركزي هل يدخل بائعا أو مشتريا¹، فإذا كان التضخم هو السائد

¹ لحسن دردوري، لقيطي لخضر (2018): "أساسيات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، ص: 46.

فيدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية والتجارية التي بحوزته للبنوك التجارية وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات القانونية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الإقتصاد¹، ومن بين أهم الأوراق التي يقوم البنك المركزي بيعها هي أدونات الخزينة، حيث تكون البنوك التجارية طرفا مشتريا، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض سيولتها وتقليص قدرتها على الائتمان، ومنه يكون البنك المركزي قد قام بتقييد الائتمان، وبالتالي كبح جماح التضخم، أما في الحالة العكسية أي عندما يتدخل البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية، فيكون الهدف من ذلك هو التأثير في كمية المعروض النقدي، فتزيد كمية النقود المتداولة وبالتالي ترتفع احتياطات البنوك التجارية ومنه تزيد قدرتها على منح الائتمان، وما يمكن قوله أن البنك المركزي هو الذي يقرر متى يكون بائعا ومتى يكون مشتريا للأوراق المالية وذلك حسب الوضعية الاقتصادية للدولة.

2- سياسة سعر إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عندما تلجأ إلى إعادة الخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها، أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على سيولة نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطاتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق النقود، وهي من الوسائل التي يلجأ إليها البنك المركزي من خلال تغييره بغرض التأثير في السيولة والائتمان. ولتحكم والسيطرة في حالة ظهور بوادر التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الإقراض على كل من البنوك التجارية وعملائها ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الإقتصاد، أما في الحالة العكسية هناك بوادر الانكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض وبالتالي ضخ سيولة زائدة ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الإقتصاد².

3- سياسية تغيير الاحتياطي الإجمالي:

يقصد بالاحتياطي القانوني تلك النسبة التي تفرض من قبل البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية باقتطاعها وتحويلها إلى حساب البنك التجاري لديه، في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، هذا الاحتياط الذي يحدد معدله بالرجوع إلى نسبة الودائع والقروض المقدمة، والذي يختلف عن

¹ يحيى حولية (2014): "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، ص: 113.

² بن نافلة نصيرة (2016): "دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (1970 - 2014)"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 2، العدد 7، ص: 35.

الاحتياطي النقدي الذي يمثل نسبة السيولة الفعلية التي يحتفظ بها عادة البنك التجاري من أوراق نقدية وأصول سائلة لمواجهة طلبات السحب المحتملة والعمليات اليومية¹، وتحدد نسبة الاحتياطي القانوني حسب الظروف الإقتصادية السائدة وتستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعتمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الإقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى انخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الاستثمارات المختلفة.

ثانيا: أدوات الرقابة الفنية الحديثة (الكيفية) للسياسة النقدية

إن الهدف من الاستعمال الأدوات النوعية (الكيفية) هو التأثير على أوجه استعمال الائتمان والقنوات التي يوجه إليها الائتمان أي بشكل آخر تؤثر الأدوات الكيفية على نمط الإنتاج والاستثمار في الإقتصاد الوطني، حيث تعمل هذه الأدوات على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض النشاطات نوعا وكما، ومن أهم هذه الأدوات الكيفية ما يلي:

1- سياسة تأطير القرض:

تقوم السلطات النقدية بتحديد حجم معين من القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمتعاملين الإقتصاديين، أي البنك المركزي من خلال هذه الأداة يتحكم بصفة مباشرة في حجم الائتمان المقدم من طرف للإقتصاد الوطني، وفي حالة مخالفة البنوك التجارية لهذه التعليمات من خلال تجاوز سقف القروض المحددة لها فإنها تتعرض إلى جملة من العقوبات أبرزها حرمانها من عملية إعادة الخصم الأوراق التجارية وحرمانها من الاقتراض منه باعتباره الملجأ الأخير له، الأمر الذي يحد من مقدرتها في خلق الائتمان وتقليص حجم وسائل الدفع في الإقتصاد².

¹ بن ذبيبة يمينة (2015): "أدوات السياسة النقدية في الجزائر ومقدرتها على معالجة التضخم (1996 - 2014)"، مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، ص: 137.

² خباية عبد الله (2014): "تطور نظريات واستراتيجياته التنمية الإقتصادية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص: 88.

2- النسبة الدنيا للسيولة:

يتم استخدام هذه الوسيلة من طرف البنك المركزي وذلك بالعمل علي إرغام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها من خلال بعض الأصول منسوبة إلي بعض مكونات الخصوم، أي تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية وذلك لتجنب الإفراط في عملية الإقراض من طرف هذه الأخيرة لما تمتلكه أصول مرتفعة السيولة¹.

3- هامش الضمان المطلوب:

يقصد بهامش الضمان المطلوب ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليه العملاء في البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، أي أن العملاء باستطاعتهم الحصول على مقدار معين من النقود لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية وتسديد الباقي من أموالهم الخاصة، وهذه النسبة تعرف باسم "هامش الضمان" ومن خلال هذه النسبة يتمكن البنك المركزي من التأثير على المعروض النقدي تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة، ففي حالة التضخم يطلب البنك المركزي من المصارف رفع هذه النسبة والعكس في حالة الكساد².

4- تحديد نسبة الودائع:

غالباً ما يتم إتباع هذا الأسلوب لغرض تقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد، وتحصل عند حصول العجز في ميزان المدفوعات، كما ويعد هذا الأسلوب كسلاح فاعل يستخدمه البنك المركزي بالضغط على البنوك التجارية للاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية وفقاً للسياسات التي يلجأ إلى إقرارها وتبعاً لظروف البلد³.

¹ بن سميحة عزيزة، بن سميحة دلال (2010): "توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي"، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص: 10.

² فاطمة الزهراء خبازي (2010): "دور السياسة النقدية في احتواء المخاطر النظامية"، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص: 8.

³ نزار كاضم الخيكتاني، حيدر يوسف الموسوي (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 25.

5- تخصيص التمويل:

يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الأداة توجيه القروض والائتمان نحو القطاعات المختلفة ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم تحديدها في البرامج المختلفة للحكومة كتحديد نسبة معينة لتمويل الاستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة والتي تعتبر أساسية لعملية التنمية الإقتصادية من خلال زيادة حجم الإنتاج الوطني، بما يسمح بإعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في سوق السلع والخدمات وإعادة الأسعار إلى مستواها الحقيقي في حالات التضخم، كما يلعب البنك المركزي دورا فاعلا ومهما في تحقيق أهداف هذه السياسة خاصة من خلال توفير السيولة النقدية إلى بعض البنوك والمؤسسات المالية لتشجيع تمويل الإستثمارات أو القطاعات ذات الأولوية¹.

6- التعليمات المباشرة:

في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية لاستخدام الوسائل الكمية والكيفية، وكذلك في حالة رغبة البنك المركزي في زيادة فعاليتها، فعندئذ يتبع سياسة النصح والإرشاد وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية من أجل توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة فيها، وهذه التوجيهات والإرشادات تتم عن طريق:

6-1- الإقناع الأدبي:

يتمثل في توجيه الاقتراحات والإجراءات والنداءات والتحذيرات سواء الشفهية منها والكتابية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياجاتها وودائعها النقدية، ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض مستويات الأسعار ومعدلات الإنفاق الكلي (الطلب الفعلي) إلى المستوى اللازم والمعقول لتحقيق العمالة الكاملة طبقا لما تقتضيه عوامل التوازن والاستقرار الاقتصادي في المجتمع، والعكس في حالة أوقات

¹ بلعزوز بن علي (2006): مرجع سبق ذكره، ص: 129 - 130.

الكساد أي تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد¹.

6-2 التعليمات والتوجيهات:

تعني قيام البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات، توزع على البنوك التجارية تحدد فيها حجم ونوع الائتمان الذي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحه لعملائها، وبذلك تظهر قدرة وقوة البنك المركزي وعلاقاته مع البنوك التجارية في مدى التزام تلك البنوك الحدود التي وتوجيهات البنك المركزي². وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي فرض رقابة على حجم الائتمان واستخدامه لتوجيهه نحو المشروعات والأغراض الكفيلة لعلاج الأزمات الاقتصادية كتمويل زيادة الإنتاج الكلي في أوقات الكساد، وعدم تمويل المشروعات التبذيرية في أوقات التضخم، كما يخول لها أي للسلطات النقدية التحكم في حجم الإنفاق الكلي ومستويات الطلب الفعلي لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي بعيدا عن التضخم.

6-3- وسيلة الإعلام:

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهار لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا عن ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام يوضع كل الحقائق والأرقام على الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام³، وهذا ما يزيد من ثقة الجمهور في الإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات النقدية لمعالجة ما يعاني منه الإقتصاد القومي من أزمات الكساد أو التضخم وذلك بتوسيع الإنفاق الكلي أو تضيقه.

¹ سفيان بن عبد العزيز، عمر مطراني (2010): "معالجة التضخم وفق أدوات السياسة النقدية ومناهج المؤسسات المالية الدولية"، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص: 9 - 10.

² فتيحة مزاشي (2017): "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 42.

³ مطاي عبد القادر، بن شنيينة كريمة (2016): "فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم -دراسة التجارب الدولية-"، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، ص: 11.

المطلب الثاني: السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في معالجة التضخم، وذلك من خلال أدواتها المختلفة، وتعتبر الدولة هي المسؤولة عن تحقيق أدوات السياسة المالية عن طريق إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة الخاصة بتلك السياسة، إذ تقوم الدولة بالتحكم بحجم الضرائب والإنفاق العام، وكذلك إعادة توزيع الدخل القومي وتشجيع الإستثمارات وغيرها، وأبرز هذه الأدوات هي:

1- السياسة الضريبية:

تعد السياسة الضريبية أبرز السياسات التي تعتمد عليها الدولة في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي توجهها، وفي تحقيق أهدافها مختلفة، فالسياسة الضريبية هي عبارة عن مجموع الإجراءات الضريبية التي تتخذها الدولة سواء بكيفية تحصيل الضرائب أو بكيفية استعمالها كأداة وسياسة تحقق بها مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فالضريبة من الأدوات التي لها فاعلية كبيرة في معالجة التضخم والكساد، ففي حالة التضخم تلعب الضريبة دورا كبيرا في امتصاص السيولة النقدية المتداولة بين الأفراد برفع نسبتها، فمثلا الضريبة على الدخل لها دور كبير في تخفيض جمارك التضخم لأنها عبارة عن اقتطاعات من الدخل، فرفع نسب هذه الضرائب يخفض من دخول الأفراد، وبالتالي من القدرة الشرائية لهم ومنه تنخفض المبالغ التي توجه لعملية الإنفاق وتمتص الكتلة النقدية الزائدة، وبهذا تنخفض نسب التضخم، أما في حالة الكساد فلها دور كبير في تشجيع الطلب وتنشيط الحركة الاقتصادية ويكون بواسطة رفع معدلاتها أو خفضها. وعلى هذا نجد الكثير من الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على السياسة الضريبية في معالجة التضخم والكساد، وذلك لمرونتها وفعاليتها¹.

2- الرقابة على الدين العام:

الرقابة على الدين العام أو سياسة القروض العامة، تقوم على أساس امتصاص القوة الشرائية الزائدة في الأسواق لدى الأفراد والمؤسسات غير المصرفية وتحويلها إلى خزينة الدولة، ويتم تحويل هذه الموارد عن طريق الاقتراض وطرح الأسهم والسندات الحكومية للاكتتاب من قبل الجمهور، أما الاقتراض من المؤسسات المصرفية فلا يساهم في التخفيض من حدة الضغوط التضخم، بل على العكس يزيد من

¹ لحسن دردوري، لقيطي لخضر (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 34.

هذه الضغوط التضخمية، لأن هذا الافتراض لا يستمد من مدخرات موجودة ناتجة عن دخول سابقة، بل من توسع نقدي أو ائتماني وبالتالي بإضافة قوة شرائية جديدة¹.

3- الإنفاق العام:

إن الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومة يضم نوعين من الإنفاق وهو الإنفاق الجاري "الإنفاق الاعتيادي الذي تتضمنه الموازنة العامة" والإنفاق الإستثماري "الذي يستهدف بناء الطاقة الإنتاجية وتطويرها أي إقامة المؤسسات الإنتاجية وإنشاء الطرق والجسور"، وإن مجموع ما تنفقه الدولة يشكل جزءاً من الطلب الكلي، ولذا فإن خفض الإنفاق الحكومي يعني خفض الطلب الكلي، وهذا ما سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق مما يساهم في تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، منه خفض التضخم²، كما نجد تلجأ بعض الحكومات تركز على خفض الإنفاق الجاري لتقليص حجم الطلب الكلي للحد من الضغوط التضخمية وليس الإستثماري لأنه هذا الأخير يوجه نحو العملية الإنتاجية بتعزيز حجم الاستثمارات المحلية في الإقتصاد، وبالتالي هذا النوع من الإنفاق لن يكون مسبباً للضغوط التضخمية بقدر ما يساهم في خلق عرض إضافي من السلع والخدمات لتغطية الفائض³.

المطلب الثالث: السياسات الأخرى

هناك سياسات أخرى على المستوى الكلي تتمثل في السياسات التالية⁴:

1- سياسة التسعير:

يتم بموجب هذه السياسة تثبيت الأسعار أو تحديدها بصورة مباشرة من قبل الدولة ومن خلال الأجهزة المختصة كالجهاز المركزي للأسعار أو التأثير عليها بصورة غير مباشرة وبالأخص على السلع المستوردة من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية.

¹ نبيل الروبي (1984): "نظرية التضخم"، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ص: 442.

² خبابه عبد الله، بلاطه مبارك (2010): "أساسيات في الإقتصاد العام"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص: 291 - 292.

³ شلوفي عمير (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 58.

⁴ سعود جايد شكور مشكور العامري (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 67.

2- سياسة الدعم:

تتمثل سياسة الدعم في جملة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى دعم أسعار بعض المنتجات الرئيسية والمرتبطة بقوت المواطن اليومي كالمواد الغذائية وغيرها وبعض المواد الأخرى كالوقود والكهرباء والتي يشترك جميع أفراد المجتمع في استهلاكه، إذ يؤدي ارتفاع أسعارها إلى إحداث ضرر كبير للطبقات الفقيرة والمعوزة في المجتمع، وقد واجهت هذه السياسة جملة من الانتقادات وبالأخص من صندوق النقد الدولي كونها تعطل عمل آلية السوق أو إنها تسبب إفراطاً في استهلاك تلك السلع أو تهريبها إلى الخارج.

3- سياسة الخزين الإستراتيجي:

تلجأ الكثير من الدول إلى توفير خزين استراتيجي من البضائع والسلع وبالأخص الضرورية التي يحتاجها المستهلك في حياته اليومية، واستخدام هذا الخزين الإستراتيجي في الحالات التي قد تسبب في موجة ارتفاعات الأسعار كالجفاف، أو حدوث فيضانات، أو حالات الحروب مما يؤثر على إمدادات الغذاء ومنه تؤدي هذه الحالات إلى ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى الدولي، وبالتالي هذا التخزين يتحقق معه تدفق البضائع والسلع بصورة اعتيادية تحول دون ارتفاع أسعارها في حالة شحتها.

4- سياسة الأجور:

ترتكز هذه السياسات في علاجها للتضخم على ضرورة ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية للحد من ارتفاع التكاليف وانخفاض العرض الكلي¹.

¹ إيمان عطية ناصف (2008): "النظرية الإقتصادية الكلية"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، ص: 292.

خاتمة الفصل:

يشكل التضخم تحدياً دائماً لمعظم إقتصاديات الدول العالم سواء المتقدمة أو النامية، ولذا أصبحت هذه الظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحليلها من المواضيع التي ما زالت لحد الآن تهيمن على الجزء الأكبر من الدراسات الإقتصادية، حيث تباينت وتضارب النظريات لمفسرة لهذه الظاهرة بالشكل الذي أدى إلى اختلاف السياسات المناسبة لعلاجها أو الحد من تفاقمها على الأقل.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة التضخم، إلا أنه لا يوجد اتفاق معين بين الإقتصاديين حول تعريف شامل لهذه الظاهرة يلقي قبولاً عاماً في الفكر الإقتصادي، ومع ذلك نجد أن هذه التعريفات اتفقت في جوهرها على أن التضخم هو الإرتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار، وأن الإرتفاعات النسبية لأسعار بعض السلع والخدمات لأوقات معينة لا تعكس بالضرورة حالة تضخمية، لذا فمن الخطأ وصف كل ارتفاع في الأسعار تضخماً.

ومن خلال التعرف على مختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم نجد العديد من التفسيرات كانت متباينة وهذا الاختلاف نتيجة الظروف الإقتصادية التي مرت بها الظاهرة، وتتبعنا لتطورها التاريخي نجد أن النظرية الكمية للنقود تعتبر من المدارس والنظريات التقليدية التي أول من حاولت تفسير ظاهرة التضخم، على أنه العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة هي السبب الرئيسي في إحداث التضخم طبقاً لهذه النظرية، أما كينز فإنه يفسر التضخم وفقاً لنظريته يعود إلى وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية، في حين التضخم الناشئ عن زيادة الطلب هو زيادة أحد مكونات الطلب الكلي في الإقتصاد بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في العرض الكلي، ويكون مرد الزيادة في الطلب الكلي هو التوسع في أحد العوامل الأربعة: الإنفاق الاستثماري الخاص، النمو النقدي، الزيادة المفاجئة في الميل الحدي للاستهلاك، أو زيادة الصادرات، وأما التضخم الناشئ عن التكلفة هو نتيجة الاحتكارات النقابية وأسعار المواد الأولية الحلقة الأولى لبروز تضخم التكلفة في الإقتصاد أي زيادة أسعار المدخلات تنعكس على أسعار المخرجات، وكان لمنحنى فليبس الفضل في اكتشاف العلاقة العكسية بين معدل التضخم والبطالة، وأصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت إسم منحنى فليبس، وتلقى هذا المنحنى قبولاً سريعاً لدى الإقتصاديين، إلا أن تلك المصادقية قد تعرضت للاهتزاز، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينات، لذا نجد بعض

الاقتصاديون فسروا أن العلاقة العكسية بين التضخم ومعدل البطالة هي ظاهرة قصيرة وليست طويلة الأجل.

في حين تتواصل تفسير ظاهرة التضخم في المدارس الحديثة التي ظهرت امتدادا أو نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظريات الكلاسيكية، فوجد النظرية النقديين فقد أعادت صياغة العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار في صورة جديدة ويعتبرون أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة وأن المصدر الرئيسي هو زيادة في كمية النقود زيادة لا تتناسب مع العرض الحقيقي لسلع والخدمات، وأما التضخم الهيكلي فيفسرون أنصار هذه المدرسة هو التضخم الذي يحدث في البلدان النامية نتيجة الخلل في مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان التي تتعرض للتضخم الاقتصادي بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي.

واعتقاد نظرية التوقعات المنكيفة في تفسير التضخم أن ارتفاع التضخم في الماضي يؤدي إلى ارتفاع التضخم في المستقبل، أي أن التوقعات الحالية (الجارية) للتضخم في المستقبل تعكس التوقعات الماضية وحد تعديل الخطأ، أما النظرية التوقعات العقلانية أن العمال نتيجة لرشادتهم الإقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع الأجور، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع ويحددون سلوكهم بناء على هذه التوقعات، ففي حالة سياسة توسعية يطالب الأفراد بشكل فوري برفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، مما يمنع الأجور الحقيقية من الانخفاض.

أما أنصار المدرسة السويدية الحديثة لا تتفق مع النظرية الكينزية في أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط، بل يضيفون إلى ذلك أن هذه العلاقة تعتمد كذلك على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي، لذلك فإنهم يعتقدون أن التضخم هو نتيجة لزيادة الإستثمار المخطط عن الادخار المخطط، والمدرسة المؤسسية يعزي سبب حدوث التضخم إلى قوة المؤسسات الاحتكارية في السيطرة على الأسواق وإلى ردود الفعل التي تمارسها نقابات العمال للدفاع عن مصالح أعضائها ثانيا، في حين نظرية اقتصاديات جانب العرض فإنهم يشيرون إلى فكرة جديدة مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهريا من أسباب التضخم، أما الكينزيون الجدد في تفسير التضخم أدخلوا فكرة وهي عقود العمل، لأن العقود المبرمة تثبت الأجور النقدية لفترة معينة من الزمن.

وحسب النظرية السياسية المالية والتضخم رأى هذه النظرية يمكن لمستوى الأسعار أن يتأثر بعجز الموازنة حتى ولو كانت السياسات النقدية نابعة عن بنك مركزي مستقل، وفي الأخير نظرية سعر الصرف والتضخم أي تخفيض في قيمة العملة، يمكن أن يؤثر على معدل التضخم بطريقة غير مباشرة، لأن ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة، التي تدخل في العملية الإنتاجية، ينعكس بشكل آلي على ارتفاع مستوى أسعار المنتجات النهائية المحلية.

وكما تم التطرق إلى طرق قياس التضخم، وتعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد ما على طريقة الأرقام القياسية، ومن أهم هذه الأرقام القياسية المستخدمة في هذا المؤشر نجد مؤشر أسعار المستهلك، مؤشر السعر الضمني، والرقم القياسي لأسعار الجملة، وتختلف المؤشرات في حساب معدلات التضخم من حيث عينة أسعار السلع التي يشملها المؤشر، وكذلك يتم قياس التضخم تبعاً لنظرياته، واستناداً إلى هذه النظريات تم اشتقاق ثلاث معايير لقياس هذه القوى هي معيار الإستقرار النقدي، معيار فائض الطلب ومعيار فائض المعروض النقدي.

ونظراً للخطورة التي تسببها ظاهرة التضخم على اقتصاديات الدول العالم المتقدمة والنامية من آثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتمتد حتى إلى السياسية، كان من الضروري التطرق للسياسات الاقتصادية لعلاج هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها من خلال أدوات السياسة النقدية الكمية والكيفية، وهي مجموعة من الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية، إذ يقوم بهذا الإجراء البنك المركزي في تحقيق أهدافه وتوجيه الإقتصاد الوطني نحو الأفضل وإدارة شؤونها النقدية والائتمانية، أو عن طريق السياسة المالية والتي تعتبر الدولة هي المسؤولة عن تحقيق هذه السياسة عن طريق إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة الخاصة بتلك السياسة، إذ تقوم الدولة بالتحكم بحجم الضرائب والإنفاق العام، وكذلك إعادة توزيع الدخل القومي وتشجيع الإستثمارات وغيرها، أو هناك سياسات أخرى المتمثلة في سياسة التسعير، سياسة الدعم، سياسة الخزين الإستراتيجي وسياسة الأجور.

الفصل الثاني:
تحليل ظاهرة التضخم
ومؤشراته في الإقتصاد
الجزائري

مقدمة:

بعد التطرق للجانب النظري لظاهرة التضخم في الفصل السابق، سنحاول في هذا الفصل الربط الجانب النظري وإسقاطه على واقع ظاهرة التضخم ومؤشراته في الإقتصاد الجزائري، لأن الجزائر كغيرها من إقتصاديات الدول العالم عرفت أسواقها الوطنية الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار منذ الاستقلال إلى غاية وقتنا الحالي. بذلك واجه الإقتصاد الجزائري موجات تضخمية وصلت معدلات التضخم إلى خانيتين سواء في النظام الإشتراكي أو بعد التوجه إلى النظام الجديد الرأسمالي، مما ترتب عليها نتائج سلبية على جل المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية.

وكما نعلم أن معدل التضخم يعد مؤشر من المؤشرات المهمة لأداء الإقتصاد الجزائري ومقياس لصحة الإقتصاد، ومتغير أساسي في الخطط الاقتصادية للحكومة الجزائرية، لذلك تبدو الحاجة الماسة للكشف عن المصادر الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تغذية هذه الضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري من طرف صناع القرار، والوضع السياسات المناسبة لعلاج هذه الضغوطات التضخمية والحد من تفاقمها، وهو الأمر الذي دفع بصناع القرار وهم المسؤولين في البنوك المركزية إلى انتهاج أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في بداية الألفية، وهو انتهاج سياسة استهداف التضخم في الإقتصاد الجزائري، كإستراتيجية للحد من المعدلات التضخم المرتفعة والحفاظ على ثباتها لفترة طويلة الأجل، وهذا في الأخير من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية وسلامة الإقتصاد الجزائري.

ومن هنا سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نستعرض فيه ما يلي:

- **المبحث الأول:** عرض تحليلي لتطور مؤشر التضخم في الإقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثاني:** مصادر ظهور الفجوات التضخمية في الإقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثالث:** آثار التضخم على الإقتصاد الوطني والسياسات المتبعة للحد منه.

المبحث الأول: عرض تحليلي لتطور مؤشر التضخم في الإقتصاد الجزائري

عرف نظام الأسعار في الجزائر تغيرات عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فبعد التبني النصوص التنظيمية الأولى المتعلقة بالأسعار سنة 1966، تم تبني نصوص أخرى خلال عشرية السبعينات، ثم تبني بعد ذلك أخرى أيضا في بداية عشرية الثمانينات، وقد كان ذلك متوافقا مع سعي الدولة لبناء اقتصاد اشتراكي يعتمد على التخطيط المركزي وعلى التسيير الإداري للاقتصاد، لكن فشل هذا المشروع أدى إلى التخلي عنه في نهاية الثمانينات والتوجه إلى النظام الإقتصاد السوق، وهو ما أدى بدوره بإعادة النظر في نظام الأسعار من جديد، غير أن ذلك رغم النصوص التنظيمية للأسعار التي مر بها الإقتصاد الجزائري في كلا النظامين، صاحبه ارتفاع الأسعار والمستمر بشكل واضح كل سنة، مما يعكس ارتفاع معدلات التضخم في بعض السنوات لمستويات عالية، مما دفعنا هذا إلى تسليط الضوء على تطور نظام الأسعار في الجزائر، وقراءة تحليلية للمؤشرات القياس القوى التضخمية في الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تطوره.

المطلب الأول: تحليل المسار السياسات السعريّة في الجزائر.

الإقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الدول العالم، أين شهد تغيرات منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، وانتقل من مرحلة إلى أخرى، حسب ما تمليه الظروف والأسباب الداخلية والخارجية. حيث أن الجزائر بعد الاستقلال تبنت المبادئ الإقتصاد الإشتراكي لوضع المبادئ والأسس العامة التي تحكم البلاد، وكان التبني هذا النظام راجعا لعوامل تاريخية متعلقة بدعم الدول الاشتراكية للقضية الجزائرية وارتباط اسم الليبرالية بالدول الاستعمارية ومن بينها فرنسا، إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلا في التسيير الإقتصاد وبدأ يتلاشى بعد الأزمة العالمية في نهاية الثمانينات، والتي عصفت بالإقتصاد الجزائري وهي التراجع العوائد النفطية والتي كان تعتمد عليها في تغطية العجز، مما أدخل الجزائر في دوامة حقيقية أثرت على عدة قطاعات، مما جعلها تتخلى عن هذا النظام وسارت باتجاه النظام الرأسمالي، ولذلك فإن نظام الأسعار في الجزائر لم يتخذ شكلا ثابتا نتيجة لتغير التوجه الإقتصادي، وعليه نجد أن النظام التشريعي المتعلق بالأسعار قد شهد مرحلتين أساسيتين وهي مرحلة التبني النظام الإقتصاد الموجه ثم مرحلة التبني النظام الإقتصاد السوق.

1- السياسة السعرية للفترة الممتدة ما بين 1962 - 1980:

فأول قانون صدر بعد الاستقلال نص على بقاء القوانين الفرنسية سارية، إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية، من بين القوانين التي استمر العمل بها في مجال الأسعار نجد الأمر الفرنسي رقم 1483-45 المتعلق بالأسعار والصادر بتاريخ 30 جوان 1945، حيث أن هذا القانون قد صدر في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا الأزمة الاقتصادية سنة 1929، وكانت فرنسا تهدف إلى وضع تنظيم خاص بالأسعار، فمنح هذا القانون للحكومة سلطة اتخاذ قرارات إجبارية في مجال الأسعار بهدف محاربة ارتفاع الأسعار¹.

بعد ذلك توجهت الحكومة الجزائرية إلى النظام الاشتراكي، أكدت المادة العاشرة من الدستور الجزائري لسنة 1963 على أن الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية، تتمثل في تشييد الديمقراطية الاشتراكية من خلال مقاومة ظاهرة استغلال الإنسان في جميع أشكالها، وهو ما يعني استبعاد أي تطبيق للمبادئ الامبريالية في مجال التنظيم الإقتصاد والمجتمع، من خلال هذا المبدأ، صدرت مجموعة من التشريعات والتنظيمات المتعلقة بتبني تحديد الإداري للأسعار كأصل عام، وكان نظام الأسعار في الجزائر في هذه الفترة أداة لتنفيذ الخطة التنموية المقررة، ولم يكن وسيلة لتحويل الاختلالات الناتجة بين العرض الكلي والطلب الكلي، من خلال هذا المبدأ صدرت مجموعة من التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالأسعار تتبنى التحديد الإداري للأسعار كأصل عام.

وبعد ذلك وابتداء من سنة 1966 توجه التطبيق نحو نظام أكثر تضييقا لحرية الأسعار من خلال صدور ثلاث مراسيم رئاسية تنظم المراقبة الشديدة والصارمة للأسعار هي على التوالي²:

- **المرسوم رقم 66 - 112:** والمتضمن تثبيت هوامش البيع عند تجارة الجملة والتجزئة للمواد المصنوعة محليا.
- **المرسوم رقم 66 - 113:** تحدد وزارة التجارة أسعار المنتجات المستورد المتضمن نظام تثبيت وتحديد أسعار وإعادة بيعها.
- **المرسوم رقم 66 - 114:** والمتضمن أسعار كل المنتجات والخدمات الأخرى.

¹ ديش رياض (2019): "الأسعار في الجزائر بين الحرية والتقييد"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 56، العدد 1، ص: 97.

² الجريدة الرسمية (مارس 1990): " المرسوم المؤرخ 12 ماي 1966 والمتعلق بالأسعار"، العدد 11، ص: 390.

ومع بداية السبعينات ظهرت مرحلة جديدة هي مرحلة الأسعار المعتمدة خلال الانتقال إلى التخطيط الإلزامي في سنة 1970، حيث عرفت هذه الفترة المخططين وهو المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني، وخلال هذا الانتقال اعتمدت الدولة طرق تسعير جديدة مع الاحتفاظ بالطرق التي كانت سارية من قبل لأنها كانت تفتقر إلى الوسائل¹، وفي الواقع كان هدف من سياسة التسعير الحفاظ على استقرارها من خلال تمكين تحقيق أهداف الخطة وتجنب الضغوط التضخمية قدر الإمكان، ومن خلالها تم وضع نظام الأسعار الجديدة، وهذه المرحلة عرفت أربعة أنواع من الأسعار تم المصادقة عليها في يوم 29 أفريل 1975 و هي²:

أ- الأسعار الثابتة:

تطبق على المنتوجات والخدمات التي تستفيد من تعويضات خلال فترة محددة، وقائمتها تحدد بموجب مرسوم، وتخص السلع والخدمات ذات الإستهلاك الواسع لدعم القدرة الشرائية للدخل الضعيف.

ب- الأسعار الخاصة:

تحدد بصورة مستقلة عن سعر التكلفة خلال الفترة المحددة، بهدف التموين بالسلع ذات الإستهلاك الجاري لمجموعة السكان أو التموين بالمواد الأولية أو التجهيز للمؤسسات الصناعية والتعاونيات الزراعية.

ج- الأسعار المستقرة:

هذا النظام يمس أسعار المشاريع الإستثمارية بهدف القضاء أو التخفيف من التقلبات الناجمة عن الأسعار العالمية، وهذه الأسعار تخص الصناعات الحديدية والمعدنية والمواد البناء، وإن إستقرار أسعارها هذه المواد لا يتحقق إلا بتدخل الحكومة، وهذا خاصة عند تذبذبات في الأسعار الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد المستوردة³.

¹ Kamel Aichi, Derradji Chaoua (2012): "Evolution du système des prix en Algérie depuis l'indépendance jusqu'à nous jours", Université Djelfa, Alger, Revue d'études économiques, Vol 6, Num 17, P: 408.

² خباية عبد الله (2006): "تحليل السياسات السعرية في الجزائر"، مجلة حوليات، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 16، العدد 2، ص: 66-67.

³ Bouyacoub Ahmed (1989): " Régulation et prix en Algérie 1962 – 1987 ", Revue de Les cahiers du CREAD, Centre de Recherche en Economie Appliquée, Algérie, Vol 4, Num 18, P: 26.

د- الأسعار المراقبة:

تنطبق الأسعار المراقبة على جميع المنتجات والخدمات التي لا تتأثر بنظم الأسعار الثلاثة السابقة، يمكن للحكومة القيام بذلك من خلال التسعير المباشر أو إصدار الشهادات أو تحديد سقف أو تحديد هوامش الربح.

2- السياسة السعرية للفترة الممتدة ما بين 1980 - 1989 :

بانتهاؤ العقد المنصرم جاءت فترة الثمانينات بمخططين وهما المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني، بذلك بدأ التفكير في إعادة النظر في نظام الأسعار المطبق وجاء هذا المخطط بجملة من التوجيهات والأهداف، أهمها إعادة تنظيم سياسة الأسعار وجعلها أكثر فعالية وذلك بإعطاء السعر دوره الحقيقي في الإقتصاد الوطني، مما جعلها تركز على جملة من المبادئ في المجالات¹:

- الإستثمارات: العمل على تخفيض الفروق بين الاستثمارات المتوقعة والفعالية وذلك بالتحكم في هذه الأخيرة، مع مراقبة كل العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف؛
- الإنتاج: تخفيض تكاليف الإنتاج، وذلك بالعمل على رفع إنتاجية العمل ورأس المال واستخدام التقدم التقني على نطاق واسع، يسمح بتحديد أهداف السعر وقياس مدى فعالية التسيير الاقتصادي؛
- التسويق: تخفيض التكاليف وجعلها تتماشى، وأحسن الشروط الاقتصادية لرأس المال مع تبسيط قنوات التوزيع؛
- الإستهلاك: جعل الأسعار ترجمة للأوضاع الاجتماعية، وتلعب دورا هاما في إطار السياسة الوطنية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني؛
- التجارة الخارجية: الربط والتنسيق بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وذلك لحماية الإقتصاد الوطني من جميع التقلبات والهزات الأسعار الدولية، وخلق ميكانيزمات التصحيح والهيكلية الاقتصادية.

وقد استند للنظام الجديد في هذا المخطط إلى تنظيم الأسعار وفقا لنظامين هما:

¹ خياطة عبد الله (2006): مرجع سبق ذكره، ص: 67.

أ- الأسعار المحددة على المستوى المركزي:

يتعلق بالسلع والخدمات الإستراتيجية، الضرورية ذات الإستهلاك الواسع والتي لها تأثير على الإقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمستهلكين، ويتم تحديد هذه الأسعار إما على المستوى المركزي أو من خلال النصوص واللوائح التنظيمية، فأسعار السلع والخدمات الأساسية الموجهة للقطاع العائلي، وكذلك التجهيزات والأدوات الضرورية الموجهة للنشاط الإقتصادي ذو طابع الأولوي يتم تحديدها بواسطة المراسيم، أما على المستوى المحلي فإنه يمكن للوالي تحديد أسعار السلع والخدمات المحلية¹.

ب- الأسعار المراقبة:

إن هذا النظام يخص المنتجات الأخرى غير المعنية في النظام الأول، أو المنتجات التي تتطور بدون تأثير على النواحي الإقتصادية والإجتماعية، أو المنتجات التي ليس لتطورها أي تأثير إقتصادي وإجتماعي يمكن أن يزعزع التوازن الرئيسي للإقتصاد الوطني، وتتم مراقبة هذه الأسعار من خلال إيداع الأسعار وهو أمر إلزامي لأي منتج وأي خدمة يتم تقديمها في السوق الوطنية، وبالتالي يمكن إجراء التصحيحات اللازمة على مستوى الولاية في كل مرة يتم ملاحظتها في الأسعار المودعة تجاوز الحد الأقصى للنطاق سعري المقبول².

عندما تم تبني هذا النظام سنة 1983 كان على الحكومة اتخاذ عدد من الخطوات لتهيئة الظروف اللازمة لكي تعمل بشكل صحيح ولضمان تحقيق أهدافها يمكننا الاستشهاد بها³:

- إعادة إحياء المعهد الوطني للأسعار؛
- إنشاء اللجنة بين الوزارات المسؤولة، كلفت بتقييم ملف نظام الأسعار القائم وصياغته وفقا للتوجيهات؛
- سنة 1982 إنشاء صندوق لتعويض الأسعار بهدف تغطية الاختلالات الناشئة عن تنفيذ سياسة الأسعار، من خلال محاولة التوفيق بين ضرورة التوازن المالي للمؤسسات مع حماية القوة الشرائية للمستهلكين؛

¹ أسماء مخاليف (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 154.

² Kamel Aichi, Derradji Chaoua (2012): Op Cit, P: 410.

³ لحول عبد القادر (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 337.

- بذل كل الجهود لجعل أسعار كل المواد الضرورية موحدة على مستوى التراب الوطني؛
- الرفع التدريجي لأسعار السلع المستوردة حتى تصل إلى مستواها العالمي، وذلك بهدف حماية المستهلك من الدرجة الأولى.

وينص المرسوم 01-82 في هذا السياق على أن الضرائب التعويضية يتم إنشاؤها واستخدامها حصريا للتعويض لفترة محددة عن سعر المنتجات التي تعتبر حساسة إجتماعيا بالنسبة للسلع الأخيرة وللبيع الإضافية، يتم إعداد قائمة سنويا بقرار من الحكومة والذي يحدد أيضا معدلات الضريبة حسب المنتج¹.

2- السياسة السعرية لفترة الممتدة ما بين 1990 - 2018 :

الأزمة التي أثرت على الإقتصاد الجزائري في نهاية الثمانيات، وكانت لها انعكاسات سلبية على جل المؤشرات الإقتصاد الكلي، تتطلب الأمر من الحكومة الجزائرية إعادة النظر في هذا النظام لتسيير الاشتراكي والإداري للإقتصاد المطبق خلال العشريتين السابقتين، لكن في الأخير حتم على الحكومة التخلي عنه نهائيا، بعد التقادم الآثار السلبية والتي مست جميع القطاعات، خاصة فيما يتعلق بعدم المرونة الأسعار بالشكل الذي لا يجعلها تستجيب بشكل تلقائي للتغيرات التي تلحق بالعوامل المؤثرة عليها. وعليه كانت نية الدخول في الإقتصاد السوق في الجزائر كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في شهر ديسمبر 1990، خاصة بعد خطاب الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، الذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق²، وإعادة التكييف للإقتصاد الجزائري وكانت أولى الخطوات تقليص تشكيلة السلع التي تحددها الدولة للأسعار.

وانتهاج هذه السياسة الاقتصادية يستلزم وضع وسائل قانونية تتماشى معها، لذلك عندما قررت الجزائر الدخول في هذا النظام، كان لا بد من التخلي عن المنظومة القانونية، التي تأخذ الطابع الاشتراكي واستبدالها بمنظومة قانونية جديدة تهدف إلى تنظيم حرية الأسعار، مما أدى إلى اشتعال نظام

¹ Kamel Aichi, Derradji Chaoua (2012): Op Cit, P: 410.

² بظاهر علي (2004): "سياسة تحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ص: 181.

الأسعار. ولهذا تم بالعمل بالنظام الأسعار الذي حمل مفهوما جديدا للنظام الأسعار من خلال إصدار القانون 89-12 جويلية 1989 في أعقاب اتفاقية ستاند ساي مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 30 ماي 1989، حيث يتم العمل بنظامين الأسعار المنظمة (الإدارية) والأسعار الحرة¹، والذي اعتبر لبنة الأولى في تحرير الأسعار، ثم بعدها التحرير الحقيقي للأسعار السلع والخدمات اعتمادا على قواعد المنافسة:

أ- الأسعار (الإدارية) المقننة:

هذا النظام يسعى إلى التدخل المباشر للمركز في مستويات الأسعار حسب الشكلين²:

■ الأسعار المضمونة عند الإنتاج:

الإعلان المسبق للحد الأدنى للأسعار المضمونة عند الإنتاج قصد تنظيم وتشجيع وترقية بعض المنتوجات الوطنية، ويتعلق الأمر بالمنتوجات الفلاحية الغذائية الأساسية من خلال سعر غايته ضمان دخل أدنى ذو دور تحفيزي، وتحدد بمرسوم بين قيمة كل سلعة على حدة، فالسعر يشمل تكاليف الإنتاج والضرائب، والرسوم وهامش الربح النشاطات. أما أسعار المنتجات المستوردة فتحدد على قاعدة الاستيراد ومعدل سعر الصرف الرسمي عند الجمارك، مضافا إليه الضرائب والرسوم والنفقات الحقيقية مع عملية التفريغ، خدمات الجمارك والتخزين.... إلخ، وهامش ربح محدد بقرار من وزير الإقتصاد.

■ وضع حد أقصى للأسعار والهوامش:

على مستوى الإنتاج والتوزيع (أسعار الإنتاج القصوى والهوامش التجارية القصوى) والجدول الآتي بين الحدود العليا للهوامش:

¹ عبد القادر مشدال (2015): "تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة"، مجلة الإقتصاد الإحصاء التطبيقي،

المدسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، ص: 13.

² خباية عبد الله (2006): مرجع سبق ذكره، ص: 74 - 75 .

الجدول 2-1: هوامش الأرباح القصوى المطبقة عند الإنتاج والتوزيع على مستوى سوق الجملة والتفصيل مثبتة بقرار من وزارة الإقتصاد

معدل الربح		النشاطات
الحد الأدنى	الحد الأعلى	
10 %	30 %	قطاع الإنتاج
10 %	30 %	قطاع التوزيع بالجملة
15 %	60 %	قطاع التوزيع بالتجزئة

المصدر: خبابة عبد الله، بلاطة مبارك (2010): "أساسيات في الإقتصاد العام"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، ص: 131.

ب- نظام التصريح بالأسعار (الأسعار الحرة):

فقد أخذت درجة من الاتساع تطبيقا لشروط الهيئات المالية الدولية. وهنا يتعين على المؤسسات التي تتعامل بالأسعار الحرة، أن تصرح فقط بأسعارها عند الإنتاج أو الاستيراد، وكذا التصريح بأي تغيير يطرأ عليها. في حين أن الموزعين المتعاملين بالأسعار الحرة فهم غير ملزمين بأي تصريح كان، إذ أن أسعارهم تكون كاملة الحرية، والسلطات العمومية تحتفظ بحقها في التدخل عن طريق في حالة التعسف في رفع الأسعار¹.

وفي ذات السياق مواصلة إصلاح نظام الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر 95 - 06 الذي يهدف على تحرير الأسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد التنافسية، فأدى ذلك إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100 %، وهذا ما نجم عنه تحرير معظم الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع، فارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية والبتروولية التي كانت مدعمة إلى حوالي 100 % خلال سنة 1994 - 1995 و60 % خلال سنة 1995 - 1996 وفي نهاية سنة 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والبتروولية تتماشى مع الأسعار العالمية باستثناء أنواع قليلة جدا من المنتوجات²، كما تسعى أيضا الحكومة الجزائرية على التحضير وعلى المدى القصير لتنفيذ آلية ترشيد الدعم لعقلنة الإنفاق العام وتحقيق إنصاف أفضل، باستهداف الفئات المستحقة عن طريق بطاقة وطنية لذوي الدخل

¹ عيد القادر مشدال (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 13.

² بطاهر علي (2004): مرجع سبق ذكره، ص: 199.

المحدود، ومن ضمنها مكافحة التبذير والتهديب، وإذ برفع الدعم وتحرير الأسعار على السلع الضرورية، سيكون على الفئات الميسورة اقتناء حاجياتها بسعرها الحقيقي في السوق، ما من شأنه أن تشهد السوق الوطنية إرتفاع الأسعار من جديد إلى مستويات عليا.

وفي الأخير نصل إلى نظام الأسعار في الجزائر كان وسيلة من وسائل تنفيذ الخطة التنموية وليس وسيلة تعديل الاختلالات التي تظهر بين العرض والطلب، غير أنه إبتداءا من سنة 1989 فقد بدأت الأسعار تسترجع الدور الذي تلعبه في الحياة الإقتصادية¹.

المطلب الثاني: قراءة تحليلية للمؤشرات القياس القوي التضخمية في الإقتصاد الجزائري.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مسار اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأهم البنود التي يعتمد عليها هذا المؤشر في حساب معدل التضخم، ومن جهة أخرى قياس الفجوة التضخمية في الإقتصاد الجزائري استنادا إلى المعايير النظرية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول.

1- اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر:

يعتبر هذا المقياس الأكثر المقاييس المستخدمة كمؤشر على وجود التضخم، إذ أنه يعكس المقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواء كانت مكتسبات سلعية أو خدمية، ويتفق المحللون على أهمية المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي للأسعار المستهلك، وذلك بسبب الأهمية الخاصة التي يحتلها الإنفاق على الطعام والشراب من نمط الإنفاق الاستهلاكي لغالبية السكان في الريف والحضر²، ولهذا كان التغير الذي يطرأ على أسعار هذه السلع دلالة خاصة، لأنه يتغير بأهم مقومات الحياة وهي إشباع الحاجات الأساسية للفرد.

وفي الجزائر يتم حساب مؤشر الرقم القياس لأسعار المستهلك انطلاقا من عملية مسح يقوم بها الديوان الوطني للإحصاء على 256 إلى 261 مادة أو سلعة، ويمثله 791 صنف، ويتم اختيارهم على أساس معايير مثل أصناف النفقات السنوية، أما عملية المسح تكون شهريا من خلال المراقبة الميدانية،

¹ لحول عبد القادر (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 338.

² صالح طاهر الزرقان (2017): "العوامل المالية والإقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 50.

ويتم تأسيسه بناء على عينة من المدن تضم 17 مدينة وقرية تمثل مناطق مختلفة من الجزائر¹، ويحسب هذا المؤشر وفقا لقانون " لاسبير Index Laspeyre"²:

$$I_{M/2001} = \sum_i (w_i / \sum_i w_i) \left(P_i^m / P_i^{2001} \right) \dots \dots (36)$$

حيث أن:

w_i : وزن متنوع i .

P_i^m : متوسط السعر الحالي لشهر m متنوع i .

P_i^{2001} : سعر الأساس للسلعة (متوسط سنة 2001) متنوع i .

ويتميز هذا المؤشر بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، ويوضح أيضا كيفية تتطور أسعار نفس السلعة من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة، وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988³، حيث يتم اختيار المواد بناء على المعايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء.

يعتمد مؤشر الأسعار في الجزائر على ثمانية (08) أقسام كل قسم له وزن من مؤشر الأسعار، والقسم أو الفئة الأولى هي فئة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بوزن يساوي 43 %، ثم يليها قسم النقل والاتصالات بنسبة 15.85 %، ثم السكن والأعباء بنسبة 9.29 %، ليليها كل من الملابس والأحذية، والصحة بـ 7.54 % و 6.2 % على الترتيب، أما الأثاث ولوازم المفروشات بـ 4.96 %، والتعليم والثقافة والترفيه بنسبة 4.52 %، لتبقى ما نسبته 8.64 % توزع في فئة متفرقات (غير مصرح

¹ رايس فضيل (2017): "محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 10، العدد 3، ص: 80.

² Office National des Statistiques : "Indice des prix à la consommation", sur le cite https://www.ons.dz/IMG/pdf/ipc_meth.pdf, Date de la consultation : 09/05/2020.

³ Samer Mehibel, Yacine Belarbi (2017): "Inflation Dynamics in Algeria", Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol 9, Num 1, P: 176.

عنها في موضع آخر)¹، والجدول الموالي يوضح لنا المجموعات الرئيسية والفرعية للاستهلاك في تحديد سلة المستهلك للرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في الجزائر:

الجدول 2-2: المجموعات الرئيسية والفرعية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر

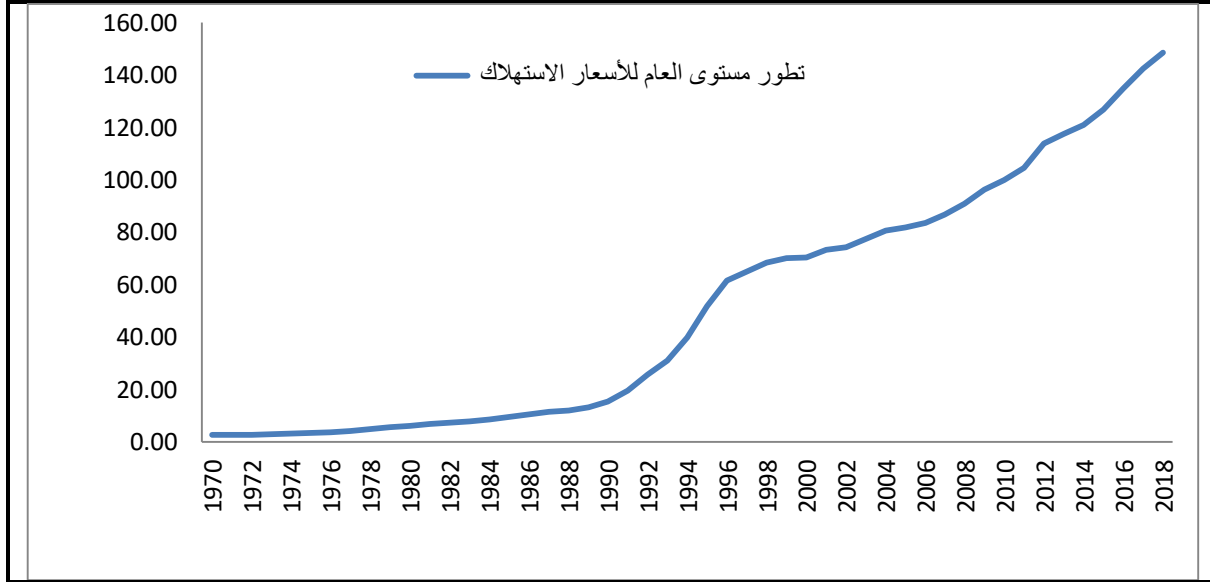
الوزن	المجموعات الفرعية	المجموعات الرئيسية
430.9	الخبز والحبوب، لحم وأحشاء الخروف، لحم وأحشاء البقر، الدواجن، الأرناب والبيض، الأسماك الطازجة، اللحوم والأسماك المعلبة، الخضر والفواكه، البطاطا، الحليب، الجبن والمشتقات، الزيوت والدهون، السكر والمنتجات المسكرة، القهوة، الشاي والنقيع، المشروبات غير الكحولية، المنتجات الغذائية الأخرى.	المواد الغذائية - المشروبات غير الكحولية
74.5	ملابس رجال، ملابس نساء، ملابس أطفال، ملابس رضيع، أقمشة خياطة، الخردوات، أحذية رجال، أحذية نساء، أحذية أطفال ورضع.	الملابس - الأحذية
92.9	إيجار وأعباء، كهرباء وغاز، ماء صالح للشرب، الوقود، صيانة وإصلاح.	السكن - المستحقات
49.6	مجموعة أثاث كامل، أثاث منفصل، أقمشة أثاث وسجاد، المفروشات المنزلية، تجهيزات المنزلية، تجهيزات المطبخ المعدنية، تجهيزات مطبخ أخرى غير المعدنية	الأثاث ومنتجات المفروشات
62	أدوية بوصفة طبية، أدوية غير مستردة، الأجهزة والمعدات العلاجية، الرعاية والخدمات الطبية، سلع ومواد التجميل، مصفف شعر واستحمام ودش	الصحة - نظافة الجسم
158.5	شراء سيارة، الدراجة والدراجة النارية، إصلاح المركبات وصيانتها، قطع الغيار، ملحقات السيارات، النقل، نفقات أخرى على السيارات، البريد والاتصالات.	النقل والاتصالات
45.2	رسوم التعليم، اللوازم المدرسية، الكتب، الجرائد والمجلات، خدمات الترفيه والثقافة، أجهزة الراديو والتلفاز وملحقاتها، الكاميرات وملحقاتها، أدوات الرياضة، الصيد والتخييم.	التعليم - الثقافة - الترفيه
86.4	التبغ وملحقاتها، معدات ومنتجات الصيانة والتنظيف، الغسيل والتنظيف الجاف، منتجات التجميل، المجوهرات والساعات، نفقات المطاعم والمقاهي والفنادق، مشروبات كحولية، مواد أخرى.	متفرقات (غير مصرح عنها في موضع آخر)
1000	المجموع	

Source : Office national des Statistiques (Mai 2013): "Indice des prix a la consommation ville d'Alger : Evolution 2003-2012 et National : Evolution 2003-2012", P: 14, 17, 19, 21, 23,25, 27, 29.

¹ الديوان الوطني للإحصائيات (فيفري 2016): "مؤشر أسعار الإستهلاك"، ص: 4.

ويمكن توضيح تطور مؤشر مستوى العام للأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2018 في الشكل الآتي:

الشكل رقم 2- 11: تطور مستوى العام للأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1970- 2018



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الشكل الموضح أمامنا (2-11)، أن تطور نظام الأسعار في الجزائر شهد تطورا، حيث انتقل سنة 1970 من 2.74 إلى 148.46 سنة 2018 بمعدل نمو قدر بـ 5318.24 % أين تضاعف 54 مرة، ويمكن أيضا تقسيم الإحصائيات هذا الشكل على ثلاث فترات وهي كالتالي:

▪ **الفترة 1970 - 1989:** في فترة السبعينات التي تميزت بتحديد صارم للأسعار، نجد أن أرقام هذه المرحلة قد عكست بشكل واضح سياسة الدولة فيما يخص تحديد الأسعار أي التحديد الإداري، إذ نلاحظ الإستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار أي كان الارتفاع ضعيف، وبالرجوع إلى البيانات الشكل نجد أن الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك ارتفع بشكل طفيف سنة 1970 من 2.74 إلى 3.84 سنة 1976، ويرجع السبب في ذلك إلى المخططين الرباعي الأول والثاني، ولكن بعد ذلك عرف هذا النظام اختلالا مع بداية سنة 1978 الأمر الذي أدى في تحرك المستوى العام للأسعار خلال هاتين السنتين، بالمقارنة مع السنوات السابقة ولو بشكل ضعيف¹.

¹ لعراية مولود (2004): "تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970 - 2009"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، جامعة الزرقاء، الأردن، المجلد 6، العدد 2، ص: 161.

إلا أن الأسعار بدأت تستعيد دورها وتمارسه في الحياة الاقتصادية في فترة الثمانيات، بما يعرف عدم الاستقرار في نظام الأسعار الفعلية، وهذا الارتفاع يفسره استجابة لتغير الأسعار الذي أخذ يتبلور منذ بدء في تطبيق المخطط الخماسي الأول، الذي أخذ بعين الاعتبار سعر التكلفة، أسعار الواردات وحالة الطلب والعرض¹، حيث نلاحظ ارتفاع الرقم القياسي للأسعار المستهلك سنة 1989 مقارنة بسنة 1970، بمعدل نمو قدرت نسبته 385.8%.

▪ **الفترة 1990 - 2000:** وهي المرحلة التي عرفت التخلي التدريجي عن التدخل في الإقتصاد، خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، وهذا بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989، ومرورا بقانون المنافسة المعتمد في شهر جانفي 1995²، مما انعكس سلبا في صورة ارتفاع مستوى العام للأسعار حيث وصل مؤشر الأسعار إلى 70.44 سنة 2000. و يمكن تقسيم هذه الفترة في تطور نظام الأسعار على مرحلتين:

- **الفترة 1990 - 1996:** القيام الحكومة الجزائرية في تحرير معظم الأسعار، وبالتالي

وصلت مستوى العام للأسعار إلى أعلى مستوياتها حيث تضاعفت على امتداد 7 سنوات.

- **الفترة 1997 - 2000:** وتتسم بميل الأسعار نحو الإستقرار حيث لم ترتفع الأسعار إلا

بـ 5.28 %، وتضاعفت حوالي مرة واحدة.

▪ **الفترة 2000 - 2018:** تميزت هذه الفترة بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، حيث قدر متوسطها بحوالي 101.31، ويعتبر هذا المعدل جد مرتفع مقارنة بالفترات السابقة سواء فترة النظام الاشتراكي أو بداية التسعينات، وهو ما يعكس إلى عدة أسباب من بينها تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية وارتفاع في كتلة الأجور.

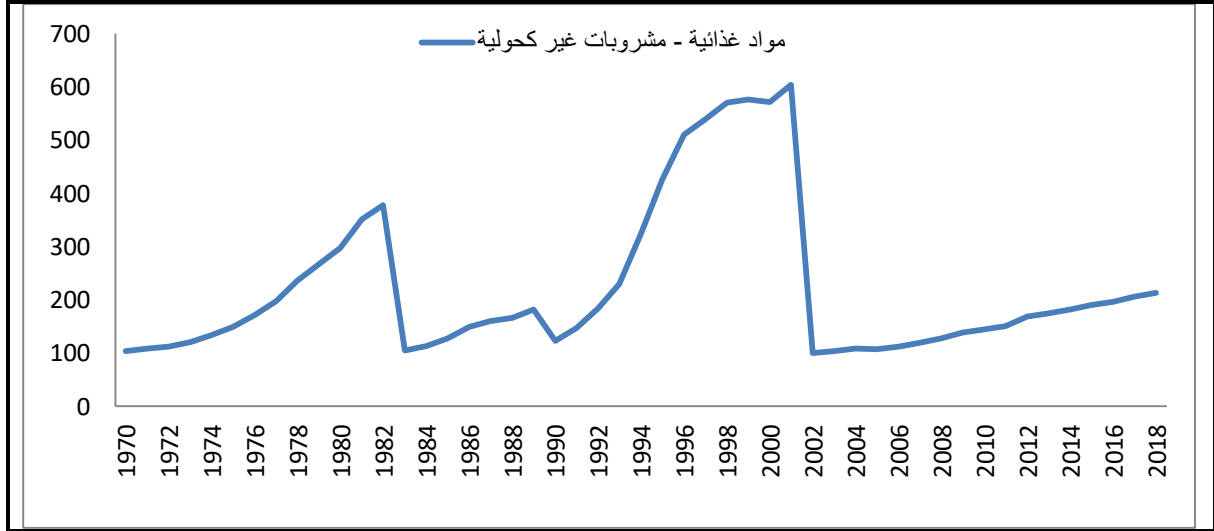
وكما يمكن الإشارة إلى أن تزايد المستمر الذي يطرأ على مستوى العام لأسعار الاستهلاك، مصدره المجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والتي ساهمت في ارتفاعه بشكل واضح كل سنة، لأنه يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالرقم القياسي للنفقات المعيشية (متطلبات الحياة) لدى المواطن الجزائري في حياته اليومية، وبالتالي مما يوضح لنا على أنه التغير الذي يطرأ على أسعار هذا البند له دلالة خاصة لاتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية للفرد، وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من

¹ بن يوسف نوة (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 144.

² مرابط ساعد (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 82.

الإستهلاك، وعليه يعتبر البند الأساسي الذي تكون وطأة التضخم فيه أكثر تأثرا وبأسرع وقت لدى السكان بالمقارنة مع بقية البنود الاستهلاكية الأخرى، وهذا ما يمكن توضيحه في الأشكال الموالية لتطور البنود الاستهلاكية الثمانية لمؤشر الأسعار في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018:

الشكل 2-12: تطور الرقم القياسي للمواد الغذائية ومشروبات غير كحولية



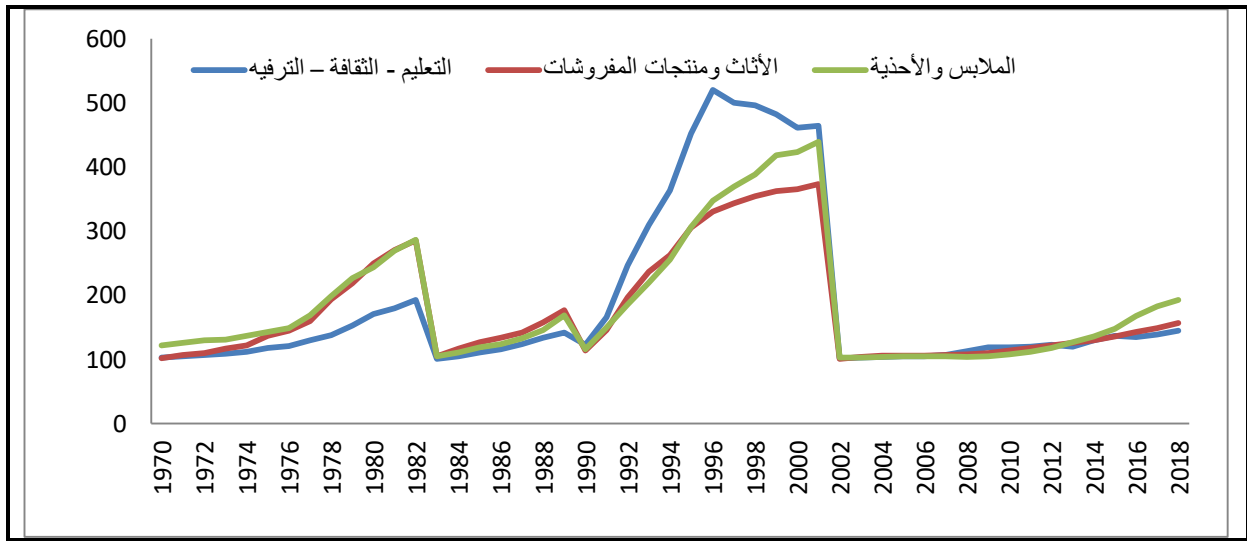
المصدر: من إعداد الباحث إعتقادا على بيانات الملحق (1)

وبتحليلنا للشكل أعلاه (2-12)، نلاحظ بأن مؤشر السعر النسبي لبند المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية قد عرف أكبر ارتفاع له خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1991 إلى غاية سنة 2001 وسنة 1982، وأدنى انخفاض له في فترة السبعينات والثمانيات، وسبب الإرتفاع كما هو معروف خاصة بداية التسعينات، هو رفع الدعم الموجه لهذا المجموعة من السلع من طرف الحكومة الجزائرية، والتي عرف فيها النمو في الأسعار موجبا وفقا للتحرير التدريجي وشبه الكلي لأسعار المواد الغذائية، وأما الفترة الممتدة ما بين 2002 - 2018 سجلت تراجع أين قدر أدنى مؤشر لها سنة 2002 والذي قدر بـ 100.64، كما ساهمت هذه المجموعة في زيادة متوسط معدل التضخم السنوي 1999-2008 بأكثر من نسبة 4.1%¹. وفي سنة 2017 واصل مؤشر لبند المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعه حتى وصل إلى 206.46، وهي أعلى نسبة زيادة منذ 2012 بعد سنوات من التراجع، ويبرز الإرتفاع القوي لهذه السنة أسعار المنتوجات الغذائية وارتبط ارتفاع الأسعار الغذائية في ارتفاع أسعار منتجات الحليب ومشتقاته ذروة نسبة 31.5% أعلى نسبة منذ 2011، وارتفعت أسعار الحبوب

¹ بنك الجزائر (سبتمبر 2009): " التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2008"، ص: 70.

والزيوت بـ 3.2 % و 3.1 % على التوالي¹، مما يوضح إلى الارتباط القوي لتأثير هذه المجموعة على المستوى العام للأسعار، والتي تعتبر مهمة وتعطينا فكرة واضحة عن تطور مستوى المعيشة ونفقات ميزانية الأسرة الجزائرية، وأيضا نجد أن الأسعار المنتجة الغذائية تشكل الجزء الأكبر للواردات، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، لأن الأسعار المحلية للمواد الغذائية هي دالة تابعة لدالة الأسعار الدولية.

الشكل 2-13: تطور الرقم القياسي لأسعار (الملابس والأحذية) و(الأثاث ومنتجات المفروشات) و(التعليم - الثقافة - الترفيه)



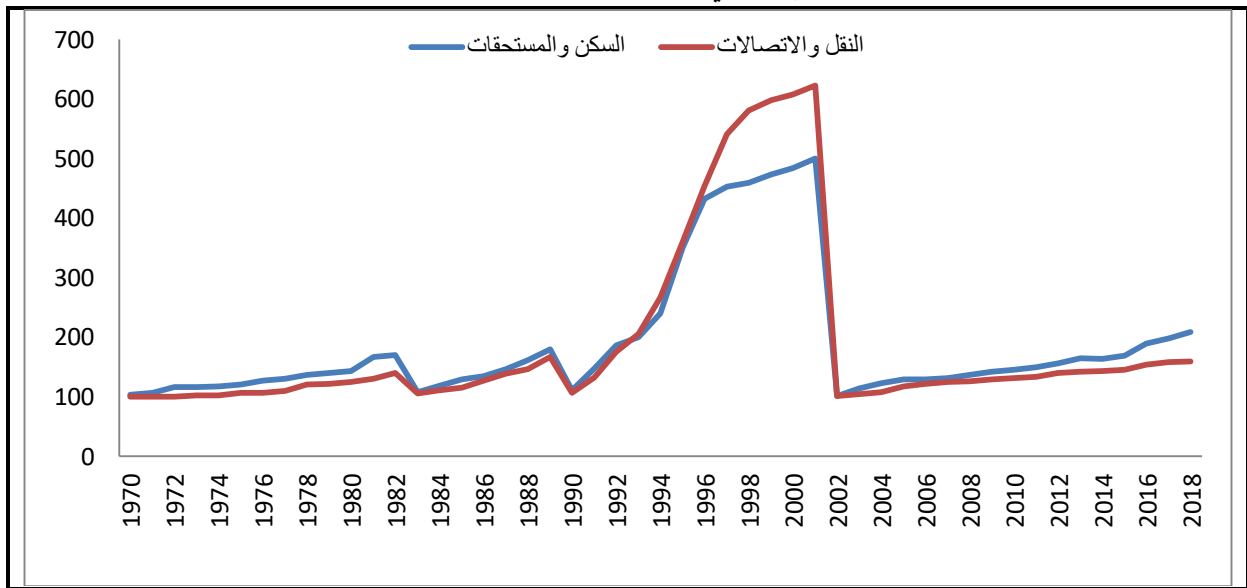
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الملحق (1)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه (2-13) لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الملابس والأحذية، الأثاث ومنتجات المفروشات، والتعليم والثقافة والترفيه في تسجيلها لمعدلات جد مرتفعة خلال فترة الدراسة خاصة ما بين 1990-2001 وسنة 1982، أين سجلت التعليم والثقافة والترفيه أعلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ 520.6 سنة 1996، أما لمجموعة الملابس والأحذية، والأثاث منتجات المفروشات بـ 439.3 و 373.4 على التوالي سنة 2001، وأن هذه الإحصائيات تبين جليا الركود الكبير والتراجع الذي عرفه القطاع العام والذي كان مرتبطا أساسا بعدم قدرة المؤسسات على تجديد المعدات والآلات الإنتاجية والتمويل بالمواد الأولية، لأنها كانت الممول الأول للسوق الوطنية لمجموعة الملابس والأحذية، الأثاث ومنتجات المفروشات وبأسعار معقولة وفي متناول جميع الأسر

¹ بنك الجزائر (جويلية 2018): "التقرير السنوي 2017 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 29.

الجزائرية، بإضافة إلى الخوصصة من خلال غلق العديد من المؤسسات والتنازل عنها لفائدة الخواص وبالدينار الرمزي وتسريح عمالها، مما أدى حتما إلى ارتفاع أسعارها خلال تلك الفترة. وبداية من سنة 2002 عرفت انخفاض لهذه المجموعة في الأسعار نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد، والتوجه نحو الحاجيات الضرورية والمهمة في حياة الأسرة الجزائرية مثل المواد الغذائية، السكن والصحة، وعلى العموم فإن متوسط التضخم لكل من الملابس والأحذية، التأثيث، والترفيه والترفيه قدر بـ 3.74 %، و 3.49 % و 3.17 % على التوالي خلال الفترة 1970-2018.

الشكل 2-14: تطور الرقم القياسي لأسعار مجموعة النقل والمواصلات والسكن وأعبائه



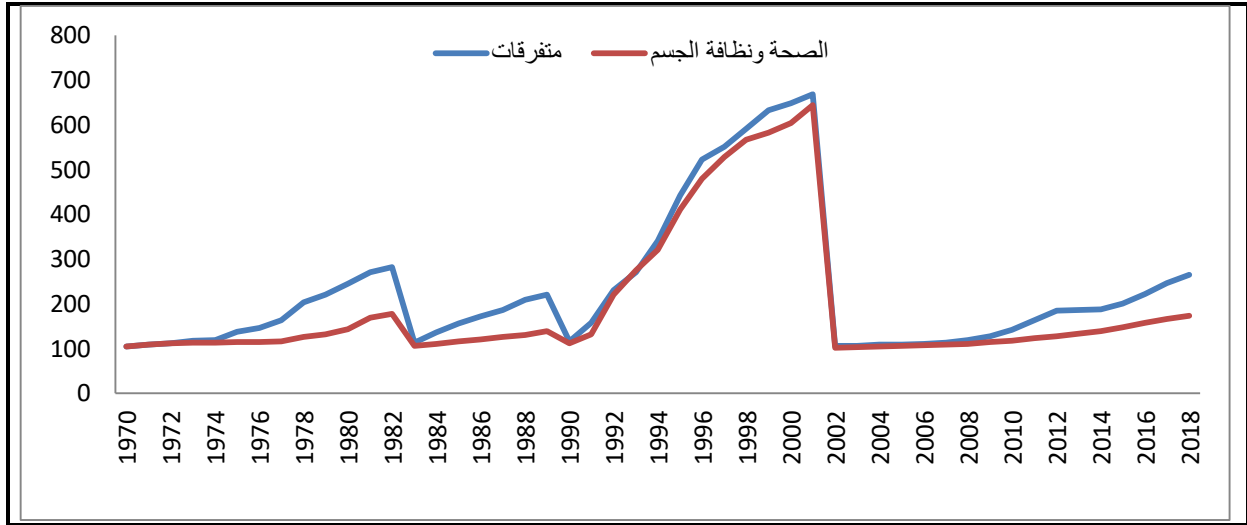
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الملحق (1)

نلاحظ من خلال المنحنى (2-14) أن مستويات لمجموعة النقل والاتصالات والسكن والمستحقات خلال هذه الفترة غير واضح المعالم من التفاوت بين الارتفاع والانخفاض، باستثناء الفترة ما بين 1993-2001 أين سجلت أقصاها الرقم القياسي لأسعار المستهلك لهذه المجموعة، ويمكن إرجاع ذلك التراجع الدور الاحتكاري للقطاع العام في هذا الميدان خاصة لمجموعة النقل والاتصالات، وظهور سيادة مبدأ المنافسة الحادة والتي بدأت تعطي ثمارها في هذا القطاع كمثال عن إيجابيات قانون السوق¹، وبالنسبة للسكن ارتفاع مواد البناء والطلب على الأشغال العمومية ومشاريع السكن بعد توقف الدولة والتخلي عن التمويل المباشر لبناء السكن. لتشهد سنة 2002 انخفاض الرقم القياسي لمؤشر هذه المجموعة، لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع من جديد خاص لمجموعة السكن ومستحقاته أين شهد

¹ تومي صالح (2002): مرجع سبق ذكره، ص: 290.

التهاب الأسعار مواد البناء ابتداء من سنة 2005 وبشكل متواصل كل سنة، وتشير دراسة تطور الأسعار حسب المجموعات الثمانية خلال سنة 2015، أن مجموعة النقل والاتصالات تميزت بمتوسط تضخم سنوي قوي ارتفع أسعارها بـ 5.61 % وعرف ميلها التصاعد المتواصل منذ سنة 2010، أما متوسط معدل التضخم النقل والاتصالات والسكن والمستحضرات قدر بحوالي 4.09 % و 3.8 % على التوالي خلال فترة الدراسة.

الشكل 2-15: تطور الرقم القياسي لأسعار الصحة ونظافة الجسم ومتفرقات



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (1)

من خلال تحليلنا لمجموعة تطور مؤشر الأسعار الصحة ونظافة الجسم ومتفرقات خلال فترة الدراسة، نجد أنها شهدت تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض، باستثناء الفترة الممتدة ما بين 1991-2001 وسنتي 1982 و 1989، أين عرفت ارتفاع متواصل وبلغت مستوياته جد مرتفعة، حيث وصل مؤشر الأسعار الصحة ونظافة الجسم ومتفرقات أقصى الرقم القياسي لأسعار بـ 644 و 648.2 على التوالي سنة 2001، وهذه البيانات تدل على أن الإرتفاع في مؤشر الأسعار الصحة ونظافة الجسم ناتج عن الأدوية والمواد الطبية والتي يتم استيرادها والحصول عليها من الخارج، وبالتالي تحدد أسعارها الدول المنتجة والمصدرة مما يؤدي إلى ارتفاعها محلياً، والتخلي أيضاً لدولة عن الدعم هذه المواد الطبية، لتستعيد بعدها الانخفاض في الأسعار لهذه المجموعة بداية من سنة 2002 لكنه مؤقت ليشهد الإرتفاع من جديد لكن بطيء، وفي سنة 2009 عرفت الرقم القياسي لهذه المجموعة ارتفاع متزايد بوتيرة سريعة عكس الفترة السابقة، ورغم ذلك فقد كانت المسؤولة عن تفسير التغيير في متوسط معدل التضخم بنسبة تقدر بـ 4.09 % و 5.85 % خلال الفترة 1970 - 2018.

وما يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة خاصة سنة 2018 شهدت الجزائر ارتفاع في البنود الأسعار الاستهلاكية الثمانية، وهذا راجع إلى تحكم من قبل بعض التجار الكبار في مقاليد الأسواق بمختلف أنواعها، التي دخلت هي الأخرى في معادلة الحاويات، والتي غزت موانئ الجزائر، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وأيضا يمكن تفسير ذلك بمعنى آخر أن بارونات الاستيراد المقربين من السلطة ويملكون رخص الاستيراد حصريا ولا أحد يحاسبهم في وزارة التجارة أو الجمارك ولا يتم مطالبتهم بجلب الفواتير لمعرفة حجم وأسعار الكميات المستوردة، مما سبب في ارتفاع الأسعار، أي أن السوق يتحكم فيه من يمونه وليس العرض والطلب، وفي الأخير ندرك أن بارونات الاستيراد هم من يتحكمون في السوق والأسعار.

وبناء على التحليل لتطور مؤشر الأسعار النسبية لبنود الإستهلاك الثمانية، يتضح أن تطور مستوى العام للأسعار الإستهلاك في الجزائر يتعرض لقوتين تدفعانه في الاتجاه نفسه، لكنه تختلفان من حيث الشدة، وأن الأسعار التي تدفعه إلى الإرتفاع بشكل كبير وتتمثل في المجموعة الأولى جاءت في الصدارة بشكل خاص وهي المواد الغذائية المشروبات غير الكحولية، فقد تغيرت بنسبة أكبر من نسبة تغير من المجموعات الأخرى، وتحتل هذه المجموعة مكانة هامة في جانب الواردات الغذائية في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الإنتاج الوطني وعدم وجود بديل لها في الإقتصاد الجزائري، أما الأسعار المجموعات الأخرى فإنها تتجه إلى الإرتفاع ولكن بنسبة أقل من المجموعة الأولى.

2- الرقم القياسي الضمني:

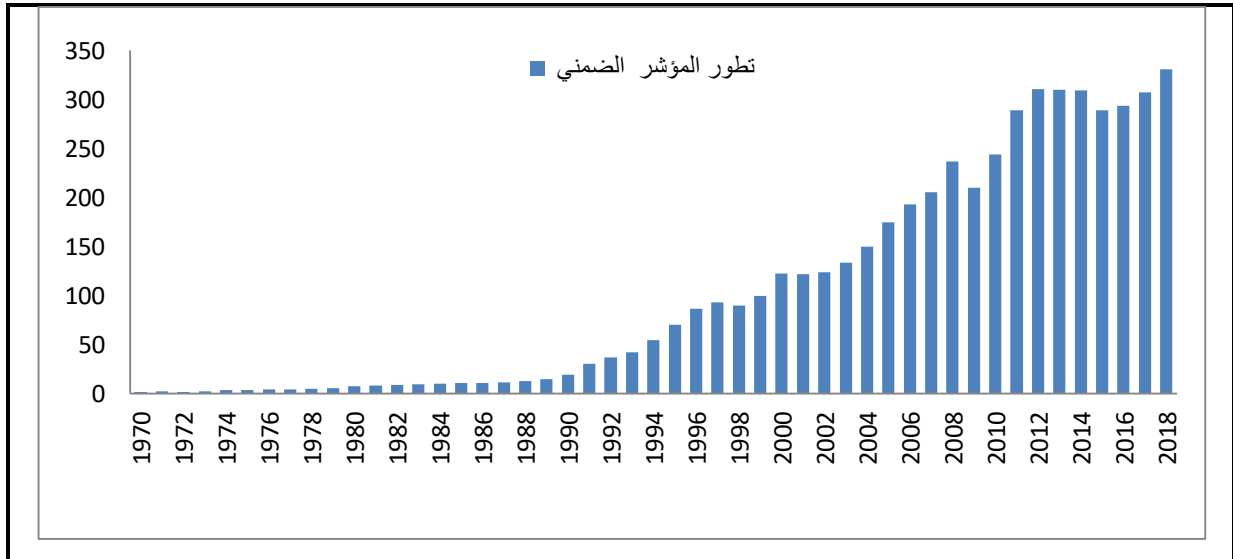
يعد الرقم القياسي الضمني من المؤشرات التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وتعتمد عليه العديد من المنظمات الدولية على هذا المقياس، وخاصة الصندوق النقد الدولي كدليل على وجود اتجاهات التضخمية في الإقتصاد القومي¹، وهو يتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط كونه يشكل نسبة مهمة من القيمة المضافة، الأمر الذي يولد فجوة بين احتساب التضخم عن طريق المخفض وبين احتساب التضخم عن طريق الأرقام القياسية لأسعار المستهلك²، ومن خلال تحليل الشكل أدناه

¹ أبو عزوم اللافي عبد الرحيم، محمد مصباح سعيد (2016): "أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 2010 - 2014"، ندوة حول الأزمة الاقتصادية والمالية في الإقتصاد الليبي: التحديات وسياسة الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، ليبيا، ص: 50.

² البنك المركزي العراقي (2018): "التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام 2018"، ص: 5.

نلاحظ أن تطور مؤشر رقم القياسي الضمني قد عرف ارتفاع ملحوظ وبشكل مستمر في أغلب فترات الدراسة، حيث ارتفع من سنة 1970 بـ 2.01 إلى 93.12 سنة 1997 بمعدل نمو قدر بـ 4524.5 % (تضاعف حوالي 45 مرة)، لينخفض سنة 1998 بمعدل سالب 3.13 % مقارنة بسنة الأساس 1997، لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع من جديد، باستثناء بعض السنوات أين شهدت معدلات نمو سالبة وهي السنوات (2001، 2009، 2013 - 2016)، مما يعكس التغيرات والتطورات الفعلية والحقيقية التي حدثت في المستوى العام للأسعار، فيعود سببه بالدرجة الأولى إلى أسعار البترول التي يتضمنها هذا المؤشر في جانب أسعار الصادرات، أين شهدت أسعار البترول التغيرات الحادة في الأسواق الدولية خلال فترة الدراسة، ومن جهة أخرى ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب احتوائه على أسعار السلع الوسيطة والإنتاجية أخرى، كما يمكن أيضا توضيح في المنحنى الموالي أثر درجة الارتباط بين معدل التغير السنوي للمخفض الضمني للنتائج الداخلي الخام ومعدل التغير السنوي لأسعار البترول صحاري الجزائري.

الشكل 2-16: تطور الرقم القياسي الضمني في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 - 2018

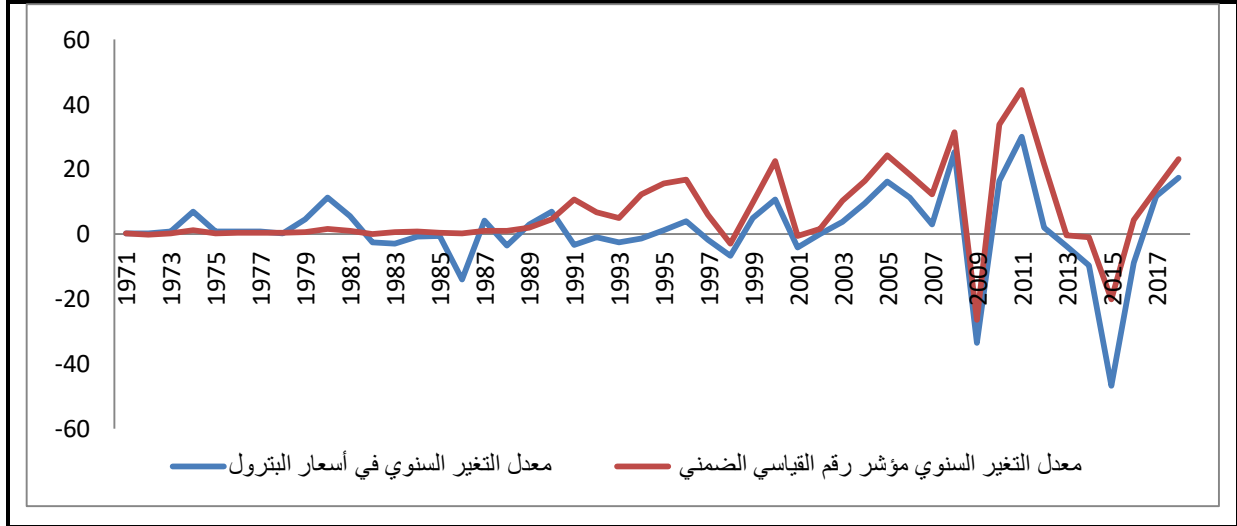


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي

من خلال القراءة التحليلية للشكل البياني (2-17)، يتبين أن معدل التغير السنوي لأسعار البترول لا يختلف كثيرا عن معدل التغير السنوي لتطور مؤشر رقم القياسي الضمني، حيث أدى التراجع الكبير لأسعار البترول في بعض السنوات، على سبيل المثال سنة 2009 بـ 61.06 دولار للبرميل و2015 بـ 49.49 دولار للبرميل، إلى انخفاض أيضا في معدل تغير المخفض الضمني بـ 210.48 وبـ 289.32 على التوالي، وهذا ما يؤكد معامل الارتباط الخطي بينهما، وهو يدل على وجود علاقة

طردية قوية بين أسعار النفط والمخفض الضمني للناج الداخلي الخام في الجزائر، وبالتالي يمكن القول أن هذا المؤشر لا يعتبر من المقياس المهمة للتضخم في الإقتصاد الجزائري.

الشكل 2-17: الارتباط بين معدل التغير السنوي مؤشر رقم القياسي الضمني ومعدل التغير السنوي في أسعار البترول خلال الفترة 1970 - 2018



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- البنك العالمي.

- تقارير منظمة الأوبك أعداد مختلفة.

3- معيار معامل الإستقرار النقدي:

يفسر معامل الاستقرار النقدي بشكل واضح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها الإقتصاد، وجوهر هذا المقياس هو أن عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي سيؤدي إلى اختلال بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الإرتفاع¹. واعتمادا على البيانات وسائل الدفع المحلية، والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك) وشبه النقود (الودائع لأجل)، تم احتساب مؤشر الاستقرار النقدي كما هو موضح في الجدول (2-3)، الذي يبين لنا تطور اتجاه معامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.

¹ البنك المركزي العراقي (2018): مرجع سبق ذكره، ص:7.

الجدول 2-3: تطور معامل الاستقرار النقدي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 - 2018.

السنوات	الكتلة النقدية (M2) مليار دج	معدل التغير (M2)	الناتج الداخلي الخام مليار دج	معدل التغير في الناتج الداخلي الخام	معامل الاستقرار النقدي B
1970	13.08	0.08	1192.38	0.09	0.89
1971	13.93	0.06	1057.26	-0.11	-0.57
1972	18.14	0.30	1347.21	0.27	1.10
1973	22.93	0.26	1398.58	0.04	6.93
1974	25.77	0.12	1503.40	0.07	1.65
1975	33.75	0.31	1579.25	0.05	6.13
1976	43.61	0.29	1711.70	0.08	3.48
1977	51.95	0.19	1801.71	0.05	3.64
1978	67.46	0.30	1967.74	0.09	3.24
1979	79.69	0.18	2114.88	0.07	2.42
1980	93.54	0.17	2131.60	0.01	21.98
1981	109.15	0.17	2195.55	0.03	5.56
1982	137.89	0.26	2336.07	0.06	4.11
1983	165.93	0.20	2462.21	0.05	3.77
1984	194.72	0.17	2600.10	0.06	3.10
1985	223.86	0.15	2696.30	0.04	4.04
1986	227.02	0.01	2707.09	0.00	3.53
1987	257.90	0.14	2688.14	-0.01	-19.43
1988	292.96	0.14	2661.25	-0.01	-13.60
1989	308.15	0.05	2778.35	0.04	1.18
1990	343.01	0.11	2800.58	0.01	14.14
1991	415.27	0.21	2766.97	-0.01	-17.56
1992	515.90	0.24	2816.78	0.02	13.46
1993	627.43	0.22	2757.62	-0.02	-10.29
1994	723.51	0.15	2732.80	-0.01	-17.02
1995	799.65	0.11	2836.65	0.04	2.77
1996	915.06	0.14	2952.95	0.04	3.52

16.54	0.01	2985.44	0.18	1081.52	1997
9.26	0.05	3137.69	0.47	1592.46	1998
3.86	0.03	3238.10	0.12	1789.35	1999
3.43	0.04	3361.15	0.13	2022.50	2000
7.43	0.03	3461.98	0.22	2473.50	2001
3.09	0.06	3655.85	0.17	2901.50	2002
1.91	0.07	3919.07	0.14	3299.50	2003
2.43	0.04	4087.59	0.10	3644.30	2004
1.98	0.06	4328.76	0.12	4070.40	2005
12.48	0.02	4402.35	0.21	4933.70	2006
6.32	0.03	4552.03	0.22	5994.60	2007
6.68	0.02	4661.28	0.16	6955.90	2008
1.95	0.02	4735.86	0.03	7173.10	2009
4.29	0.04	4906.35	0.15	8280.70	2010
6.86	0.03	5048.64	0.20	9929.20	2011
3.22	0.03	5220.29	0.11	11015.10	2012
3.00	0.03	5366.46	0.08	11941.50	2013
3.85	0.04	5570.38	0.15	13686.70	2014
0.04	0.04	5776.49	0.001	13704.50	2015
0.25	0.03	5961.34	0.01	13816.30	2016
6.45	0.01	6038.83	0.08	14974.60	2017
7.93	0.01	6123.38	0.11	16636.71	2018

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- الديوان الوطني للإحصائيات: "حوصلة إحصائية 1962 - 2011"، النقود والقروض، ص: 216-219.
 - بنك الجزائر (نوفمبر 2014): "التقرير السنوي 2013 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الوضعية النقدية، ص: 223.
 - بنك الجزائر (جويلية 2018): "التقرير السنوي 2017 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الوضعية النقدية، ص: 148.
 - بنك الجزائر (مارس 2019): "النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2018 للعدد رقم 45"، الوضعية النقدية، ص: 11.
- بتحليل الأرقام المبينة في الجدول أعلاه (2-3) وبحساب معامل الاستقرار النقدي، يبدو أنه تميز بعدم الإستقرار في أغلب فترات الدراسة في صورة تضخم وتجاوز مستوى الاستقرار الأسعار (أعلى

من واحد)، بمستويات كبيرة وهذا ما يفسر ظهور الضغوط التضخمية سببه الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ في فترة السبعينات تميزت بارتفاع معامل الاستقرار النقدي ماعدا السنوات 1970، 1972 و1974 كان منخفضا بـ 0.89، 1.10 و1.65 على التوالي، حيث لم يتسبب الائتمان المصرفي في نوبات التضخمية، وخلال فترة الثمانيات أين وصل معامل الاستقرار النقدي إلى أقصى حد بلغ 21.98 سنة 1980، وهذا نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري لتمويل برامج التنمية¹، أما سنوات التسعينات وبداية الألفينات فقد عرف معامل الاستقرار النقدي مستويات مرتفعة وهي السنوات التالية: 1990، 1992، 1997، 1998 و2001 فقد تجاوز المستوى المطلوب للاستقرار، وهذا يعني أن ضغوط تضخمية كبيرة، ويرجع ذلك إلى البرامج التنموية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي، والتمويل كبير لمختلف القطاعات لاسيما قطاع العقارات والإسكان، والتي بدأت تظهر نتائجها إلا بعد فترة طويلة وهذا ما تجسد في السنوات الأخيرة²، كما شهد الإقتصاد الجزائري فترات الإنكماش شديدة في بعض السنوات وصل معامل الاستقرار النقدي إلى أدنى مستوى للفترة المدروسة، فبلغ قيمته (-17.56) سنة 1991، في حين بلغ أعلى انكماش نقدي في سنة 1971 حيث قدر خلالها معامل الاستقرار النقدي بقيمة (-0.57)، لكن بمقارنة بسيطة لهذه النتائج مع الضغوط التضخمية التي عاشها الإقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة، يتبين لنا بأن هناك بعض التعارض خاصة بالنسبة للسنة 1997 أين كان معدل التضخم منخفضا نسبيا بالمقارنة مع معامل الاستقرار النقدي المرتفع 16.54.

وكما أن سنتي 1993 و1994 تمثلان معدلي التضخم مرتفعين في الوقت الذي يسجل فيه معامل الاستقرار النقدي نتيجة سالبة، ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج الداخلي الخام بـ (-0.02) و (-0.01) سنتي 1993 و1994 على التوالي، نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنوات 0.22 و0.15 وبذلك فاقت السيولة المحلية حاجيات النشاط الاقتصادي³.

¹ محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي (2013): "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ص: 203.

² محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي (2013): مرجع سبق ذكره، ص: 203.

³ بن يوسف نوة (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 150.

أما خلال الفترة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2018، فيلاحظ أيضا عدم وجود من حالة عدم الإستقرار النقدي ببلوغ متوسط معامل الإستقرار 4.53، وهذا ما يدل على وجود فجوة تضخمية كبيرة في الإقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة وفقا للنموذج الرياضي الذي سبق شرحه، حيث وصل معامل ذرواه سنة 2006 بتسجيله 12.48 وبقي بعيد كل البعد عن الواحد صحيح إلى أن استقر عند 7.93 سنة 2018، ويرجع هذا الإرتفاع الملفت في معامل الإستقرار النقدي خلال هذه الفترة إلى النمو المتزايد والسريع في الكتلة النقدية، أين شهدت في بعض السنوات ارتفاعات في معدل نمو حجم السيولة المحلية بـ 0.21، 0.22، 0.20 و 0.15 سنوات 2005، 2006، 2011 و 2014، وهو ما انعكس في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، مقابل ذلك عرفت سنوات 2015 و 2016، تطورا مغايرا تماما على السنوات السابقة حيث بلغ متوسط معامل الإستقرار النقدي لهاتين السنتين 0.14، ما يدل على حالة استقرار نقدي في الإقتصاد الجزائري، ويرجع هذا الإستقرار إلى تقليص معدل نمو الكتلة النقدية من 15 % سنة 2014 إلى 0.12 % سنة 2015 و 0.81 % سنة 2016، إضافة إلى ذلك إلى تراجع العوائد النفطية بسبب تدهور أسعار البترول من 115 دولار للبرميل سنة 2014 إلى حوالي 40 دولار للبرميل منتصف سنة 2015، مما سبب في تراجع الاحتياط الصرف الأجنبي الذي بلغ 153.9 مليار دولار نهاية سنة 2015 مقابل 179 مليار دولار عند نهاية ديسمبر 2014¹.

4- معامل فائض الطلب:

ويستخدم هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، وذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذ لم تقابل بزيادة مناظرة في الناتج فإن هذا سوف يؤدي إلى الفجوة التضخمية، ويمكن قياس نسبة الفجوة التضخمية عن طريق تقسيم فائض الطلب الكلي المحسوب بالمعادلة على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية²، حيث أنه كلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية، مما يدفع بالأسعار في الداخل إلى الإرتفاع. ونظرا لنقص الواضح في العديد من البيانات والإحصائيات وعدم كفايتها في حساب هذا المعيار خاصة فترة السبعينات

¹ خلف الله زكرياء، عبد الوحيد صرامة (2018): "فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2002 - 2016"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ص: 11.

² وليد عبد الحميد عايب (2010): "الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، المجلد 1، العدد 1، لبنان، ص: 88.

والثمانيات وأيضا من سنة 2012 إلى غاية 2018، تم الاعتماد في تحليلنا للجدول على الفترة الممتدة ما بين 1988 - 2011، كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول 2-4: معيار فائض الطلب خلال الفترة 1988 - 2011

السنوات	معيار فائض الطلب	الفجوة التضخمية
1988	48.34	12
1989	6.18	1.5
1990	142.6	32.6
1991	366.6	82
1992	606.2	131.1
1993	680.5	185.2
1994	1164.4	287.6
1995	1657	38.1
1996	1957.1	433.3
1997	2091.1	450.5
1998	2391.7	631
1999	2574.7	561.4
2000	2484.4	398.1
2001	3173.9	1202
2002	3521	1263.4
2003	3868.8	1294.95
2004	4370.3	1402.53
2005	4748.1	1438.9
2006	5282.8	1574.1
2007	6108.9	1760.4
2008	7361.1	2079.7
2009	8842.8	2459
2010	10300.6	2769
2011	12087.8	3156

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- ديلمي هاجيرة (2010): "تأثير السياسة الميزانية على التضخم إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1988 - 2007"، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 113.

- بن يوسف نوة (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 152.

وبتحليل البيانات في الجدول أعلاه (2-4) يتبين ارتفاع فائض الطلب من سنة لأخرى، حيث قفز من 48.34 مليار دج سنة 1988 إلى 12087.8 مليار دج سنة 2011، بزيادة إجمالية في فائض الطلب قدرت بـ 10239.46 مليار دج، وبتحليلنا لنسب الفجوة التضخمية نجد أنها في تزايد ماعدا بعض السنوات 1989، 1988، 1990 و1995، أما باقي السنوات عرفت ارتفاع بالرغم من الانخفاض الذي شهدته سنة 1999 إلى 561.4 وسنة 2000 إلى 398.1، الأمر الذي يشير إلى وجود ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري، حيث أن مستوى الناتج لا يستجيب لمستوى الإنفاق الكلي، أي أن ارتفاع حجم الطلب الكلي وعجز العرض الكلي عن ملاحقته، سوف ستؤدي حتما إلى وجود فجوة بينهما تتعكس في ارتفاع الأسعار.

5- معامل الإفراط النقدي:

يتطلب استقرار مستوى الأسعار نوعا من التوازن بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم الكتلة النقدية التي يتم بواسطتها تبادل ذلك الناتج المحلي¹، وتحدث الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار من خلال الزيادة في كمية عرض النقود في الإقتصاد عن حجم الطلب على النقود عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة، ومن الجدير بالذكر أن قياس التضخم عن طريق حجم ونسبة الإفراط النقدي في الإقتصاد يركز في جوهره على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية النقود، والتي ترى أنه لا يوجد أدنى شك في وجود العلاقة الإحصائية بين التغير في حجم كمية النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار².

وتشير الأرقام في الجدول (2-5)، بأن هناك فجوات تضخمية ظهرت في كل سنوات فترة الدراسة، أي لا وجود لاستقرار النقدي أي حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات ومن ثم بروز الضغط التضخمي الذي ظهر في الجدول ارتفاعات مستمرة في الأسعار، وكما نجد أنها اختلفت حدتها من سنة لأخرى، حيث أخذت أعلى قيمة لها في السنوات (1988، 1993، 1994، 1998، 2011 و2018) وهذا ما يبين عدم التناسب بين معدل نمو مخزون النقود ومعدل

¹ ممدوح الخطيب الكسواني (1996): "قياس التضخم وتحليل بنيته في سورية"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 2، ص: 462.

² أحمد أبوالبزيد، صابرين صبره عبد الراضي، عون خير الله، ياسمين صلاح (2019): "أثر التضخم على النمو الإقتصادي بالقطاع الزراعي في مصر"، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، مصر، المجلد 18، العدد 2، ص: 11.

نمو الناتج الداخلي الخام، حيث ارتفعت الكتلة النقدية من 13.08 مليار دج سنة 1970 إلى 16636.71 مليار دج سنة 2018، مما يعكس إفراط السلطات النقدية في حجم إصداراتها النقدية، والذي تضاعف خلال فترة دراسة ما يقارب 1371 مرة، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادات في الحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق العرض الحقيقي منها، مما ساهم في دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

الجدول 2-5: معيار الإفراط النقدي خلال الفترة 1970 - 2018

السنوات	التغير في الكتلة النقدية	التغير في الناتج الداخلي الخام	الفجوة التضخمية
1970	0.96	97.071	-0.104
1971	0.85	-135.12	2.630
1972	4.21	289.95	0.305
1973	4.79	51.37	3.947
1974	2.84	104.82	1.043
1975	7.98	75.85	6.359
1976	9.86	132.45	6.485
1977	8.34	90.01	5.744
1978	15.51	166.03	9.817
1979	12.23	147.14	6.685
1980	13.85	16.72	13.116
1981	15.61	63.95	12.430
1982	28.74	140.52	20.445
1983	28.04	126.14	19.539
1984	28.79	137.89	18.463
1985	29.14	96.2	21.153
1986	3.16	10.79	2.255
1987	30.88	-18.95	32.698
1988	35.06	-26.89	38.020
1989	15.19	117.1	2.202
1990	34.86	22.23	32.137

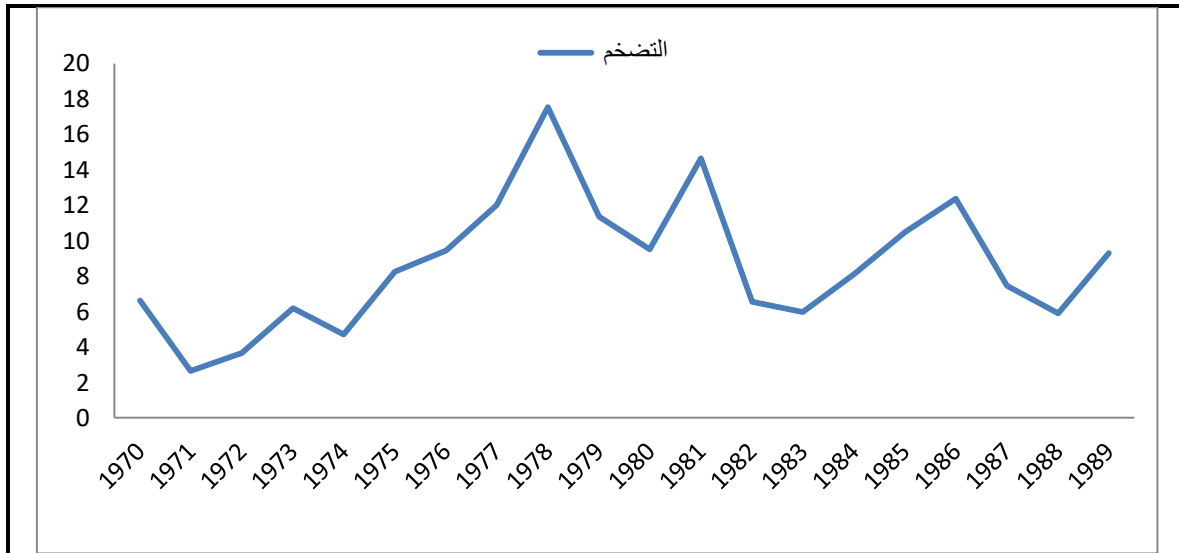
77.304	-33.61	72.26	1991
91.507	49.81	100.63	1992
124.990	-59.16	111.53	1993
102.651	-24.82	96.08	1994
46.864	103.85	76.14	1995
79.3709	116.3	115.41	1996
154.690	32.49	166.46	1997
433.669	152.25	510.94	1998
141.404	100.41	196.89	1999
159.107	123.05	233.15	2000
378.959	100.83	451	2001
274.133	193.87	428	2002
176.392	263.22	398	2003
194.555	168.52	344.8	2004
199.324	241.17	426.1	2005
780.827	73.59	863.3	2006
863.785	149.68	1060.9	2007
798.269	109.25	961.3	2008
104.238	74.58	217.2	2009
819.855	170.49	1107.6	2010
1368.657	142.29	1648.5	2011
723.709	171.65	1085.9	2012
601.141	146.17	926.4	2013
1244.158	203.92	1745.2	2014
-471.188	206.11	17.8	2015
-316.617	184.85	111.8	2016
966.146	77.49	1158.3	2017
1432.394	84.55	1662.11	2018

المصدر: من إعداد الباحث إعتقادا على بيانات الجدول (2)

المطلب الثالث: تطور مؤشر معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري

عرف الإقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم منذ السنوات النظام الاشتراكي واستمدت هذه الظاهرة نموها خاصة بعد التوجه والإلتحاق النظام الرأسمالي لأسباب عديدة، ونظرا لتعدد وترابط مسببات التضخم، فإنه لا يمكن أن نحصر ارتفاع هذه المعدلات إلى عامل معين، بل إنها جاءت مدفوعة بعدة عوامل مسببة للضغوط تضخمية شديدة. والأشكال الآتية توضح لنا تطور معدلات التضخم السنوي المحسوبة بالاستناد إلى التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 - 2018:

الشكل 2-18: تطور معدلات التضخم السنوي خلال الفترة 1970-1989 (الوحدة (%))



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي

من خلال الشكل أعلاه (2-18) نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في بعض الأحيان يكون في حالة الارتفاع وفي أحيان أخرى يكون في حالة الانخفاض، ولكنه في حقيقة الأمر يكون دائما موجبا، مما يعني أن المستوى العام للأسعار هو في تزايد مستمر دائما¹، وبالرجوع إلى بيانات معدلات التضخم السنوية في الشكل، يتضح بأنها شهدت نموا بسيطا خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى غاية سنة 1974، حيث وصل متوسط معدل التضخم لهذه الفترة 4.75 %، ويمكن إرجاع أحد الأسباب المفسرة للنمو الضعيف نسبيا لمعدلات التضخم في فترة السبعينات، وهي المرحلة التي ميزت حالة الإقتصاد

¹ بوالكوار نوار الدين (2017): "تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2015 في إطار منحنى فليبس"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، ص: 658.

موجه مركزيا، إذ تقوم الدولة بضبط الأسعار السلعية كأسعار المنتوجات الزراعية والمنتوجات المستوردة وتثبيتها عند مستويات معينة، وفرض الرقابة الإدارية لخلق نوع من الإستقرار في مستويات الإنتاج والحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد، وقد عرف نظام الأسعار هنا أربع أنماط منها¹:

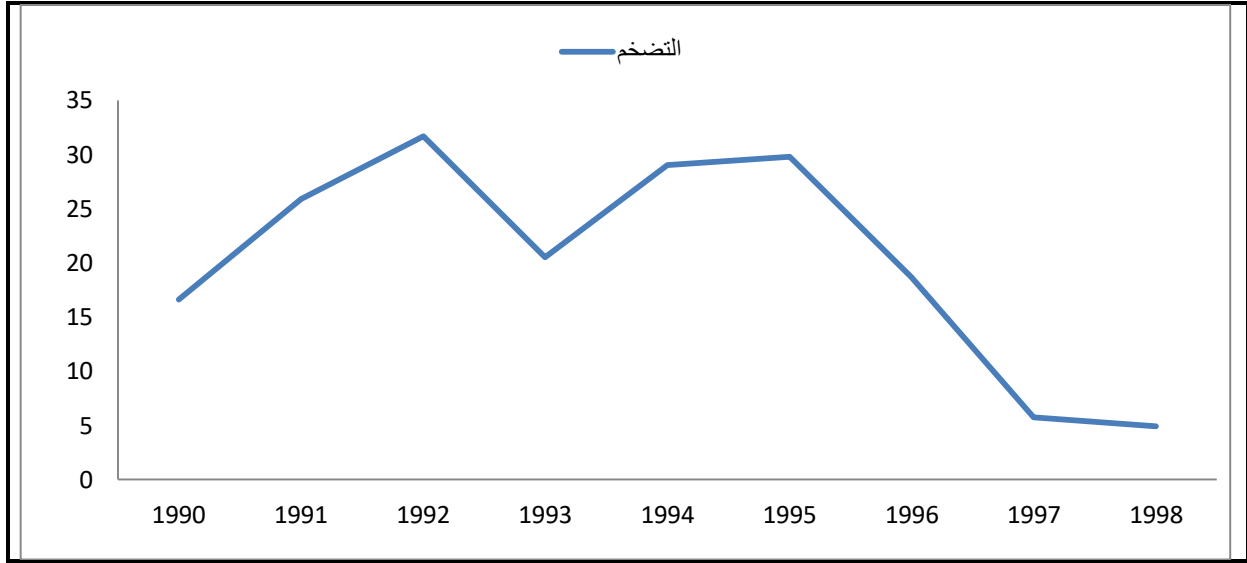
- تثبيت أسعار بعض المنتوجات الاستهلاكية الضرورية كالقهوة والزيت والسكر؛
- تحديد أسعار بعض السلع بصفة مستقلة مع مراعاة سعر تكلفتها وهو نظام خاص بالمنتوجات المحلية الزراعية والصناعية والحفاظ على أسعار بعض المواد الأولية ثابتة ومستقرة رغم تقلبات تكاليفها أسعار مواد البناء.

أما الفترة 1974-1981 ارتفع متوسط معدل التضخم أين بلغ 8.36 %، وهو نتيجة صدمة أسعار النفط سنة 1973، مما ألقى انعكاسات سلبية جدا على الإقتصاد الجزائري، وما أنجر عنها في ارتفاع أسعار الواردات، ليعود للانخفاض خلال الفترة 1982 - 1984، حيث لم يتجاوز معدل 5 %، ليرتفع بعدها خلال سنتي 1985 و1986 بشكل طفيف، ومنذ مطلع الربع الثاني من سنة 1986 شهدت ارتفاع من جديد في معدلات التضخم السنوية، أين وصل معدل التضخم 12.37 % و9.3 % سنتي 1986 و1989 على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى انهيار أسعار البترول، الأمر الذي ترتبت عليه آثار سلبية وهي:

- تقلص حجم إيرادات الصادرات؛
- بروز مشاكل في تمويل الإقتصاد وعلى الخصوص جانبي الواردات الموجهة للاستهلاك المباشر وتلك الموجهة لتحريك العملية الإنتاجية مثل السلع الوسيطة، سلع التجهيز وغيرها.

¹ محمد طلحة (2017): "نمذجة التضخم في الجزائر وفق منهجية Box-Jenkins"، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، ص: 9.

الشكل 2-19: تطور معدلات التضخم السنوي خلال الفترة 1990 - 1998 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي

وفي بداية التسعينيات فقد تعرض الإقتصاد الجزائري إلى موجات تضخمية جد مرتفعة، بلغت أعلى مستوياتها بمعدل 31.66 % سنة 1992، ويعتبر معدل أكبر بلغه التضخم خلال فترة الدراسة، أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر بـ 20.05 %، لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الإرتفاع من جديد سنتي 1994 و 1995 إلى 29.05 % و 29.78 % على التوالي، ويعود السبب الرئيسي هذا الإرتفاع خلال هذه السنوات إلى:

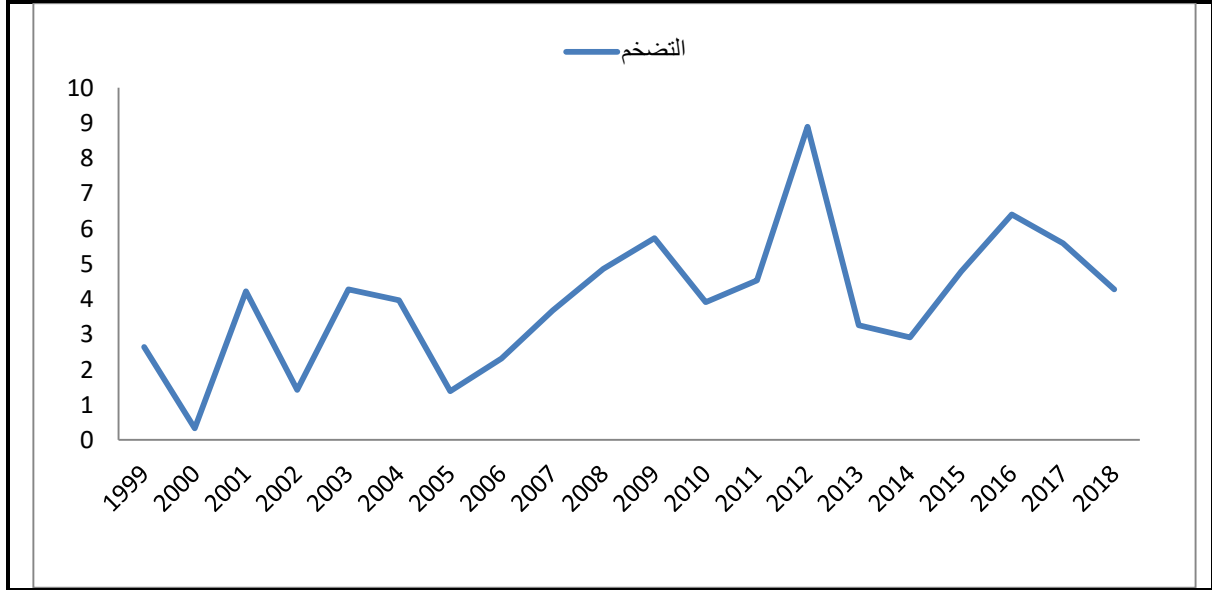
- القيام الحكومة الجزائرية بإصلاحات بعد عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، مما جعله يتدخل في السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال التدخل في وضع نظام الأسعار؛
- تحرير الأسعار من خلال رفع الدعم المالي على بعض المواد الأساسية¹، التي ألحقت الأضرار بالأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى؛
- تخفيض في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17 %؛
- الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية وضغوط خدمة المديونية².

¹ سمير شيبان، أحسين عثمانى (2017): "أثر تقلبات اسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1986 - 2014"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، ص: 542.

² محمد حرواش (2016): "تحليل أثر تغير في معدلات التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2013"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد 3، ص: 100.

ولكن بانتهاج الحكومة الجزائرية سياسات اقتصادية بتوجيه من المؤسسات الدولية، ترك هذا البرنامج الإصلاح الاقتصادي آثارا إيجابية على التضخم على المدى المتوسط، من خلاله استطاعت الحكومة الجزائرية أن تكبح جماح هذه الضغوط التضخمية، حتى وصل معدل التضخم 5.73 % سنة 1997، وواصل انخفاضه إلى غاية 4.95 % سنة 1998¹.

الشكل 2-20: تطور معدلات التضخم السنوي خلال الفترة 1999-2018 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي

وعودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، أضفى نوعا من وضعية المالية مريحة مما انعكس إيجابا على السياسات الاقتصادية الكلية، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، وتعتبر هذه المرحلة بداية التوجه نحو السيطرة على التضخم، إذ وصلت معدلات التضخم أدنى مستوياتها حيث وصل سنة 2000 إلى معدل 0.33 %، لكنه لم يستمر طويلا حيث ما سرعان ما عاد للارتفاع من جديد سنة 2001 بمعدل 3.96 %، والسبب يعود في ذلك إلى نمو الكتلة النقدية، نتيجة برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)²، والتي نتج عنها ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والإستثماري، والذي ترجمته أحجام الإعتمادات الكبيرة لنفقات التشغيل ونفقات

¹ Abdelazize Taiba, Necer Eddine Karrachira, Sarra Bouguessri (2021): "Influence of Inflation on Output Fluctuations : Empirical Study in case of Algeria using ARDL model", les cahiers du cread, Applied Centre de Recherche en Economie Appliquée, Algérie, P: 110

² بوتيارة عنتر، بلعباس رايح (2016): "محددات التضخم دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 15، ص: 98.

التجهيز¹، ثم عرف بعد ذلك معدل التضخم خلال الفترة ما بين 2005 - 2007 انخفاضا نسبيا حيث بلغ 2.45 % كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة، وهذا بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، وبسبب عودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي وانخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%)².

وفي سنة 2008 تسارعت وتيرته كما كان عليه سنة 2007، إذ سجل معدل التضخم 4.85 % سنة 2008 مقابل 3.67 % سنة 2007، ويعود الدفع التضخمي القوي في جزء كبير منه إلى الإرتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة (التضخم المستورد)³، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية. وكما نعلم أن الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار، وأن 60 % من واردات الجزائر تسوى بهذه العملة على أساس أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر⁴، وتواصلت التوترات التضخمية في سنة 2009، حيث قدرت نسبته 5.73 %، وهذا التزايد في معدل التضخم السنوي يرجع إلى ظاهرتين أساسيتين، كما كان عليه خلال سنة 2008 وهو ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، وارتفاع أسعار المنتجات ذات صلة بالواردات، والتي كانت عرضة للصدمة القوية في الأسعار العالمية والمدفوعة بارتفاع أسعار النفط، كما قام البنك المركزي بتطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009 أي نموذج توقع التضخم لأجل القصير لغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره لأفق سنة واحدة، على سبيل المثال، لم يتعدى الفارق توقع المتوسط السنوي للتضخم لنهاية سنة 2010 المنجز في سبتمبر 2010 إلا ب 0.14 % نقطة مئوية من المعدل التضخم المحقق ب 3.91 % وهو الهدف المحقق من قبل مجلس النقد والقرض (4، + أو - نقطة) سنة 2010⁵، وعلى عكس السنوات السابقة فإن معدل التضخم سنة 2010 تولد بفعل ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة⁶.

¹ فتيحة مزارشي (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 359.

² فوزي شوق (2018): قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة 1990 - 2016 في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، ص: 769.

³ بنك الجزائر (2009): "التقرير السنوي لسنة 2008 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 55.

⁴ على لزعر، فضيل رايس (2012): "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999 - 2009"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 1، ص: 195.

⁵ بنك الجزائر (2010): "التقرير السنوي لسنة 2010 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 6.

⁶ بشيش وليد، مجلخ سليم (2016): "تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية"، مجلة حوليات، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 30، العدد 2، ص: 52.

وفي سنة 2011، عاد التضخم إلى الإرتفاع من جديد، بعد التراجع في السنة السابقة بلغت نسبته 4.52 %، وأكدت الدراسات المجراة من طرف البنك المركزي حول محددات التضخم، أن المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجموع النقدي (خارج الودائع بالعملة الصعبة وودائع قطاع المحروقات) يفسر هذا المعامل 63 % من التضخم، وتساهم حركات سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة 7 % في زيادة الأسعار، أما التضخم المستورد المقاس بتغير مؤشر أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي المكمشة من سعر الصرف الفعلي الاسمي، فيساهم بنسبة 21 % وأخيرا، ساهمت زيادة الإنتاج الصناعي للصناعات الغذائية بنسبة 9 % في التضخم الكلي¹.

وفي سنة 2012 تقادم معدل التضخم ليلبغ بـ 8.89 % أي ارتفع بنسبة 4.37 % خلال هذه السنة، حيث وصل بأعلى معدل منذ بداية سنة 2000، ويمكن تفسير هذه الذروة أساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي ساهمت في نسبة التضخم بـ 84 %، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67 % كمتوسط خلال الفترة 2001 - 2012)²، وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، ومن جهة أخرى الزيادة الكبيرة في فاتورة الرواتب الأجور القطاع العام والذي ساهم في توسع السيولة³، مما ترتب عنه صدمة جديدة للطلب والتي أدت إلى ارتفاع الأسعار، بسبب عدم مرونة العرض على المدى القصير للعديد من المواد الاستهلاكية (المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الصناعية المنتجة محليا)، وأيضا لا تزال المحددات الأخرى المرتبطة باختلالات الأسواق القائمة، وذلك لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة. من خلال هذا الإرتفاع في معدل التضخم تدخلت السلطات النقدية من طرف بنك الجزائر بالإدارة المنتظمة للسياسة النقدية لاحتواء هذه الضغوطات من خلال الاستعمال المرن لأدوات لامتنصاص فائض السيولة في السوق النقدية عن طريق تحيين الجهاز التنظيمي المتضمن (إسترجاعات السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الإلجبارية)⁴، والمباشرة في استعمال أدوات التنبؤ بالتضخم على المدى القصير، قد سمحا لبنك الجزائر بتدقيق إدارة السياسة النقدية في سنة 2012 مع تبني توجه استشرافي، بالفعل، حتى ولو تجاوز معدل التضخم المعدل المستهدف على المدى

¹ بنك الجزائر (2012): "التقرير السنوي لسنة 2011 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 47.

² بنك الجزائر (2013): "التقرير السنوي لسنة 2012 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 52.

³ International Monetary Fund (2013): "Staff Report For The 2012 Article IV Consultation", IFM Country Rapport No 13/47, P: 11.

⁴ بنك الجزائر (2013): "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، ص: 23.

المتوسط، فإن التوجه الاستشراقي هذا سيدعم العودة على المدى القصير لمعدل التضخم إلى الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض، لا سيما وأن التعزيز الميزاني سيساهم في ذلك اعتبارا من سنة 2013، ليبليغ في هذه السنة نسبة 3.25 %، بتحقيق تراجع واسع وسريعا، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات، بالإضافة إلى المساهمة في إحتواء التضخم الكلي وهي تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية، الذي بلغت وتيرته 3.18 %، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ سنة 2006، وكذا الترجيح العالي لأسعار هذه المواد 43.1 % في مؤشر الأسعار الكلي، بدورها لم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم سوى بـ 46 % (1.5 نقطة)، أي بـ 16.8 نقطة أقل من سنة 2012. ويعود ذلك إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة الذي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 2.02 % في سنة 2013 مقابل 21.4 % سنة 2012، هذا ويعد التراجع في تضخم أسعار المنتجات الغذائية عاما¹، وواصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله معدل 2.92 %، هو ما يمثل مكسبا ظل الظروف المتميزة بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول.

خلال سنة 2015 توقف تراجع المعيار لمعدل التضخم المسجل في سنتي 2013 و2014، وتوجه معدل متوسط المعدل السنوي للتضخم نحو الإرتفاع مجددا ليبليغ 4.4 %، والتضخم المرتفع لهذه السنة ينسب إلى ارتفاع أسعار المعملية وأسعار الخدمات، التي فاقت 4 %²، ولم يكن مرتبط بالتوسع النقدي، كون هذه الأخير لم يتجاوز 0.1 %، وهي أدنى نسبة، واستمر هذا التسارع في سنة 2016 ليبليغ 6.39 % ومصدر التضخم لهذه السنة هو عدم التحكم في ضبط أسواق السلع الاستهلاكية، وتدهور سعر الصرف وارتفاع أسعار أهم السلع المستوردة³.

أما في سنة 2017 شهد تباطؤ متوسط الوتيرة السنوية لارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ليتراجع إلى 5.59 %، وتجدر الإشارة أن التضخم المسجل في هذه السنة راجعا سويا إلى ارتفاع المنتجات الغذائية الرئيسية بعد خمسة سنوات من التراجع وهي أعلى زيادة منذ سنة 2012، ويعود أصل هذه الزيادة في المنتجات إلى الحبوب والزيوت الغذائية ومنتجات الحليب باستثناء أسعار السكر، ووصل

¹ بنك الجزائر (2014): " التقرير السنوي لسنة 2013 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 41.

² بنك الجزائر (2016) : "التقرير السنوي لسنة 2015 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 49.

³ بوشارب لامية (2019): "دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2017"، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 3، ص: 286.

سنة 2018 إلى انخفاض بـ 4.26 %، ويعود سبب التضخم لهذه السنة هي إلى أسعار مجموعة السلع الغذائية، وأساسا المنتجات الفلاحية الطازجة¹. كما يرى بعض الخبراء الاقتصاديين، أن نسبة التضخم السنوي في الجزائر خلال هذه السنة بقيت منخفضة، بالمقارنة مع التحذيرات التي أطلقها خبراء وهيئات مالية دولية بعد لجوء الجزائر إلى نمط التسيير الكمي من خلال طبع النقود.

المبحث الثاني: مصادر ظهور الفجوات التضخمية في الإقتصاد الجزائري

يرى البعض من المحللين الإقتصاديين الجزائريين أن عدم استقرار معدلات التضخم راجعا إلى الصعوبات الكبيرة التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري أي طبيعة الإقتصاد بصفة عامة، ولهذا أحدث جدلا على أن هناك تباين عميق في تحديد الأسباب التي تحكم في ظهور هذه الفجوات التضخمية في الإقتصاد الجزائري أو العوامل المؤدية لها، وتتلخص هذه الأسباب بتفاعل عدد من العوامل الاقتصادية بصور مختلفة. ويمكن اعتبار أن معدل التضخم متغيرا تابعا نظرا لارتباطه بكثير من العوامل الاقتصادية التي تؤثر فيه وقد تكون مصادر إقتصادية داخلية الناتجة عن التغيرات الحاصلة في تنظيم الإقتصاد الوطني والتي تؤثر على التضخم من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الطلب الكلي أو الانخفاض في العرض الكلي، كما قد تكون الفجوات التضخمية أيضا ناجمة عن حلقة من حلقات المرتبطة بالإقتصاد العالمي أي ما هو خارجي. وهذا ما يمكن عرض ومناقشة أهم الأسباب المكونة في ظهور هذه الفجوات التضخمية في الإقتصاد الجزائري وهما عبر المصدرين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: المصادر الداخلية للتضخم

يمكن حصر المصادر الداخلية لظاهرة التضخم في عدة أسباب يمكن التطرق لبعضها كما يلي:

1- السياسة النقدية:

من المعروف في كثير من أهم المعادلات الصعبة بالنسبة للسلطات النقدية التوفيق بين سيولة الإقتصاد والتحكم في التضخم، ففائض السيولة المترتب أساسا عن التوسع في الإئتمان وخلق النقود، لا يعني حتما الزيادة في الثروة، ومن شأنه أن يساهم في تزايد حدة الموجات التضخمية، فكلما كان الإقتصاد

¹ بنك الجزائر (2018): "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018"، ص: 21.

أكثر سيولة كلما كان عرضة لخطر التضخم¹، لذا يبقى العامل النقدي وهو الزيادة في الكتلة النقدية من أهم العوامل الداخلية والتي تساهم في استفحال هذه الفجوة التضخمية في الإقتصاد الجزائري، والجدول التالي يعطي لنا صورة أوضح حول تطور الكتلة النقدية في الإقتصاد الجزائري:

الجدول 2-6: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018 الوحدة (10⁶ دج)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
M2	13.067	13.925	18.139	22.93	25.772	33.749	43.605	51.95	67.458
نمو M2	0.078	0.066	0.303	0.264	0.124	0.310	0.292	0.191	0.299
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
M2	79.688	93.538	109.154	137.889	165.926	194.718	223.86	227.017	257.896
نمو M2	0.181	0.174	0.167	0.263	0.203	0.174	0.150	0.014	0.136
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
M2	292.963	308.14	343.00	415.27	515.90	627.42	723.5	799.56	915.05
نمو M2	0.136	0.052	0.113	0.211	0.242	0.216	0.153	0.105	0.144
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M2	1081.51	1592.4	1789.3	2022.5	2473.5	2901.5	3299.5	3644.3	4070.4
نمو M2	0.182	0.472	0.124	0.130	0.223	0.173	0.137	0.105	0.117
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
M2	4933.7	5994.6	6955.9	7173.1	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13663.9
نمو M2	0.212	0.215	0.160	0.031	0.154	0.199	0.109	0.084	0.144
السنوات	2015	2016	2017	2018					
M2	13704.5	13816.3	14974.6	16636.7					
نمو M2	0.003	0.008	0.084	0.111					

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (2-3)

من خلال الجدول (2-6) والذي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2018، نلاحظ أن حجم الكتلة النقدية عرف نموا كبيرا، إذ انتقلت من

¹ رحيب حسين (2013): "تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد؟"، ملتقى وطني حول التضخم في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ص: 10.

13.067 مليار دج سنة 1970 لتصل إلى 343 مليار دينار سنة 1990 بزيادة قدرت 295.079 مليار دج، أي بمعدل متوسط سنوي في نمو الكتلة النقدية قدر بـ 17.88 %، ويمكن إرجاع هذا التطور الهائل في الكتلة النقدية وهي الإصلاح المالي في فترة السبعينات الذي حدد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة، والمتمثلة في قروض بنكية متوسطة الأجل، تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم، والتمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات، بالإضافة إلى قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة البنك الجزائري للتنمية، ومصدر هذه القروض يتمثل في الإيرادات الجبائية وموارد الادخار¹. كما شهدت الفترة سنتي 1985 و1986 استقرار في الكتلة النقدية لم يتجاوز معدل النمو 1.41 %، وسبب هذا الإستقرار انهيار أسعار البترول في السوق العالمية وانخفاض قيمة الدولار، مما انعكس على الموجودات الخارجية.

وواصلت الكتلة النقدية تزايدها المستمر خاصة مع بداية التسعينات، حيث انتقلت سنة 1990 إلى 343.005 مليار دج، وهذا الحجم يفسر بالإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الدولة والخاصة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية²، ثم وصلت إلى 627.427 مليار دج سنة 1993، لكن بعدها بدأ العرض النقدي يتباطأ نسبياً ابتداء من سنة 1994، بسبب تطبيق الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري وهي الإتفاق مع الصندوق النقدي الدولي بعد انقطاعه عن طريق الاستعداد الائتماني الثالث والذي أقر ضبط السياسة النقدية بصفة محكمة³، ولكن ما سرعان عاد النمو في الإرتفاع حيث وصلت الكتلة النقدية سنة 1998 إلى 1592.461 مليار دج.

وبداية من هذه سنة 2001 شهدت مرحلة معاكسة في التوجه للسياسة النقدية مقارنة بالفترة السابقة حيث عرف الإقتصاد الجزائري سياسة نقدية توسعية⁴، من خلالها ارتفع معدل نمو العرض النقدي ليصل 22.3 %، ويعود التوسع النقدي إلى ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية، بالإضافة إلى ظهور

¹ محمد موساوي، سمية زيرار (2012): "دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970-2009"، مجلة الإقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 8، العدد 8، ص: 34.

² الطاهر جليل (2016): "دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر"، مجلة البديل الإقتصادي، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، ص: 98.

³ بيق ليلي أسهان (2008): "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية"، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 19.

⁴ Abdelazize Taiba, Necer Eddine Karrachira, Sarra Bouguessri (2021): Op Cit , P: 111.

برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية حيث خصص له مبلغ 520 مليار دج¹، لتشهد بعد ذلك الكتلة النقدية الانخفاض في سنتي 2004 و2005 لتصل إلى بمعدل 10.45 % و11.69 % على التوالي، بعد ارتفاع سنة 2002 بـ 17.3 % وسنة 2003 بـ 13.7 %.

وابتداء من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود، حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173 مليار دج، وبمعدل نمو قدر بـ 3.1 % مقارنة مع سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب، وبهذا استمر العرض النقدي في الارتفاع بمعدلات ضعيفة مقارنة مع السنوات السابقة، حيث وصل إلى 11941.5 مليار دج سنة 2013 أي بمعدل نمو قدر بـ 8.4 % مقارنة مع سنة 2012²، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث عرفت سنة 2014 ارتفاعا في الكتلة النقدية إلى 13663.9 مليار دج.

وفي أعقاب انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 واستمراره في سنة 2016، تبخر فائض السيولة المالية في النظام المصرفي³، مما أدى إلى النمو الضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية في سنة 2015 (0.3 %)، والسبب هو الانخفاض القوي للودائع الأجل لقطاع المحروقات (-41.1 %) ⁴، ليواصل سنة 2016 نموه الضعيف أو شبه المنعدم بـ 0.82 %، ويكمن مصدره الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات (-3.2 %) بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2.6 %، كما كان عليه الحال في سنة 2015 (0.3 %) ⁵، أما سنة 2017 نمت الأرصدة النقدية وشبه النقدية بـ 8.3 % والسبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف يعود بنسبة تقارب 65 % إلى

¹ فوزي شوق (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 770.

² الطاهر جليط (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 99.

³ Radia Benziane (2019): "The Impact of Monetary Policy on Algerian Economic Activity", Journal Of Business and Economic Development, Vol 4, Num 1, P: 17.

⁴ بنك الجزائر (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 131.

⁵ بنك الجزائر (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 129.

الودائع الشركة الوطنية للمحروقات التي استقادت في أواخر سنة 2017، من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية 452 مليار دج¹.

2- الطلب المحلي الداخلي:

تعتبر محددات الطلب المحلي الداخلي من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري، ومن أهم محدداته الأجور التي هي المصدر الأساسي لإستهلاك العائلات، حيث كلما ازدادت الأجور العمال تمكن الأشخاص من الإنفاق المزيد من الأموال لشراء السلع الإستهلاكية، وأيضا يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي بأنواعه من الأسباب المباشرة لنشأة الموجات التضخمية خاصة في ظل ارتفاع النمو الديمغرافي وزيادة احتياجاتهم، وبالتالي سوف نتطرق بتحليل هذه المتغيرات من خلال ما يتوفر لدينا من بيانات إحصائية:

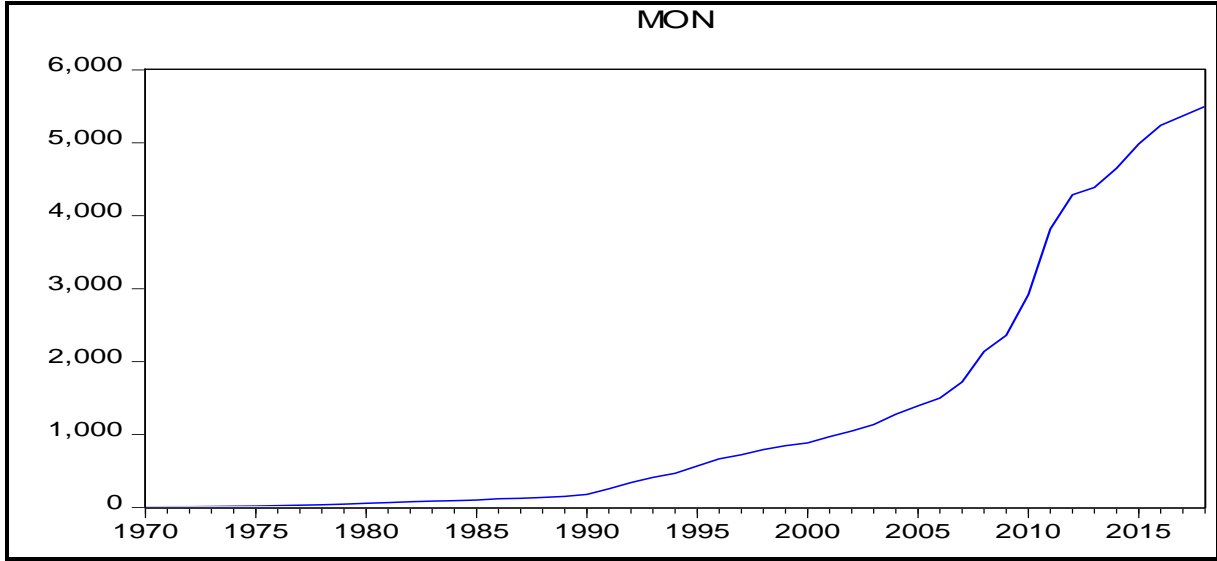
2-1- ارتفاع الأجور:

تمثل الأجور المصدر الأساسي لإستهلاك العائلات، وبالتالي فإن حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الكلي للسلع والخدمات في البلد، بمعنى أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي، وتعتبر الأجور المكون الرئيسي لنفقات التسيير في ميزانية الدولة، ولذلك فإن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)، ستؤدي حتما إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي والطلب الكلي، وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوات التضخمية²، أي إلى ظهور نزعة استهلاكية مبالغ فيها من قبل فئات حققت زيادات في دخولها لا تتناسب مع مساهمتها في الإنتاج. حيث أدت الزيادات المتتالية في الأجور إلى تطور الكتلة الأجرية في الإقتصاد الوطني كما هو موضح في الشكل (2 - 21)، حيث نجد أنها شهدت تطورا خلال الفترة من 1970 إلى 2018 سواء في القطاع العمومي أو خارج الإدارة، أين انتقلت من 8.4 مليار دج سنة 1970 إلى 5500.08 مليار دج سنة 2018:

¹ بنك الجزائر (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 122.

² عبد الله قوري يحيى (2014): "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 14، ص: 82.

الشكل 2-21: تطور كتلة الأجور خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 - 2018 الوحدة (10⁶ دج)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- الديوان الوطني للإحصائيات: "حوصلة إحصائية 1962 - 2011"، الأجور، ص: 72.
- الديوان الوطني للإحصائيات: "الجزائر بالأرقام نتائج (2012 - 2014) و(2015 - 2017)", الأجور، ص: 24 و 20.
- صندوق النقد العربي.

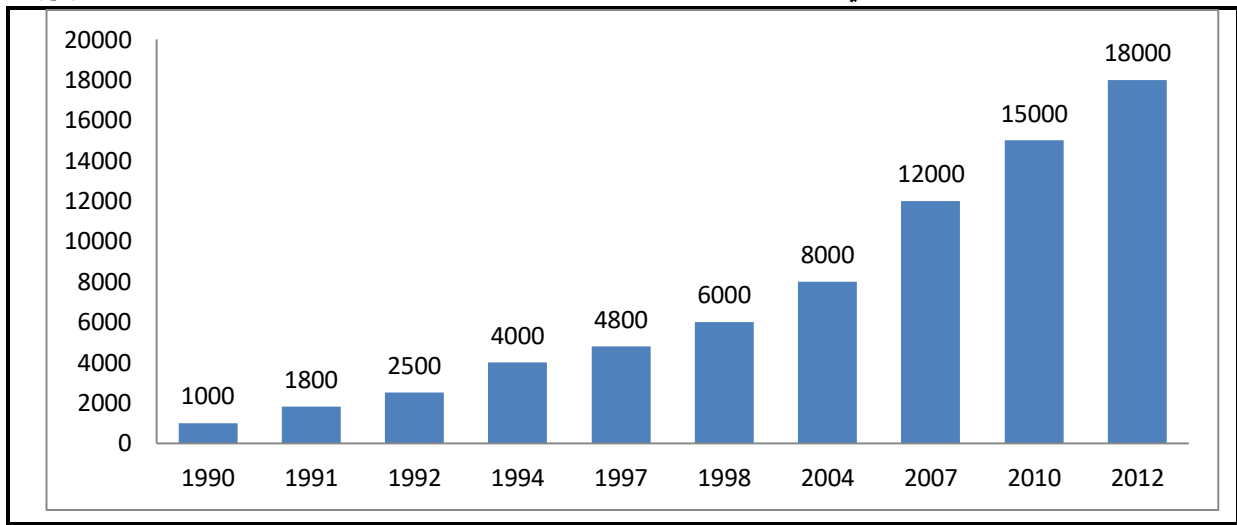
وبتحليلنا لإحصائيات الشكل نلاحظ أن تطور كتلة الأجور مر بعدة فترات، حيث تميزت الفترة 1970 - 1983، ارتفاعا مستمرا معتدلا في الكتلة الأجرية، وهذا الإرتفاع راجع إلى رفع (SMIG) وذلك سنة 1972، والملاحظة أن سياسة الأجور المنخفضة التي كان معمول بها في الفترة 1973 - 1978 تقتضي عدم عزل الأجر الأدنى عن السياسة الأجرية، بمعنى ربط تغيراته¹، كما شهدت سنة 1987 انخفاض في معدل نمو الكتلة الأجرية الحقيقية وهذا راجع لأزمة البترول سنة 1986.

ومع بداية سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 بدأت تميل نحو الزيادة والارتفاع بمعدل أكبر مقارنة بالفترة السابقة، ويرجع هذا الإرتفاع نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في إطار الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة خاصة بعد التوجه إلى النظام الرأسمالي منها سياسة الأجور والرواتب ورفع الأجر الوطني الأدنى في حدود 20 % و 25 % وهذا في إطار الثلاثية (الحكومة، النقابة

¹ يحيات مليكة، لامية بوشارب (2016): "دراسة اقتصادية لمحددات الأجر الأدنى في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2014"، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، ص: 358.

والباترونا) والمنح والتعويضات¹، أين انتقل من 1000 دج في جانفي 1990 إلى 5400 دج في جانفي 1998، ثم 8000 دج في جانفي 2001، ثم 12000 دج في جانفي 2007 و 15000 دج في جانفي 2010 إلى أن وصل 18000 دج في جانفي 2012 كما هو موضح في الشكل رقم (2-22)، وأيضا الدافع الأساسي لهذه الزيادات في أغلب الأوقات سياسيا لامتناس الغضب الإجتماعية أو تمرير مشاريع قوانين خاصة أو إجراء انتخابات معينة²، ونشير أيضا أن نسبة كتلة الأجور إلى الناتج الداخلي الخام قد بلغت حوالي 29 % سنة 2012 مقابل 21 % سنة 2000³.

الشكل 2-22: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 1990-2012 (الوحدة (دج))



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2012-2014، 2015: مرجع سبق ذكره، ص: 24.

2-2 الإنفاق الكلي:

يعتبر الإنفاق الكلي أثر بارز على مجمل النشاط الإقتصادي، وأداة رئيسية من أدوات السياسة المالية المستعمل لإدارة الطلب الكلي وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وكما هو معروف فإن التزايد الإنفاق الكلي بأنواعه الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام وكذلك الإنفاق الاستثماري، يعتبر من بين أهم العوامل المسببة في تغذية الضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري، وعليه ضمن هذا الإطار وجب

¹ بن يشو فتحي (2018): "دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2014"، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، ص: 330.

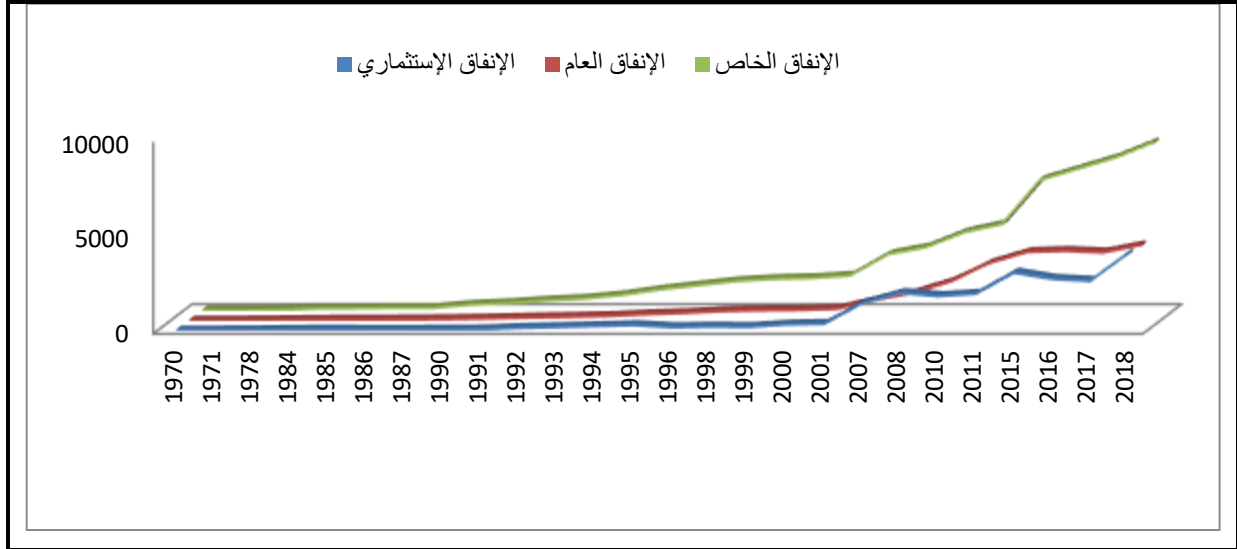
² تومي صالح (2002): مرجع سابق ذكره، ص: 315.

³ عبد الله قوري يحيى (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 82.

معرفة وإبراز تحليل تطور الإنفاق الكلي بشقيه الخاص والعام وكذا الإنفاق الإستثماري في الشكل الموالي، لمعرفة مدى تأثيره في رفع مستوى العام للأسعار خلال الفترة 1970 - 2018:

الشكل 2-23: تطور الإستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري

الوحدة (10⁶ دج)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الملحق (2)

2-2-1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

يعرف حاليا من قبل المنظمات والهيئات الدولية بإسم "نفقات الإستهلاك النهائي للأسر المعيشية"¹، وأن الاستهلاك العائلات هو المكونة الأساسية للطلب الكلي، كون قطاع الأجراء يشكل الجزء الأكبر من المستهلكي السلع والخدمات²، وبالتالي فإن التوسع فيه سينعكس مباشرة على شكل زيادات مسجلة في الطلب الكلي، ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه (2-23) أن الإستهلاك الخاص في الإقتصاد الجزائري كان في تزايد من سنة لأخرى حتى وصل نهاية سنة 2018 إلى 8839.57 مليار دج، بعدما كان لا يتجاوز 13.443 مليار دج سنة 1970 بزيادة قدرها بـ 8826.12 مليار دج خلال فترة الدراسة، أي بمتوسط معدل نمو قدر بـ 14.8 %، مما يدل على مساهمته في خلق ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري، باستثناء نجد سنة 1987 شهدت معدل نمو سلبي (-2.5 %) بسبب تعرض الإقتصاد الجزائري إلى الصدمة البترولية سنة 1986 وهو ما ظهر جليا خلال سنة 1987. وفي المرحلة

¹ كون فتيحة، خليل عبد القادر (2019): "تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة 2001-2018"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، ص: 484.

² جواهر صليحة، تومي صالح (2019): "دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016"، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، ص: 135.

بعد التسعينات تسارع بشكل قوي جدا وبالتحديد الفترة بين سنة 1991 إلى غاية سنة 1995، أين بلغ أقصى معدل النمو 35.03 %، بعدما كانت يتميز بالاستقرار ومعدلات النمو الضعيفة، ويعود سبب ارتفاع المحسوس في الإنفاق الإستهلاك الخاص نتيجة الإجراءات التي اتخذت الإصلاحات المعتمدة من طرف الدولة وأهمها إصلاح سياسة الأجور وتغيير سياسات الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة¹، وتحرير التجارة الخارجية. وبعد التحرير الأسعار أي بعد ضغوطات صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات الاقتصادية تواصل ارتفاع مستويات الاستهلاك، إلا أنه بمعدل نمو أقل من السنوات السابقة أين قدر الاستهلاك العام سنة 1999 بـ 1670.7 مليار دج.

وخلال الفترة 2000 - 2018 نلاحظ أن الإنفاق الإستهلاك الخاص عرف ارتفاعا مستمر وبمعدل نمو قدره بـ 415.67 %، نتيجة تحسن الظروف المعيشية بعد رجوع الأمن وانخفاض معدلات البطالة، وأيضا تحت تأثير ارتفاع الأجور وهو الأمر الذي شجع على زيادة الطلب الكلي²، إلا أن هناك بعض الخصوصيات ظهرت في دراستنا وهي خلال السنوات الأخيرة خاصة الفترة 2014 - 2018، فقد عرفت تراجع في معدل نمو الإنفاق الإستهلاك الخاص حيث لم يتجاوز 10 %، والسبب راجع في ذلك إلى السياسة المالية المشددة التي اتبعتها الحكومة الجزائرية عقب تدهور أسعار البترول وبالتالي تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

2-2-2- الإنفاق الإستهلاكي العام:

هو الذي تقوم الدولة بإنفاقه على الخدمات التقليدية كالأمن والصحة والتعليم والسكن والثقافة.... الخ³، وبتحليلنا للشكل السابق (2 - 23)، نلاحظ تصاعد وزيادة مستمرة من سنة لأخرى في الإنفاق الإستهلاكي العام، فقد تطور من 3.579 مليار دج سنة 1970 إلى 3964 مليار دج سنة 2018، حيث أنه تضاعف العديد من المرات خلال فترة الدراسة، وتعكس هذه الظاهرة الارتفاع المستمر

¹ أسماء مخاليف، خاطر طارق (2017): "تقدير دالة الإستهلاك في الجزائر للفترة 1990 - 2015"، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 7، العدد 13، ص: 122.

² دقيش جمال، عبد الرحمان عيد القادر (2020): "أثر الدخل المتاح على الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980 - 2017"، مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، ص: 192.

³ كون فتيحة، خليل عبد القادر (2019): مرجع سبق ذكره، ص: 484.

للإنفاق الإستهلاكي العام على أهمية ودور الحكومة. ولذا قد عرف الإنفاق الاستهلاكي العام عدة تطورات أهمها:

▪ **المرحلة 1970 - 1989:** وهي المرحلة التي كانت فيها الإقتصاد الجزائري يعيش تحت النظام الاشتراكي، حيث أصبح التوسع في القطاع العمومي الفلسفة الاقتصادية الجزائرية التي ينظر إليها على أنها وسيلة لإعادة هيكلة الإقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية، أين شهدت معدلات نمو جد مرتفعة بلغت أقصى معدل سنة 1985 بـ 46.76 %، وهذا ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الإنفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة، إلا أنها توقف نموها وظهر سنة 1986 بسبب انخفاض العوائد النفطية في البلاد وعجزها عن تغطية المستلزمات الإنفاق الإستهلاكي العام، أين بلغ معدل النمو 3.33 %.

▪ **المرحلة الثانية 1990 - 2000:** وتميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ولكن لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها¹، وهو ما تعكسه وتيرة الإنفاق الاستهلاكي العام، التي ارتفعت من 89.3 مليار دج سنة 1990 إلى 124.3 مليار دج سنة 1991، بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 39.19 % وواصلت الارتفاع سنة 1995 إلى 340.207 مليار دج، و السبب يرجع إلى حجم الأزمة الأمنية والظروف التي تطلبتها من إنشاء إقامات خاصة وشروط الاحتراز الأمني²، كان لها الدور الرئيسي في تزايد حجم الإستهلاك العام بالإضافة إلى النشاطات التقليدية الأخرى للحكومة، ثم بدأ بعد ذلك معدل النمو في تناقص حتى نهاية التسعينات.

▪ **المرحلة الثالثة 2001 - 2018:** خلال هذه المرحلة عرف الإنفاق الاستهلاكي العام تطورا كبيرا وملحوظا، الذي انتقل من 624.559 مليار دج سنة 2001 إلى 1609.37 مليار دج سنة 2009 وإلى 3964 مليار دج سنة 2018، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12.06 %، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في الإنفاق العام إلى تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، من خلالها تم ضخ موارد مالية ضخمة في الإقتصاد بإتباع السياسة الاقتصادية المالية التوسعية، أين تم إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من

¹ بن عزة محمد (2014): "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 205.

² جواهر صليحة، تومي صالح (2019): مرجع سبق ذكره، ص: 136.

سنة 2001 إلى سنة 2004، ثم برنامج الخماسي الثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 وأخيرا البرنامج الخماسي الثالث سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 ويمتد إلى 2014¹، كما سجلت سنة 2017 تراجع في الإنفاق الإستهلاكي العام بمعدل (- 2.22 %) ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض أسعار النفط العالمية والتي لطالما كان الإقتصاد الجزائري مرتبط بها، مما انعكس بطبيعة الحال على اتجاه سياسة الإنفاق العام نحو الإنكماش والترشيد.

2-2-3- الإنفاق الاستثماري:

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والتي يتولد عنه ارتفاع في الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي الزيادة ثروة البلاد، ويلاحظ من الشكل السابق (2-23)، أن تطور الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة شهد نموا ملحوظا وارتفعت من 1.623 مليار دج سنة 1970 إلى 4043.31 مليار دج سنة 2018 أي بزيادة قدرها ب 4041.687 مليار دج، وهذا ما يدل على ضخامة البرامج الاستثمارية التي سطرته السلطات العليا خلال هذه الفترة والأموال المخصصة لها، لكن هذا النمو والتزايد عرف التذبذبات خاصة في فترة الثمانيات وهي الأزمة النفطية المعروفة، والأمر الذي يعكس بوضوح حجم وعمق الأزمة التي كان لها تأثير على كبير على الإقتصاد الأحادي الجانب وتعلق الجانب الإنفاقي بالعوائد النفطية، وكذلك فترة التسعينات بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل الصندوق النقد الدولي التي فرضت على الحكومة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري. وانطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الإقتصادي بعد الوفرة للحبوحة المالية، والذي تجلى في تسارع معدلات نموه تجسيدا لسياسة الإنعاش الإقتصادي، أين شهدت مشاريع ضخمة مثل مشروع القرن (طريق شرق غرب) والسدود والأنفاق والموانئ، وكان المصدر الوحيد لهذه الإستثمارات العائدات النفطية المرتفعة، والمشكلة في هذه المشاريع هي أن العديد منها متجه الآن للخدمة العامة دون أي عائد على هذه الاستثمارات الكبيرة²، علاوة على ذلك، أن معظم هذه مشاريع ثانوية وليست ذات طبيعة قاعدية أو إنتاجية على العموم فضلا على أن هذا الإنفاق مازال يهدر في مشاريع غير ذات جدوى وليس لها قيمة مضافة على الإقتصاد الوطني.

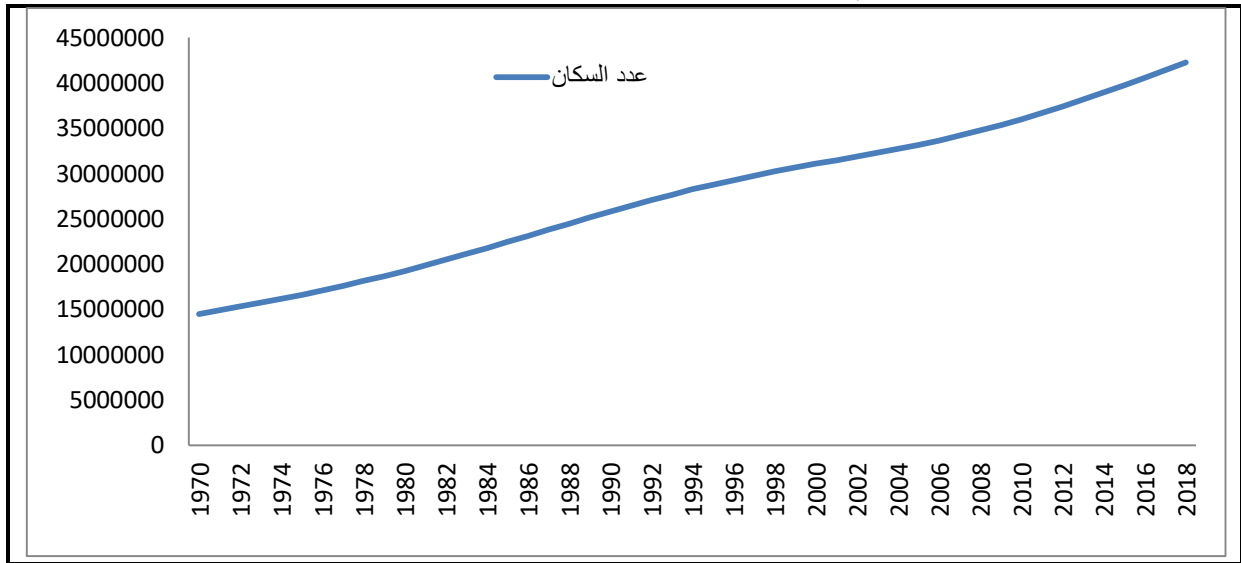
¹ بوالكوار نورالدين (2017): "تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك"، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، ص: 210.

² Samer Mehibel, Yacine Belarbi (2017): Op Cit, P: 181.

3- النمو الديمغرافي:

إن تطور عدد السكاني المتزايد في الجزائر يعد هو الآخر من بين أهم العوامل المسببة والتي أدت إلى خلق ضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري، لأنه المتسبب بالدرجة الأولى في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، لأن هذا التزايد المستمر للنمو الديمغرافي ينعكس على الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي الخاص والعام والاستثمارات والنفقات المرتفعة (السكن، المدارس والمستشفيات،... إلخ)، وهذا ما يؤدي بدوره إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع، لأن هذه النفقات كونها لا تؤدي إلى الزيادة الإنتاجية. ومن خلال البيانات الإحصائية المبنية في الشكل أدناه (2-24)، نلاحظ أنه قدر تعداد السكاني سنة 2018 بـ 42 مليون نسمة، بعدما كان يقدر سنة 1970 بـ 14 مليون نسمة، وذلك بسبب سياسة الدولة في تشجيع النسل وتحسن الوضع الصحي والمعشي، والشكل الآتي يوضح تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018:

الشكل 2-24: تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018 (الوحدة مليون نسمة)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي

4- التضخم الهيكلي:

هشاشة والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في شيوع واستمرارية ظاهرة التضخم في السوق الوطنية الجزائرية ولفترة من الزمن ليست فقط في المدى المتوسط، بل وامتدت حتى إلى المدى الطويل، وفي مقدمة هذه العوامل:

4-1- الإقتصاد الريعي في الجزائر:

تحول الإقتصاد الجزائري إلى اقتصاد ريعي، إذ يعتمد اعتمادا كليا بالدرجة الأولى على النفط، إذ يعتبر هذه الأخيرة سلعة إستراتيجية حقيقية هامة له، ولها دور مهم في بناء و إرساء قواعد الإقتصاد الوطني، ولكن الشيء الملاحظ أن الأموال التي تدرها هذه السلعة غير منتظمة وغير مستقرة، وهذا راجع لخضوعها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف التحكم بها فيها أو التنبؤ بها، هذا ما جعل لها آثار على الإقتصاد الجزائري إما إيجابا في حالة زيادتها، أو سلبا في حالة انخفاضها، وهذا ما يظهر جليا من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الوطني التي تتأثر بالعوائد النفطية منذ الاستقلال إلى غاية وقتنا الحالي.

4-2 ضعف الإنتاجية:

الناجم عن معدل الإنتاج المنخفض ونقص الخبرة والكفاءة لدى العمال الجزائريين، سوء توزيع التجهيزات في بعض القطاعات وغيابها في قطاعات أخرى وضعف الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض العرض، وعندما تكون الشركات أقل الإنتاجية يقل المعروض من السلع وتزداد الأسعار مع وجود مداخيل مرتفعة، قد تؤدي إلى زيادة الطلب على حساب العرض مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية¹.

4-3- الفجوة الغذائية:

تراجع الإنتاج الغذائي المحلي داخل البلد، وبالتالي تقوم الحكومات بتوفير النقص من الغذاء عن طريق استيراد ما ندر منه لتلبية الطلب المحلي وسد حاجيات المواطنين، وقد حدث ذلك مرارا وتكرار وطوال سنوات متتالية خاصة في الأزمنة الأخيرة، وكان السبب الأكبر فيها بالخصوص تراجع كميات الأمطار المتساقطة، ويطلق على هذا التراجع في إنتاج الغذاء بالعجز الغذائي، ويكون سببه تزايد الطلب الكلي على الغذاء الناجم بالخصوص عن تزايد في تعداد السكان وارتفاع القدرة الشرائية لهم²، وكما يعاني قطاع الفلاحي في الجزائر من الفجوة التكنولوجية، حيث نجد أن الفلاحين الجزائريين لحد الآن يعتمدون على الزراعة التقليدية، مما يؤدي حتما إلى تدني إنتاجية نقص الغلة في الأخير، مما يحدث الفجوة الغذائية.

¹ بن يوسف نوة (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 186.

² عامر أحمد (2010): "محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 8، العدد 9، ص: 28.

4-4- ارتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الأساسية:

يعد الارتفاع المتزايد لأسعار بعض السلع الأساسية والتي تساهم في العملية الإنتاجية مثل ارتفاع أسعار المواد الطاقوية التي تدخل في تكاليف النقل تعد من أحد أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا ما يترجم في الأخير الارتفاع في الأسعار السعر النهائي للمنتجات، ويتضح أن هذه المدخلات في العملية عرف الارتفاع المستمر، أين سجل سنة 1990 لتطور السنوي للأرقام الاستدلالية للطاقة بـ 105.2 إلى 485.8 سنة 2017، أما النقل والمواصلات انتقل التطور لسنوي للأرقام الاستدلالية 103.5 سنة 1970 إلى 198.32 سنة 2017 أي بتغير بحوالي 94.82، وبالتالي الارتفاع في هذه السلع التي تساهم في العملية الإنتاجية سوف يؤدي حتما في الأخير إلى دفع بالتكاليف نحو الارتفاع، وهذا ما ينعكس على زيادة التراكمية في أسعار المنتجات النهائية.

4-5- اقتصاد غير رسمي في السوق:

هناك اعتقاد بوجود علاقة بين التضخم والاقتصاد الموازي أو غير الرسمي أو الأسود (*économie souterraine*)، حيث أن هذا الإقتصاد يساهم في خلق ثروة هامة ولكنها غير مدرجة في الإحصائيات الرسمية، كما أنه ينتج عنه تداول سيولة هائلة خارج الهياكل الرسمية، مما يجعل تقديرات الهيئات الإحصائية والنقدية صعبة، فتتوسع الممارسات الاقتصادية السوداء (محلات وورشات ومصانع غير مصرح بها، معاملات بدون فواتير، تأجير عقارات غير معطن، تجارة مخدرات،... إلخ) يعني في أبسط صورة تهربا ضريبيا وتنامي في الطلب الكلي وتفضيلا للسيولة¹، حيث قدر محافظ بنك الجزائر في سنة 2018 أن السيولة المالية المتداولة خارج النظام المصرفي تصل إلى 4675 مليار دينار، أي قرابة 500 مليار سنتيم، وكل ذلك له أثاره على معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري.

4-6- العوامل المكانية أو الجغرافية أو الإقليمية:

توجد العديد من الفروق في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وهذا نتيجة لبعده أو قرب المناطق التي تباع فيها من مراكز الإنتاج مما يزيد أو يقلل من تكاليف النقل، وكذلك غالبا ما تكون هناك فروق كبيرة في الأسعار بين المناطق الحضرية والريفية وأيضا بين المناطق الشمالية والجنوبية أو بين المناطق السياحية والمناطق الصناعية.

¹ ربح حسين (2013): مرجع سبق ذكره، ص:13.

4-7- العادات والتقاليد:

وهي العادات والتقاليد التي تميز المجتمع الجزائري، والتي تظهر في تكلفة في البعض النفقات المرتفعة خاصة في بعض المناسبات والتي تؤدي إلى التبذير والإسراف، ومن ثم ارتفاع الطلب في بعض الأحيان وبقاء العرض محدود¹.

4-8- أساليب تمويل الإستثمارات:

سياسة منح القروض بنسبة عالية نوعا ما خلال فترة التسعينات وسياسة منح القروض بدون فائدة عن طريق وكالات CNAC و ANSEJ، هذا ما أثر كثيرا على الإقتصاد حيث أن معظم هذه المشاريع ليست إنتاجية ومعظمها خدمية، مما أدى عدم نجاحها وعدم تسديد معظم الديون نهائيا أو تسديدها خارج آجال استحقاقها². وكذلك بعد الأحداث الكبرى التي شهدتها البلاد الانتفاضة التي حدثت مطلع سنة 2011 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتي دفعت بالحكومة من خلال منح الشباب قروضا لإنشاء مشاريع صغيرة بسعر فائدة صفر والتي للأسف لا يتم سدادها في كثير من الحالات.

5- العجز في الميزانية:

يبدو أن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري³. وأن الفائض أو العجز في ميزانية الحكومة الجزائرية نجده دائما مرهون بمدخلات النفط، حيث هذا الأخير يشكل حوالي 97 % من إيرادات ميزانية الحكومة حسب تقرير بنك الجزائر، الأمر الذي يجعله عرضة للأزمات وصددمات خارجية دورية ومثير للقلق خاصة بالنسبة لصانعي القرارات الاقتصادية، ومن أسباب العجز أيضا الدعم الاجتماعي حيث أن الجزائر الأكثر دعما إذ يبلغ هذا الدعم أكثر من 20 % في الموازنات وللأسف هذا الدعم لا يصل إلى المواطن البسيط ويساهم في الفساد والتبذير. وأن العجز هو تضخمي وأنه يساهم في تكاثر النقود وقد ترجع هذه

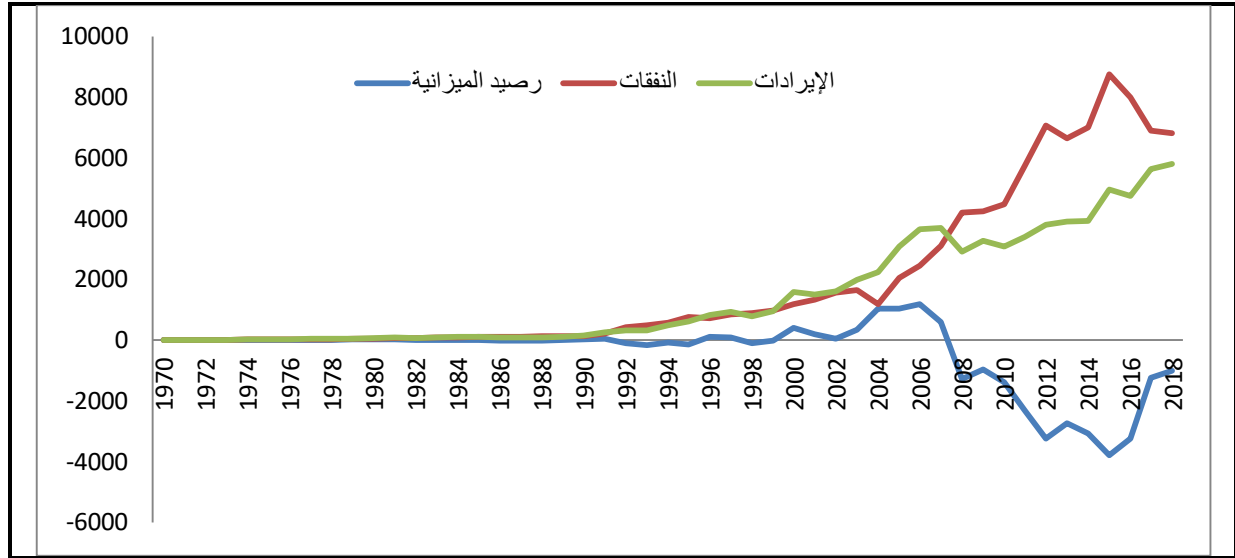
¹ عبد الجليل شليق (2012): "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990 - 2009"، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 140.

² فؤاد زميت (2017): "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 - 2015"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 30.

³ جواهر صليحة، تومي صالح (2019): مرجع سبق ذكره، ص: 143.

لهيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية عن طريق ضخها أغلفة مالية تغذي تضخمها سنة بعد أخرى، والشكل الآتي يوضح تطور الميزانية الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية خلال 1970 – 2018:

الشكل رقم 2-25: تطور الميزانية الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية خلال الفترة 1970-2018 الوحدة (10⁶ دج)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الملحق (3).

من خلال تتبع التطورات الشكل (2-25)، يتضح تباين وعدم استقرار رصيد ميزانية الحكومة في الجزائر، فخلال الفترة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1985، باستثناء سنتي 1971 و1983 سجلت ميزانية الحكومة فائضا متباينا ب 430 مليون دج كأدنى رصيد سنة 1970، و 21 مليار دج كأعلى رصيد وذلك سنة 1981، في حين سجلت سنة 1971 عجزا قدره ب 22 مليون دج، أما سنة 1983 فعرفت عجزا قدره ب 4.181 مليار دج، ويرجع هذا الفائض أساسا إلى التدخل الإداري الكبير في تسير الشأن الاقتصادي (التخطيط المركزي) والتحسين التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية باعتبار الحماية البترولية تمثل أهم إيرادات الميزانية¹، لكن بعد الصدمة البترولية سنة 1986 وانفجار أزمة المديونية ارتفع عجز ميزانية الحكومة إلى 12.127 مليار دج²، والتي أثرت على الحصيلة المالية للإيرادات العامة، وبعدها الأزمة السياسية والظروف الأمنية، ومن ثم تحولت الفوائض إلى عجز في ميزانية الحكومة إلى غاية سنة 1999 باستثناء بعض السنوات (1990، 1991، 1996 و1997).

¹ بورجلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن (2020): "العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970 – 2017"، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 6، العدد 4، ص: 320.

² سيفور فضيلة، بلعباس رابح (2020): "أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ECM خلال الفترة 1965 – 2015"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، ص: 385.

ونتيجة لهذه الظروف عرفت الجزائر عدة معاهدات في ظل النظام المالي العالمي وهو ما أدى إلى وقوع الجزائر في مصيدة المديونية، وكانت أولى علاقاتها مع الصندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1991، وكما لجأت الحكومة الجزائرية إلى المؤسسات الدولية لإعادة جدولة ديونها و تم الاتفاق على برنامج متوسط الأجل البنك الدولي في اتفاقية برنامج التكيف الهيكلي التي يغطي فترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998، حيث ارتفع جراء ذلك كل هذا عجز ميزانية الحكومة خلال هذه الفترة 1992-1995، بسبب ازدياد المديونية وتمويل العجز بالإصدار النقدي من خلال طبع النقود حيث قدر العجز آنذاك بأكثر 162 مليار دج سنة 1993¹.

وعودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الوضعية المالية مريحة مما انعكس إيجابا على ميزانية الحكومة، أين حققت فائض خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007، حيث بلغ 400.039 مليار دج سنة 2000، و1040.969 مليار دج و1186.911 مليار دج سنتي 2004 و2006 على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث وصلت إلى 140 دولار للبرميل ومنه ارتفاع الجباية البترولية.

إبتداء من سنة 2008، يتضح لنا من الشكل السابق تنامي كبير للعجز ميزانية الحكومية، حيث انتقل 1288.605 مليار دج سنة 2008 إلى 3236.8 مليار دج سنة 2016، بارتفاع يتعدى مرتين، ويعزي هذا التنامي بسبب وهو انخفاض أسعار البترول متأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت اقتصاديات دول العالم سنة 2008، وبالرغم من استعادة أسعار النفط عافيتها تواصل عجز ميزانية الحكومة والسبب أيضا في ذلك تطبيق البرامج الإستثمارية (برنامج دعم النمو، والبرنامج التكميلي لدعم النمو)²، وأيضا الفترة التي عرفت زيادات معتبرة في أجور الموظفين ومراجعة الأنظمة التعويضية بأثر رجعي من سنة 2008³، وذلك بالرغم من التطور المستمر من سنة إلى أخرى للإيرادات، إلا أنها غير كافية لتغطية النفقات العمومية التي تتزايد بوتيرة أكبر من تزايد الإيرادات العمومية وهذا ما نتج عنه التزايد المستمر لعجز ميزانية الحكومية من سنة لأخرى.

¹ سي محمد كمال، بن با جلول (2017): "تقدير العلاقة بين عجز الميزانية، النقود والتضخم في الجزائر دراسة قياسية 1970 - 2016"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 1، العدد 3، ص: 90.

² بورجلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن (2020): مرجع سبق ذكره، ص: 321.

³ بن خالد فيضيل (2019): "أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2017"، مجلة دفاتر MECAS، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، ص: 214.

وتواصلت عجز ميزانية الحكومة خلال سنتي 2017 و2018 بـ 1247.7 مليار دج و1001.9 مليار دج على التوالي، وهذا بتزايد النفقات العمومية والانخفاض الكبير في الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار البترول منذ الثلاثي الأخير من سنة 2014، وبالرغم من كل الإجراءات السابقة التي اتخذتها الحكومة للحد من في قانون المالية سنة 2016، إلا أنها لم تكن كفيلة، لهذا تم التفكير في بدائل تشريعية متمثلة في القانون رقم 10/17 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017¹، تم اللجوء للتمويل التسيير الكمي، ولذا تبقى مشكلة العجز أكبر هاجس للحكومة في ظل بلوغ صندوق ضبط الإيرادات الحد القانوني، مما قد يحتم على الحكومة الإقدام على الاستدانة لتمويل هذا العجز.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية للتضخم

يمكن أن تشكل أيضا العوامل الخارجية المختلفة في تغذية الضغوط التضخمية المحلية بسبب الإنفتاح الإقتصادي الجزائري على العالم الخارجي، ومن أبرز هذه المصادر نجد:

1- التضخم المستورد:

يعد التضخم المستورد أحد المصادر الرئيسية للتضخم في الإقتصاد الجزائري أو قناة مهمة لنقل التضخم العالمي للإقتصاد الوطني، إذ أن أي زيادة في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج تتعكس بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار على المستوى المحلي، خاصة في ظل ضعف وعدم تجاوب القطاعات الإنتاجية من أجل سد فجوة الطلب أي تلبية الطلب المحلي، وعدم وجود مرونة للإحلال المحلي لبعض السلع، وكما هو معروف دائما أن الحكومة الجزائرية تخصص ميزانية ضخمة للواردات والتي يتنوع هيكلها.

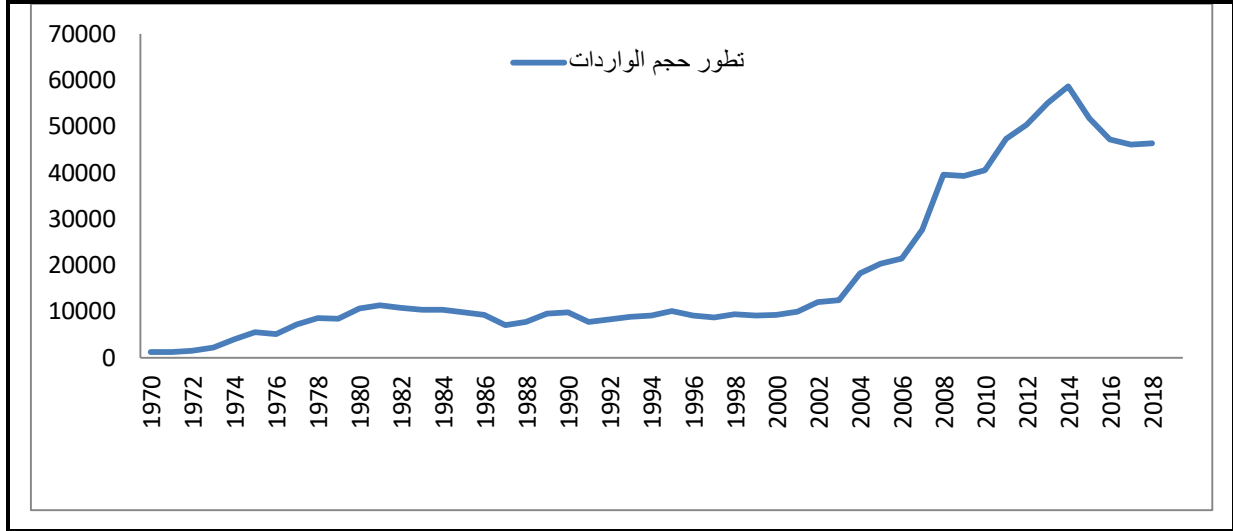
1-1- تطور الواردات الجزائرية:

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها، كما أنها غير قابلة للإحلال في معظمها إضافة إلى ذلك أن اغلب الواردات الجزائرية هي سلع ضرورية إما إستهلاكية، وسيطية أو استثمارية، مما بين أن الإقتصاد الجزائري مزال خاضع للتبعية الاقتصادية واعتماده على العالم الخارجي في تأمين حاجيته

¹ مكايي هجيرة، بوبكر محمد (2020): "مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية 2014-2019"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة ميله، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، ص: 221.

لمختلف السلع والخدمات، والشكل الموالي يوضح تطور حجم الواردات في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2018:

الشكل 2-26: تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018 (الوحدة (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث إعتامدا على بيانات UNCTAD STAT

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه (2-26)، أن حجم الواردات عرف تزايد ملحوظ منذ سنة 1970 إلى غاية سنة 1985، أين انتقل من 2235.71 مليون دولار إلى 10288 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى تمكن الجزائر من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع بفضل الفائض الذي حققه الميزاني التجاري¹، ولكن بعد سنة 1985 شهدت تراجع في حجم الواردات أين انخفض معدل نمو حجم الواردات بـ 23.69 % سنة 1987، وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر سنة 1986 وهي الأزمة البترولية.

واستمرت هذه الأزمة في تراجع حجم الواردات بعد التسعينات حيث انخفضت قيمة الواردات الكلية إلى أكثر من 30 %، نتيجة أزمة المديونية الخائفة، ولجوء الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي، واتخاذها مجموعة من الإجراءات تتعلق بالسياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الصرف الأجنبي²، وتطبيق قواعد صارمة على التمويل، وصارت العملات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار تخضع

¹ إينال أمينة، شبيبي عبد الرحيم، أمال بدو (2016): "التقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في الجزائر"، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، ص: 82.

² بوتيارة عنتر، بدار عاشور (2017): "محددات الطلب الداخلي على الواردات الكلية في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك"، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، ص: 283.

للموافقة من قبل لجنة خاصة¹، وبعض القيود التي فرضتها الدولة على بعض المنتجات المستوردة سنة 1992، مما أثر على حجم الواردات الكلية، وقدر حجم الواردات سنة 1991 بـ 7770 مليون دولار وسنة 1992 بـ 8310 مليون دولار.

وابتداء من سنة 1994 عرفت ارتفاع في حجم الواردات وهذا نتيجة تحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذا لشروط الصندوق النقد الدولي، والمتمثلة في تهيئة الإقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية²، لتشهدت بعد ذلك سنتي 1996 و1997 انخفاض في معدل النمو الواردات بـ 10 % و 4.42 % على التوالي، ويعزي انخفاض الواردات إلى حدوث انخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني.

وعرفت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018 ارتفاعا مستمرا في قيمة حجم الواردات الأمر الذي يبين استمرار تبعية الإقتصاد الجزائري للعالم الخارجي، حيث ارتفعت قيمة الواردات من حوالي 9171 مليون دولار سنة 2000 إلى حوالي 46271 مليون دولار سنة 2018 بتضاعف حوالي 5 مرات، وهذا راجع للارتفاع الكبير لحجم الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية الذي صاحب برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذي ميز هذه الفترة³، بالإضافة إلى ذلك توقيع لاتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي.

إلا أن هذا التزايد تخلله بعض انخفاض طفيف لقيمة حجم الواردات في بعض السنوات 2008 والفترة الممتدة من 2015 إلى 2017، وهذا لظروف الاقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وخاصة بعد التراجع في العوائد النفطية نهاية سنة 2014، ومنها لجوء الحكومة الجزائرية بتبني سياسة التقشف والترشيد، منها تخفيض الواردات من خلال رخص الاستيراد، ومن هنا يتضح لنا مدى اعتماد الجهاز الاستهلاكي والإنتاجي في الجزائر على العالم

¹ خليل علي، مدياني محمد (2014): "تمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 13، العدد 28، ص: 402.

² خليل علي، مدياني محمد (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 402.

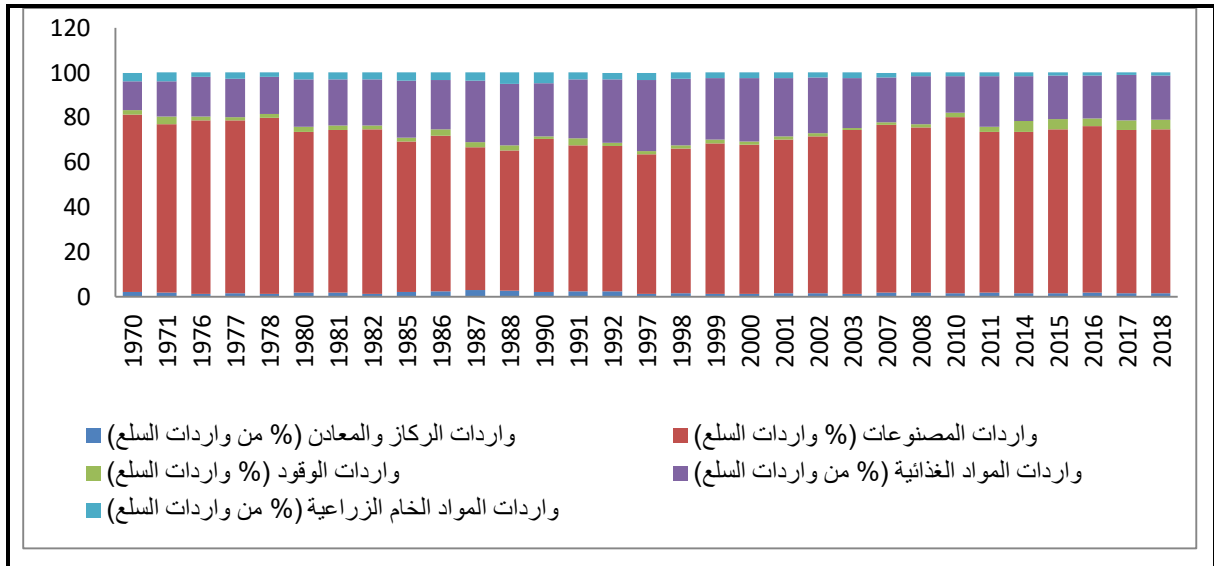
³ صالح تومي، سليمة لفضل (2020): "أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي: حالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، ص: 8.

الخارجي، ومنه التأثير المباشر على الأسعار المحلية للسلع سواء كانت موجهة للاستهلاك أو وسيطية موجهة للإنتاج، ومن جهة أخرى يمكن عرض وترتيب السلع المشكلة للواردات الجزائرية.

1-2- التركيبة السلعية للواردات:

الواردات من مختلف السلع في تزايد من سنة لأخرى، ومردده حسب العديد من الاقتصاديين إلى ضعف القطاع الإنتاجي كقطاع الصناعة، بالإضافة إلى القطاع الفلاحي الذي يعرف هو الآخر ضعف في الإنتاجية، مما استلزم اللجوء إلى الاستيراد¹، لكن الأمر ضاعف من الآثار السلبية من خلال ارتفاع معدلات التضخم التي تساهم فيها الواردات بقسم معين، وهو ما يمكن توضيحه في التركيبة السلعية للواردات في الشكل (27-2) أدناه:

الشكل 27-2: تطور بنية الواردات السلعية للفترة 1970 - 2018 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي

فبالنسبة لهيكل الواردات ونظرا للإستراتيجية الاقتصادية المبنية منذ السبعينات، كانت حصة الواردات هي لفئة واردات المصنوعات طيلة فترة الدراسة كما هي موضحة في الشكل (27-2)، حيث سجلت متوسط سنوي بـ 64.79 % وأعلى نسبة سجلت 2009 بـ 79.75 % من حجم الواردات الكلية،

¹ بن عزة محمد، بوهنة كلثوم: " انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري"، منشور على الموقع:

<https://iefpedia.com/arab/?p=37089>، تاريخ الإطلاع: 2020/07/06، ص: 13.

وهذا راجع لعدم قدرة الجزائر على إنتاج هذه السلع محليا، وإنما تستوردها جاهزة الصنع من الدول الصناعية، كما سجلت أدنى نسبة لها في بعض السنوات 1994، 1996 و1997 كنتيجة¹:

- التباطؤ في نشاط الجهاز الإنتاجي قد أدى إلى انخفاض الواردات المادة الأولية ونصف المصنعة؛
- حل العديد من المؤسسات العمومية؛
- غلق وحدات إنتاج القطاع الخاص نتيجة المنافسة المفروضة من قبل المستوردين بعد تحرير التجارة الخارجية؛
- استمرار اتجاه نقص الاستثمار.

ثم تأتي الواردات من السلع الزراعية في المرتبة الثانية، التي عرفت وتيرة متزايدة في قيمتها، حيث واصل ارتفاعها بـ 680 مليون دج سنة 1970 بنسبة 12.73 % من حجم الواردات الكلية، لتبلغ 842 مليار دج سنة 2017، وقد مس هذا الارتفاع مجمل المواد الأساسية كالحبوب والحليب ومشتقاته، أما بالنسبة لبقية الفئات شهدت ارتفاع طفيف وهي واردات المواد الخام الزراعية، و واردات الوقود و واردات الركاز والمعادن، حيث لم تتجاوز معدل متوسطها سنوي 3 % خلال فترة الدراسة.

2- سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية:

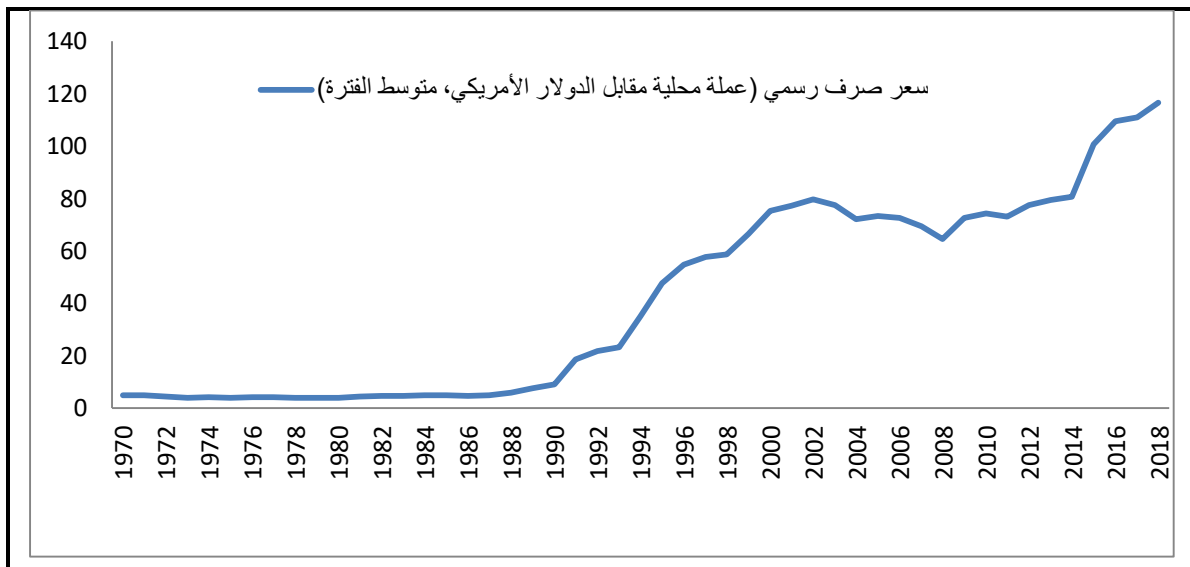
إن تخفيض في قيمة العملة، هو في الواقع خفض سعر الصرف الرسمي لتلك العملة مقابل عملة دولية مرجعية (كالدولار الأمريكي أو الأورو الأوربي.. إلخ)، بحيث يقل عدد الوحدات الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، حيث تلجأ البلدان إلى قرار تخفيض قيمة عملتها الوطنية بشكل أساسي من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية، فهذا التخفيض يؤدي إلى جعل أسعار المستوردة أعلى بالنسبة للمقيمين²، مما يفترض أنه سيحدد من شراء السلع القادمة من الخارج، ويشجع الإقبال على المنتوجات الوطنية، وبالمقابل تصبح أسعار السلع المنتجة محليا أرخص بالنسبة للأجانب، مما يفترض أنه سوف يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ومن ثم يرفع حجم الصادرات.

¹ بوتيارة عنتر، بدار عاشور (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 285.

² بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام (2018): "تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 18، العدد 1، ص: 114.

لكن بالمقابل أن الإقتصاد الجزائري هو أحادي التصدير، وعليه فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يعود بالآثار المباشرة على الواردات لأن معظم الواردات الجزائرية هي عبارة عن مواد إستهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك من المواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي ولا يوجد بديل لها¹، الأمر الذي سيترتب عنه ارتفاع في الأسعار داخليا مما سيؤدي حتما في ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم، ولهذا يعتبر التخفيض في سعر صرف العملة أحد العوامل القوية لحدوث تسارع في معدلات التضخم المحلي، ومن خلال ذلك سوف نوضح في الشكل البياني الموالي صورة لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1970 - 2018:

الشكل 2-28: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1970 - 2017



المصدر: من إعداد الباحث إعتقادا على معطيات البنك العالمي

تميزت فترة سنوات السبعينات بأهمية كبيرة من خلال تطبيق نظام جديد للتسيير مع الانطلاق المخطط الاقتصادية للتنمية، حيث نلاحظ من خلال الشكل (2-28) أعلاه ثبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1984، حيث أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار واحد لم يتجاوز 4 دينار جزائري، ويمكن تفسير ذلك أن سياسة سعر الصرف تتماشى مع النهج الاقتصادي المتبع وهو مركزية القرارات، إن لم نقل أن هذه السياسات كانت

¹ مبارك بوعشة (1999): "السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 10، العدد 2،

مهمشة لأن الدينار كان مجرد وحدة حساب¹، وهذا خاصة الفترة 1970 - 1973 ثبات تاما في قيمته مقابل أهم العملات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها الدولار الأمريكي، ورغم ضعف المتواصل في الفرنك الفرنسي إلا أن الدينار الجزائري بقي سعر صرفه ثابتا بالنسبة للدولار الأمريكي، الشيء الذي قد يكون مرده لعدم الارتباط المباشر بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى ضعف المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الحين².

ومع انهيار نظام بروتن وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف الثابتة والمطبقة عن اتفاقية بروتن وودز سنة 1971³، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977، وبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 وظهور معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة، وذلك قصد الحفاظ على استقراره، وكذا استقلالية عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، حيث منحت لكل عملة منها ترجيحا محددًا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي، وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك⁴.

وفي عام 1986 تعرض اقتصاد الجزائري لصدمة نفطية معاكسة واستجابت الحكومة للتراجع الكبير في إيرادات الصادرات باللجوء للاقتراض من الخارج وبتشديد قيود على الواردات. وفي وقت ذاته اتبعت السلطات سياسة نشطة لسعر الصرف، تضمنت خفض قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات بنسبة 31 % بين سنتي 1986 و1988، وبعد سنة 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل سعر الصرف الدينار الجزائري، فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار

¹ زدون جمال، بن جدو عائشة (2017): "العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المستورد دراسة قياسية 1980 - 2013"، يوم دراسي حول أثر

التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 10.

² لباز الأمين (2016): "مسار سياسة سعر الصرف دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964 - 2015"، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، ص: 122.

³ سيد أمر زهرة (2017): "انعكاسات سياسات الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2016"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، ص: 105.

⁴ بوالكوار نورالدين، عزالدين شرون (2019): "تحليل وقياس أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على معدل التضخم خلال الفترة 1970 - 2017"، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، المغرب، المجلد 7، العدد 2، ص: 171.

الجزائري التي شرع العمل بها انطلاقا من مارس سنة 1987¹، حيث بقي الدينار الجزائري محافظ على متوسط سعر الصرف مقبول جدا أين انتقل سعر الصرف الدينار إلى 4.702 دينار جزائري لكل دولار أمريكي سنة 1986.

تزامن مع انخفاض العوائد المالية بسبب تراجع أسعار البترول، وانخفاض احتياطي السيولة الأجنبية، وزيادة حجم المديونية وخدماتها، ومن ثم حدوث انخفاض الاستيراد من الخارج، شرعت الحكومة الجزائرية في تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق التدرجي ومراقب طبق خلال فترة طويلة نسبيا امتدت من سنة 1987 إلى غاية مارس 1991، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 4.95 دج إلى 17.7 دج، وبمعدل 103 % كانخفاض على طول ثلاثة سنوات من نهاية سنة 1987 إلى نهاية سنة 1990²، وشهدت هذه مرحلة انخفاضات التاريخية للدينار الجزائري لم يسبق لها مثل خاصة أن هذه الفترة كانت الانتقال للدخول في الإقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وأن هذا الانخفاض الذي عرفه الدينار الجزائري لم يكن على المستوى الرسمي فقط، بل كان بشكل أكبر في السوق الموازية والتي لا يمكن تجاهلها لحجم التداول الكبير فيها للعملة الأجنبية³، وفي نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض وفقا لما اتفق عليه مع النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني قرار التخفيض في الدينار بنسبة 22 % ليصل معدل صرفه إلى 22.5 دينار جزائري مقابل لدولار الواحد، واستقر سعر الصرف الدينار حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس 1994⁴، ومع نهاية سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية سنة من 01 أكتوبر 1994، ونلاحظ أن البنك المركزي واصل تخفيض قيمة العملة حيث بلغ سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في سنة 1994 قيمة 35.05 دينار للدولار الواحد، ثم ارتفع إلى 47.66 دينار للدولار الواحد سنة 1995.

¹ بن يوسف نوة (2016): "أثر التضخم على سعر الصرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2015"، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 16، ص: 91.

² ياسين سي لاختصر غربي، طه حسين نوي (2018): "تمنجة العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري والعرض النقدي خلال الفترة 1970 - 2015"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، ص: 135.

³ لباز الأمين (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 125.

⁴ زون جمال، بن جدو عائشة (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 7.

بعدها لجأت السلطات النقدية إلى سياسة نظام سعر الصرف بنظام التعويم " العائم المسير" بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي مع إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في سنة 1996، ما من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها مع إبقاء إمكانية تدخل البنك المركزي في هذا السوق¹، لكنها توالى التخفيضات في سعر الصرف بوصوله سنة 2000 واحد دولار مقابل 75.25 دينار جزائري، وتواصل هذا الانخفاض أيضا سنة 2002. وابتداء من سنة 2004 شهدت تحسن في سعر الصرف أين أصبح واحد دولار يساوي 72.06 دج بعد أن كان يساوي 77.39 دج سنة 2003 أي بتحسن في سعر الصرف الدينار 5.33 دج، وتواصل هذا التحسن إلى غاية سنة 2008، حيث سجل الدينار أحسن مستوى له مقابل الدولار في هذه الفترة بسعر صرف قدره 64.58 دج، ليعود ويسجل الدينار الجزائري انخفاضات من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 إلى نحو 80.57 دج، ومع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في نهاية سنة 2014 شهد الإقتصاد الجزائري صدمة جديدة، تم من خلالها لجوء البنك المركزي من جديد إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتواصل سقوطه الحر مقابل الدولار الأمريكي لمستوى غير مسبق منذ الاستقلال مسجلا قيمة 116.59 دج مقابل دولار أمريكي سنة 2018، لكن حقيقة الوضع صعبة في الواقع الذي يعيشه المواطن الجزائري لأن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة في حالة مقارنتها مع المعاملات الدولية كالتحويل الدينار الجزائري مقابل عملات دولية الأورو.....إلخ.

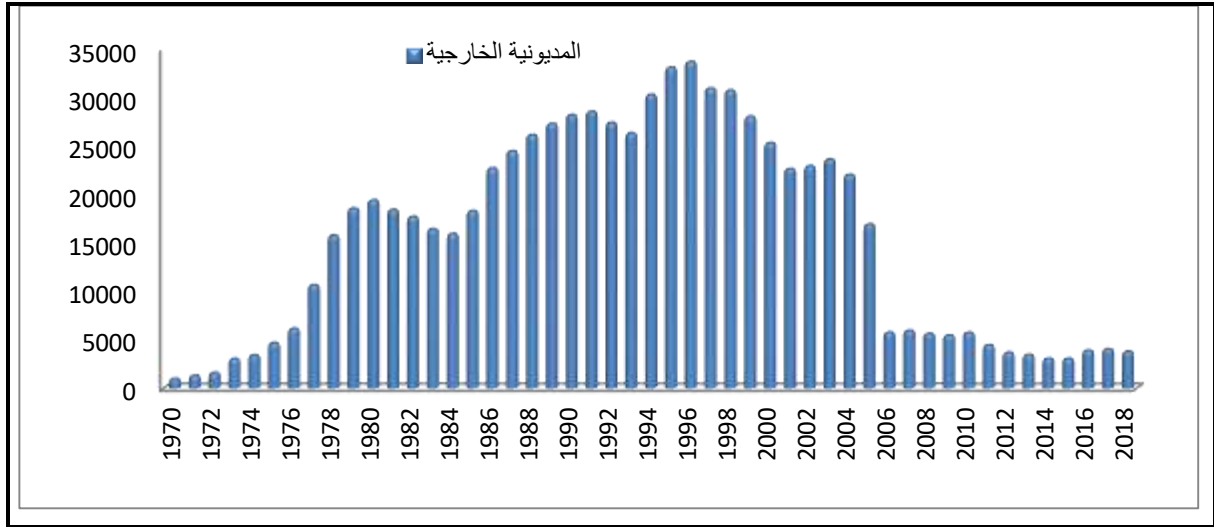
3- المديونية الخارجية:

وقع الإقتصاد الجزائري في فخ المديونية الخارجية، وبلغ حجمها مستويات حرجة، وهذا ما أصبح يشكل عبئا على الإقتصاد الوطني، حيث تحولت هذه القروض الخارجية التي حصلت عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية من عامل مساعد إلى عامل ضغط²، الأمر الذي جعلها تدور في حلقة مفرغة، وهذا ما أحدثته من آثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، والشكل الموالى يعطينا صورة أوضح على تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 – 2018:

¹ مروان حديد (2018): "تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016 مقارنة نماذج SVAR باستخدام برنامج Eviews 10"، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، ص: 88.

² الهاشمي بوجعدار (1999): "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وآثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، ص: 107.

الشكل 2-29: تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال 1970 - 2018 (الوحدة (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:

- شبيبي عبد الرحيم (2012): "الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 243.

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2014، 2016، 2019.

من خلال الأرقام الموضحة في الشكل البياني (2-29) يتبين لنا أن تطور المديونية الخارجية في الإقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى أربعة، وهذا ما يعكس في نفس الوقت طبيعة المرحلة التي مر بها الإقتصاد الجزائري:

▪ **المرحلة الأولى 1970 - 1980:** نلاحظ أن المديونية الخارجية خلال هذه المرحلة، تميزت بتصاعد مستمر وبمعدلات نمو مرتفعة، حيث ارتفعت بأكثر من 20 مرة خلال 11 سنة، أي انتقلت من 939.6 مليون دولار إلى 19365.1 مليون دولار، ويمكن تفسير هذا النمو والكبير للمديونية بطبيعة المرحلة، أي مرحلة بناء الإقتصاد "المخططات"¹، ويتم تمويل هذه الإستثمارات المخططة عن طريق عقد قروض خارجية بشروط غير مواتية (أسعار فائدة عالية، وأجال تسديد قصيرة) ذلك بضمان إيرادات تصدير المحروقات²، خاصة هذه الفترة الإرتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط قد ساعد الحكومة في إرتفاع حجم المداخيل للدولة بالعملة وهذا ما يؤكد في هذه المرحلة إرتباط مديونية الجزائر

¹ روايح عبد الباقي (2005): "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 90.

² بن يوسف نوة (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 175.

بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل خطر أو حرج حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة¹.

▪ **المرحلة الثانية 1981 - 1984:** حيث عرفت هذه المرحلة انخفاض المديونية الخارجية من 18372.5 مليون دولار إلى 15892.2 مليون دولار، ويرجع هذا الانخفاض نسبيا في حجم المديونية إلى العوامل الآتية²:

▪ الزيادة التي عرفتتها أسعار النفط في السوق العالمي خلال تلك الفترة، إذ وصل سعر البرميل النفط إلى 43 دولار، وهو ما أدى إلى زيادة المداخيل الجزائر من العملة الصعبة وهو ما مكنها من تسديد جزء من المديونية؛

▪ التحسن الكبير الذي طرأ على قيمة الدولار خلال تلك الفترة، حيث وصل سعر صرفه اتجاه الفرنك الفرنسي إلى 10 فرنكات سنة 1984 بعدما كان يساوي 5 فرنكات فرنسية سنة 1980، وهذا ما كان في صالح الجزائر على اعتبار أن تقييم المحروقات في السوق العالمي يتم بالدولار؛

▪ تغيير إستراتيجية التنمية في بداية الثمانيات، حيث تخلى عن النموذج الصناعات المصنعة، وتم إلغاء العديد من المشاريع الصناعية وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعة الخفيفة والفلاحة، والهياكل القاعدية.

▪ **المرحلة الثالثة 1985 - 1993:** تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي شهدتها العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية حيث تميزت هذه الفترة بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في السنوات (1986، 1989، 1990 و1991)، وبأزمة سياسية وأمنية حادة³، فأدى ذلك إلى الإرتفاع المستمر للديون الخارجية حيث انتقلت من 18259.9 مليون دولار سنة 1985 إلى 26266.7 مليون دولار سنة 1993، ومن هنا اعتبرت الجزائر كبلد متوقف عن دفع ديونه، الشيء الذي دفع السلطات آنذاك إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة هذه الديون، وهذا ما كان بالفعل سنة 1994، أين استغادت الجزائر من إعادة الجدولة، من خلالها وفق كل من نادي

¹ تحتاح محمد رضا: "دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر"، منشور على الموقع:

[15952922960964234753.googlegroups.com&attach=DOC](https://www.google.com/search?q=15952922960964234753.googlegroups.com&attach=DOC)، تاريخ الإطلاع: 2020/07/17، ص: 5-6.

² بن الطاهر حسين (2007): "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص: 231.

³ تحتاح محمد رضا: مرجع سبق ذكره، ص: 6.

باريس الذي يهتم بتسيير الديون العامة ونادي لندن الذي يهتم بتسيير الديون الخاصة على عملية إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية¹، بحيث انتقلت من 30232.8 مليون دولار سنة 1994 إلى 33644.5 مليون دولار سنة 1996، ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر من سنة 1997، وتمثل هذه السنة نقطة التحول أين شهدت المديونية الخارجية للجزائر اتجاها تنازليا لتبلغ 27997.1 مليون دولار سنة 1999 أي إنخفض بنسبة 16.79 % منذ سنة 1996.

▪ **المرحلة الرابعة 2000 - 2018:** عودة انتعاش في أسعار النفط ابتداء من سنة 2000، أعطى نوعا من الراحة المالية للإقتصاد الجزائري والحكومة الجزائرية، مما أدى إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، الشيء الذي تم استغلاله في التسيير الجيد للمديونية الخارجية التي انخفضت قيمتها من 25271.7 مليون دولار سنة 2000 إلى حدود 5720.899 مليون دولار سنة 2006، ثم إلى حوالي 4405 مليون دولار سنة 2011، وانتهت سنة 2018 بمستوى مديونية خارجية منخفض غير مسبوق تاريخيا حيث لم يتعد 3745.2 مليون دولار، وقد ساهم في هذا الانخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، اسبانيا وإيطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة في الجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق في ديونها الخارجية، وأيضا إلى ذلك توقيع الحكومة على مذكرة بين الجزائر وروسيا سنة 2006 حول إلغاء الديون الروسية والمقدرة حوالي 4.7 مليار دولار، وفي المقابل التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين².

المبحث الثالث: آثار التضخم على الإقتصاد الوطني والسياسات المتبعة للحد منه

والواضح أن الارتفاع المتواصل لمعدلات التضخم بالجزائر يصاحبه بنتائج سلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وبالتالي لا يعالج إلا من خلال السياسات الاقتصادية للدولة من بينها السياسة النقدية التي يسعى من خلالها صناع القرار وهم المسؤولين في البنوك المركزية إلى انتهاج أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على المقاربة المباشرة للحد من التضخم استنادا إلى الإجراءات وأدوات إما كمية أو نوعية أو السياسة المالية. كما تم التبني من قبل الحكومة الجزائرية

¹ شيببي عبد الرحيم (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 245.

² عيساني عارم (2019): "أثر المديونية على النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015)"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة المدينة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، ص: 327.

سياسة استهداف التضخم في الإقتصاد الجزائري، كإستراتيجية للحد منه للمعدلات المرتفعة والحفاظ على ثباته لفترة طويلة الأجل.

المطلب الأول: الآثار المترتبة للتضخم على الإقتصاد الجزائري

إن للتضخم معدلات مسموح بها، وأنه في حال تجاوز هذا المعدل يترتب عليه ويترك آثار مختلفة على مختلف المتغيرات الاقتصادية أي دولة، ونجد أن الإقتصاد الجزائري عينة من دول العالم عرف فترات تضخمية، أين كانت لها انعكاسات سلبية وبشكل مباشر أو غير مباشر على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن، وعليه يمكن تحديد الآثار المترتبة عن ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

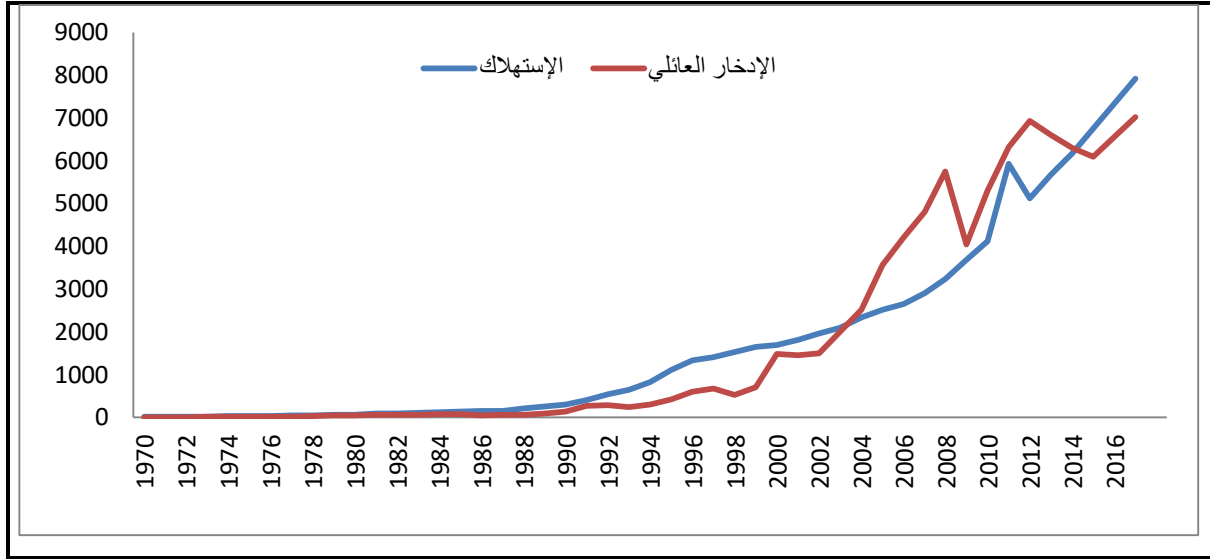
1- الآثار الاقتصادية:

تظهر آثار التضخم على الجانب الإقتصادي كثيرة ومتعددة وبشكل ملموس، حيث يتسبب في ذلك بحدوث اختلالات في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية تنعكس سلبا على أداء النشاط الإقتصادي، من بين هذه المؤشرات نجد:

1-1- أثر التضخم على الإيداع والإستهلاك :

مما لاشك فيه أن التضخم كظاهرة إقتصادية له آثارا متباينة على الإيداع والإستهلاك، وكما هو معروف أنه يخصص جزء من الدخل للإستهلاك والإيداع، وأنه في أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الإستهلاك والإيداع، فقد تؤدي الموجات التضخمية إلى خلق أوضاع من شأنها أن تخفض الإيداع، مما يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار يخفض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي، مما يلجأ الأفراد في هذه الحالة إلى تقليص مدخراتهم للمحافظة على إستهلاكهم السابق، وبالإضافة إلى ذلك تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، إذ يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها إلى أصول مادية، وبالتالي ينعدم الحافز للإيداع ويزداد الإستهلاك. ولذلك يعتبر الاقتصاديون التضخم من العوامل المؤثرة على الادخار بأنواعه، ويمكن إيضاح تطور حجم كل من الإيداع والإستهلاك في الإقتصاد الجزائري في الشكل الآتي:

الشكل 2-30: تطور حجم كل من الادخار العائلي والاستهلاك خلال الفترة 1970-2017 (الوحدة 10^6 دج)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- بن عيسى عمران (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 126.

- الديوان الوطني للإحصائيات: "الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017"، المحاسبة الوطنية، ص: 65.

من خلال البيانات الإحصائية المبينة في الشكل أعلاه (2-30)، نلاحظ أن الادخار العائلي عرف عدة فترات متباينة، حيث سجل في فترة السبعينات والثمانينات وهي الفترة المعروفة بالإقتصاد الموجه بالضعف الشديد في الادخار العائلي حيث بلغ معدل نموه خلال الفترة من سنة 1970 إلى غاية 1989 بـ 15.24 %، ويمكن تفسير ذلك وهو انكماش على مستوى الدخل المتاح للأسر¹، نظرا للظروف الصعبة التي مر بها الإقتصاد والتي تركت أثارها على الادخار خاصة بعد تسجيل لمستويات معدل التضخم جد مرتفعة بلغت 17.52 % سنة 1977، في حين سجلت معدل نمو الإستهلاك بـ 15.89 %، بحيث أصبح من الصعب الفرد الجزائري أن يحافظ على مستواه المعيشي.

ومع بداية التسعينات عرف الإدخار العائلي ارتفاعا محسوسا، حيث انتقل من 139.78 مليار دج سنة 1990 إلى 1481.27 مليار دج سنة 2000، بمعدل نمو بلغ 23.94 % مقارنة بالفترة السابقة، وقد تزامن ذلك أيضا مع تسجيل نمو طفيف في الإستهلاك بمعدل نمو 16.81 %، ويمكن إرجاع هذه التطورات الايجابية في حجم المدخرات العائلية ونمو الإستهلاك بعدة أسباب، قد يكون منها عدم عدالة توزيع والتي أفرز عنها فوارق اجتماعية تمثلت في وجود طبقات غنية وفقيرة وتقليص في

¹ بالعجين خالدية، زايري بلقاسم (2017): "محددات الادخار العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970 - 2012"، مجلة العلوم الإنسانية،

جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، ص: 609.

الطبقة المتوسطة، الأمر الذي أدى إلى تمركز المداخيل لدى الطبقة الغنية وبروز طبقات ثرية وهي الطبقة التي تساهم في زيادة الإدخار العائلي¹.

وبحلول سنة 2000 عرف الإدخار العائلي بعدها التحسن الملحوظ كما هو موضح في الشكل حيث أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني²، وفي نفس الوقت نلاحظ أن الإستهلاك الأسري شهد تباطؤ في نموه، وهذه الفترة هي نتيجة إستقرار الإقتصاد وتحسن الدخل المتاح بدوره بعد ما كان منخفضا في السنوات السابقة .

1-2- أثر التضخم على الإستثمار:

يشجع التضخم على الإستثمار في قطاعات التي ربحها مرتفعة بسبب ارتفاع أسعارها على حساب بقية القطاعات الأخرى، وبالتالي توجه أصحاب رؤوس الأموال على توسيع استثماراتهم ذات المردودية أكبر والتي لا تتطلب وقت أطول لتحقيقها دون المراعاة فائدتها على الإقتصاد الوطني، وهذا ما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق نلاحظ تطور في بعض القطاعات الأساسية في الإقتصاد الوطني على حساب قطاعات الأخرى خاصة في التسعينات أين شهد الإنفاق الإستثماري في القطاع الصناعي تغيرا سالباً بالنسب 6.1 %، 7.9 % و 0.9 % خلال السنوات 1994، 1996 و 1998 على التوالي والتي عرفت معدلات التضخم مرتفعة، وفي المقابل نجد أن نصيب الإنفاق الاستثماري في قطاع النقل والبناء قد ارتفع من 11.5 % سنة 1994 إلى 22.5 % سنة 1998، وهي معدلات أعلى من تلك التي حصلت في القطاعات الإنتاج السلي، وهذا ما أدى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية³.

أما بعد الفترة سنة 2000 ومع تحسن الأوضاع الإقتصادية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية المتمثلة في المصالحة الوطنية، و تحسن مناخ الأعمال في الجزائر ووصول معدلات التضخم إلى أدنى مستوياته، عرف تحسن في الاستثمار سواء المحلي أو

¹ بن عيسى عمران (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 127.

² أحمد سلامي، محمد شيخي (2008): "تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970 - 2005"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 6، ص: 137.

³ بن يوسف نوة (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 184.

الأجنبي في بعض القطاعات الأساسية في الإقتصاد الوطني، وفي مقدمتها النقل، الصناعة والبناء حيث بلغت عدد المشاريع بـ 29267، 12698 و 11031 على التوالي¹، وفي نفس الوقت عرفت تطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ارتفعت من 180671 سنة 2001 إلى 787379 سنة 2017².

وعليه أنه التوجه في الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية دون قطاعات الإنتاج السلعي سيؤدي حتما إلى حدوث اختلالات في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي ظهور ما يعرف بالتضخم الهيكلي وهذا ما يلاحظ في الإقتصاد الوطني³.

1-3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

إن أهم الآثار السلبية للتضخم على ميزان المدفوعات لدولة وهي تلك الزيادة في الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري)، فالزيادة التضخمية في الدخل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الاستيراد غير مقيد سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته، وقد شهد ميزان المدفوعات وضعية غير مستقرة في ظل التسيير الممركز، حيث حقق فائض في بعض السنوات سنة 1971 و 1974 بـ 43 مليون دولار و 176 مليون دولار على التوالي، ويرجع أساسا إلى فائض في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ومع تسجيل سنة 1972 عجزا قدره 124 مليون دولار و 447 مليون دولار سنة 1973 تحت تأثير تفاقم عجز الميزان التجاري⁴، وفي فترة الثمانيات شهدت سنة 1986 تدهور أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار من

¹ الوكالة الوطنية للإستثمار: "بيانات التصريح بالإستثمار 2002 - 2017"، منشور على الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/06.

² هواري علي، بلخير فريد (2017): " دور القانون التوجيهي في تطور وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يوم دراسي حول إشكالية تطوير المؤسسات الجزائرية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، ص: 12.

³ أسماء مخاليف (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 202.

⁴ رحموني سيد أحمد (2012): "تطور حالة ميزان المدفوعات خلال الفترة 1988 - 2007"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ص: 297.

جهة، وارتفاع الواردات من جهة أخرى، وضعف الجهاز الإنتاجي¹، لذا تأثر ميزان المدفوعات وسجل عجزا معتبرا قدره 2.230 مليار دولار، ليعرف تحسنا سنة 1987 ثم يعود إلى العجز مرة أخرى خلال سنتي 1988 و1989.

ومع التسعينات بعد التوجه الاقتصادي الجديد النظام الرأسمالي، وأثر تحرير الأسعار بشكل كبير على الفعاليات الاقتصادية في الإقتصاد الجزائري ساهم في زيادة نسب التضخم، مما انعكست على الميزان المدفوعات بصورة واضحة في تسجيل عجزا مستمرا من سنة 1993 بـ 0.01 مليار دولار إلى غاية سنة 1998 بـ 2.38 مليار دولار باستثناء سنتي 1992 و1997 بـ 230 مليون دولار و 1.16 مليار دولار².

ويتحسن العوائد النفطية منذ سنة 2000 حقق ميزان المدفوعات فائض مستمرا إلى غاية سنة 2008، حيث سجل في سنة 2004 فائض بلغ 9.25 مليار دولار (بلغت قيمة صادرات البترول 31.55 مليون دولار) ليرتفع إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 (بلغت قيمة صادرات البترول 44.19 مليون دولار)³، وقد قابل في نفس هذه الفترة معدلات التضخم مقبولة بمتوسط 2.93 %، غير أنه في سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار سنة 2008 ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول وتقلص الإيرادات البترولية، غير أنه ابتداء من سنة 2010 عرف تحسنا قدر فائض ميزان المدفوعات بـ 20.14 مليار دولار، وفي سنة 2012 بدأ في التراجع ليسجل 0.13 مليار دولار وهذه مع وصول معدل التضخم خلال هذه السنة مستويات مرتفعة بـ 8.89 %، وهذا راجع للارتفاع الواردات السلع الإستهلاك غير الغذائية بصفة كبيرة في الارتفاع القوي لواردات السلع، والتي بلغت مستوى 51.57 مليار دولار في سنة 2012 مقارنة 46.93 مليار دولار في سنة 2011 مقابل 37.99 مليار دولار سنة 2008⁴، ليستمر في التراجع وتحقيق العجز المتواصل في

¹ عزازي فريدة (2010): "أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية اقتصادية 1970 - 2008"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 4، ص: 54.

² صالح أوباية، عبد الرزاق الخليل (2018): "أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990 - 2016"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، ص: 174.

³ بسدات كريمة (2016): "دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر" مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، ص: 252.

⁴ بنك الجزائر (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 73.

ميزان المدفوعات السنوات الموالية، ليصل إلى 15.82 مليار دج سنة 2018 مقابل 21.76 مليار دج سنة 2017.

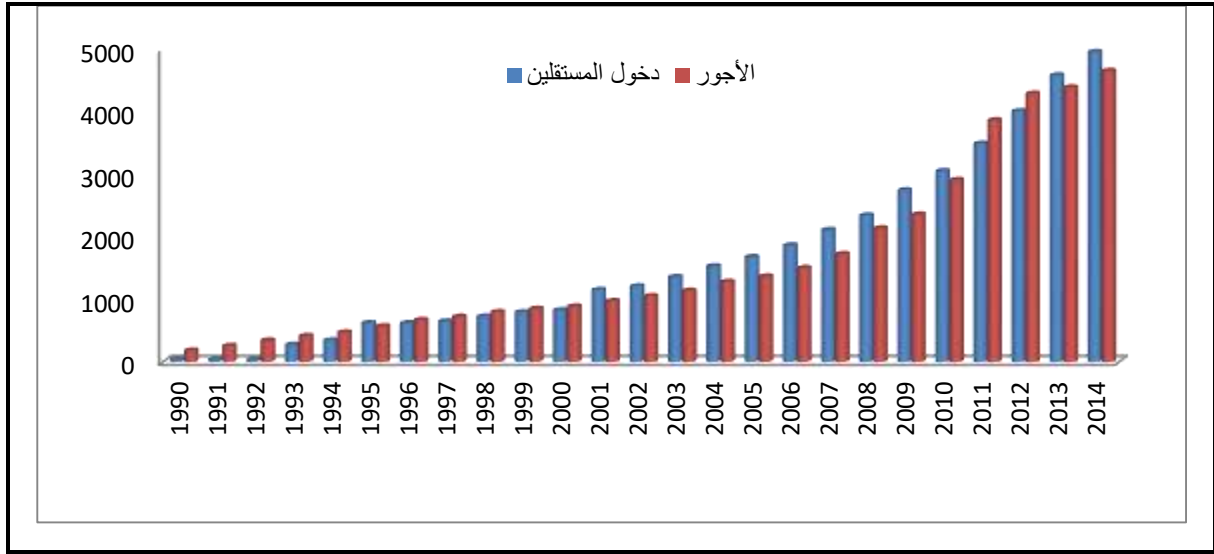
1-4- أثر التضخم على توزيع المداخيل:

إن أول الفئات المتضررة من الضغوط التضخمية من ذلك هم أصحاب الدخل الثابت (الموظفون، المتقاعدون...إلخ)، لأن دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغير الأسعار، ويزداد تضرر هذه الفئات كلما كان ارتفاع مستوى العام للأسعار، وفي نفس الوقت تؤدي هذه الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة أخرى من المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجحة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها¹. ويتضح من خلال الشكل أدناه (2-31) أن رواتب الأجراء انتقلت من 180 مليار دج سنة 1990 إلى 667.2 مليار دج سنة 1992 مليار دج، بزيادة قدرها 487.2 مليار دج، بينما دخل المستقلين نجد أنها عرفت تغير بـ 583.6 مليار دج، ومع بداية سنة 1993 عرفت في تحسن دخول المستقلين أين انتقلت من 271.9 مليار دج إلى 825.4 مليار سنة 2000 بالمقابل نجد رواتب الأجراء انتقلت من 412.5 مليار دج إلى 884.6 مليار دج، بمعدل نمو أقل من معدل نمو دخول المستقلين التي تستحوذ على نسبة معتبرة من كتلة الأجور، ليستمر في الارتفاع كلاهما إلى غاية سنة 2014 من خلال وصلت دخول المستقلين إلى 4954.3 مليار دج و4651.6 مليار دج دخول الأجراء، وفي الأخير يتبين أن معدلات نمو المداخيل المستقلة أعلى من معدلات نمو الأجراء، مما يدل على وجود فجوة في الدخل بين رواتب الأجراء والمستقلين وهذا راجع في جانب كبير منه إلى مستويات معدلات التضخم الذي ساهمت في إعادة توزيع المداخيل واتساع فوارق الدخل وهذا ما يشهده الإقتصاد الجزائري في تدهور وتآكل في القدرة الشرائية للفئة التي تتلقى أجورا ما بين 18 ألف و30 ألف دينار، أو 35 ألف و60 ألف دينار، وهي والتي تمس فئة الوظيف العمومي، التي عرفت نموا ضعيفا في مستويات الأجور والتي لا تتناسب مع المستوى العام للأسعار مما أدى إلى ممارسة بعض الموظفين في الدولة إلى ممارسة مهام أخرى لتعويض النقص في الأجور للمحافظة على قدرتهم الشرائية، ومنه يمكن القول أن ارتفاع معدلات التضخم أدت إلى تقسيم المجتمع إلى فئتين، الفئة الأولى تصنف في دائرة الفقر، والثانية تمتلك الثروة وتزداد غنى، بعدما تم القضاء على الطبقة المتوسطة.

¹ بن عزة محمد، بوهنة كلثوم: مرجع سبق ذكره، ص: 7.

الشكل 2-31: تطور رواتب الأجراء ومداخيل المستقلين

الوحدة (10⁶ دج)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

2- الآثار الإجتماعية:

لا يقتصر التضخم فقط على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد حتى إلى الجانب الإجتماعي

ويولد آثار غير مرغوب فيها لدى المجتمع الجزائري، ويمكن أن نوجز هذه الآثار فيما يلي:

2-1- زيادة معدلات الفقر:

يعد التضخم أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في الجزائر، وهذا نظرا للمخاطر التي يلحقها بالمجتمع نتيجة لارتفاع مستوى العام للأسعار، وتعد الفئات أصحاب الأعمال اليومية هي الفئات الأكثر ضررا نظرا لعملهم الغير المنتظم، خاصة عدم قدرة هذه الفئة على حماية أنفسهم من مخاطر التضخم وهذا مقارنة مع الفئات ذات الدخول، مما تجعله يتحمل ارتفاع أعباء المعيشة وتكاليفها، وبناء على تقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2005 الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر في الجزائر قد تراجع من 23.20 % سنة 1990 إلى 21.9 % سنة 2001 ثم إلى 12.2 % سنة 2005 ليواصل الانخفاض سنة 2006 حيث بلغ 5.6 % ويستقر عند 5 % سنة 2008، وأن 3.6 % من عدد السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الغذائي سنة 1988 تراجع

إلى 1.2 % سنة 2004¹، وبتحليلنا لهذه المعطيات يلاحظ أنها كانت مرتفعة خلال أوائل التسعينات وهذا راجع للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر من بين مؤشراتها ارتفاع معدلات التضخم أين بلغت أقصاها 31.67 % سنة 1992، ومع تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر وانخفاض معدلات التضخم تراجعت معدلات الفقر في الجزائر.

2-2- هجرة الأدمغة الجزائرية:

إن انخفاض الرواتب وعدم مواكبتها لمتطلبات العيش، تعد من الأسباب الرئيسية الطارئة للكفاءات الجزائرية، حيث تعرف الجزائر كل سنة عشرات الآلاف من الأطر والباحثين والمهندسين والأطباء المكونين بجهد وإمكانيات الدولة الجزائرية يغادرون بحثا عن مستقبل أفضل في الخارج وعيش رغيد في أوروبا وغيرها من البلدان الغربية، على سبيل مثال نجد أن راتب أستاذ جامعي لا يكفي لتغطية النفقات الأساسية كالأكل والشرب واللبس والتداوي، وحتى بعد الزيادة لا يزال الراتب غير كاف لاقتناء سكن خاص به².

2-3- أثر التضخم داخل المجتمع الجزائري:

إن ارتفاع معدلات التضخم له تأثيرات سلبية على الوضع الاجتماعي للجزائريين، من بين هذه السلبيات نجد انتشار ظاهرة التسول وارتفاع معدلات الجريمة والسرقفة، وأيضا أصبح ارتفاع الأسعار السلع الرئيسية الضرورية تهدد العائلات الجزائرية وتشكل عليهم ضغط وترهقهم، مما يؤدي إلى ظهور بعض الأمراض كالضغط والقلق، ويصبح العيش في الوطن لدى المواطن تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، وهذا ما شاهدناه في الآونة الأخيرة أين انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوساط الشباب الجزائري، بسبب تدهور المستوى المعيشي والبحث عن حياة أفضل في الدول الأجنبية، بالإضافة إلى ظاهرة أخرى من خلالها يساهم التضخم في تكريس ظاهرة الفساد والرشوة داخل المجتمع الجزائري، خاصة أصحاب المداخل الثابتة من عمال وموظفين وأجراء والتي أجورهم على حالها دون أي تغيير والتي تصبح الرشاوى

¹ بن جلول خالد، سالمي جمال (2016): "تأثير التضخم على معدلات الفقر دراسة تحليلية قياسية للإقتصاد الجزائري"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 53، ص: 290.

² مانع فاطمة (2016): "أسباب الهجرة الكفاءات الجزائرية وأثارها السلبية على التنمية"، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر المجلد 2، العدد 15، ص: 278.

الملجأ لهم لتخفيف تدهور القدرة الشرائية، ويخلق أيضا النزاعات بين العمال وأرباب العمل مما يؤدي في الأخير انخفاض الإنتاجية العامل الجزائري.

المطلب الثاني: السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الإقتصاد الجزائري.

من المعروف أنه في حالة مرور الإقتصاد الجزائري بظاهرة التضخم، عندها تتدخل الحكومة الجزائرية عن طريق صناع القرار الإقتصادي للتقليل من حدته وامتصاص ارتفاعه، وبالتالي التحكم في استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا عن طريق استخدام الأدوات المتبعة للحد منه، سواء عن طريق السياسة النقدية أو السياسة المالية، ومن هذه الحلول التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مكافحته هي كالاتي:

1- السياسة النقدية:

لم تتغير الأهداف النهائية للسياسة النقدية لبنك الجزائر في القانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض ولا في الأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، بحيث تعددت هذه الأهداف لتشمل هدف تحقيق نمو إقتصادي منظم في المقام الأول، إلى جانب تحقيق تشغيل الكامل، بالإضافة إلى اعتبار هدف استقرار الأسعار والحفاظ على إستقرار العملة خارجيا من أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر¹، وما يمكن ملاحظته من المادة 35 للأمر 03 - 11 تعدد وتضارب الأهداف النهائية للسياسة النقدية كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع إستقرار الأسعار²، في المقابل أولى الأمر 10 - 04 المعدل المتمم للأمر السابق أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتباره هدفا للسياسة النقدية، وأعطى له الأولوية وأبقى على الأهداف الأخرى دون تغيير³، وعليه يبقى الهدف النهائي للسياسة النقدية المحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على معدلات التضخم مقبولة، واعتمدت الحكومة الجزائرية لإدارتها السياسية النقدية على بعض الأدوات نذكر أهمها:

¹ Abdelazize Taiba, Necer Eddine Karrachira, Sarra Bouguessri (2021): Op Cit, P: 112

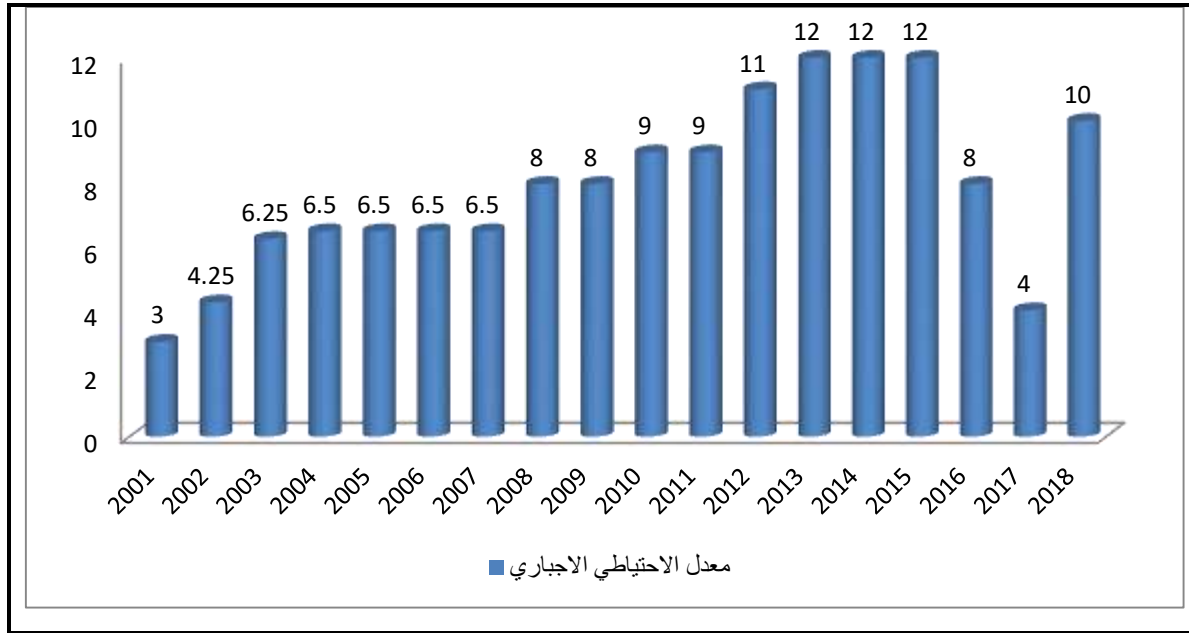
² طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد (2020): "دور سياسة استهداف التضخم في الحد من التقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، ص: 56.

³ سمية بلقاسمي، بوعشة مبارك (2017): "السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990 - 2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، ص: 323.

1-1- الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية:

تعتبر آلية الاحتياطي الإجباري في الجزائر من آليات الرقابة التي جاء بها قانون النقد والقرض 90 - 10، تلتزم البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات في شكل ودائع لدى البنك المركزي، وقد حدد قانون النقد والعرض في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28 %، وفي سنة 1994 أصدرت تعليمية رقم 16 - 94 التي تلتزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي، وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمية من الاحتياطات بـ 2.5 % على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمية¹، والشكل الموالي يبين تطور نسبة معدل الاحتياطي الإجباري في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2018 :

الشكل 2-32: تطور مؤشر معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2001-2018 (الوحدة %)



Source: - Bank of Algeria (Décembre 2008): "Bulletins Statistiques", 4eme Trimestre N:5, P: 17.
 - Bank of Algeria (Mars 2008): "Bulletins Statistiques", 4eme Trimestre N:25, P: 17.
 - Bank of Algeria (Mars 2008): "Bulletins Statistiques", 4eme Trimestre N: 45, P: 17.

¹ فتيحة بن علي، صالح تومي (2020) : "تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2017"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، ص: 56.

من خلال التحليل للبيانات الشكل أعلاه (2-32)، يظهر لنا أن معدل الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك والمؤسسات المالية عرف تطور لهذا المؤشر من سنة لأخرى، أين انتقل من 3 % في سنة 2001 إلى 4.25 % سنة 2002، ثم إلى 6.25 % سنة 2003 ثم يستقر عند 6.5 % من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008، ليرتفع تدريجيا من جديد سنة 2009 بـ 9 % ليصل إلى 12 % خلال السنوات 2013، 2014 و 2015، وهو ما يعتبر تشديدا من جانب السلطات النقدية البنك المركزي على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية والاستفادة من مزايا هذه الأداة، وهذا ما حدث في الإقتصاد الجزائري خاصة في سنة 2012 وصول معدل التضخم ذروته بـ 8.9 % مقابل 4.5 % في سنة 2011، مما أدى إلى رفع معدل الاحتياطي الإجباري وتفعيلها وذلك للحد من التضخم، وبعد التراجع في مستويات معدلات التضخم عرف تراجع في معدل الاحتياطي الإجباري بـ 8 % و 10 % في سنتي 2016 و 2017 على التوالي، وكما قدرت نسبة العقوبة على عدم تشكيل أو عدم كفاية الودائع الإجبارية بنقطتين فوق نسبة فائدة الودائع الإجبارية أي 3.75 % وهذا حسب التعليم رقم 04-02 المؤرخة في 04 مارس 2004 المحددة لشروط التكوين الاحتياطي الإجباري¹، ومع ذلك فقد تراجع معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي القانوني إلى 0.75 %، ومن خلال ذلك استطاع بنك الجزائر فعلا امتصاص ما يقدر بـ 394.7 مليار دج في 2008 مقارنة بـ 272.1 مليار دج في 2007 من خلال هذه التقنية²، وكما يمكن القول أن تطور معدل الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 كان له تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر، تحت بند الاحتياطي الإجباري إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة بـ 2001 على نمو هذه الاحتياطات بمعدل 151.72 %، كما أدى ارتفاعه سنة 2014 إلى 12 % مقارنة بـ 9 % سنة 2010 إلى نمو قدره 120.34 %³.

¹ ملاي ختير رشيد (2004): "السياسة النقدية في الجزائر واقع وآفاق"، ملتقى دولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 14.

² عاشور فلة (2010): "السياسة النقدية في الجزائر: أزمة محلية أو خوف من انعكاسات الأزمة المالية العالمية؟"، ملتقى دولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص: 5.

³ سمية بلقاسمي (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 215.

1-2- معدل إعادة الخصم:

كما نعلم أن معدل إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق لها وأن خصمها بنك تجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة، فإذا كانت هناك بواصر التضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل البنوك وعملائها، فيحد من حجم الإئتمان ويخفف من وسائل الدفع المتاحة في الإقتصاد، أما إذا كانت هناك بواصر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الإقتصاد¹. وكان فيما سبق تغير معدل إعادة الخصم لا يتم كل سنة ولكن مع صدور قانون النقد والقرض 90-10، صار هذا المعدل يعدل تقريبا كل عام، بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية، والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم، فقد نص قانون النقد والقرض 90-10 على شروط استخدام هذه الأدوات لدى بنك الجزائر في المواد (69، 70، 71 و 72) وعدد ذلك في²:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى؛
- خصم السندات العمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية، كما نجد النظام 2000 - 01 يقسم عملية خصم بنك الجزائر للسندات بين عمومية وخاصة بامتياز أكثر للأولى.

ونوضح في الجدول الموالي لتطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى

غاية سنة 2015:

¹ Boukhari abd elhamide, Bouhereira abbas (2017): "The Role of Central Banks in Acheiving Macroeconomic Stability : Cas of the Algerian Economy", Revue de Global journal of economic and Business, Vol 2, Num 1, P: 6.

² مشري فريد، دوفي قرمية، عيساوي سهام (2020): "أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، ص: 24.

الجدول 2-7: معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

المعدل %	السنوات	
	إبتداء من	إبتداء من
2.75	1986/09/30	1972/01/01
5	1989/05/01	1986/10/01
7	1990/05/21	1989/05/02
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1996/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3.75	2018	2004/09/30

Source : Bank of Algeria (Mars 2018): Op Cit, P: 19.

ويتضح من خلال الجدول (2-7) بأن البنك المركزي الجزائري أحدث تغييرات كبيرة في سعر إعادة الخصم خلال فترة قيد التحليل وهذا وفق أهداف وتنفيذ الأمثل للسياسة النقدية، حيث كان معدله 2.75 % سنة 1972 ليرتفع بعد ذلك إلى 5 % و 7 % سنتي 1986 و 1989 على التوالي، ومع بداية التسعينات تم رفع معدل إعادة الخصم، وانحصر ما بين 10.5 % و 12.5 % إلى غاية سنة 1997،

وهذا راجع أساسا إلى السياسة الانكماشية التي أتبعها بنك الجزائر والمفروضة من طرف صندوق النقد الدولي للكبح جماح التضخم المرتفع في تلك الفترة والتي شهدت تراجع معدل التضخم إلى 5.7 % سنة 1997، وفي سنة 1999 عرف معدل إعادة الخصم تغيرات إذ تم تخفيضه خلال هذه إلى 8.5 %، ليواصل الانخفاض التدريجي حتى وصل سنة 2000 إلى 6 %، وكان الهدف من وراء هذا تخفيض سياسة توسعية تماشيا مع التوجه الاقتصادي الجديد للبلاد والمتمثل في تحفيز وإنعاش الإقتصاد الوطني بعد سنوات من الركود الاقتصادي عن طريق الاستثمارات العمومية المسطرة في إطار برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، وقد كانت الظروف مواتية لهذه السياسة التوسعية بانخفاض معدلات التضخم إلى مستويات متدنية وانخفاض في نمو الكتلة النقدية، وبالتالي لا يوجد مبرر للإبقاء على السياسة الانكماشية السابقة¹، وفي ضوء انخفاض التضخم مقارنة بالسنوات السابقة واستنادا لقواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته التي تعتمد على السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني، فقد قام البنك المركزي باستمراره في خفض معدل إعادة الخصم من 5.5 % سنة 2002 إلى 4.5 % سنة 2003، وبقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية نهاية 2014، ليشرع بعدها بنك الجزائر في اعتماد معدل جديد لنسبة إعادة الخصم، حيث تقرر تخفيضه إلى 3.5 %، ومنه يتبين أن بنك الجزائر قد قام بعدة تغيرات معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة أي بتقريب حوالي 19 مرة، مما يشير إلى الإدارة الفعلية للسياسة النقدية للحكومة، والنقطة الثانية أن معظم هذه التعديلات في معدل إعادة الخصم بالانخفاض هو رغبة بنك الجزائر في تخفيض والتحكم في الكتلة النقدية، والتأثير على هيكل أسعار الفائدة على الإقراض التي تتقاضاها البنوك².

3- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:

جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة لفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى البنك الجزائري، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحتسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدد بنك الجزائر³، وأنشأت هذه الأداة في أوت 2005 من طرف بنك الجزائر، وتستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل الودائع 24 ساعة، 7 أيام

¹ مرابط ساعد (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 70.

² M.Y.Boumghar (2004): "La conduit de la politique monétaire en Algérie : un essai d'examen", Revue de Cread, Centre de Recherche en Economie Appliquée, Algérie, P: 16.

³ علي لزعر، فضيل رايس (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 191.

أو 3 أشهر على مستوى البنك الجزائر¹، ومن خلال الجدول أدناه (2-8)، نلاحظ أن معدلاتها استقرت عند 0.30 % في أغلب السنوات منذ سنة 2005 ولغاية 2014 باستثناء الإرتفاع المحسوس الذي عرفته سنتي 2007 و2008 عند معدل 0.75 %، وباستخدام هذه الأداة منذ سنة 2005، عرفت المبالغ الممتصة بتطبيق هذه الأداة تزايد مستمر للفترة سنة 2005 حتى سنة 2008 لتصل 1400.4 مليار دج سنة 2008 مقارنة بـ 49.7 مليار دج سنة 2005، ولتشهد فيما بعد تراجع وتصل إلى 1022.1 مليار دج سنة 2009 و1016 مليار دج سنة 2010، نتيجة تراجع السيولة المصرفية لدى البنوك التي تأثرت بتراجع صافي الموجودات الخارجية سنة 2009 نتيجة تراجع أسعار البترول في السوق العالمية، ولترتفع سنة 2011 و2012 وتصل إلى 1739.9 مليار دج، ثم تشهد تراجع في السنوات 2013 و2014 لتصل إلى 479.9 مليار دج و486.9 مليار دج على التوالي²، والجدول التالي يوضح تطورات معدل تسهيلات الودائع خلال الفترة 2005 – 2018:

الجدول 2-8: تطورات معدل تسهيلات الودائع خلال الفترة 2005 – 2018

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل تسهيلات الودائع (%)	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	-	-	-

Source : - Bank of Algeria (Décembre 2008): Op Cit, P: 17.

- Bank of Algeria (Mars 2013): Op Cit, P: 17.

- Bank of Algeria (Mars 2018): Op Cit, P: 17.

4- استرجاع السيولة بمناقصة:

أدى التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك خلال الربع الأول من سنة 2002، وما ترتب عنه من فائض في السيولة، إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى استرجاع السيولة بمناقصة³، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم إلى استرجاع السيولة

¹ فتيحة بن علي، صالح تومي (2020): مرجع سبق ذكره، ص: 57.

² حسين بن العارية، عبد السلام بلباي (2017): "تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 1، العدد 4، ص: 206.

³ صندوق النقد العربي أبو ظبي (2004): "الوضع النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر"، ص: 9.

لفترة استحقاق 7 أيام و3 أشهر، وتعتبر هذه الوسيلة أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وعلاوة على ذلك لا تكون المشاركة في عمليات استرداد السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها¹.

وتمثل آلية استرجاع السيولة بمناقصة أسلوب مماثل لآلية المزايدات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حيث عانت عجزا في السيولة، غير أن حالة الوفرة المالية التي أصبحت الميزة الأساسية للبنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب نفسه، لكن بعكس الأطراف إذ أنه يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب فيها سحبها من السوق²، ويتبين من خلال الأرقام في الجدول (2-9) أنها أداة أكثر نشاطا، حيث عرفت معدلاتها تغيرات دورية بين الانخفاض والارتفاع، فاسترجاع السيولة لـ 7 أيام دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2.75 % لينخفض سنة 2004 إلى 0.75 %، ثم يتراوح بين 1.25 % و1.75 % سنة 2005 و2008 ليصل إلى 0.75 % سنة 2009 إلى غاية 2017، ليرتفع بعدها خلال سنة 2018 إلى 3.5 %، أما استرجاع السيولة لـ 3 أشهر والتي دخلت حيز التنفيذ من سنة 2005 بمعدل 1.90 % لتشهد بعد ذلك ارتفاع محسوسا بين سنتي 2006 و2008 أين بلغ معدلها 2.5 %، ليعاود الانخفاض تدريجيا ويستقر عند 1.25 % منذ سنة 2009 وإلى غاية سنة 2016، وأخيرا استرجاع السيولة لـ 6 أشهر تم تطبيقها من سنة 2013 واستقرت عند معدل 1.5 % إلى غاية سنة 2016، ووصلت قيمة المبالغ المسترجعة من هذه التقنية إلى 250 مليار دج في نهاية سنة 2003 لترتفع إلى 400 مليار دج سنة 2004 في ظل توافر السيولة لدى المصارف، لتستمر في الإرتفاع خلال سنتي 2005 و2006 حيث وصلت إلى 450 مليار دج³.

¹ سمير آيت يحيى (2015): "فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2013" مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ص: 51.

² علي لزعر، فضيل رايس (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 190.

³ فتيحة بن علي، صالح تومي (2020): مرجع سبق ذكره، ص: 57.

الجدول 2-9: تطور معدل استرجاع السيولة خلال الفترة 2002 – 2018

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات	
0.75	0.75	1.25	1.75	1.25	1.25	0.75	1.75	2.75	لمدة 7 أيام (%)	استرجاع السيولة
1.25	1.25	2	2.5	2	1.90	-	-	-	لمدة 3 أشهر (%)	
2018		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات	
3.5		0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	لمدة 7 أيام (%)	استرجاع السيولة
-		-	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	لمدة 3 أشهر (%)	
-		-	1.5	1.5	1.5	1.5	-	-	لمدة 6 أشهر (%)	

Source : Bank of Algeria (Décembre 2008): Op Cit, P: 17.

Bank of Algeria (Mars 2013): Op Cit, P: 17.

Bank of Algeria (Mars 2018): Op Cit, P: 17.

5- عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض وقد حدد القانون 90-10 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف 20 % من الإيرادات العادية للدولة بالمعدل للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقروض في المادة رقم 94 منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة¹، ولكن بالرغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1999، وشملت مبلغا يقدر بـ 4 مليون دج بمعدل فائدة 14.94 % وظلت عديمة الاستعمال حتى بعد ظهور فائض السيولة إبتداء من سنة 2001، رغم مجهودات بنك الجزائر لاستعمالها كأداة نقدية فعالة².

¹ دحماني أمال، رشيد سالمي (2019): "تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مجلة الاقتصاد الدولي والعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 2، العدد 3، ص: 141.

² سيد أمير زهرة، بن عبد الفتاح دحمان (2017): "اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 16، العدد 3، ص: 769.

6- مناقصات القروض بإعلان العروض:

تم استخدام هذه الأداة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة للإقتصاد، وأحدثت هذه الأداة بهدف إحلال معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، وتنظم المادة الرابعة من التعليمات رقم 95-28 العملية، التي تبين عملية شراء بنك الجزائر لسندات عمومية أو خاصة، وطبقا لهذا النظام يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن سعر فائدة أدنى قبل المزاد وتتقدم بعد ذلك البنوك والمؤسسات المالية ببعثاتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الائتمان، وكانت في البداية تعقد كل 06 أسابيع ومنذ سنة 1996 أصبحت تعقد كل 03 أسابيع، نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل في السوق النقدية، وتتم هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس.

تعطى الأولوية للبنوك التجارية على المؤسسات المالية، حيث يتم تقديم القروض يوم المناقصة من الساعة 09:00 صباحا إلى الساعة (11.00) صباحا، وتعلن النتائج في نفس اليوم قبل الساعة (15.00) مساء، يعلم بنك الجزائر المشاركين ويقوم بترصيد قيمة القروض التي اشتراها في الجانب الدائن في حسابات البنوك المفتوحة لديه، ويوم الاستحقاق تكون البنوك التجارية مدينة بالمبالغ المستحقة مضافا إليها الفوائد، ولكن السعر المرجعي الذي يحدده بنك الجزائر قد تراجع من 8.25 % إلى 4.25 % سنة 2005، حيث استقر لمدة 03 سنوات عند المعدل 8.25 % أي في السنوات 2000، 2001 و2002 على التوالي، ثم ارتفع إلى 8.75 % سنة 2003، ثم انخفض مباشرة إلى 4.5 % سنة 2004 ليستمر في الانخفاض إلى 4.25 % سنة 2005 مع العلم أنه منذ سنة 2005 لم يعد بنك الجزائر يستعمل هذه الأداة إلى غاية اليوم، نظرا للمجهودات التي تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة¹.

2- السياسة المالية:

إن تنفيذ السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري، يعتمد بشكل أساسي على الأدوات التي تستخدمها السلطات الجزائرية، لذلك فإن كفاءتها وقدراتها الإدارية والتنسيقية هي أحد أبرز عوامل نجاح هذه السياسة من أجل الحدة من الضغوط التضخمية، وبمعدل التضخم عند المستوى المطلوب، وتحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار المحلية، ومن خلال ذلك سوف سنحاول توضيح وتحليل بعض هذه الإجراءات على النحو الآتي:

¹ دحماني أمال، رشيد سالم (2019): مرجع سبق ذكره، ص: 140.

2-1- الرقابة على الإنفاق العام:

وفي إطار السياسة الميزانية يتم العمل على الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، سواء كان إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري، بحيث يمكن التحكم بهذا الإنفاق بالزيادة أو الانخفاض حسب الوضع الاقتصادي، لأن الزيادة والتخفيض بدون قيود في حجم الإنفاق العام له آثار غير مرغوب فيها على الاقتصاد الوطني مما تنجر عليه آثار تضخمية، وكما هو معلوم أن في الإقتصاد الجزائري هناك الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالجباية البترولية يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة.

وبذلك عرفت سياسة الإنفاق العام في الجزائر بتزايد مستمر كل سنة منذ الإقتصاد الموجه، حيث انتقل من 24.40 % من الناتج المحلي الخام سنة 1970 إلى 34.33 % سنة 1986¹، وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الإنفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة، وكانت النفقات الخاصة بدعم الأسعار من ميزانية الدولة العامة تكلفتها جد ضخمة بحي تتمثل في 4 % من الناتج المحلي الإجمالي²، ولكن في الأخير بالرغم من الرقابة على الإنفاق العام، شهدت بعض السنوات ارتفاع في مستويات معدل التضخم بلغت أقصاها بـ 17.52 % سنة 1978. وفي نهاية الثمانيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، مما حتما على الدولة الجزائري مراجعة وإعادة النظر في الإنفاق العام بعد عقد اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلاله بدأ في تخفيف الدعم على معظم الأسعار المدعمة لتخفيف عبء الميزانية الذي شهد عجزا متواصلا، وكان لهذا الإجراء بالغ الآثار على ارتفاع معدلات التضخم. وقيام الحكومة الجزائرية على ترشيد سياسة الإنفاقية صارمة على مدى الفترة من سنة 1993 إلى غاية سنة 1998 انخفضت بنسبة 6.1 %³، مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم سنة 1998 إلى 4.95 %.

وبعد ذلك شهدت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 انتعاشا اقتصاديا نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي تزايد بشكل مستمر منتقل من 28.52 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.02

¹ أحمد ضيف، نسيم بن يحيى (2017): "تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962 - 2019"، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 2، العدد 7، ص: 166.

² بن عزة محمد (2014): مرجع سبق ذكره، ص: 236.

³ حسيبة مداني (2017): " أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014"، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، ص: 12.

دولار للبرميل سنة 2014، وهذا ما نتج عنه فائض مالي أدى بالحكومة ببعث مشاريع اقتصادية وتنموية كبيرة نجم عنها ارتفاع في مستوى الإنفاق العمومي بمقدار 14.58 %، إلا أن معدل التضخم بلغ معدلات منخفضة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة نسبة 3.4 %¹، غير أن الفترة الأخيرة من سنة 2014 كانت كابوس بالنسبة للاقتصاد الوطني الهبوط الحاد في أسعار النفط، مما أدى قيام الحكومة الجزائرية بإجراءات تقشفية منها تقليص حجم الإنفاق الحكومي، مع الحد من ارتفاع معدلات التضخم والمحافظة على استقراره عند المستوى المطلوب، إذ أنه لم تتجاوز معدلات التضخم نسبة 6 %.

2-2- الرقابة الضريبية:

تعد السياسة الضريبية من أهم الأدوات السياسية المالية التي لها تأثير واضح على معدلات التضخم، ويختلف تأثيرها حسب طبيعة الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة)، وللوقوف على ملامح السياسة الضريبية في الجزائر خلال فترة السبعينات إلى غاية نهاية الثمانيات نجد أنها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7 % من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50 % من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوز لنسبة 60 % سنوات 1974، 1980 و1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات ببلوغها 35.93 دولار للبرميل، 36.38 دولار للبرميل و46.04 دولار للبرميل على التوالي، بالمقابل عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض، إذ انتقلت من 75.3 % من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50 % من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33.6 %، وهذا مما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة (TUGP) وتعديل سلم حساب قيمة (ITS)، وأيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC)². وبعد الصدمة النفطية التي مست الاقتصاد الجزائري سنة 1986، والتخلي عن الخيار الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق، تم تطبيق برامج وسياسات اقتصادية جديدة وهي برامج تهدف إلى إجراء تعديلات هيكلية في النسيج الاقتصادي للبلاد والتي يعبر عنها بالإصلاحات الاقتصادية، من خلاله اضطرت الحكومة الجزائرية إلى قيام بإصلاحات

¹ راضية بن زيان، بلال العباسي (2017): "أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002 - 2015"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، ص: 154.

² شيببي عبد الرحيم (2012): مرجع سبق ذكره، ص: 225.

ضريبية، هدفها تكييف الجباية مع مسار هذه التحولات، وفي نفس الوقت تحكم في مستوى التضخم في الحدود المقبولة، وبذلك في سنة 1993 اتجهت الإصلاحات أساسا إلى تحسين هيكل النظام الضريبي الذي طبق في سنة 1992 وقد نص قانون المالية لسنة 1994 على ما يلي¹:

- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42 % إلى 38 %؛
- تخفيض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من 70 % إلى 50 %؛
- طبقت ضرائب على إنتاج السلع الكمالية.

ومن أجل تكييف النظام الجبائي الجزائري مع الحركية الاقتصادية الجديدة والمتمثلة خصوصا في الانفتاح أكثر على الاستثمار والمؤسسات الاقتصادية شهد التشريع الجبائي تخفيضا مستمرا لمعدل الضريبة على أرباح الشركات، وذلك من أجل تخفيض العبء الضريبي على المؤسسة ومن ثمة تعزيز مركزها المالي، وتوسيع قدراتها الإنتاجية بحيث انخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 38 % ثم إلى 30 % ليستقر في حدود ثلاثة معدلات (19 %، 23 % و 25 %) وذلك بمقتضى المادة 02 من قانون المالية التكميلي سنة 2015 على النحو الآتي²:

- 19 % بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والسلع؛
- 23 % بالنسبة لمؤسسات البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية؛
- 25 % بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات.

وقد جرى أيضا مراجعات معدلات الرسم على القيمة المضافة كانت في بداية الأمر تضم أربع معدلات أضعفها 07 % وأعلىها 40 % ولم يدم الأمر طويلا لتصبح ثلاث معدلات سنة 1997 حيث تضمن خلال هذه 7 %، 14 % و 21 %، بعد ذلك تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة في قانون لسنة المالية 2001 و 2017، حيث أصبح يشمل معدلين فقط معدل مخفض خاص ومعدل عادي (7 % و 17 %) و (9 % و 19 %) على التوالي³، ويندرج هذا التعديل في اتجاه تبسيط الرسم

¹ بن عيسى عمران (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 139.

² حراق مصباح: "قانون الضرائب لمباشرة النظام الجبائي الجزائري"، منشور على الموقع:

[elearning.centre-univ-mila.dz > mod > resource > view PDF](http://elearning.centre-univ-mila.dz/mod/resource/view/PDF)، تاريخ الإطلاع: 2020/08/31، ص: 7.

³ فنغور عبد السلام (2016): "تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وآفاق"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 215.

على القيمة المضافة وتخفيض تكلفة الاستثمار، وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص الإعفاءات الضريبية¹.

بعد تطبيق الإصلاح الضريبي التي قامت به الحكومة الجزائرية يتضح أن حصيلة الجبائية العادية بلغت 108864 مليون دينار جزائري سنة 1992 لتنتقل إلى 293245 مليون دينار سنة 1996 لتصل إلى 489901 مليون دج سنة 2002، إلا أن هذا التطور جد محدود مقارنة بحصيلة الجبائية البترولية، هذه الأخيرة تبقى دائما مهيمنة على إجمالي الإيرادات الضريبية ففي سنة 1993 كانت 58.52 % لتصل سنة 2002 إلى 65.16 %²، مما يدل على عدم الإصلاح الضريبي تجاوز إشكالية ثنائية الإقتصاد بين النفطى وغير النفطى وهذا راجع لعدة أسباب.

وعليه في الأخير، تعد السياسة الضريبية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية، هي أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها زيادة الإيرادات المالية دون إحداث ضغوط تضخمية، ومن جهة أخرى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض ومن ثم تحكم في مستويات معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري.

2-3- الرقابة على الأسعار:

في وقت النظام الإقتصاد الموجه كان نظام الأسعار المحلية في الجزائر، خاضع لإدارة الدولة بهدف دعم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي كالمواد الغذائية الأساسية (الخبز والزيت والسكر والطحين والحليب)، إضافة إلى دعم أسعار الكهرباء والغاز والنقل، ويستفيد من هذا الدعم كل الجزائريين سواء كانوا أغنياء أو فقراء، ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش، وبعد سنة 1986 كانت الصدمة الاقتصادية بالنسبة للجزائر فانهايار أسعار البترول أظهر جليا عدة اختلالات، مما دفع انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ومن خلاله تم التخلي عن السياسة الدعم للأسعار، مما أدى تحرر الأسعار المحلية كلها تقريبا سنة 1994 وذلك من خلال إلغاء الضوابط على هوامش الأرباح والأسعار، كما شمل إصلاح نظام الأسعار المحلية أيضا على إدخال زيادات كبيرة على أسعار المنتجات المدعمة

¹ أسماء مخاليف (2016): مرجع سبق ذكره، ص: 220.

² كمال رزيق، بوعلام رحمون (2004): "تقييم السياسة الجبائية في الجزائر"، ملتقى دولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 7.

للوصول إلى تكلفتها الحقيقية، فتضاعفت أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة المدعمة في سنة 1995 وزادت بنسبة 60 % في سنة 1996، وفي نهاية سنة 1996 أُلغى دعم جميع المواد الغذائية، بالرغم من مواصلة إعانة عامة لمنتجات الغاز والكهرباء التي التزمت الحكومة بإلغائها سنة 1997 لكن يستمر دعمها للأسر الفقيرة، وفي سنة 1995 تم اعتماد قانون المنافسة بهدف تأسيس مبدأ التحديد الحرة للأسعار لجميع المنتجات، ومع بتطبيق قواعد مكافحة الاحتكار ضمن (الممارسات التي تتعارض مع المنافسة) كفضح حدود على الوصول إلى السوق أو التواطؤ بين الشركات للسيطرة على سوق معينة¹.

وتبقى فعالية الرقابة على الأسعار تعتمد بصورة واضحة على مدى مرونة عرض السلع والخدمات وهو ما نجده غير متوفر في السوق الجزائرية التي تتميز بسوق الندرة في معظم السلع والخدمات، مما يجعل الأسعار تتجه غالبا نحو الإرتفاع، ورغم أن سياسة الرقابة على أسعار السلع والخدمات ذات الإستهلاك الواسع تسمح لأصحاب المداخل المنخفضة باقتنائها، غير أنها تجعل ذوي المداخل المرتفعة تقوم بتبذير والإسراف ومن ثمة تقوية الضغوط التضخمية²، بالإضافة إلى ذلك باعتراف بنك الجزائر يبقى مرتبطا بمدى تنظيم الأسواق الداخلية وحالة الاحتكار والمضاربة في الأسعار، التي أصبحت تهيمن على الممارسات التجارية سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التوزيع وحتى الاستيراد، ليبقى المواطن هو الخاسر الأكبر يتحمل عبء الأسعار، وفي الفترة الحالية توجد هناك نية من طرف صناع القرار بإعادة النظر في سياسة نموذج الدعم الإجتماعي للسلع والخدمات من خلال إحصاء دقيق للاحتياجات الحقيقية وتوجيه الإعانات إلى مستحقيها، أي مواءمة دعم السلع والخدمات مع دخل كل فرد أو فئة اجتماعية .

2-4- الرقابة على الأجور:

مرت سياسة الأجور في الجزائر بعدة مراحل تبعا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في تحديدها وتمثلت هذه المراحل³:

¹ حمادي خديجة (2008): "علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2005"، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 82.

² بن يوسف نوة (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 192.

³ بن يشو فتحي (2018): "دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسليت، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، ص: 329.

- المرحلة 1963 - 1973: خلال هذه الفترة تم تحديد الأجور داخل المؤسسات حسب ظروفها الإقتصادية؛
- المرحلة 1974 - 1984: تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في تحديد الأجور؛
- المرحلة 1985 - 1990: تطبيق القانون الأساسي العام للعامل؛

وبالرغم من الرقابة السياسة على الأجور خلال فترة التسيير الاشتراكي إلا أنها شهدت تطورا سريعا في معدلات نموها وقد كان هذا سببا من بين الأسباب التي أدت إلى تطور المستوى العام للأسعار، بفعل لجوء البنك المركزي إلى التمويل التضخمي لتغطية عجز الميزانية، الناجم عن دفع أجور مؤسسات القطاع العام، مما يؤكد على عدم فعالية النظام الأجور في تلائم طبيعة سياسة الأجور والأسعار المطبقة، وبعد سنة 1991 تم تحديد الأجور من خلال المفاوضات الجماعية، وهي الفترة التي بدأت في تحرير الأسعار وبدأ التفاوض بين الأجور والأسعار يميز الحياة الإقتصادية الوطنية، ويتم تحديد الأجر الأدنى المضمون بموجب المادة 87 و87 مكرر من القانون 11 - 90 المعدل والمتمم المتعلق بعلاقات العمل، وبالتالي فإن المادة 87 توضح طرق تحديد الحد الوطني للأجر المضمون تحديد الحد الأدنى للأجر يكون بمرسوم بعد استشارة نقابات العمل والمستخدمين والتنظيمات النقابية الأكثر تمثيلا، مع الأخذ في الحسبان نظريا، متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة والأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك والظروف الاقتصادية العامة. وتشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات حول تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون بالجزائر أنه تضاعف بـ 19 مرة بين سنة 1990 إلى سنة 2010 من 800 دينار إلى 15 ألف دج، ليستقر في النهاية سنة 2012 إلى 18 ألف دينار جزائري، وفي المقابل نجد أن هذه الزيادة قابلتها ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ولإشارة إلى أن زيادة الدخل في الجزائر خاصة المتعلقة منها بالأجور لم تكن متلائمة مع الزيادات في الأسعار، مما أدى إلى ثبات نسبي وأحيانا تراجع في القيمة الحقيقية للأجور، كما أن الزيادة المسجلة في الدخل لم تكن موحدة، حيث كانت أكثر سرعة بالنسبة للمستقلين مقارنة بالأجراء الوظيف العمومي والمتقاعدين الذين انخفضت حصتهم من إجمالي دخل الأسر¹، وفي الأخير تبقى هذه الأجور اليوم غير قادرة على حفظ وجه كرامة عائلة جزائرية متوسطة.

¹ أسماء مخاليف (2015): مرجع سبق ذكره، ص: 225.

المطلب الثالث: تقييم سياسة التضخم المستهدف في الإقتصاد الجزائري

أظهرت التجارب بأن الحد من معدلات التضخم عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة لم تكن فعالة في احتواءه ومكافحته، مما دفع في بداية التسعينات إلى تبني أسلوب حديث عرف بسياسة استهداف التضخم، وبالتالي عرف هذا الأسلوب الجديد النجاح من قبل الدول المتقدمة التي طبقت سياسة استهداف التضخم في تخفيض معدلات التضخم من المستويات العالية إلى المنخفضة وتحقيق استقرار في مستوى العام للأسعار، الأمر الذي شجع بعض الدول النامية وعلى رأسها الدولة الجزائرية على تطبيق هذه السياسة في الإقتصاد الجزائري، نظرا إلى الارتفاع الكبير والغير المسبوق لمعدلات التضخم لفترات طويلة، بسبب فشل السياسات المطبقة آنذاك في كبح جماح التضخم، وفي نفس الوقت أصبحت تطبيق هذه الإستراتيجية تفرض من طرف هيئة عالمية متمثلة في صندوق النقد الدولي خاصة بالنسبة للدول المتضررة من التزايد المفرط في معدلات التضخم.

1- تعرف سياسة إستهداف التضخم:

- وردت العديد من التعاريف لهذا المصطلح، سنقتصر على سرد أهمها فيما يلي¹:
- يعرف باربانك (Bernanke) (1990): استهداف التضخم بأنه إطار للسياسة النقدية، يتميز بالإعلان العام عن الهدف الكمي الرسمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع بذل جهد لإعلام الجمهور بخطط وأهداف السياسة النقدية والاعتراف الواضح بأن الهدف النهائي للسياسة النقدية في المدى البعيد هو استقرار التضخم.
 - ويرى ازيرولان (Hazirolan) (1999): بأن استهداف التضخم ليس طريقة لتخفيض التضخم الحالي، ولكنه إرساء لنظام مراقبة وتحكم في استقرار السعر في الإقتصاد بعد فترة من إزالة التضخم.
 - وفي تعريف آخر قدمه محافظ بنك إنجلترا King: فإن استهداف التضخم هو عبارة عن إطارا تحليليا هدفه الأول تحقيق الإستقرار النقدي على المدى البعيد مع الأخذ بعين الاعتبار ركيزتين أساسيتين هما: الأولى تتمثل في الإعلان العام عن معدل التضخم المستهدف على المدى المتوسط، والثانية تتعلق بالاستجابة للصدمات في المدى القصير².

¹ أحمد بن عدة (2017): "واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001 - 2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية"، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، ص: 10.

² خلف الله زكرياء، عياش زبير (2017): "تقييم تجربة إستراتيجية استهداف التضخم في دول الاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة EMDE"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، ص: 249.

■ أما البنك المركزي الأوروبي يعرف استهداف التضخم: بأنه استراتيجية للسياسة النقدية تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال التركيز على الانحرافات في توقعات التضخم المنشورة عن هدف التضخم المعلن¹.

مما سبق يمكن تعريف استهداف التضخم بأنه تبني مقاربة مباشرة في لمكافحة التضخم إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يمكن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصداقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة².

2- استهداف التضخم في الإقتصاد الجزائري:

بعد الخوض التجربة والنجاح لبعض الدول ككندا، استراليا، السويد، المملكة المتحدة ونيوزلندا... إلخ، بالإضافة إلى بعض الدول الناشئة لفكرة سياسة استهداف التضخم وتطبيقها كإستراتيجية للحد من معدلات التضخم المرتفعة والحفاظ على ثباته لفترة طويلة، الأمر الذي استدعى الحكومة الجزائرية على التوجه الجديد لسلطة النقدية على استهداف التضخم، بعد الأدوات التقليدية غير المباشرة والتي بقيت على حالها دون أن تواكب الإصلاح النقدي المتعلق بالنقد والقرض (القانون 90 - 10 المؤرخ 1990/04/14) والتعديلات التي تبعتها، حتى أصبحت عائقا بات يهدده بسبب عدم كفاءتها في بلوغ هدف الاستقرار، وإهمالها للسياسات النقدية الحديثة المباشرة الأمر الذي استدعى اقتراح فكرة استهداف التضخم في حد ذاته³، ويمكن القول أن تجربة استهداف التضخم في الجزائر قد مرت بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى وخصصت للفترة 2002 - 2009 حيث عرفت هذه المرحلة استهداف ضمني لمعدل التضخم من طرف السلطة النقدية، أما المرحلة الثانية وتخص الفترة 2010 - 2018 حيث

¹ محمد نشيد بوسيلة (2020): "فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، ص: 150.

² عولمي بسمة، شوقي جبار (2014): "فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية" مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، المجلد 4، العدد 1، ص: 96.

³ أحمد بن عدة (2017): مرجع سبق ذكره، ص: 8.

عرفت هذه المرحلة استهداف صريح لمعدل التضخم من طرف السلطة النقدية والتوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم، وعليه قام بنك الجزائر بتقديم مجموعة من الخيارات الإستراتيجية تمثلت في:

2-1- اختيار مؤشر اسعار مناسب للتضخم:

فقد قامت السلطات باختيار المؤشر المناسب للتضخم، والذي استند إلى مؤشر أسعار استهلاك المستهلكين (CPI)، حيث اعتمدت لبناء هذا المؤشر إدراج أسعار 261 مادة من المواد الغذائية والمنتجات المصنعة والخدمات المحلية والمستوردة، وقد خصت تلك الأسعار أسر منطقة الجزائر العاصمة¹.

2-2- بالإعلان عن معدل التضخم المستهدف:

فحسب هذا الخيار فإن السلطات النقدية في الجزائر بدءا من سنة 2002، قامت بتحديد هدف ضمني لمعدل التضخم قدر بـ 4 %، إلا أنه في ظل التوجه نحو استئناف التضخم العالمي ابتداء من السادس الثاني من سنة 2009 وخاصة في الدول الناشئة وكذلك توجه الجزائر نحو إستراتيجية استهداف التضخم قام مجلس القرض والنقد بإعلام صريح حول معدل التضخم المستهدف والذي حدد بـ 4 % بدأ من سنة 2011 والسنوات التي تليها مع السماح بنطاق تقلب حدد بـ $(\pm 1\%)$ ، وتعتبر سنة 2011 أول سنة لإدارة السياسة النقدية باستهداف التضخم وهذا بعد إصلاح إطار السياسة النقدية في أوت 2010².

3- تقدير توقعات المستقبلية لمعدل التضخم:

وقد عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج نوع ARIMA، ويتبين أن الخصائص الإحصائية لهذا النموذج تمتاز بالصلابة فيما يخص تطابق النموذج النظري المعتمد وتوزيع المعاينات المستعملة في تقرير معالم النموذج بشكل كامل، حيث تم التأكد من صلابة هذا النموذج بناء على الاختبارات الإحصائية خلال السنوات الانتقالية.

ويمكن عرض المراحل الزمنية لمعدلات التضخم المستهدفة ضمينا خلال الفترة (2002-

2010) ومعدلات التضخم المستهدفة والفعالية خلال الفترة (2011-2018) في الجدول الموالي:

¹ أحمد صديقي، حسين بن العارية (2018): "سياسة استهداف التضخم كبدل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2017"،

مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 21، العدد 2، ص: 95.

² خلف الله زكرياء، عبد الوحيد صرامة (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 13.

الجدول 2- 10: عرض معدلات التضخم المستهدفة ضمينا في الجزائر خلال الفترة 2002-2018

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل المستهدف %	4	4	4	03-04	03-04	3	3	3	3
المعدل الفعلي %	1.41	4.26	3.96	1.32	2.31	3.67	4.85	5.73	3.91
نسبة الانحراف %	-2.59	0.26	-0.04	-2.62	-1.69	0.67	1.85	2.76	0.09
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
المعدل المستهدف %	1±4	1±4	1±4	1±4	1±4	1±4	1±4	1±4	
المعدل الفعلي %	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.39	5.59	4.26	
نسبة الانحراف %	0.52	4.89	-0.75	-1.09	0.78	2.39	1.59	0.26	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات بنك الجزائر.

من خلال قراءة تحليلية للجدول (2-10) نلاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال السنوات (2003، 2004، 2007، 2010 و 2011)، وقد تم تخفيض معامل الانحراف في حدود نطاق التغير المسموح به ($1\pm\%$): (0.26، -0.04، 0.04، 0.67، 0.09 و 0.52) على التوالي وذلك على الرغم من زيادة الأسعار المستوردة، من جهة أخرى سجلت سنتي 2008 و 2009 أعلى نسبة للفجوة التضخمية بـ (1.85 و 2.76)، نتيجة لتداعيات أزمة الرهن العقاري، أما سنة 2012 فتعد الذروة ضمن فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى التوسع في النفقات الجارية للميزانية المتمثلة في الزيادة الفعلية في كتلة الأجور للعمال والتعويضات بالأثر الرجعي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الغذائية وكذا السلع المصنعة لاسيما السيارات والمنتجات الالكترونية، بينما شهدت السنوات 2013 و 2014 معدلات التضخم أقل من المستهدفة، ويرجع ذلك في كثير منه إلى الأدوات النقدية الإضافية والتي طبقها البنك المركزي مثل إدارة استرجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة، إلى جانب انخفاض أسعار السلع المستوردة التي تراجعت بنسبة 3% مما أدى إلى تراجع مستويات التضخم، أما في سنة 2015 فقد بقي معدل التضخم ضمن مجال التذبذب على معدل المستهدف، ونلاحظ سنتي 2016 و 2017 سجلت فجوة التضخمية بـ 2.39 و 1.59 في سياق الانخفاض الحاد في أسعار البترول، أما سنة 2018 عرفت معدل التضخم ضمن حدود نطاق التغير المسموح به بـ 0.26.

خاتمة الفصل:

لقد تضمن هذا الفصل تحليلا لواقع ظاهرة التضخم ومؤشراته في الإقتصاد الجزائري، حيث تناولنا في البداية عرض تحليلي لتطور مؤشر التضخم في الإقتصاد الجزائري، لأن نظام الأسعار في الجزائر شهد تغيرات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وبالرغم من النصوص التنظيمية للأسعار التي مر بها الإقتصاد في كلا النظامين صاحبه الارتفاع المستمر للأسعار وبشكل واضح كل سنة. وكان مستوى العام للأسعار يعتمد في حسابه على ثمانية (8) أقسام في حساب معدل التضخم، وفي الأخير توصلنا إلى أن تزايد المستمر الذي يطرأ على مستوى العام لأسعار سببه وهو المجموعة المواد الغذاء والمشروبات غير الكحولية، والتي تساهم بنسبة كبيرة في ارتفاعه كل سنة، وعليه يعتبر البند الأساسي الذي تكون وطأة التضخم فيه أكثر تأثرا وبأسرع مقارنة مع بقية البنود الاستهلاكية الأخرى.

وعرف الإقتصاد الجزائري ظاهرة تضخم منذ السنوات النظام الاشتراكي واستمدت هذه الظاهرة نموها خاصة بعد التوجه والإلتحاق المنهج النظام الرأسمالي لأسباب عديدة، وجاءت مصادر التضخم مدفوعة بعدة عوامل سواء داخلية وخارجية:

- العامل النقدي وهو الزيادة في الكتلة النقدية بمعدل يفوق الزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى محددات الطلب المحلي الداخلي من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري، ومن أهم محدداته الأجور حيث كلما ازدادت الأجور العمال تمكن الأشخاص من الإنفاق المزيد من الأموال لشراء السلع الاستهلاكية وفي نفس الوقت أن هذه الزيادات في دخولها لا تتناسب مع مساهمتها في الإنتاج، وأيضا يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي بأنواعه خاصة في ظل ارتفاع النمو الديمغرافي وزيادة احتياجاتهم.
- هشاشة والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في شيوع واستمرارية التضخم في السوق الجزائرية ولفترة من الزمن طويلة المدى.
- يبدو أن التطور الذي حدث في عجز ميزانية الدولة لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري.

وكما يمكن أن تساهم أيضا العوامل الخارجية المختلفة في تغذية الضغوط التضخمية المحلية، ومن أبرز هذه المصادر هي الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها، كما أنها غير قابلة للإحلال في معظمها إضافة إلى ذلك أن أغلب الواردات الجزائرية هي سلع ضرورية إما إستهلاكية، وسيطية أو إستثمارية.

- إستمرارية في تخفيض قيمة العملة الوطنية، لأن معظم الواردات الجزائرية هي عبارة عن مواد استهلاكية والمواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي ولا يوجد بديل لها، ويتم تسوية هذا التعاملات عن طريق الأورو، ومنه كل هذا التخفيض في قيمة الدينار يترتب عنه ارتفاع في الأسعار المحلية.
- وقوع في فخ المديونية الخارجية، وبلغ حجمها مستويات حرجة، حيث تحولت هذه القروض الخارجية التي حصلت عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية من عامل مساعد إلى عامل ضغط.

وتظهر آثار التضخم على الجانب الإقتصادي كثيرة وبشكل ملموس، حيث يتسبب في حدوث اختلالات في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية تتعكس سلبا على أداء الإقتصادي من بينها الإذخار والإستهلاك، حيث ارتفاع المستوى العام للأسعار يخفض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي مما يلجأ الأفراد في هذه الحالة إلى تقليص مدخراتهم للمحافظة على إستهلاكهم السابق، وعلى الإستثمار من خلال التوجه إلى قطاعات التي ربحها مرتفعة بسبب ارتفاع أسعارها على حساب بقية القطاعات الأخرى دون المراعاة فائدتها على الإقتصاد الوطني، وأيضا على الميزان المدفوعات، وتوزيع المداخيل وتصبح أول الفئات المتضررة من الضغوط التضخمية من ذلك هم أصحاب الدخل الثابت لأن دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها، أما آثاره الإجتماعية وهي زيادة معدلات الفقر في الجزائر، وهجرة الأدمغة الجزائرية بحثا عن مستقبل أفضل في الخارج، كما تظهر سلبيات أخرى انتشار ظاهرة التسول وارتفاع معدلات الجريمة والسرقة، وأيضا أصبح ارتفاع الأسعار السلع الرئيسية الضرورية تهدد العائلات الجزائرية وتشكل عليهم ضغط، ويصبح العيش في الوطن لدى المواطن تدعو للقلق وتهدد السلم الإجتماعي.

ومرور الإقتصاد الجزائري بظاهرة التضخم، حتم على السلطات الجزائرية التدخل للتقليل من حدته وامتصاص ارتفاعه، وبالتالي التحكم في استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا عن طريق استخدام الأدوات المتبعة للحد منه، سواء عن طريق السياسة النقدية والمتمثل في الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية، معدل إعادة الخصم، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، استرجاع السيولة بمناقصة وعمليات السوق المفتوحة ومناقصات القروض بإعلان العروض، أما السياسة المالية فكانت الرقابة على الإنفاق العام، الرقابة الضريبية، الرقابة على الأسعار والأجور... إلخ. وبعد الخوض التجربة والنجاح لبعض الدول سواء المتقدمة أو النامية، لفكرة سياسة استهداف التضخم، استدعى الحكومة على التوجه الجديد لسلطة النقدية على استهداف التضخم ابتداء من سنة 2002 من خلاله قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال السنوات باستثناء سنة 2012 .

الفصل الثالث:

التحليل النظري والقياسي

لنمذجة معدلات التضخم

بالجزائر

مقدمة:

إن التطور الذي عرفته التقنيات القياس الإقتصادي الكمي، قد أسهما بشكل كبير في تحليل وتشابك العلاقات الإقتصادية المعقدة في الوقت الحالي، حيث نجد أن الباحث الإقتصادي سابقا كان يعتمد في دراسته على التحليل الجانب النظري فقط، لكن مع ظهور النماذج القياس الإقتصادي وكيفية استخدامها منحت له قيمة إضافية أخرى في أبحاثه، وهذا بنمذجة النظريات الإقتصادية الكلية أو الجزئية في نموذج قياسي على شكل معادلة رياضية تفسر العلاقات الاتجاهية للنظرية الإقتصادية، والنتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي للعلاقة الإقتصادية تسمح للباحث بتطوير قدراته التحليلية والقراءة الصحيحة للمعلومة واستخلاص النتائج، ولهذا أخذ الطابع الكمي للعلاقات الإقتصادية في اهتمام متزايد للباحث الإقتصادي في تطبيقاته، خاصة مع ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي للإعلام الآلي وتكيفية مع التطبيقات الحديثة في معالجته لمختلف البيانات.

وبعد بناء النماذج القياسية الإقتصادية ونمذجتها، تأتي المرحلة المهمة للباحث وهي البحث عن التفسيرات للنتائج تتلائم مع الوقائع النظرية الإقتصادية، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، لتحديد أوجه الاختلاف والتشابه وإعطائها تحيين من جديد وإثرائها بالمعرفة، وكما يمكن استغلال هذه النتائج كأرضية لاتخاذ القرارات الملائمة والهامة تعود بالمنفعة على الإقتصاد، وتمكن السلطات العليا من رسم ووضع خطط للتوجهات السياسات الإقتصادية من جديد، والتفادي الوقوع في نفس الأخطاء للسياسات السابقة.

ومن هنا سنحاول في هذا الفصل إلى استعراض أهم التقنيات القياسية من جانبها النظري وأيضا محاولة تطبيقها على الإقتصاد الجزائري، سواء هذه التقنيات هي النماذج الخطية الكلاسيكية المعروفة، والتي سوف نعلم عليها في تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية المسببة في نمذجة التضخم في الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى النماذج اللاخطية التي تستطيع تشخيص التغير بشكل صحيح في السلوك الديناميكي لمعدلات التضخم. وعليه سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة القياسية.
- **المبحث الثاني:** التحليل القياسي للنتائج التطبيقية للمقاربة الخطية.
- **المبحث الثالث:** التحليل القياسي للنتائج التطبيقية للمقاربة اللاخطية.

المبحث الأول: التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة القياسية

لقد أصبح الاتجاه العام في البحوث والدراسات الإقتصادية المعاصرة في الآونة الأخيرة، يعتمد على الأساليب الإحصائية والطرق القياس الكمية في تفسير وإبراز الاتجاهات العامة لمختلف الظواهر الإقتصادية، حيث تمكن هذه التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة من طرف الباحث من الحصول على نتائج تقريبية، وتسمح له بتشخيص دقيق والتحكم في الموضوع محل البحث.

وقبل البدء في الدراسة القياسية للعلاقة الإقتصادية لأي نموذج، سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه يجب من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة المستعملة في التقدير أو النمذجة للنموذج، وهذا من أجل التخلص والتفادي الوقوع في التقدير الزائف، والحصول على النتائج تشير إلى التفسير الحقيقي للنظرية الإقتصادية، ومن ثم استخلاص النتائج تكون لها قيمة للباحث في مجال بحثه.

المطلب الأول: الاختبارات القياسية الكلاسيكية الخطية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

تستخدم منهجية النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)¹ المطورة من طرف Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998) و Pesaran et Al (2001) في الكثير من الدراسات القياسية الكمية لدراسة العلاقات الإقتصادية الكلية أو الجزئية، وأيضاً يسمى بالنموذج التصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)²، فضلاً لهذا النموذج يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والقصير الأجل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع³. وأيضاً في هذه المنهجية تستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل الأجل، وكما أن هذا النموذج الانحدار الذاتي للفجوات

¹ Autoregressive Distributed Lag Model.

² Unrestricted Error Correction Model.

³ دحماني محمد ادرويش (2013): "دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 17.

الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

الزمنية الموزعة المتباطئة يختلف عن باقي المنهجيات القياس الإقتصادي في شروط استعماله، حيث أنه لا يشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات¹:

- كلها مستقرة عند المستوى $I(0)$ ؛
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ ؛
- أو بعضها مستقرة في المستوى $I(0)$ والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول $I(1)$ ؛
- أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة هي مستقرة من الدرجة الثانية $I(2)$ ؛
- يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة.

ويقتضي تطبيق النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تضمين المتغيرات الداخلية المتباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات مفسرة لضمان عملية تعديل سلوك المتغير التابع، فيتم إدماج نماذج الإبطاء لنموذج الانحدار الذاتي، ما يعطي نماذج الاستجابة الديناميكية متضمنا كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة، ويكتب النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في الصيغة التالية²:

$$\Delta y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{kt-i} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1t-1} + \dots + \alpha_k x_{kt-1} + \varepsilon_t \dots \dots (37)$$

حيث أن:

c : الحد الثابت.

Δ : الفروق من الدرجة الأولى.

K : عدد المتغيرات المستقلة.

q_1, q_2, \dots, q_k : فترة المتغيرات المستقلة x_1, x_2, \dots, x_k على الترتيب.

¹ جلولي نسيم، مقران محمد (2019): " منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي

(دراسة تطبيقية على برمجية (Eviews V. 10))"، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات

الضخمة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، الجزائر، ص: 2.

² مزارشي فتيحة (2018): مرجع سبق ذكره، ص: 375.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة المدى.

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة المدى.

ε_t : الحد الخطأ العشوائي.

وبعد الصياغة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة أو التصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL)، لا يتم المباشرة البدء في عملية النمذجة للعلاقة الطويلة الأجل وقصيرة الأجل، بل يتطلب المرور على بعض المراحل من بينها تحديد الدرجة المثلى للإبطاء وبالاعتماد على معايير أقل قيمة لتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار (Akiake) و (Schwarz)، ومن الأحسن أن تكون أصغر نسبياً حتى لا يفقد النموذج عدد من المشاهدات، لتأتي بعدها المرحلة وهي التأكد على وجود علاقة طويلة الأجل، وذلك باختبار نتائج إختبار الحدود (Bounds Test) كمرحلة أولى، لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لنموذج، من خلالها يتم اختبار الفرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، بمعنى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، كما هي موضحة أمامنا في الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = \alpha_2 \\ H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \end{cases}$$

بعد القيام باختبار (Bounds Test) نقوم بمقارنة إحصائية F_{cal} مع القيم الجدولية التي وضعها كل من F_{tab} عند الحدود الدنيا والحدود العليا، عند حدود معنوية (10%، 5%، 2.5%)، 1% مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وعليه تسجيل الحالات التالية:

- إذا كانت القيمة الإحصائية F_{cal} أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية بديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (وجود تكامل مشترك)؛
- إذا كانت القيمة المحسوبة F_{cal} أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (وجود تكامل مشترك)؛

■ أما إذا كانت قيمتها محصورة بين القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى تكون هناك حالة عدم التعيين ويجب إعادة النظر في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ننتقل فيما بعد للمرحلة الموالية وهي تقدير المعلمات في المدى الطويل والقصير الأجل، وكذا معامل تصحيح الخطأ (يكون معامل تصحيح الخطأ ذات إشارة سالبة (-) وأقل من قيمة الإحتمال عند 5%)، ثم بعد التقدير نقوم بعدها بالتحقق من أن النموذج خلوه من المشاكل القياسية ومدى جودته في قياس المرونات المقدره في المدى القصير والطويل الأجل، بالإضافة إلى الاختبارات إستقرارية ديناميكية للنموذج.

المطلب الثاني: الاختبارات القياسية اللاخطية لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع

الانتقال الفوري والمباشر (TAR)

نجد أن الدراسات السابقة التي تناولت نمذجة معدلات التضخم، شهدت السيطرة المطلقة للنماذج الخطية التقليدية المعروفة في المشاريع البحثية في هذا المجال للسلاسل الزمنية. إلا أن الإقتصاد القياسي لم يتوقف عند النمذجة الخطية، بل عرف تطورات وتوسعات عديدة حدثت في علم القياس الإقتصادي على أيدي المتخصصين فيه، ليشهد ظهور النماذج الجديدة وهي النماذج اللاخطية، وسبب ظهور هذه النماذج اللاخطية هو نتيجة عدم وجود تماثل في البيانات الإقتصادية وعدم استقرارها، بسبب التغيرات الهيكلية التي تمس إقتصاد أي دولة، أين تتغير حركية الإحصائيات الإقتصادية، وهذا نتيجة التقلبات والصدمات الإقتصادية مثل في حالة: الرواج والكساد.....إلخ، ومنه النماذج الكلاسيكية لا تستطيع التشخيص الصحيح السلوك الديناميكي للبيانات الإقتصادية مقارنة بالنماذج اللاخطية التي تسمح بنمذجة الميكنزمات الخاصة بظواهر اللاتماثل والعتبة، والتي يكون فيها الانتقال من نظام إلى نظام آخر بمتغير معروف، عتبة محدد، ودالة الإنتقال.

وعرف الإقتصاد الكمي القياسي لهذه النماذج اللاخطية في ثلاث أنواع تبعا لنوع آلية الانتقال الاحتمالية من نظام إلى آخر، وأيضا حسب طريقة تحديد المتغيرة التي يتم من خلالها الانتقال من نظام آخر، وهي نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الانسيابي والتدريجي (STAR)¹، نموذج

¹ Smooth Transition Autoregressive

الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR)¹، ونموذج ذات النظم المتغير المركوفية (MSM)²، وبناء على ذلك سنحاول تناول في دراستنا نموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR) وتطبيقه على نمذجة معدلات التضخم بالجزائر.

1- نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR):

إن النماذج الخطية للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية تتسم في عملية التقدير بالقصور وسبب في ذلك أنها تقتض أن التأثيرات تكون ثابتة في الدراسة القياسية، أي أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات اللاتماثل، لكن في الواقع الاقتصادي شيء آخر، حيث نجد أن المتغيرات الاقتصادية تشهد تقلبات وصدّات مما ينعكس في ظهورها في سيرورة اللاخطية، وهذا مما دفع إلى ظهور النماذج اللاخطية، وهذه النماذج والمتمثلة في نموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR) تستطيع الالتقاط التغيرات النظام في تطور السلاسل المالية ونمذجتها³، وأيضا عملية توليد البيانات للملاحظات قيد الدراسة، من خلال تغير حركيتها (متوسط، تباين، ارتباط ذاتي) تبعا لنظام المتواجدة فيه، ولقد كان الفضل في تقدير هذه النماذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر من طرف كل من Tong (1978)، وتطويرها وتوسيعها أيضا من Tsay (1989) و Hansen (1996، 1999 و 2000)⁴، إذ تم الأخذ بعين الاعتبار في النمذجة مختلف أشكال اللاتماثل (Asymetrie) في السلاسل الزمنية، مثل اللاتماثل في المدى بين الفترات الزمنية المتزايدة والمتناقصة، أو اللاتماثل في مقدار التذبذب (Frequence) بين التغيرات ذات السعة المرتفعة والمنخفضة⁵، ونموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر يشير عموما إلى النماذج الخطية متعددة التعريف أو نماذج تبديل النظام.

¹ Threshold Autoregressive.

² Markov Switching Model.

³ N. Bensaid (2016): "Dynamique Non Linéaire Du Marché Boursier Marocain: Une Application Des Modèles A Changement De Régimes", Journal of Economics and Finance, Vol 7, Num 5, P: 10.

⁴ Omer ESEN, Celil AYDIN, Recai AYDIN (2016): "Inflation Threshold Effect on Economic Growth in Turkey", Journal of Advanced Research in Law And Economics, Vol 8, Num 22, P: 1986.

⁵ شيببي عبد الرحيم، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري (2016): "استخدام النمذجة اللاخطية في التحليل الكمي لتفسير الظواهر الاقتصادية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، ص: 83.

وعند ملاحظتنا للنموذج (الخطي) الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (1) AR في سلسلة زمنية Y_t يكون على الصيغة الآتية:

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \varepsilon_t \sim (0, \sigma^2) \dots \dots (38)$$

حيث تمثل كل من:

Y_t : السلسلة الزمنية.

(ϕ_1, ϕ_0) : معاملات النموذج الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (1) AR.

ε_t : هو حد الخطأ.

وبالتالي يكون في هذا النموذج الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (1) AR أن سلوك المتغير Y_t ثابت أي متماثل على طول فترة التحليل لأن ϕ_1 ثابت، وفي حالة ما إذا وجد متغير إقتصادي آخر S_t يؤثر في سلوك المتغير Y_t عن طريق المعامل ϕ_1 ، فإنه سيتم تعديل المعادلة أعلاه وتكون وفقه الصيغة التالية¹:

$$Y_t = \begin{cases} \phi_{01} + \phi_{11} Y_{t-1} + \varepsilon_{1t} & \text{Si } q_t \leq C \\ \phi_{02} + \phi_{12} Y_{t-1} + \varepsilon_{2t} & \text{Si } q_t > C \dots \dots (39) \end{cases}$$

وتمثل المعادلة الموضحة أعلاه (39) نمودجا بنظام (Régime) متغير أبسط صورته، تحقق في السيرورة Y_t في كل لحظة t من بين عدة معادلات مختلفة حسب قيمة المتغير q_t ، بمعنى أن كل معادلة تقابلها نظام معين، حتى ولو كانت السيرورة Y_t تسلك اتجاها خطيا في كل نظام على حدا (الخطية الأجزاء)، إلا أنها في المجموع تظهر سلوكا غير خطي.

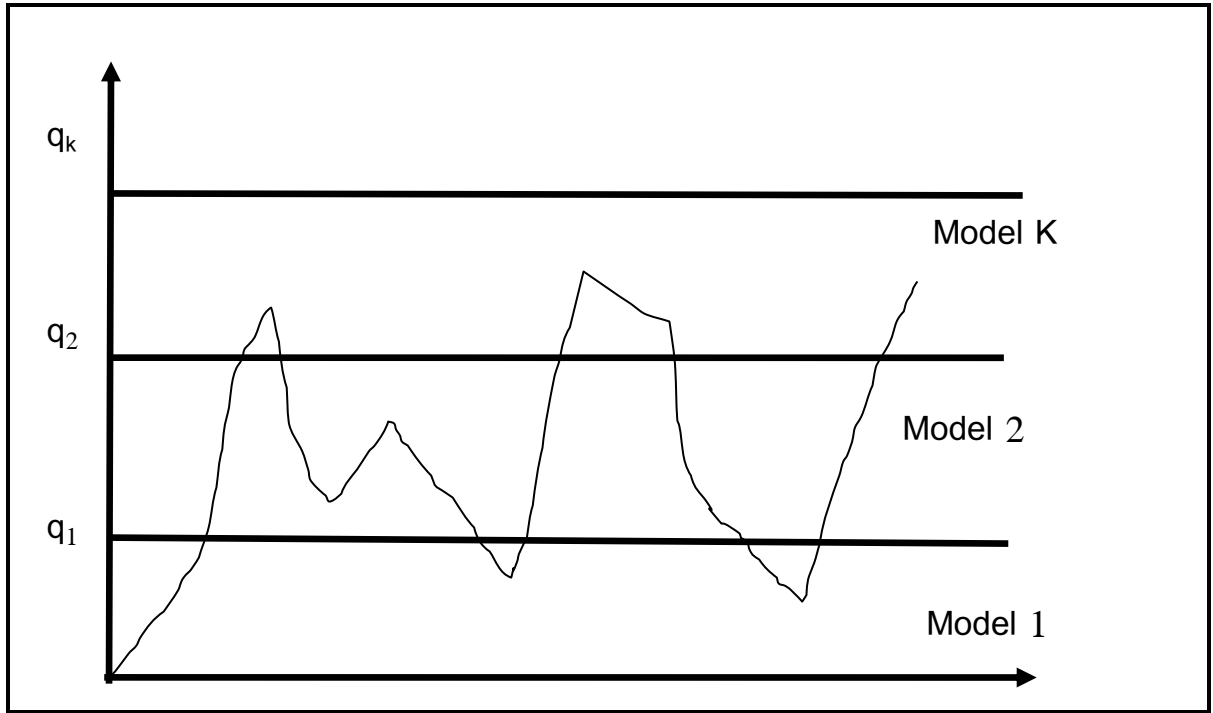
والفكرة العامة والواضحة لهذه النماذج اللاخطية تقوم على الحصول على عدد من النماذج أكثر أو يساوي إثنين من النماذج المقدره الجزئية المختلفة وكل نظام له تقديرات الخاصة به من خلال النموذج الإجمالي، وأن كل نموذج من هذه النماذج الجزئية يعمل في فضاء حالة مختلفة وتختلف على بقية

¹ شيببي عبد الرحيم، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

النماذج الأخرى، وأن هذه الفضاءات تقسم وفق لما يعرف بمتغير العتبة (Threshold Variable). ففي حالة وجود مشاهدات زمنية مضطربة، في شكل ارتفاع وانخفاض في قيمة المشاهدات وهي الحالة التي نجدها في معظم البيانات والتي تحدث للمتغيرات في الواقع الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تنتمي كل مشاهدة من مجموعة من المشاهدات المتتالية زمنيا إلى نموذج جزئيا مختلف على النموذج الآخر أي أن هذا النظام له نموذج وتحت قيمة العتبة، أما النموذج الآخر يكون له نظام آخر وبتقديرات تختلف عن النظام الآخر وتحت قيمة العتبة، وهذا ما يمكن توضيحه في شكل الموالي للنماذج العتبة الاعتيادية في الحقيقة تعتمد على عتبة أفقية (Horizontal Threshold):

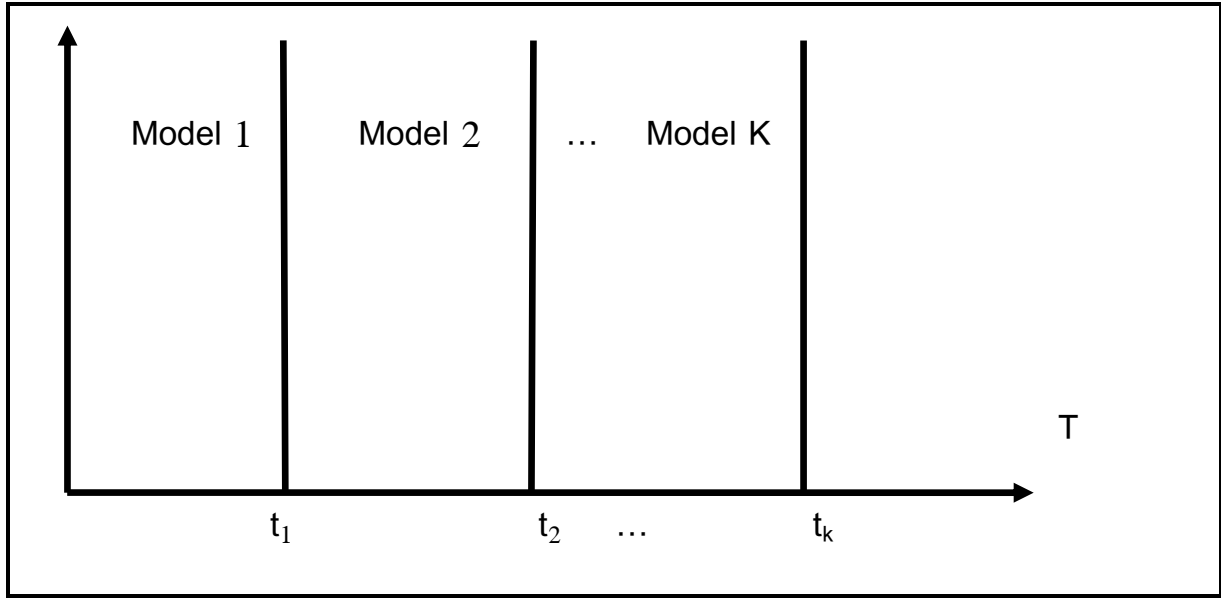
الشكل 3-33: آلية نماذج العتبة الاعتيادية (نماذج العتبة الأفقية)



المصدر: شبيبي عبد الرحيم، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

كما افترض يوجد هناك نمودجا آخر للسلاسل الزمنية اللاخطية، ويعتمد على أسلوب العتبة العمودية بدلا من العتبة الأفقية، وبذلك لن يكون هنالك حاجة والماسة لتحديد متغير عتبة، وبدلا عنها سيتم استخدام الزمن نفسه ليكون عتبة كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل 3-34: آلية نماذج العتبة العمودية



المصدر: شيببي عبد الرحيم، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

2- تعريف نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR:

ويكون نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر ذو النظامين $K=2$ وذو

الدرجتين P_1 و P_2 في الصيغة التالية¹:

$$Y_t = \begin{cases} \phi_{0,1} + \phi_{1,1}X_{t-1} + \phi_{2,1}X_{t-2} + \dots + \phi_{P_1,1}X_{t-P_1} + \varepsilon_t & \text{if } S_t \leq C \\ \phi_{0,2} + \phi_{1,2}X_{t-1} + \phi_{2,2}X_{t-2} + \dots + \phi_{P_2,2}X_{t-P_2} + \varepsilon_t & \text{if } S_t > C \end{cases} \dots (40)$$

وأیضا كما يمكن كتابه سيرورة Y_t ذو النظامين $K=2$ وذو الدرجتين P_1 و P_2 في معادلة

واحدة وهي على النحو التالي²:

¹ Hector O.Zapata, Wayne M.Gauthier (2003): "Threshold Models in Theory and Practice", Conference in the Southern Agricultural Economics Association Annual meeting, Mobile, Alabama, P: 4.

² Gabriel Grégoire (2019): "Sur les modèles non-linéaires autorégressifs à transition lisse et le calcul de leurs prévisions", Département de mathématiques et de statistique, Université de Montréal, Canada, P: 12.

$$Y_t = (\phi_{0,1} + \phi_{1,1}X_{t-1} + \phi_{2,1}X_{t-2} + \dots + \phi_{P_1,1}X_{t-P_1})(1 - I(S_t \leq C)) + (\phi_{0,2} + \phi_{1,2}X_{t-1} + \phi_{2,2}X_{t-2} + \dots + \phi_{P_2,2}X_{t-P_2})I(S_t > C) + \varepsilon_t \dots (41)$$

حيث تمثل كل من:

$(\phi_{i,2}, \phi_{i,1}), i \in \{0, \dots, P\}$: تقديرات معاملات النموذج في النظامين، النظام أكبر من العتبة والنظام أقل من العتبة.

C: قيمة العتبة المقدرة.

$(X_{t-P_2}, \dots, X_{t-1}, X_{t-P_1}, \dots, X_{t-1})$: هي المتغيرات المفسرة للسلسلة الزمنية Y_t المتغير التابع.

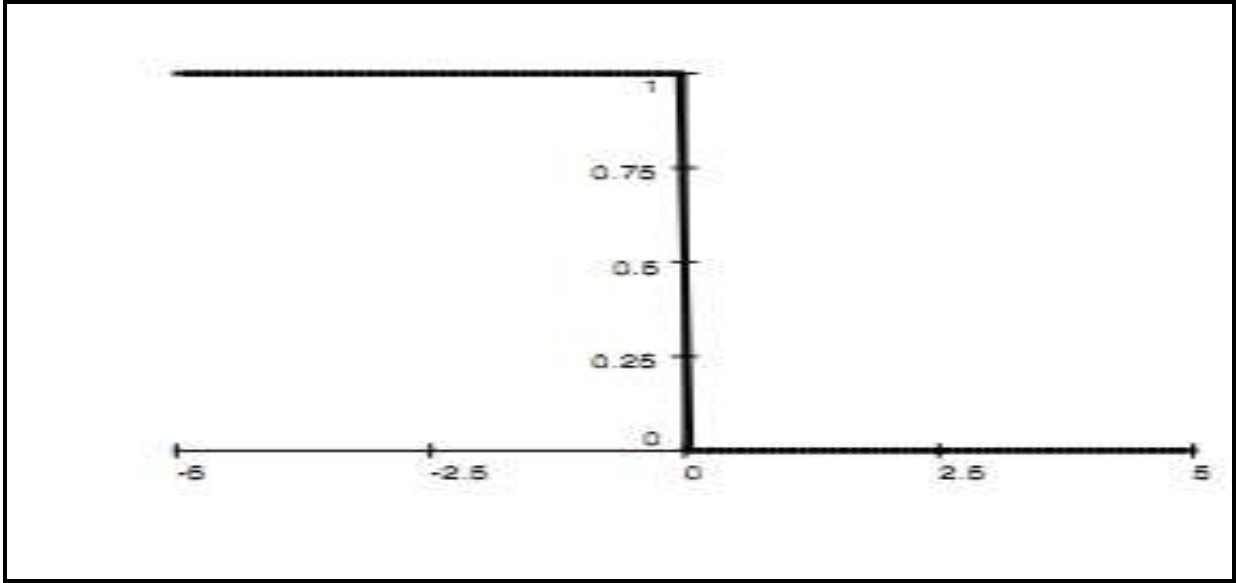
S_t : هو متغير الانتقال الذي يسمح بتحديد النظام الذي يقع فيه النموذج، ويمكن أن تكون قيمة متأخرة للمتغير التابع أو متغير خارجيا (مفسرا) آخر.

ε_t : هو حد الخطأ الذي يحاكي تشويشا أبيضاً بمتوسط معدوم وتباين ثابت.

I: دالة التعيين أو التوضيح التي تمثل دالة هي دالة الانتقال مستمرة وقابلة للاشتقاق، تأخذ قيمتها بين المجال $\{0,1\}$ في شكل عدد لا متناهي من القيم، إذ تأخذ القيمة 1 عندما يتحقق القيد مابين قوسين، و0 عندما لا يتحقق.

من خلال المعادلة السابقة (40)، تظهر لنا أن سيرورة أو سلسلة الزمنية Y_t تخضع لآلية الانتقال من نظام إلى آخر تحت قيمة العتبة، وبمشاهدة معروفة ومحددة مسبقا، سواء قد تكون متغيرات خارجية (متغيرات مفسرة) أو متغيرات داخلية (متغير تابع ذات الإبطاء)، وبالإضافة إلى ذلك الصدمات في كل نظام الأخطاء العشوائية (ε_t) تظهر في كلا النموذجين، أما التقديرات للمعاملات في النموذجين فهي تقيس لنا الزيادة والنقصان (علاقة طردية وعكسية) في كل نظام، ويكون الانتقال في هذا النوع من النماذج اللاخطية سريعا وفوريا، ويمكن توضيح ذلك نوعية دالة الانتقال لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر في الشكل التالي:

الشكل 3-35: دالة الانتقال لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر



Source : Joon Y.Park, Mototsugu (2005): "Testing for a Unit Root Against Transitional Autoregressive Models Autoregressive Models", Departement of economics, Vanderbilt University Nashville, P: 5.

كما يمكن الإشارة في المعادلة السابقة (40) في النظامين أن في حالة قيمة متغير الانتقال أقل من الحد الأدنى لقيمة العتبة S_t ، فإن ديناميكيات المتغير Y_t تتميز بعملية الانحدار الذاتي للمعاملات في النموذج الأول للمعادلة $\phi_{i,1}$ حيث $i \in (1, \dots, P_1)$ وبشكل مكافئ من خلال عملية الانحدار الذاتي للمعاملات في النموذج الثاني $\phi_{i,2}$ حيث $i \in (1, \dots, P_2)$ عندما تكون قيمة متغير الانتقال أكبر من قيمة العتبة S_t ، أما المتغير الانتقال ما هو إلا قيمة من المفسرة للنموذج، ويمكن أن تكون متغيرات خارجية (مفسرة)، أو متغيرات داخلية (ذات الإبطاء للمتغير التابع)، وفي حالة عندما يكون متغير الانتقال المحدد متغيرا داخليا متأخرا Y_{t-d} حيث (d هو عدد صحيح موجب)، يصبح نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR نموذجا الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال مع الإثارة والتنبية الذاتي (SETAR)¹، وهي الموصفات التي تم تطويرها بواسطة Hansen (1996 و 1997)²، وتكون صيغة النموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال مع الإثارة والتنبية الذاتي في حالة $SETAR(2, P_1, P_2)$ على النحو الآتي³:

¹ Self-Exciting Threshold AutoRegressive.

² Julien Fouquau (2008): "Modèles à changements de régimes et données de panel : de la non-linéarité à l'hétérogénéité", Thèse de doctorat Publiée, Sciences Economiques, l'Université d'Orléans, Paris, P: 18.

³ Huil Feng, Jia liu (2002): "A SETAR Model for Canadian GDP : Non-linéaire and Forecast Comparisons", Departement of Economics, University of victoria, Canada, P: 2.

$$Y_t = \begin{cases} \phi_{0,1} + \phi_{1,1}Y_{t-1} + \phi_{2,1}Y_{t-2} + \dots + \phi_{P_1,1}Y_{t-P_1} + \varepsilon_t & \text{if } Y_{t-1} \leq C \\ \phi_{0,2} + \phi_{1,2}Y_{t-1} + \phi_{2,2}Y_{t-2} + \dots + \phi_{P_2,2}Y_{t-P_2} + \varepsilon_t & \text{if } Y_{t-1} > C \end{cases} \dots (42)$$

كما يمكن كتابتها في صيغة مطابقة لها كمايلي:

$$Y_t = (\phi_{0,1} + \phi_{1,1}Y_{t-1} + \phi_{2,1}Y_{t-2} + \dots + \phi_{P_1,1}Y_{t-P_1})(1 - I(Y_{t-1} \leq C)) + (\phi_{0,2} + \phi_{1,2}Y_{t-1} + \phi_{2,2}Y_{t-2} + \dots + \phi_{P_2,2}Y_{t-P_2})I(Y_{t-1} > C) + \varepsilon_t \dots (43)$$

$$Y_t = (\phi_{0,1} + \sum_{i=1}^{P_1} \phi_{i,1}Y_{t-i})(1 - I(Y_{t-1} \leq C)) + (\phi_{0,2} + \sum_{i=1}^{P_2} \phi_{i,2}Y_{t-i})I(Y_{t-1} > C) + \varepsilon_t \dots (44)$$

أما بالنسبة للنموذج الذي تم شرحه وتحليله في المعادلة السابقة (40)، ما هو إلا عبارة عن وجود نظامين فقط (K=2) وتحت تقدير عتبة واحدة، إلا أنه في الدراسات القياسية اللاخطية والتقديرية لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر، يمكن أن تكون هناك عدة نظم في وجود أكثر من عتبة واحدة، حيث أن الانتقال من نظام لآخر يكون تحت عدة عتبات سواء كانت ذات العتبة ذات المتغيرات المفسرة أو المتغير التابع متأخرا، وفي هذه حالة يسمى هذا النموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر بمتعدد النظم، وهذا ما يمكن توضيحه في صيغة المعادلة التالية أربعة أنظمة (K=4):¹

$$Y_t = \begin{cases} \beta_0^1 + \beta_1^1 Y_{t-1} + \beta_2^1 Y_{t-2} + \dots + \beta_{P_1}^1 Y_{t-P_1} + \varepsilon_t & \text{Si } Z_{1t} \leq \gamma_1^0, Z_{2t} \leq \gamma_2^0 \\ \beta_0^2 + \beta_1^2 Y_{t-1} + \beta_2^2 Y_{t-2} + \dots + \beta_{P_2}^2 Y_{t-P_2} + \varepsilon_t & \text{Si } Z_{1t} \leq \gamma_1^0, Z_{2t} > \gamma_2^0 \\ \beta_0^3 + \beta_1^3 Y_{t-1} + \beta_2^3 Y_{t-2} + \dots + \beta_{P_3}^3 Y_{t-P_3} + \varepsilon_t & \text{Si } Z_{1t} > \gamma_1^0, Z_{2t} \leq \gamma_2^0 \\ \beta_0^4 + \beta_1^4 Y_{t-1} + \beta_2^4 Y_{t-2} + \dots + \beta_{P_4}^4 Y_{t-P_4} + \varepsilon_t & \text{Si } Z_{1t} > \gamma_1^0, Z_{2t} > \gamma_2^0 \end{cases}$$

حيث أن:

Z_{1t} : هي متغيرات العتبة.

ε_t : هو حد الخطأ الذي يحاكي تشويشا أبيضاً بمتوسط معدوم وتباين ثابت.

(γ_1^0, γ_2^0) : قيمة معاملات العتبة المقدرة.

$(\beta^i = \beta_0^i, \beta_1^i, \beta_2^i, \dots, \beta_{p_j}^i)$: هي المعلمات الهيكلية.

¹ Haiqiang Chen, Terence Tai-leung Chong, Jushan Bai (2012): "Theory and application of the TAR model with threshold variables", Economic Reviews, Vol 32, Num 2, P: 144.

وأن الصعوبة الرئيسية في هذه النمذجة للنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر تتعلق باختيار متغير الانتقال في الواقع، على عكس نموذج تغيير نظام ماركوف (régimes markoviens) حيث يتم الانتقال من متغير حالة غير قابل للرصد، مقارنة بنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر يعتمد تغيير الأنظمة على متغير الانتقال ملحوظ، وبالتالي فإن اختيار المتغير الخاطئ يمكن أن يكون له آثار قوية. عادة ما يكون متغير الانتقال إما متغيراً خارجياً، أو متغيراً داخلياً متأخراً، أو دالة خطية أو غير خطية لمتغيرات داخلية متأخرة، ومنه لاختيار متغير الانتقال الأنسب من مجموعة من المتغيرات المحتملة من الممكن الرجوع إلى الحدس الاقتصادي، أو لمعيار إحصائي مثل تقليل مجموع مربعات الأخطاء العشوائية، أو حتى في حالات رفض للاختبار الخطي كما هو مقترح¹.

3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR):

إن تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR) يتطلب إيجاد عدد الأنظمة، متغير الانتقال، وقيمة العتبة، وكذلك معاملات الانحدار الذاتي لكل نظام، ومن أهم الطرق التي استخدمت هذه النمذجة لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR) المعروفة هي: طريقة Tong (1983)، طريقة Tsay (1989)، وطريقة Hansen (1996)، وسنحاول شرح أهم الخطوات التي تعتمد عليها هذه الطرق في تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR) فيمايلي:

2-1- طريقة Tong (1983):²

هيكل النموذج:

$$Y_t = \begin{cases} \beta_0^1 + \sum_{i=1}^{P_1} \beta_1^1 Y_{t-1} + e_t^1 & Y_{t-d} \leq \gamma \\ \beta_0^2 + \sum_{i=1}^{P_1} \beta_1^2 Y_{t-1} + e_t^2 & Y_{t-d} > \gamma \end{cases} \dots \dots \dots (45)$$

¹ Julien Fouquau (2008): Op Cit, P: 19.

² Emrah Hanifi Firat (2017): "SETAR (Self-Exciting Threshold Autoregressive) Non-linear Currency Modelling in EUR/USD EUR/TRY and USD/TRY Parities", Mathematics and Statistics, Vol 5, Num 1, P: 35.

الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

تأخذ Tong (1983) في الاعتماد على النموذج أعلاه، وأوصى بإتباع الخطوات الثلاثة الموضحة على النحو التالي في نمذجة الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر:

- تقدير المعلمات: ويتم تقدير معلمات النموذج عن طريق مربعات الصغرى (MCO).

المرحلة الأولى:

من المفترض أن تعرف d و γ القيم بالخطوة الأولى، بناءً على فرضيات، يتم الفصل القيم الملاحظة إلى مجموعات فرعية أصغر ويتم حساب معيار بيانات AIC لكل مجموعة فرعية باستخدام المستوى P_i ($i = 1, \dots, K$). ويظهر ذلك على النحو التالي:

$$AIC(\hat{P}_i) = \min[AIK(k_i)] \quad i = 1, 2, \dots \quad (46)$$

في هذه الحالة أولاً، يتم الحصول على القيم P_i لكل نظام باستعمال $(\min[AIK(k_i)])$ مقابل الثابت d والقيم γ .

المرحلة الثانية:

في الخطوة الثانية، تبقى قيمة d ثابتة (من المفترض أنه يتوافق مع قيمة معينة، بمعنى آخر معروفة)، في هذه المرة يتم اختبار معلمات العتبة التي ستقل من قيمة معيار AIC البيانات. بعبارة أخرى يتم تحديد القيمة γ التي تقلل قيمة $AIC(d, \hat{\gamma})$ من بين معلمات العتبة الأخرى تظهر هذه الحالة عند Tong (1983) على النحو التالي:

$$AIC(d_0, \hat{\gamma}) = \min[AIC(d_0, \gamma)] \dots \dots (47)$$

المرحلة الثالثة:

في أول خطوتين، تم تحديد القيم P_i و γ ، في الخطوة الثالثة الموالية والمتبقية، سوف يتم تحديد قيمة d . القيمة d هي القيمة الأقل NAIC(d) يتم إيجادها من اختيار العدد k . حيث:

$$NAIC(d) = \frac{AIC(d)}{n - n_d} \dots \dots (48)$$

بعد الخطوات الثلاث التي يتم تقديرها باستخدام معيار البيانات، سيتم تقدير النموذج بالاعتماد على المعلمات المذكورة أعلاه.

2-2- طريقة (1989) Tsay¹:

تعتمد هذه المنهجية التي اقترحها Tsay، لاختبار الفرضية الخطية مقابل البديلة التي يقدمها نموذج العتبة، بالإضافة إلى إجراء الكشف عن العتبة، ويتم تحديد متغير الانتقال وفقا لهذه الطريقة الذي يتم رفض الخطية له بقوة، وتشمل مراحل هذه الطريقة لـ Tsay التي من خلالها يتم التقدير نموذج TAR الخطوات التالية:

المرحلة الأولى:

▪ اختيار الانحدرات $X_t = (Y_t, \dots, Y_{t-1}, V_1, \dots, V_k)$ في إطار النموذج الخطي:

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 X_t + \varepsilon_t, \varepsilon_t i.i.d(0, \sigma^2) \dots \dots (49)$$

المرحلة الثانية:

- لكل متغير انتقالي محتمل، يكون $Z_t = X_{it}, i = 1, \dots, m (m = p + k)$
- تقدير الانحدارات مرتبة تكرارية:

$$Y_t = \begin{cases} \phi_0^1 + \phi_1^1 X_t + \varepsilon_1^1 & \text{pour les } r \text{ 1}^{\text{ères}} \text{ observations de } Z_t \\ \phi_0^2 + \phi_1^2 X_t + \varepsilon_1^2 & \text{ensuit} \end{cases} \dots \dots (50)$$

حيث أن:

Z_t : هو متغير الانتقال، أما L فهو الترتيب المقابل لتصنيف المشاهدات متغير الانتقال في الاتجاه التصاعدي وفقا لما $Z_t \leq Z_{t+1}$ وهذا الانحدار المنظم في (I) يتوافق مع إعادة كتابة النموذج (II) عندما تكون العتبة بين r^{iem} و $(r+1)^{iem}$ الترتيب الملاحظة.

¹ Mélika Ben Salem, Corrine Perraudin (2001): "Tests de linéarité, spécification et estimation de modèles à seuil : une analyse comparée des méthodes de Tsay et de Hansen", Économie et prévision, Vol 148, Num 2, P: 162.

- اختبار الخطية التي تكون فيها فرضية عدم (النموذج الخطي) هي:

$$H_0: \phi_i^1 = \phi_i^2 \quad (i = 0, \dots, m)$$
في المعادلة (50).
- بناء إحصائية اختبار الخطية $Q(m)$ و حساب احتمالية الاختبار:

$$Q(m) = \frac{(\sum \hat{\epsilon}_t^2 - \sum \hat{a}_t^2)/(m+1)}{\sum \hat{a}_t^2/(n-b-2m-1)} \dots \dots (51)$$

حيث أن:

- $\hat{\epsilon}_t$: هي البواقي ϵ_t الموحدة (normalisés)، \hat{a}_t هي بواقي الانحدار الخاصة بـ $\hat{\epsilon}_t$ على $(1, X_t')$.
- تحت الفرضية عدم الخطية (النموذج الخطي)، الإحصائية $Q(m)$ تتبع توزيع فيشر بدرجة حرية $(m+1)$ و $(n-b-2m-1)$.
- b : عدد المشاهدات المستخدمة لأجل القيام بالتقديرات التكرارية $b = \frac{n}{10} + p$.

المرحلة الثالثة:

- اختيار متغير الانتقال التي تعظم من الإحصائية $Q(m)$ مع العلم أن الخطية مرفوضة.

المرحلة الرابعة:

- الكشف عن العتبة عن طريق التحليل البياني للمعاملات المقدر (طريقة التكرارية) وطريقة ستودنت المتغير الانتقال المرتب.

المرحلة الخامسة:

- تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر بعد معرفة متغير الانتقال والعتبة.

2-3- طريقة Hansen (1996):

- وهي نفس طريقة **Tsay** والتي تعتمد على اختبار الخطية مقابل الفرضية البديلة للنماذج ذات العتبة، بحيث يتم اختيار متغير الانتقال (أو معلمة الأجل) عند القيمة التي تفرض فيها فرضية الخطية

الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

بقوة، غير أن Hansen وضع اختبار للخطية يأخذ بعين الاعتبار المعلمات التي تعرف متغير الانتقال وقيمة العتبة¹، وأهم الخطوات التي تعتمد عليها هذه الطريقة Hansen هي كالتالي²:

1 - أول مرحلة لهذه الطريقة وهي اختيار الانحدار الذاتي (AR(1) من الدرجة P ونمذجة في إطار النموذج الخطي:

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 X_t + \varepsilon_t \dots \dots (52)$$

مع العلم أن:

ε_t : هو حد الخطأ الذي يحاكي تشويشا أبيضاً بمتوسط معدوم وتباين ثابت.

وأيضاً: $X_t = (Y_{t-1}, \dots \dots \dots, Y_{t-p}, V_1 \dots \dots \dots V_k)$ ، نعطي بعد ذلك مجموعة من القيم المحتملة لمعلمة الأجل d .

2- بالنسبة لكل متغير انتقال ممكنة: $(Z_t = X_{it}), i = 1, \dots \dots, m (m = p + k)$

■ نقوم بإختبار للخطية من النوع مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier) LM أو إحصائية (Wald)، ثم نحسب تعاقب أو تسلسل (séquence) الإحصائيات LM (s) بالنسبة لكل القيم المحتملة للعتبة S ، أي على جميع مشاهدات متغير الانتقال:

$$LM(s) = S_n(s)' M_n(s) S_n(s) \dots \dots (53)$$

حيث أن:

$S_n(s) = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n X_t \hat{\varepsilon}_t(s)$ هي نتيجة النموذج المقدر العتبة تحت فرضية H_0 .

$M_n(s)$: هي مصفوفة الإعلام لفيشر (matrice d'information)، المقدر تحت فرضية H_0 ، والتي تصحح وعدم تجانس التباين (hétéroscedasticité).

■ حساب الإحصائيات: Sup LM، Ave LM و Exp LM، واحتمالات الاختبار المتعلقة بـ (bootstrap):

¹ شبيبي عبد الرحيم: مرجع سبق ذكره، ص: 205.

² Corinne Perraudin (2002): "La prise en compte de ruptures dans l'évolution des variables économiques Les modèles à changement de régimes", Université Paris, P: 12.

$$\hat{p}_n = \frac{1}{J} \sum_{j=1}^J I\{g(LM(s)) \leq g(LM(s))^j \dots \dots (54)$$

حيث أن:

$$g(.) = \{Sup, Ave, Exp\}$$

Sup LM : إحصائية *LM* هي دالة بوتيرة واحدة (monotone) لمعلمة العتبة.

Ave LM : هي متوسط تسلسل الإحصائيات *LM(s)*.

Exp LM: لوغاريتم متوسط تسلسل الإحصائيات $(\frac{1}{2} LM(s))$.

3- نختار قيمة متغير الانتقال التي تعظم من قيم الإحصائيات *Sup LM*، *Ave LM* و *Exp LM*، مع العلم أن تم رفض الفرضية العديمة للخطية.

4- تقدير العتبة التي تقلل من التباين الأخطاء لنموذج العتبة المقدر، من بين جميع القيم المحتملة لمتغير الانتقال.

5- تقدير نموذج العتبة، مع العلم أن *m*، متغير الانتقال والعتبة.

من أجل تقدير العتبة، اقترح Hansen 1996 استعمال طريقة المربعات الصغرى التعاقبية (séquentiels). فمن أجل قيمة معطاة للعتبة، يمكن الحصول على تقديرات المعلمات $j = 1, 2, \emptyset$ بطريقة المربعات الصغرى عن كل نظام، حيث يتم تقييم تباين البواقي (la variance résiduelle) للنموذج ذو العتبة المشروط بقيمة هذه العتبة كمايلي:

$$\hat{\sigma}_n^2(s) = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n (\hat{\varepsilon}_t(c))^2 \text{ مع العلم أن:}$$

$$\hat{\varepsilon}_t(s) = Y_t - (\emptyset_0^1 + \emptyset^1 X_t)I(q_t \leq s) - (\emptyset_0^2 + \emptyset^2 X_t)I(Z_t > s) \dots \dots (55)$$

وهكذا يتم تقييم البواقي بالنسبة لكل القيم المحتملة للعتبة *s*، أي على جميع مشاهدات متغير الانتقال، بحيث تكون قيمة العتبة عند تلك التي تعطي أصغر قيمة لتباين البواقي أي أن :

$$\hat{s} = ArgMin_s \sigma_n^2(c) \dots \dots (56)$$

كما قد اقترح Hansen 1996 مجال الثقة بالنسبة للمعلمة s تركز على التوزيع التقريبي لإحصائية نسبة المعقولة، وتكون في الصيغة التالية:

$$\hat{I} = \{s: \hat{\sigma}_n^2(s) \leq \sigma_n^2\} (1 + c_\varepsilon(\beta)/n) \dots \dots (57)$$

حيث أن: $c_\varepsilon\beta$ هي القيمة الحرجة عند مستوى معنوية β المجدولة من قبل Hansen 1996.

بعد التعرف على فحوى التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة القياسية في إطار التحليل النظري سواء النماذج الكلاسيكية الخطية، النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، والنماذج اللاخطية وهو النموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR)، أصبح المجال مفتوحا أمام التحقيق التجريبي القياسي للخوض في موضوع بحثنا.

المبحث الثاني: التحليل القياسي للنتائج التطبيقية للمقاربة الخطية

بعد التطرق لمختلف التقنيات القياسية النظرية للمقاربة الخطية في هذه الدراسة، سنقوم في هذه المبحث بتطبيقها على نموذج كمي إقتصادي، يساعد على رصد أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية والتي ساهمت في نمذجة التضخم بالجزائر، حيث أنه لا يمكن التأكيد بأن هناك عامل معين مسبب للتضخم في الإقتصاد الجزائري، بل يمكن القول بأن مختلف العوامل تضافرت في نمذجته. وباستعمال برنامج أو تطبيق **Eviews 10** في نمذجة معدلات التضخم بالجزائر، نتحصل في الأخير على نموذج قياسي على شكل علاقة رياضية، من خلاله يتم استعراض النتائج بتحليلها ومناقشتها سواء إحصائيا وإقتصاديا، وهذا بغية الوصول إلى الهدف المنشود.

المطلب الأول: ضبط متغيرات الدراسة وصياغة النموذج

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات، والتي تمكنا من بناء نموذج قياسي يسمح لنا بتحديد أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية المسببة في نمذجة التضخم بالجزائر، وهذا انطلاقا على أساس ما تنص عليه النظرية الإقتصادية في تحديدها للعلاقة المشار إليها والتي تم التطرق إليها في الفصل الأول، بالإضافة إلى ما ذكرناه من الدراسات السابقة للباحثين وما تم التوصل إليه من النتائج.

1- المتغيرات المستعملة في الدراسة:

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصائيات المنشورة من قبل المنظمات الإقتصادية الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وأيضاً بعض الهيآت الخاصة الوطنية المحلية كالديوان الوطني للإحصاء والبنك الجزائر، ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات ربع سنوية للفترة تمتد من سنة 1970 إلى غاية الفترة سنة 2018، كما تم الحساب بعض المعطيات أو الإحصائيات الناقصة لبعض السنوات بالاعتماد على طريقة المتوسطات المتحركة، وفي الأخير سوف يأخذ نموذجنا المعادلة التالية:

$$P = f(M, GAP, E, P^{ex}, Ptr, W, \varepsilon) \dots \dots (58)$$

$$P = b_0 + b_1M + b_2GAP + b_3E + b_4P^{ex} + b_5Ptr + b_6W + \varepsilon_i \dots \dots (59)$$

حيث أن:

الجدول 3-11: المتغيرات المستعملة في الدراسة

المتغيرات	إسم المتغيرات	مصدر البيانات
P	المستوى العام للأسعار المعبر عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك IPC، والذي به يتم قياس التضخم.	إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)
M	مؤشر الإفراط النقدي المعبر عنه بنمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنويا)	إحصائيات البنك الدولي (WDI)
GAP	فجوة الإنتاج وهي الفرق ما بين الناتج الكامن يتم تقديره بواسطة طريقة Prescott Hodrick والناتج الفعلي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.	إحصائيات البنك الدولي (WDI)
E	سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة).	إحصائيات البنك الدولي (WDI)

الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

إحصائيات الصندوق النقد الدولي (IFS)	أسعار السلع الأجنبية المستوردة.	P^{EX}
إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) والبنك الجزائري (BA)	الأجور	W
إحصائيات البنك الدولي (WDI)	العوائد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي).	P_{tr}
/	يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل التغيرات التي لم تدرج في النموذج والتي لها تأثير على معدل التضخم.	ε_i

المصدر: من إعداد الباحث

2- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التي تم الإعتماد عليها في الدراسة والممثلة في النموذج السابق (59)، والجدول التالي يوضح لنا نتائج الإحصاء الوصفي:

الجدول 3-12: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	Obs	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev
P	196	51.14714	39.90690	149.5856	2.725049	46.02494
E	196	42.31325	35.07996	138.0579	3.765593	38.21383
Gap	196	3.14E+16	2.22E+16	1.17E+17	-9.54E+15	3.52E+16
M	196	16.34129	15.74958	59.10848	-2.679677	9.840069
P^{ex}	196	212.3352	114.4582	647.3132	73.41179	171.6331

الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

Ptr	196	18.41603	17.06449	40.10907	5.815896	7.449363
W	196	1264.302	467.7925	5382.263	8.265712	1697.725

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

يوضح الجدول أعلاه (3-12) أهم المقاييس الإحصائية الوصفية المستخدمة في تحليل المتغيرات الدراسة وهي مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في: الوسط الحسابي، الوسيط، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري). وتتكون سلسلتنا الزمنية من 196 مشاهدة، كما سجل المتوسط الحسابي للمتغيرات الدراسة ببقائها حول وسطها الحسابي وعدم تشتتها مما يجعلها أكثر مساعدة في عملية تقدير أمثل للنموذج الإقتصادي.

3- الارتباط بين متغيرات النموذج:

يسمح هذا الاختبار بفحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستعملة في الدراسة، بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند عملية تقدير نموذج الدراسة، بحيث أن معاملات الارتباط المتعددة تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات، والجدول الآتي يبين مصفوفة الارتباط:

الجدول 3-13: مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

Var	P	M	GAP	E	PEX	PTR	W
P	1	0.226	0.030	0.185	-0.193	-0.182	-0.010
M	0.226	1	-0.301	-0.173	0.075	0.147	0.074
GAP	0.030	-0.301	1	0.018	-0,085	0.161	-0.116
E	0.185	-0.173	0,018	1	-0.641	-0.176	-0.350
PEX	-0.193	0.075	-0.085	-0.641	1	0.287	0.614
PTR	-0.182	0.147	0.161	-0.176	0.287	1	0.200
W	-0.010	0.074	-0.116	-0.350	0.614	0.200	1

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

ومن خلال النتائج الجدول أعلاه (3-13) لمصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة في النموذج نستنتج ما يلي:

- في تفسير لمصفوفة الارتباط خاصة لمتغير التابع وهو معدل التضخم نجده أنه يرتبط ارتباطا موجبا مع كل من المتغيرات مؤشر الإفراط النقدي بـ (0.226)، فجوة الإنتاج بـ (0.030)، سعر الصرف الرسمي بـ (0.185)، بينما مرتبط ارتباطا سالبا مع أسعار السلع الأجنبية المستوردة بـ (-0.193)، العوائد النفطية بـ (-0.182) والأجور بـ (-0.010)؛
- المتغير مؤشر الإفراط النقدي مرتبط ارتباطا موجبا مع كل من أسعار السلع الأجنبية المستوردة بـ (0.075)، العوائد النفطية بـ (0.147) والأجور بـ (0.074)، ومرتبط ارتباطا سالبا مع فجوة الإنتاج بـ (-0.301)، وسعر الصرف الرسمي بـ (-0.173)؛
- المتغير فجوة الإنتاج مرتبط ارتباطا موجبا مع سعر الصرف الرسمي بـ (0.018)، والعوائد النفطية بـ (0.161)، ومرتبط ارتباطا سالبا مع أسعار السلع الأجنبية المستوردة بـ (-0.085) والأجور بـ (-0.116)؛
- المتغير سعر الصرف الرسمي يرتبط ارتباطا سالبا مع أسعار السلع الأجنبية المستوردة (-0.641)، العوائد النفطية بـ (-0.176) والأجور بـ (-0.350)؛
- المتغير أسعار السلع الأجنبية المستوردة مرتبط ارتباطا موجبا مع العوائد النفطية بـ (0.287) والأجور بـ (0.614)؛
- المتغير العوائد النفطية مرتبط ارتباطا موجبا مع الأجور بـ (0.200).

المطلب الثاني: النتائج التطبيقية للمقاربة الخطية

بعد ضبط المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية وتحديد النموذج، ننتقل بعدها إلى التطبيق القياسي للمقاربة الخطية، التي من خلالها سوف يتم المرور على الخطوات قبل عملية التقدير:

1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة:

لغرض التفادي النتائج المضللة والانحدار الزائف، يتم دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لتحديد درجة تكاملها، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فليب بيرون (Phillips-Perron) و (ديكي فولر المطور) (ADF) لإستقرارية السلاسل الزمنية والمستخرجة من برنامج Eviews 10 كما يلي:

الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

الجدول 3-14: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار Phillips-Perron و ADF

درجة التكامل	الفرق الأول		عند المستوى		السلاسل الزمنية
	ADF (t_0)	P-P (t_0)	ADF (t_0)	P-P (t_0)	
I(1)	* 2.7065 -	* 4.2080 -	0.8659	** 2.7404 -	P
I(1)	* 4.0797 -	* 3.1131-	0.5322	1.9838	E
I(0)	/	/	* 4.1241 -	* 2.9970 -	GAP
I(0)	/	/	* 5.8537-	* 3.3021 -	M
I(1)	* 2.9320 -	* 4.1851-	0.0018	0.1042	P ^{ex}
I(0)	/	/	* 5.4105 -	* 2.9218 -	Ptr
I(1)	* 1.9660 -	* 2.9632 -	0.2575	2.9254	W

المصدر: من إعداد الباحث بإستعمال برنامج Eviews 10

* معنوي عند مستوى معنوية 5% حسب قيم (Adj.t-statistic) لـ (Mackinnon : 1996)

** معنوي عند مستوى معنوية 10% حسب قيم (Adj.t-statistic) لـ (Mackinnon : 1996)

إختبار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في الإختبار وفق الإختبار الآلي (Newey-West) بإستخدام طريقة (Bartlett Kernel)

على ضوء النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (3-14)، نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة كل من: فجوة الإنتاج، مؤشر الإفراط النقدي والعوائد النفطية مستقرة عند المستوى بالنظر إلى القيمة المحسوبة (t_0) أقل من قيمتها الحرجة عند مستوى معنوية (5% و 10%)، تبين أن رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر أحادي، أما باقي السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة فهي مستقرة عند الفرق الأول، وتمثل هذه النتيجة مبررا لاستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

2- تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى والفرق الأول، أصبح من الممكن تطبيق منهجية التكامل المشترك، بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، لكن قبل التقدير لابد من تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج، بإستخدام

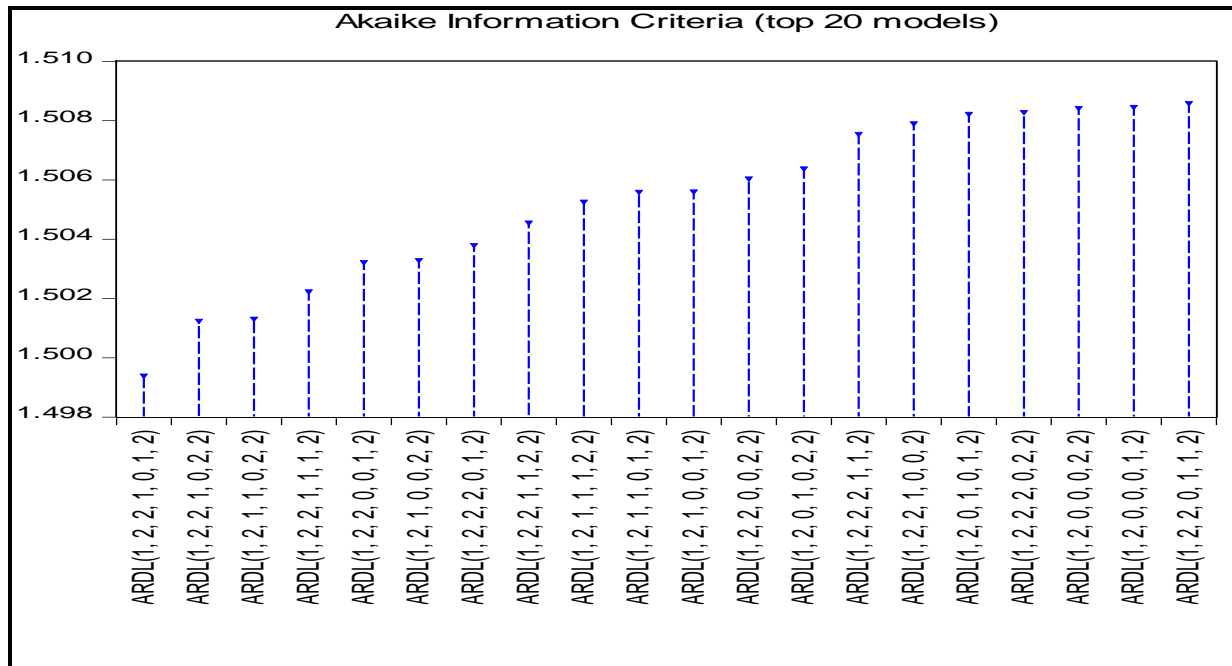
الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

معياري (Akiake) و (Schwarz)، وأيضا التأكيد على وجود علاقة طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ (ARDL) الذي قدمه Pesaran All (2001).

2-1- تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

سيتم الاعتماد على معايير أقل قيمة لتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج، باستخدام معياري (Akiake) و (Schwarz)، والنتائج الموضحة في الشكل التالي (3-36) تبين أن الفترات الإبطاء المثلى للنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة هي (1.2.2.1.0.1.2) Ardل، وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير النموذج.

الشكل 3-36: تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

2-2- اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

من أجل التأكيد من وجود علاقة طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ (ARDL) أو غير المقيد (UECM)، يقدم Pesaran All (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل وتسمى بـ (Bounds Testing)، ونتائج اختبار الحدود (Bounds test) موضحة في الجدول التالي:

الجدول 3-15: نتائج إختبار الحدود (t-Bounds)

مستوى المعنوية	الحد الأعلى	الحد الأدنى	F-Statistic
% 10	2.94	1.99	13.95536
% 5	3.29	2.27	
% 2.5	3.61	2.55	
% 1	3.99	2.88	

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

من خلال النتائج الاختبار التكامل المشترك في الجدول (3-15)، يتضح لنا أن الإحصائية (F-Stat) جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود (Bounds Test) التي حددها (Pesaran)، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، ومنه نستنتج أنه توجد علاقة تكامل متزامن الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عند مستوى المعنوية 1 %، 2.5 %، 5 % و 10 %، أي أن معدلات التضخم تتكامل مشتركا مع أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المسببة في نمذجته في الإقتصاد الجزائري، حيث أن هذه المسببات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل وتسلق طريقا مشتركا.

2-3- تقدير العلاقة على المدى الطويل الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من معدلات التضخم وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المسببة في نمذجته في الإقتصاد الجزائري، تأتي الخطوة الموالية وهي تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج، وهو ما تم التوصل إليه من خلال الجدول التالي:

الجدول 3-16: نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل

Variables	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Probability
C	-4.954235	1.042442	-4.752527	0.0000 *
E	0.948987	0.028721	33.04179	0.0000 *

GAP	5.21E-17	1.78E-17	2.924481	0.7039
M	-0.109812	0.033805	-3.248378	0.0014 *
PEX	0.104917	0.007906	13.27022	0.0000 *
PTR	-0.112753	0.051752	-2.178702	0.1306
W	-0.003241	0.001067	-3.037269	0.0027 *

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

* معنوي عند مستوى 5%

** معنوي عند مستوى 10%

بناء على النتائج المتحصل عليه والموضحة في الجدول (3-16) يتبين لنا أن:

- هناك متغيرات التي ترتبط بمعدلات التضخم بعلاقة طردية كل من: سعر الصرف الرسمي، فجوة الإنتاج وأسعار السلع الأجنبية المستوردة، وهناك متغيرات ترتبط بعلاقة عكسية كل من الثابت، مؤشر الإفراط النقدي، العوائد النفطية والأجور، كما نجد أيضا أن جميع معاملات النموذج جاءت معنوية عند المستوى 5% و 10%، باستثناء فجوة الإنتاج والعوائد النفطية.
- قيمة معامل التحديد ($R^2 = 99.24\%$) ذو جودة تفسيرية جيدة، أما الباقي وهو 0.76% فمرده إلى أخطاء عشوائية لم يتم تعيينها في النموذج.
- أظهر اختبار فيشر معنويته عند 5% و 10%، إذا النموذج ذو معنوية كلية فالمتغيرات المفسرة تأثر في النموذج.

2-4 - تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL):

وتتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ، الذي يمثل العلاقة بين معدلات التضخم وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المسببة في نمذجته في الجزائر في المدى القصير، والجدول التالي يبين نتائج التقدير:

الجدول 3- 17: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (1.2.2.1.0.1.2) Ardl

Variables	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Probability
D(E)	0.017568	0.065534	0.268069	0.7890
D(E (-1))	0.191421	0.064251	2.979244	0.0033 *
D(GAP)	1.01E-15	2.05E-16	4.899298	0.0000 *
D(GAP (-1))	-9.85E-16	2.06E-16	-4.783993	0.0000 *
D(M)	0.018236	0.008618	2.116180	0.0357 *
D(PTR)	-0.040868	0.021084	-1.938366	0.0742 **
D(W)	-0.011168	0.003258	-3.428271	0.0008 *
D (W (-1))	0.016628	0.003253	5.111828	0.0000 *
CointEq (-1)*	-0.219113	0.001774	10.77188	0.0000 *

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

* معنوي عند مستوى 5%

** معنوي عند مستوى 10%

وبناء على النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة القياسية لنموذج تصحيح الخطأ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تظهر معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) معنوي عند 5% وذات إشارة سالبة (-0.2191)، وهو ما يثبت أن سلوك معدل التضخم قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من فترتين حتى يصل إلى وضعية التوازنية في الأجل الطويل. وإذا تكلمنا عن سرعة التعديل، فنقول أنه يتم في كل فترة (سنتين) تعديل ما يزيد على 21.91% من اختلال توازن معدلات التضخم في الأجل الطويل، وهذا ما يشرح فرضية التكامل المشترك.
- قيمة معامل التحديد ($R^2 = 63.52\%$) ذو جودة تفسيرية مقبولة، أما الباقي وهو 36.48% فمرده إلى أخطاء عشوائية لم يتم تعيينها في النموذج.

- أظهر اختبار فيشر معنويته عند 5 % و 10 %، إذا النموذج ذو معنوية كلية فالمتغيرات المفسرة تأثر في النموذج.
- أما في المدى القصير كما تظهر النتيجة في الجدول رقم (3-17)، تبين أن التقديرات للنموذج جاءت معظمها معنوية عند المستوى 5 % و 10 %، باستثناء المتغير سعر صرف رسمي، أما العلاقة بين المتغيرات المفسرة ومعدل التضخم وجدت الدراسة ترتبط به بعلاقة طردية مع كل من: سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الرسمي الفترة السابقة، فجوة الإنتاج، مؤشر الإفراط النقدي والأجور، وهناك متغيرات ترتبط بعلاقة عكسية كل: فجوة الإنتاج الفترة السابقة، العوائد النفطية و الأجور الفترة السابقة.

2-5- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

يمكن إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، يتم من خلالها التأكد من خلو النموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة من المشاكل القياسية ومدى جودة النموذج المستخدم في قياس المرروانات المقدرة في الأجل القصير والطويل الأجل، لذا فقد تم استخدام عدة اختبارات كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول 3-18: اختبارات مشاكل القياس النموذج

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F-statistic	0.4236	0.6591
عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan-Godfrey	F-statistic	1.2424	0.2956
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.0008	0.9995

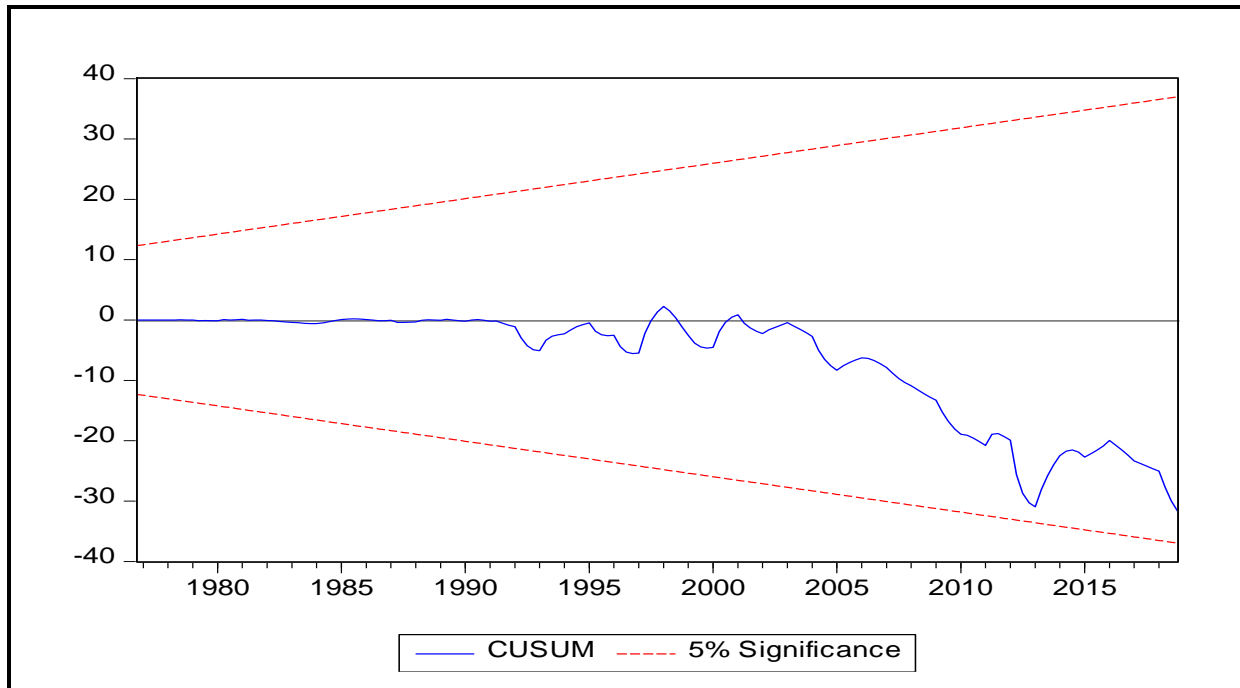
المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

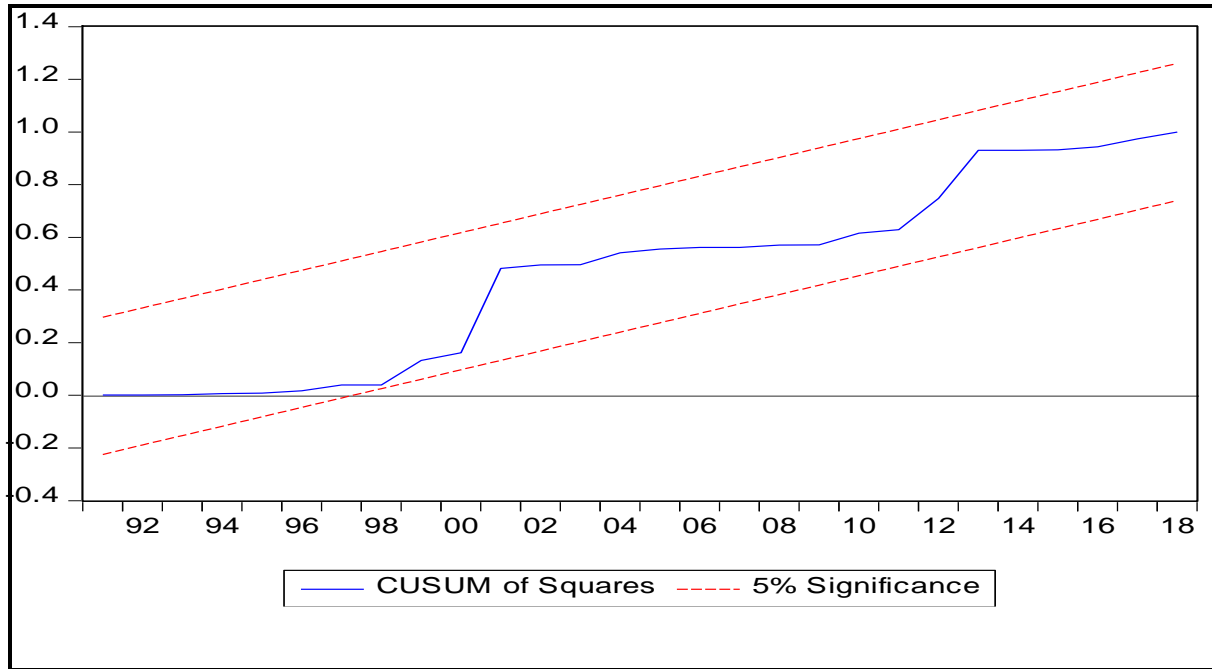
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه (3-18)، أن النتائج الاختبارية التشخيصية للنموذج أن جميع الاحتمالات تفوق 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم في جميع الاختبارات عند مستوى معنوية 5 %، ومنه فحسب اختبار (LM Test) فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، حسب إختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) فلا يوجد مشكلة اختلاف التباين (تباين الأخطاء متجانسة)، أما اختبار (Jarque-Bera) فلأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعياً.

2-6- الاختبارات إستقرارية النموذج:

إن اختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) المقدر للعلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، باستخدام المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البقايا المتتالية (CUSUMQ). وبتطبيق برنامج Eviews 10 تحصلنا على الشكل أدناه (3-37)، حيث نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج، يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %، نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي (CUSUMSQ) وبالتالي نستنتج من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.

الشكل 3 - 37: نتائج اختبار إستقرارية النموذج (Stability Test)





المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

المطلب الثالث: تحليل النتائج التطبيقية القياسية للدراسة الخطية لنموذج (ARDL)

بناء على النتائج المبينة في الدراسة التطبيقية القياسية للمقاربة الخطية لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، اتضح أن هناك متغيرات ساهمت في نمذجة التضخم على المدى القصير والطويل الأجل، ويرجع ذلك بسبب الصعوبات والظروف التي مر بها الإقتصاد الجزائري، مما تولدت عنها ظهور هذه الموجات التضخمية في الإقتصاد الجزائري سواء كانت ذو طابع محلي أو خارجي. ومنه يمكن مناقشة لأهم المتغيرات الإقتصادية الكلية المسببة أو المكونة في نمذجة معدلات التضخم بالجزائر فيما يلي:

- المتغير المتمثل في سعر الصرف الرسمي هناك علاقة طردية بينه وبين معدلات التضخم، وهو متوافق مع النظرية الاقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية): حيث أن الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بتخفيضات في سعر الصرف خصوصا عند نهاية الثمانيات بعد التوجه لنظام الجديد (الرأسمالي)، كان لها انعكاسات فورية وكبيرة على السعر البيع، لأن معظم وسائل الإنتاج والمواد الأولية التي تستعمل في العملية الإنتاجية يتم استيرادها من السوق العالمية بالعملة الصعبة وهذا مما يزيد من تكلفة الإنتاج للمنتوجات، بالإضافة إلى ذلك، قيام السلطات العليا عن طريق البنك المركزي بتخفيض في قيمة الدينار الجزائري بغرض الزيادة التنافسية المنتجات الجزائرية وتشجيع

الصادرات، إلا أنه حدث العكس هذه السياسة زادت من حدة تدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، مما انعكس سلبا على تكلفة الأسعار السلع المستوردة (لأن معظم الواردات الجزائر تسوى بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، ومنه استمرار في ارتفاع الأسعار المحلية.

■ أما فيما يخص مؤشر أسعار السلع الأجنبية المستوردة وعلاقته مع معدلات التضخم، فالنتائج أبرزت علاقة طردية وهذه النتيجة متسقة مع النظرية الاقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية): مما يدل على قوة التشابك بين التضخم المحلي والعالمي، وبعبارة أخرى فإن ارتفاع الأسعار العالمية (ارتفاع السلع الأجنبية) يؤدي إلى ارتفاع السلع المحلية، أي أن اعتماد الدولة الجزائرية على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وتكون الدول المصدرة تعاني أصلا من التضخم ينتقل للدول المستوردة، وسبب في ذلك عدم وجود بديلا على المستوى المحلي أي مرونة لإحلال المحلي لهذه السلع والاعتماد الكبير على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، وفي النهاية يعتبر إحدى أهم قنوات تغذية الضغوط التضخمية المحلية في الإقتصاد الجزائري.

■ أما المتغير العوائد النفطية وعلاقته مع معدلات التضخم فكانت علاقة عكسية، وهذه النتيجة تؤيد النظرية الاقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية): ويمكن تفسير ذلك أن الإيرادات النفطية هي جزء الأكبر من الإيرادات العامة للخزينة، أن أي ارتفاع لأسعار البترول يكون له دورا رئيسيا في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وزيادة إيرادات الصادرات، مما يؤدي إلى تحسن الاحتياطات من العملة الصعبة وفي الأخير الإستقرار الإقتصادي، وبالتالي تقلص من حدة الضغوط التضخمية على الإقتصاد الوطني. فعلى سبيل المثال، ظهور التراجع في العوائد النفطية من جديد في الثلاثي الأخير من سنة 2014، أحدث أزمة لدى الحكومة الجزائرية، من خلالها تبنت باتخاذ إجراءات جديدة، من بينها رخص الإستيراد (سياسة تخفيض الواردات) للحفاظ على المخزون الاستراتيجي للعملة، إلا أن هذه السياسة أدت إلى اختفاء العديد من السلع وارتفاع الأسعار حتى المحلية بسبب غياب المنافسة، وأفضل مثال على ذلك سوق السيارات، وكذلك زيادة الضرائب والرسوم وسياسية التسيير الكمي الذي يسمح للحكومة أن تقترض من البنك المركزي، وهو ما حدث في سنة 2017 تم طبع النقود 750 مليار دج، وفي سنة 2018 بـ 1812 مليار دج، وفي الأخير أظهرت كل هذه الإجراءات المتبعة آثار سلبية على مستويات الأسعار في الأسواق الوطنية.

- المتغير الأجور يوجد علاقة طردية مع معدلات التضخم، وهو يتوافق مع النظرية الإقتصادية (مقاربة النظرية التكاليف): إذ يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور للعمال من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف للمؤسسات الجزائرية مابين 41 % و 90 %¹، وأن الزيادة في الأجور تكون في المؤسسات الدولة غير الإنتاجية مثل الوظيف العمومي لا تقابلها الزيادة في الإنتاجية في الإقتصاد الوطني، بل فقط لامتصاص الغليان الكبير للجبهة الاجتماعية (السلم الإجتماعي)، وتؤدي هذه الزيادة المستمرة في الأجور، إلى تشكيل القدرة الشرائية الإضافية في الإقتصاد الجزائري، وارتفاع الطلب على مختلف السلع والخدمات.
- المتغير فجوة الإنتاج وعلاقته مع معدلات التضخم جاءت علاقة طردية، وهذا مقبول من النظرية الإقتصادية (مقاربة النظرية العرض): أي أن ضعف الزيادة الإنتاجية يسبب جمود العرض الكلي أمام الطلب الكلي المحلي المتزايد في ظل الزيادة السكانية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق اكتفاء وتلبية متطلبات حاجيات السوق بمختلف السلع والخدمات، وزيادة هذه الفجوة يتم استغلالها من قبل فئحة التجار الكبار ومحتكري الأسواق الوطنية عن طريق المضاربة قصد تحقيق الربح السريع مع غياب الرقابة وضعف تنظيم الأسواق، وبالتالي ينعكس بشكل مباشر في الارتفاع المستمر للأسعار في الأسواق الوطنية، كما قد يكون ضعف هذه الإنتاجية وجمود العرض الكلي هو نتيجة غياب التخطيط بين المنتج والحكومة، وأيضا اعتماد على الأساليب القديمة في الإنتاجية وعدم استغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما لا ننسى جانب التغير المناخي في الجزائر والجفاف، الذي يشهده الوطن في الآونة الأخيرة في تذبذب تساقط كمية الأمطار وهذا ما يؤيد النظرية الإقتصادية (مقاربة النظرية الهيكلية)، وكل هذه أسباب ساهمت في جمود العرض الداخلي من السلع ومنه الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار.
- المتغير مؤشر الإفراط النقدي له علاقة طردية بينه وبين معدلات التضخم وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية (مقاربة النظرية كمية النقود): وهذا كنتيجة لسياسات المالية التوسعية، المتمثلة في الإنفاق الحكومي، مما نتج عنه العجز الموازنة خاصة في التسعينات، بسبب تطور الإنفاق الكلي بشقيه الخاص والعام وكذا الإنفاق الإستثماري، من خلاله تم البحث لتمويل هذا العجز المالي للخزينة العمومية، بالاعتماد على خلق النقود عن طريق الإصدار النقدي أو اللجوء الاقتراض من

¹ شبيبي عبد الرحيم، بوزيان جازية: مرجع سبق ذكره، ص: 493.

البنك المركزي أو البنوك الأجنبية، أو إصدار سندات للخزينة، وكذلك في سنة 2001 حيث عرف الإقتصاد الجزائري سياسة نقدية توسعية، بسبب البرامج الإستثمارية حيث خصص رئيس الجمهورية مبلغ 520 مليار دج برنامج الإنعاش الإقتصادي، ويعود هذا التوسع النقدي نتيجة ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية.

المبحث الثالث: التحليل القياسي للنتائج التطبيقية للمقاربة اللاخطية

إن المقاربة الخطية وهي الدراسات الإقتصادية الكلاسيكية تقترض أن معدلات التضخم والتأثيرات ثابتة وأن هناك استجابات متماثلة لصناع القرار لصددمات الايجابية والسلبية، غير أنه في الواقع غالبا ما يظهر سيرورة أو سلوك معدلات التضخم بنسق متغير لاخطي، وهذا نتيجة للعوامل المسببة والمساهمة في خلق ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري تكون غير ثابتة، وبذلك مما يفرض على صناع القرار التدخل للحد من تفاقم من معدلات التضخم عندما يفوق هذا الأخير قيمة مستوى العتبة، وهذا ما يدفعنا إلى تبني المقاربة اللاخطية في تحديد المتغير الإنتقال وعدد النماذج الانحدار الذاتي لكل نظام، ومن جهة أخرى إيجاد قيمة العتبة.

المطلب الأول: تحديد ومعرفة المتغير المسؤول على الإنتقال معدلات التضخم من نظام لآخر

ضمن هذه المقاربة اللاخطية في نمذجة معدلات التضخم بالجزائر، سوف نعتمد في تحليلنا القياسي على طريقة Tong (1978)، و Tsay (1989) و Hansen (1996، 1999 و 2000)، لتقدير نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR، والذي تم شرحه سابقا وهدفنا في ذلك هو إختبار خطية معدلات التضخم مقابل اللاخطية والبحث عن المتغير الإنتقال.

1- تحديد النموذج الدراسة:

تم الاعتماد على نفس المتغيرات السابقة المستعملة في النمذجة الخطية، وهي معدلات التضخم هو المتغير التابع وكذلك مفترضين المتغير الإنتقال كل من المتغير التابع عند التأخر الأول والثاني، والمتغيرات المفسرة: سعر الصرف الرسمي، فجوة الإنتاج، مؤشر الإفراط النقدي، أسعار السلع الأجنبية المستوردة، العوائد النفطية والأجور والتأخرات للمتغيرات المفسرة عند التأخر الأول، وتأخذ السلسلة الزمنية

الفصل الثالث التحليل النظري والقياسي لنمذجة معدلات التضخم بالجزائر

البيانات الربع السنوية خلال الفترة مابين الربع الأول من سنة 1970 إلى غاية الربع الرابع من سنة 2018، وبالتالي يكون نموذج المعادلة في الصيغة التالية:

$$P_t = \beta_1 P_{t-1} + \beta_2 P_{t-2} + \beta_3 E_t + \beta_4 Gap_t + \beta_5 M_t + \beta_6 Pex_t + \beta_7 Ptr_t + \beta_8 W_t + \beta_9 E_{t-1} + \beta_{10} Gap_{t-1} + \beta_{11} M_{t-1} + \beta_{12} Pex_{t-1} + \beta_{13} Ptr_{t-1} + \beta_{14} W_{t-1} \dots \dots (60)$$

2- الاختبار الخطية لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR:

بعد ضبط المتغيرات الدراسة، تأتي الخطوة الموالية وهي البدء في عملية النمذجة اللاخطية لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR، وأول مرحلة يتم المرور عليها هي معرفة سيرورة أو سلوك معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري أهو ثابت أم يتغير، وفي نفس الوقت تحديد ومعرفة المتغير المسؤول على الإنتقال معدلات التضخم من نظام لآخر وهذا باستعمال برنامج **JMulti**، والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار الخطية لمعدلات التضخم مقابل اللاخطية لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR:

الجدول 3- 19: إختبار خطية معدلات التضخم مقابل اللاخطية وتحديد متغير الإنتقال

Transition Variable	F	F4	F3	F2
P _(t-1)	3.5433e-30	9.7796e-01	5.7197e-27	8.2434e-13
P _(t-2)	9.9986e-01	NaN	2.4980e-24	1.2104e-12
E _(t)	1.0901e-12	NaN	3.4763e-11	2.0872e-14
GAP _(t)	1.6284e-18	7.6534e-05	8.9595e-14	1.1283e-04
M _(t)	1.2288e-07	8.4195e-03	1.3136e-06	4.8723e-02
P ^{EX} _(t)	NaN	NaN	1.9151e-13	4.9960e-15
PTR _(t)	1.000e+00	NaN	3.8813e-11	3.4795e-05
W _(t)	9.4626e-68	1.8891e-31	8.4233e-25	NaN
E _(t-1)	1.1667e-78	9.9044e-55	1.6986e-14	NaN

$GAP_{(t-1)}$	1.5551e-17	1.0214e-04	3.3735e-12	3.2745e-05
$M_{(t-1)}$	2.5303e-08	6.0184e-03	1.9324e-06	1.0409e-02
$P^{EX}_{(t-1)}$	2.2720e-20	9.1490e-01	3.1530e-14	1.1831e-12
$PTR_{(t-1)}^*$	1.6395e-83	2.9395e-70	5.5385e-12	9.3586e-06
$W_{(t-1)}$	NaN	NaN	1.7069e-24	NaN

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج JMulTi

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه (3-19)، يتبين لنا أن قيمة إحصائية F أكبر من القيمة الحرجة الفعلية، وبالتالي سوف يتم رفض فرضية عدم القائلة بخطية العلاقة، كما أن أصغر قيمة لإحصائية الاختبار تكون عند التأخر الأول للعوائد النفطية PTR_{t-1} ، مما يعني أنه سوف نختار هذا المتغير كمتغير الانتقال، أي أن مستويات معدلات التضخم تتبع سيرورة لاختية وجود أثر العتبة (سلوك لاختي)، وذلك وفقا لقيم المتغير الانتقال المتمثل في قيمة التأخر الأول للعوائد النفطية، مما يدل على قبول فرضية الإدارة النشطة لمعدلات التضخم، إذ أن سلوك معدلات التضخم يتغير من نظام إلى آخر حسب مستوى الوضعية المالية للعوائد النفطية لاقتصاد الجزائر، كما أن الصدمات الإيجابية والسلبية في معدلات التضخم غير متماثلة.

المطلب الثاني: نمذجة معدلات التضخم في شكل نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR)

بعد النمذجة الختية عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في النموذج السابق تحصلنا على معادلة واحدة، لكن في النمذجة اللاختية للنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR سوف نتحصل على الأقل نموذجين أو نظامين بوجود أثر العتبة، لأن هذه النماذج تعطينا فكرة على أن التأثيرات للمتغيرات الاقتصادية غير ثابتة اللاتماثل في التأثير، وهذا بسبب التقلبات والصدمات التي يتعرض إليها الإقتصاد الجزائري، مما تظهر في علاقة لاختية. وبعد تحديد المتغير الانتقال وهو التأخر الأول للعوائد النفطية PTR_{t-1} ، والاستعانة بتطبيق برنامج Eviews 10، تظهر نتائج التقديرات للنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR في الجداول التالية:

الجدول 3 - 20: تقدير عدد العتبات وقيمة العتبة

Threshold values:	Sequential	Repartition
1	17.30638	17.30638

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

الجدول 3 - 21: نمذجة معدلات التضخم في شكل نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع انتقال فوري ومباشر

PTR (-1) ≤ 17.30638 -- 101 obs.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.67701	1.961956	5.951721	0.0000
E	0.808755	0.036869	21.93585	0.0000
GAP	5.10E-17	1.69E-17	3.012137	0.0030
M	-0.138221	0.034807	-3.971112	0.0001
PEX	-0.059088	0.017670	-3.344043	0.0010
PTR	-0.017644	0.094348	-0.187004	0.0519
W	0.012031	0.001958	6.145165	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

أسفرت النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه (3-20)، أن قيمة العتبة المقدره هي بـ 17.306 % للعوائد النفطية عند التأخر الأول، وهذا ما سينتج عنه نظامين: النظام الأول تكون فيه قيمة المتغير الانتقال أصغر من القيمة العتبة ويمثل حوالي 51 % من المشاهدات الإجمالية (101 مشاهدة) المبينة في الجدول (3-21)، أما النظام الثاني فتكون فيه قيمة المتغير الانتقال أكبر من قيمة العتبة ويمثل حوالي: 49 % من المشاهدات الإجمالية (94 مشاهدة)، كما هي موضحة الجدول (3-22) الموالي:

الجدول 3- 22: نمذجة معدلات التضخم في شكل نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع انتقال فوري ومباشر

PTR (-1) > 17.30638 -- 94 obs.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-15.75309	2.803595	-5.618891	0.0000
E	0.958724	0.029106	32.93898	0.0000
GAP	2.65E-17	2.67E-17	0.991360	0.3228
M	0.007722	0.033411	0.231125	0.0175
PEX	0.099412	0.010923	9.101406	0.0000
PTR	0.182223	0.059312	3.072289	0.0025
W	-0.001485	0.001116	-1.330913	0.1849

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 10

كما يمكن كتابة النموذج المقدر للانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر
TAR ذو النظامين $K=2$ في الصيغة التالية:

$$P = \begin{cases} C(1) + C(2) * E + C(3) * GAP + C(4) * M + C(5) * PEX \\ + C(6) * PTR + C(7) * W & \text{if } PTR(-1) \leq c \\ C(1) + C(2) * E + C(3) * GAP + C(4) * M + C(5) * PEX \\ + C(6) * PTR + C(7) * W & \text{if } PTR(-1) > c \end{cases}$$

$$P = \begin{cases} 11.67 + 0.808 * E + 5.104e - 17 * GAP - 0.138 * M - 0.059 * PEX \\ - 0.017 * PTR + 0.012 * W & \text{if } PTR(-1) \leq 17.306 \\ - 15.75 + 0.958 * E + 2.65e - 17 * GAP + 0.0077 * M + 0.099 * PEX \\ + 0.182 * PTR - 0.0014 * W & \text{if } PTR(-1) > 17.306 \end{cases}$$

$$P = (11.677 + 0.808 * E + 5.104e - 17 * GAP - 0.1382 * M - 0.059 * PEX - 0.017 * PTR + 0.012 * W) I(1 - PTR(-1) \leq 17.306) + (-15.753 + 0.958 * E + 2.65e - 17 * GAP + 0.0077 * M + 0.099 * PEX + 0.182 * PTR - 0.0014 * W) I(PTR(-1) > 17.306)$$

المطلب الثالث: تحليل النتائج التطبيقية القياسية للدراسة اللاخطية لنموذج (TAR)

بناء على النتائج المبينة في الدراسة التطبيقية للمقاربة اللاخطية، بواسطة استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR في نمذجة معدلات التضخم بالجزائر، توصلت أن مستويات معدلات التضخم تتبع سيرورة لاخطية وجود أثر العتبة (سلوك لاخطي)، وذلك وفقا لقيم المتغير الانتقال المتمثل في التأخر الأول للعوائد النفطية Ptr_{t-1} ، فإن هذه النتائج تدعم فرضية الإدارة النشطة لمعدلات لتضخم، أين يتدخل صناع القرار للحد من تفاقمه عندما يفوق هذا الأخير مستوى قيمة العتبة المقدرة بـ 17.306 % عند التأخر الأول للعوائد النفطية، وتعتبر هذه الحالة من بين أعراض ظاهرة المرض الإقتصادي الهولندي، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة نعمة الموارد الطبيعية، أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية وجدت هذه العلاقة بشكل مؤكد، لأن الإيرادات النفطية حينما يتم إدماجها في المجال النقدي سيتم فعليا في زيادة الكتلة النقدية، وإذا لم تكن هناك ضوابط في مجال إنفاق هذه الموارد أو النفقات سيؤدي حتما إلى زيادة معدل التضخم، ويمكن أن نفسر هذا بالنسبة للإقتصاد الجزائري إصابته بأعراض المرض الهولندي من خلال دراسة (S.Edwards 1985) بالأثر النقدي **the Monetary effect**، إن الإنتعاش في القطاع الموارد النفطية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة تراكم الاحتياطيات الأجنبية، ويتم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، هذا مما يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود، وفي هذه الحالة فإن الأثر النهائي على الإقتصاد الجزائري يكون إرتفاع الأسعار المحلية والتضخم¹، ويمكن استشهدا بذلك، ما حدث سنة 2012 وصل معدل التضخم ذروته ليبلغ بـ 8.89 %، وهذا نتيجة الانتعاش لأسعار النفط في السوق العالمية، حينها وصلت إلى 107.46 و 109 دولار للبرميل خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي، وعليه هذا الإرتفاع نتج عنها زيادات كبيرة في الطلب الكلي، عبر ضخ المزيد من النفقات العامة والسيولة، وترجمت هذه الزيادات بارتفاع مستوى كل من الأجور الحقيقية والتحويلات الأخرى، مما خلق بيئة مواتية لإرتفاع معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري².

¹ شكوري محمد (2011): "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 21.

² عبد الرزاق مدوري (2019): مرجع سبق ذكره، ص: 494.

ولكن مع الاستجابة السريعة لصناع القرار وهم المسؤولين في الحكومة الجزائرية، تدخلت السلطات النقدية من طرف بنك الجزائر بالإدارة المنتظمة للسياسة النقدية لاحتواء هذه الضغوطات، للحد من تفاقمه قبل أن يصل إلى مستوى الخطورة، أي تسوية الاختلالات متى ابتعد هذا الأخير عن قيمة التوازنية أما إيجابا أو سلبا، وهذا من خلال الاستعمال المرن للأدوات لامتصاص فائض السيولة في السوق النقدية عن طريق تحيين الجهاز التنظيمي المتضمن (إسترجاعات السيولة وتسهيله الودائع المغلقة للفائدة والاحتياطات الإلجارية)، والمباشرة في استعمال أدوات التنبؤ بالتضخم على المدى القصير، قد سما لبنك الجزائر بتدقيق إدارة السياسة النقدية في 2012 مع تبني توجه استشرافي، بالفعل، حتى ولو تجاوز معدل التضخم المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن التوجه الاستشرافي هذا سيدعم العودة على المدى القصير لمعدل التضخم إلى الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض، لا سيما وأن التعزيز الميزاني سيساهم في ذلك اعتبارا من سنة 2013 ، ليلغ في هذه السنة نسبة 3.25 %، بتحقيق تراجعها واسعا وسريعا.

وعليه نجد دائما أن أصحاب القرار في الحكومة الجزائرية يسعون إلى المتابعة الدورية والمستمرة للمستوى العام للأسعار للمحافظة على استقرارها، وأصبح يستدعي التدخل الفوري في احتواء معدل التضخم ومعالجة أسبابه والتنبؤ به كل شهر، وذلك لاعتبار أن معدل التضخم هو مؤشر مهم للإقتصاد الجزائري، بسبب آثاره السلبية على مختلف مفاصل الإقتصاد الوطني، وعلى مختلف فئات المجتمع، ويعطينا لمحة عامة عن الأداء الإقتصادي.

وأيا تشير النتائج التطبيقية المتحصل عليها في التقديرات لمعاملات نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر **TAR** الخاص بنمذجة معدلات التضخم كما هو مبين في الجدول (3- 21) و(3- 22)، كانت هناك متغيرات إقتصادية كلية مسببة في نمذجة التضخم بالجزائر في كلا النظامين (النموذج الأول والنموذج الثاني)، ويمكن تحليلها في النقاط الآتية:

- المتغير الثابت (c) ذو دلالة إحصائية معنوية ويؤثر إيجابا (النموذج الأول) وسلبا (النموذج الثاني) على معدلات التضخم، مما يدل على أنه توجد متغيرات مفسرة أخرى تؤثر بالإيجاب والسلب على معدلات التضخم.

■ وكذلك توضح النتائج أن الانخفاض في العوائد النفطية لا يزال يمثل الصدمة للإقتصاد الجزائري (النموذج الأول) وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية)، لأن قطاع المحروقات يمول الإقتصاد الجزائري بـ 97 % وهذا ما يؤكد التقرير السنوي لبنك الجزائر، وهذا فعلا ما حصل سابقا سنة 1986 التراجع في أسعار البترول، حينها حققت معدلات التضخم للإقتصاد الوطني أرقاما ثنائية قياسية وصلت إلى 31.66 % سنة 1992، وكذلك الثلاثي الأخير من سنة 2014 عاودت معدلات التضخم للارتفاع من جديد. كما أسفرت معلمة العوائد النفطية في (النموذج الثاني) أنه توجد علاقة طردية مع معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد أنه بالرغم من الانتعاش هذا المورد وتوظيف عائداته في تمويل التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق استقرار في مؤشرات الإقتصاد الجزائري، لكن هذا الانتعاش الإقتصادي قابله ارتفاع في معدلات التضخم. فالوفرة المالية التي شهدتها الإقتصاد الجزائري لم تستغل في القطاعات الأكثر أهمية وتعود بالقيمة المضافة على الإقتصاد الوطني (الصناعات التحويلية والمنتجات الفلاحية)، بل قد وجهت نحو الإستثمارات غير إنتاجية مثل قطاعات الخدمات، البناء والأشغال... إلخ، وكان ضخ هذه العائدات في سياسة غير منضبطة أدى إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي من المحتمل أن يفضي هذا الوضع إلى ارتفاع مستويات التضخم، وذلك تحت تأثير المرض الهولندي.

■ المتغير سعر الصرف الرسمي معنوي ويؤثر إيجابا على معدلات التضخم في كلا النموذجين (النموذج الأول والثاني) هو مقبول من النظرية الاقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية)، وهذا مما يدل على الدور السلبي في إدارة سياسة سعر الصرف في الجزائر، أي أن الحكومة الجزائرية لا تملك إدارة سعر الصرف حر يعكس الصورة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي، حيث أن إدارة سعر الصرف الجزائري يخضع للتسيير الإداري وليس قانون العرض والطلب، ويتم تحديده سنويا في القانون المالية بطريقة لا تعكس تماما استقلالية البنك المركزي وهذا ما يعرف بالهيمنة المالية ولا يعكس تماما القدرة على التحكم والحد من التضخم القادم من الغرب أو أسباب التضخم المحلي¹، وبالتالي هذا التراجع قابله الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار المحلية، لأن الإقتصاد الجزائري يعتمد في تأمين حاجياته على العالم الخارجي، ويتم تسوية هذا التعاملات عن طريق الأورو، ومنه كل هذا التخفيض في قيمة الدينار يقابلها ضعف القدرة الشرائية.

¹ كمال سي محمد (26 جوان 2021): "قراءة في الإقتصاد الجزائري"، جريدة الجمهورية، تاريخ الإطلاع: 2021/06/28، ص: 11.

- أما فيما يخص مؤشر أسعار السلع الأجنبية المستوردة وعلاقته مع معدل التضخم فالنتائج أبرزت علاقة طردية في (النموذج الثاني)، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الإقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية)، إن الإرتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، ومن ثم إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي الذي بدوره يدفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع عبر بوابة الاستيراد.
- المتغير فجوة الإنتاج علاقة طردية مع معدلات التضخم في (النموذج الثاني)، وهذه النتيجة مؤيدة لنظرية الإقتصادية (مقاربة النظرية العرض)، وهذا ما يبين أنه انخفاض المعروض السلعي للقيود المفروضة على الاستيراد وضعف إنتاجية المؤسسات، وبالتالي أدى إلى جمود العرض الداخلي من السلع، وهو ما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم.
- المتغير الإفراط النقدي له تأثير موجب على معدلات التضخم في (النموذج الثاني) وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (مقاربة النظرية كمية النقود)، حيث أدت الزيادات في الإيرادات النفطية إلى إتباع السياسة المالية التوسعية، وهذا ما تبنته الحكومة الجزائرية في سنة 2001، من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي سنة 2001، والبرنامج التكميلي سنة 2006، وبالتالي هذه الزيادة في النفقات العامة ساهمت في زيادة المعروض النقدي، الذي ترتب عليها ارتفاع معدلات التضخم.
- المتغير الأجور يوجد علاقة طردية مع معدلات التضخم في (النموذج الأول)، وهو يتوافق مع النظرية الإقتصادية (مقاربة النظرية التكاليف) وأن هذه الزيادة في الأجور للعمال ما هي فقط إلا لامتصاص الغليان الكبير للجبهة الاجتماعية، مما يشكل قدرة الشرائية الإضافية في الإقتصاد.
- المتغير مؤشر الإفراط النقدي وأسعار السلع الأجنبية المستوردة فجاءت علاقة عكسية في (النموذج الأول)، فهذا لا يتوافق مع ما أتت به النظرية الإقتصادية مع معنوية المعلمات، وأيضا المتغير فجوة الإنتاج تربطه علاقة طردية مع معدلات التضخم في (النموذج الثاني) وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية لكنه غير معنوي، أما الأجور له علاقة سلبية مع معدلات التضخم في (النموذج الثاني)، وهو لا يتوافق مع النظرية الإقتصادية وفي نفس الوقت غير معنوي.

خاتمة الفصل:

لقد تضمن هذا الفصل في المبحث الأول تحليلاً نظرياً للجانب التطبيقي، تم التناول فيه في البداية التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة القياسية، التي يستعملها الباحث في ترجمته للنظريات الاقتصادية إلى نموذج كمي على شكل علاقة رياضية، وهي منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والمطورة من طرف Pesaran والآخرين سنة 2001، لدراسة العلاقات الاقتصادية لتقديرات المدى القصير والبعيد في آن واحد، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في شروط استعماله، أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات كلها مستقرة عند المستوى، أو كلها مستقرة عند الفرق الأول، أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول، وأن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة هي مستقرة من الدرجة الثانية. لننتقل بعد ذلك التطرق إلى النماذج اللاخطية وهو النموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR)، ويستعمل هذا النموذج في النمذجة للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، المالية والنقدية، كونها تسمح بنمذجة الميكنيزمات الخاصة بظواهر اللاتماثل والعتبة والتي يكون الانتقال فيها محكوم بمتغير معروف وعتبة محددة.

أما المبحث الثاني فكان عبارة عن التطبيق القياسي للمقاربة الخطية، من خلاله تم بناء نموذج اقتصادي كمي تم ترجمته على شكل علاقة رياضية وهو نموذج ARDL، هذا وقد توصلت الدراسة في المدى الطويل أن جميع المتغيرات المفسرة لمعدلات التضخم تربط بعلاقة طردية كل من: سعر الصرف الرسمي، فجوة الإنتاج ومؤشر أسعار السلع الأجنبية المستوردة، أما المتغيرات الأخرى كل من: الثابت، مؤشر الإفراط النقدي، العوائد النفطية والأجور ترتبط بمعدلات التضخم علاقة عكسية، كما جاءت جميعها معنوية باستثناء فجوة الإنتاج والعوائد النفطية، أما في المدى القصير فنجد معدلات التضخم له علاقة طردية مع كل من: سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الرسمي الفترة السابقة، فجوة الإنتاج، مؤشر الإفراط النقدي والأجور الفترة السابقة، وعلاقة عكسية كل: من فجوة الإنتاج السابقة، العوائد النفطية والأجور الفترة السابقة، كما جاءت معنوية باستثناء المتغير سعر صرف رسمي.

أما ضمن النمذجة اللاخطية لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR تم الاعتماد على طريقة Tong (1978)، Tsay (1989)، و Hansen (1996)، 1999 و (2000)، وعلى نفس المتغيرات المستعملة في النمذجة الخطية، وهي معدلات التضخم: هو المتغير التابع وكذلك مفترضين متغير الانتقال كل من المتغير التابع عند التأخر الأول والثاني، والمتغيرات المفسرة هي: سعر صرف رسمي، فجوة الإنتاج، مؤشر العرض النقدي، مؤشر أسعار السلع الأجنبية، العوائد النفطية والأجور وتأخرتها عند التأخر الأول، وأسفرت نتائج الدراسة أن مستويات معدلات التضخم تتبع سيرورة لاخطية وجود أثر العتبة (سلوك لاخطي)، وذلك وفقا لقيم المتغير الانتقال المتمثل في التأخر الأول للعوائد النفطية (Ptr_{t-1}) هو الأمثل في تحديد عتبة التضخم بعتبة واحدة، والمقدرة عند النموذج TAR بـ 17.306 %، ومنه فإن هذه النتائج تدعم فرضية الإدارة النشطة لمعدلات التضخم، أين يتدخل صناع القرار عندما يفوق هذا الأخير مستوى قيمة العتبة المقدرة بـ 17.306 % عند التأخر الأول للعوائد النفطية، وتعتبر هذه الحالة من بين أعراض ظاهرة المرض الإقتصادي الهولندي، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة نعمة الموارد الطبيعية، أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية وجدت هذه العلاقة بشكل مؤكد، لأن الإيرادات النفطية حينما يتم إدماجها في المجال النقدي سيتم فعليا في زيادة الكتلة النقدية، وإذا لم تكن هناك ضوابط في مجال إنفاق هذه الموارد أو النفقات سيؤدي حتما إلى خلق بيئة مواتية لإرتفاع معدلات التضخم، وكما أشارت النتائج التطبيقية المتحصل عليها في التقديرات لمعاملات لنموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR أن هناك متغيرات إقتصادية كلية مسببة في نمذجة التضخم بالجزائر في كلا النظامين النموذج الأول والثاني تحت قيمة العتبة المقدرة بـ 17.306 % عند التأخر الأول للعوائد النفطية.

الذاتمة

العاممة

الخاتمة العامة

شكلت ظاهرة التضخم في الإقتصاد الكلي من المواضيع الإقتصادية التي أسالت حبرا كثيرا وجلبت الباحثين والخبراء في مجال الإقتصاد، لأنها اعتبرت هذه الظاهرة أسوء مرض يصيب الإقتصاد، ولذا عقدت المؤتمرات والندوات، وكتبت فيها البحوث والمقالات والمؤلفات المتنوعة بغية الوصول إلى حل مناسب يقضي على هذه المشكلة أو يخفف من آثارها، حيث لا يخفي على أحد من المختصين أو غيرهم ما للتضخم آثار سلبية على المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية وتمتد حتى إلى السياسة، ولهذا أصبح هذا المؤشر متغير أساسي في الخطط الإقتصادية من طرف صناع القرار. وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة، وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاثة فصول، تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج نوردتها في النقاط التالية:

أ- **نتائج الدراسة النظرية:** من خلال دراسة الموضوع تم التوصل إلى جملة من النتائج التي تتمثل فيما يلي:

- التضخم هو الارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار مع ثبات الدخل المتاح مما يترتب عليه تدهور القدرة الشرائية، أو كما قال عالم " ميلتون فريدمان "، وإنما هو أيضا تسريح غير معن لعدد كبير من الموظفين من الحياة الإقتصادية، خاصة الفئة المتوسطة والهشة التي تفقد قدرتها الشرائية بشكل رهيب، ويصبح راتبها الشهري مجرد إستلام كومة من الأوراق التي لا فائدة منها داخل السوق؛
- ومن خلال التعرف على مختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، نجد العديد من التفسيرات كانت متباينة، وهذا الاختلاف نتيجة الظروف الإقتصادية التي مرت بها الظاهرة. وتتبع لتطورها التاريخي نجد أن النظرية الكمية النقود تعتبر من المدارس والنظريات التقليدية التي أول من حاولت تفسير ظاهرة التضخم على أنه العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة هي السبب الرئيسي في إحداث التضخم، وظل هذا الاعتقاد سائدا حتى ظهور الفكر الكنزي في القرن العشرين بعد قصور السياسة النقدية في معالجة الأزمة الكساد التي شهدتها الإقتصاد العالمي سنة 1929، أين أعتبر كينز أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية في معالجة مشكل الكساد من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، كما افترض في تحليله للتضخم على التقلبات التي تحدث في فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي في صورة ارتفاع مستوى العام الأسعار، إلا أن هذه الأفكار هي الأخرى لم تجد منفذا

الخاتمة العامة

لها، حيث شهد الإقتصاد العالمي معدلات الكساد التضخمي مع ارتفاع مستوى الأسعار وانتشار البطالة، ومع هذا العجز أصبح من الضروري ظهور نظريات جديدة وأفكار مختلفة، لتقوم بتفسير أزمة التضخم وتقديم الحلول المناسبة لها، وهنا ظهرت النظرية النقدية المعاصرة. وإن تعددت الآراء والاتجاهات حول العوامل المفسرة لهذه الظاهرة يجعل من الصعب تحديد الأسباب الكامنة وراءها دون دراسة متأنية للاقتصاد الذي يعاني منها، وجل هذه النظريات تدعم من طرف أصحابها الإقتصاديين بحجج قوية ومتماسكة، وهذا ما يوضح حقيقة التضخم أن هناك أكثر من نظرية تبحث في تفسيره؛

■ ونظرا لخطورة ظاهرة التضخم على جل المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، كان من الضروري أن تكون هناك سياسات إقتصادية لعلاج هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها، منها السياسة النقدية وهي مجموعة من الأدوات أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية، إذ يقوم بهذا الإجراء البنك المركزي في تحقيق أهدافه وتوجيه الإقتصاد نحو الأفضل وإدارة شؤونها النقدية والائتمانية، ويمكن تقسيمها إلى نوعين "الأدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية وأدوات الرقابة الفنية الحديثة (الكيفية)" وأيضا السياسة المالية من خلال أدواتها المختلفة، وتعتبر الدولة هي المسؤولة عن تحقيقها عن طريق إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة الخاصة بتلك السياسة، إذ تقوم الدولة بالتحكم بحجم الضرائب والإنفاق العام، وكذلك إعادة توزيع الدخل القومي وتشجيع الإستثمارات وغيرها، أو سياسات أخرى.

ب- نتائج عرض وتحليل واقع ظاهرة التضخم ومؤشراته في الإقتصاد الجزائري: تم التوصل إلى مايلي:

- عرف نظام الأسعار في الجزائر تغيرات عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فبعد الاستقلال كان التبنّي النصوص التنظيمية الأولى المتعلقة بالأسعار متوافقا مع سعي الدولة لبناء إقتصاد اشتراكي يعتمد على التخطيط المركزي وعلى التسيير الإداري للإقتصاد، لكن فشل هذا المشروع أدى إلى التخلي عنه في نهاية الثمانيات والتوجه إلى النظام الإقتصاد السوق، وهو ما أدى بدوره بإعادة النظر في نظام الأسعار من جديد، غير أن ذلك رغم النصوص التنظيمية للأسعار التي مر بها الإقتصاد الجزائري في كلا النظامين، صاحبه الإرتفاع المستمر للأسعار وبشكل واضح كل سنة؛
- يعتمد حساب مؤشر الأسعار في الجزائر على ثمانية (08) أقسام، كل قسم له وزن من مؤشر الأسعار، والقسم أو الفئة الأولى هي فئة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بوزن يساوي

الخاتمة العامة

43 %، من ثم يليها قسم النقل والاتصالات بنسبة 15.85 %، ثم السكن والأعباء بنسبة 9.29 %، ليليها كل من الملابس والأحذية والصحة بـ 7.54 % و 6.2 % على التوالي، أما الأثاث ولوازم المفروشات بـ 4.96 %، والتعليم والثقافة والترفيه بنسبة 4.52 %، لتبقى ما نسبته 8.64 % توزع في فئة متفرقات (غير مصرح عنها في موضع آخر)؛

تطور مستوى العام للأسعار الاستهلاكي في الجزائر يتعرض لقوتين تدفعانه في الاتجاه نفسه، لكنه تختلفان من حيث الشدة، وأن الأسعار التي تدفعه إلى الإرتفاع بشكل كبير وتتمثل في المجموعة الأولى جاءت في الصدارة بشكل خاص وهي المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، فقد تغيرت بنسبة أكبر من نسبة تغير من المجموعات الأخرى، وتحتل هذه المجموعة مكانة هامة في جانب الواردات الغذائية في ميزان المدفوعات لأنه يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالرقم القياسي للنفقات المعيشية (متطلبات الحياة) لدى المواطن الجزائري في حياته اليومية، أما الأسعار المجموعات الأخرى فإنها تتجه إلى الإرتفاع ولكن بنسبة أقل من المجموعة الأولى؛

عرف الإقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم منذ السنوات النظام الاشتراكي واستمدت هذه الظاهرة نموها خاصة بعد التوجه والإتباع المنهج النظام الرأسمالي لأسباب عديدة، ونظرا لتعدد وترابط مسببات التضخم، فإنه لا يمكن التأكيد بأن هناك عامل معين مسبب للتضخم في الإقتصاد الجزائري، بل يمكن القول بأن مختلف العوامل تضافرت في نمذجته، بل إنها جاءت مدفوعة بعدة عوامل مسببة في ظهور هذه الفجوات التضخمية وهما عبر مصدرين داخلي وخارجي؛

ظهرت آثار التضخم على الإقتصاد الجزائري كثيرة ومتعددة وبشكل ملموس خاصة تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وارتفاع معدلات الفقر في الجزائر، هجرة الأدمغة الجزائرية بحثا عن مستقبل أفضل في الخارج وعيش رغيد في أوروبا، انتشار ظاهرة التسول وارتفاع معدلات الجريمة والسرقة، وأيضا أصبح ارتفاع الأسعار الرئيسية الضرورية تهدد العائلات الجزائرية وتشكل عليهم ضغط وترهقهم، مما يؤدي إلى ظهور بعض الأمراض كالضغط والقلق، ويصبح العيش في الوطن لدى المواطن الجزائري تدعو للقلق وتهدد السلم الإجتماعي؛

ومن المعروف أنه في حالة مرور الإقتصاد الجزائري بظاهرة التضخم، عندها تتدخل الحكومة الجزائرية عن طريق صناعات القرار الإقتصادي للتقليل من حدته وامتصاص ارتفاعه، وبالتالي التحكم

الخاتمة العامة

في استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا عن طريق استخدام الأدوات المتبعة للحد منه، سواء عن طريق السياسة النقدية أو السياسة المالية؛

- انتهجت الحكومة الجزائرية التوجه الجديد لسلطة النقدية في استهداف التضخم، وهذا ابتداء من سنة 2002، من خلاله قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال السنوات باستثناء سنة 2012.

ت - نتائج الدراسة التطبيقية: تم التوصل فيمايلي:

- تستخدم منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في الكثير من الدراسات القياسية الكمية لدراسة العلاقات الاقتصادية، وأيضا يسمى بنموذج التصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، فضلا هذا النموذج يسمح إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والطويل في آن واحد بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وكما أن هذا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة يختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في شروط استعماله، أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات كلها مستقرة عند المستوى، أو كلها مستقرة عند الفرق الأول، أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول، وأن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة هي مستقرة من الدرجة الثانية؛
- بعد التوسعات الحديثة في علم القياس الاقتصادي ظهرت النماذج اللاخطية، وسبب ظهورها هو نتيجة عدم وجود تماثل في البيانات الاقتصادية وعدم الإستقرار بسبب التغيرات الهيكلية التي تمس أي اقتصاد دولة، أين تتغير حركيتها (متوسط، تباين وارتباط ذاتي)، وهذا نتيجة التقلبات والصدمات الاقتصادية مثل الدورات الاقتصادية أو الرواج والكساد... إلخ، وبالتالي هذه النماذج اللاخطية تستطيع التشخيص بشكل صحيح السلوك الديناميكي للبيانات الاقتصادية الظواهر اللاتماثل والعتبة، والتي يكون الانتقال فيها محكوم بمتغير معروف ومشاهد، عتبة محددة، ودالة الانتقال مقارنة بالنماذج الخطية، وبناء على ذلك تم تخصيص موضوع بحثنا حول نموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر (TAR)؛
- بعد بناء نموذج اقتصادي كمي على شكل علاقة رياضية وهو نموذج ARDL ونمذجته عن طريق تطبيق برنامج Eviews 10، اتضح أن هناك متغيرات اقتصادية كلية ساهمت في نمذجة التضخم بالجزائر على المدى القصير والطويل الأجل، سواء كانت ذو طابع محلي أو خارجي وهي:

الخاتمة العامة

- سعر الصرف الرسمي كانت علاقة طردية بينه وبين معدلات التضخم، وهو متوافق مع النظرية الاقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية): حيث إن الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بتخفيضات في سعر الصرف خصوصا منذ نهاية الثمانيات، كان لها انعكاسات فورية وكبيرة على السعر البيع، وأيضا قيام السلطات العليا عن طريق البنك المركزي بتخفيض في قيمة الدينار الجزائري بغرض الزيادة التنافسية المنتجات الجزائرية وتشجيع الصادرات، حدث العكس هذه السياسة زادت من حدة تدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ومنه استمرار في ارتفاع الأسعار المحلية؛
- أما فيما يخص مؤشر أسعار السلع الأجنبية المستوردة وعلاقتها مع معدلات التضخم، فالنتائج أبرزت علاقة طردية وهذه النتيجة تؤيد النظرية الاقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية): مما يدل على قوة التشابك بين التضخم المحلي والعالمي، أي أن اعتماد الدولة الجزائرية على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وتكون الدول المصدرة تعاني أصلا من التضخم ينتقل للدول المستوردة، وفي النهاية يعتبر إحدى أهم قنوات تغذية الضغوط التضخمية المحلية في الإقتصاد الجزائري؛
- أما المتغير العوائد النفطية وعلاقته مع معدلات التضخم، فكانت علاقة عكسية وهذه النتيجة تؤكد أيضا النتائج النظرية الاقتصادية (مقاربة الصدمات الخارجية): ويمكن تفسير ذلك أن الإيرادات النفطية هي جزء الأكبر من الإيرادات العامة للخزينة، أن أي ارتفاع لأسعار البترول يكون له دورا رئيسيا في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وزيادة إيرادات الصادرات، وبالتالي تقلص من حدة الضغوط التضخمية على الإقتصاد الوطني. فعلى سبيل المثال، ظهور التراجع في العوائد النفطية من جديد في الثلاثي الأخير من سنة 2014 وانخفاضه في الأسواق العالمية، أحدث أزمة لدى الحكومة الجزائرية، من خلالها تبنت باتخاذ إجراءات جديدة، من بينها رخص الاستيراد وزيادة الضرائب والرسوم وسياسية التسيير الكمي، وفي الأخير أظهرت هذه الإجراءات المتبعة آثار سلبية على مستويات الأسعار في الأسواق الوطنية؛
- المتغير الأجور يوجد علاقة طردية مع معدلات التضخم، وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية (مقاربة النظرية التكاليف): إذ يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور للعمال من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف للمؤسسات الجزائرية مابين 41 % و 90 %، وأن الزيادة في الأجور تكون في المؤسسات الدولة غير الإنتاجية مثل الوظيف العمومي لا تقابلها الزيادة في الإنتاجية في الإقتصاد الوطني، بل فقط لامتصاص الغليان الكبير للجهة الاجتماعية (السلم الاجتماعي)، وتؤدي هذه الزيادة

الخاتمة العامة

المستمرة في الأجور، إلى تشكيل القدرة الشرائية الإضافية في الإقتصاد الجزائري، وارتفاع الطلب على مختلف السلع والخدمات؛

■ المتغير فجوة الإنتاج وعلاقته مع معدلات التضخم جاءت علاقة طردية، وهذا مقبول من النظرية الإقتصادية (مقاربة النظرية العرض): أي أن ضعف الزيادة الإنتاجية يسبب جمود العرض الكلي أمام الطلب الكلي المحلي المتزايد في ظل الزيادة السكانية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق اكتفاء وتلبية متطلبات حاجيات السوق بمختلف السلع والخدمات، وزيادة هذه الفجوة يتم استغلالها من قبل فئحة التجار الكبار ومحتكري الأسواق الوطنية عن طريق المضاربة قصد تحقيق الربح السريع مع غياب الرقابة وضعف تنظيم الأسواق، وكما قد يكون ضعف هذه الإنتاجية وجمود العرض الكلي هو نتيجة غياب التخطيط بين المنتج والحكومة، وأيضا اعتماد على الأساليب القديمة في الإنتاجية وعدم استغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما لا ننسى جانب التغير المناخي في الجزائر والجفاف، الذي يشهده الوطن في الآونة الأخيرة في تذبذب تساقط كمية الأمطار وهذا ما يؤيد النظرية الإقتصادية (مقاربة النظرية الهيكلية)، كل هذه أسباب ساهمت في جمود العرض الداخلي من السلع ومنه الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار؛

■ المتغير مؤشر الإفراط النقدي له علاقة طردية بينه وبين معدلات التضخم، وهو متوافق مع النظرية الاقتصادية (مقاربة النظرية كمية النقود): وهذا كنتيجة لسياسات المالية التوسعية، المتمثلة في الإنفاق الحكومي، مما نتج عنه العجز الموازنة خاصة في التسعينات، بسبب تطور الإنفاق الكلي بشقيه الخاص والعام وكذا الإنفاق الإستثماري، من خلاله تم البحث لتمويل هذا العجز المالي للخزينة العمومية، بالاعتماد على خلق النقود عن طريق الإصدار النقدي أو اللجوء الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأجنبية، أو إصدار سندات للخزينة، وكذلك في سنة 2001 حيث عرف الإقتصاد الجزائري سياسة نقدية توسعية، بسبب البرامج الإستثمارية حيث خصص رئيس الجمهورية مبلغ 520 مليار دج برنامج الإنعاش الإقتصادي، ويعود هذا التوسع النقدي نتيجة ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية؛

■ أما ضمن النمذجة اللاخطية وباستعمال نموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR في نمذجة معدلات التضخم بالجزائر، وبالاعتماد على نفس المتغيرات المستعملة في النمذجة الخطية، أسفرت نتائج الدراسة أن مستويات معدلات التضخم تتبع سيرورة لاخطية وجود أثر

الخاتمة العامة

العتبة (سلوك لاخطي)، وذلك وفقا لقيم المتغير الانتقال المتمثل في التأخر الأول للعوائد النفطية (Ptr_{t-1}) هو الأمثل في تحديد عتبة التضخم بعتبة واحدة، والمقدرة عند النموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR بـ 17.306% عند التأخر الأول للعوائد النفطية، ومنه فإن هذه النتائج تدعم فرضية الإدارة النشطة لمعدلات التضخم، أين يتدخل صناع القرار عندما يفوق هذا الأخير مستوى قيمة العتبة المقدرة بـ 17.306% عند التأخر الأول للعوائد النفطية، وتعتبر هذه الحالة من بين أعراض ظاهرة المرض الإقتصادي الهولندي، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة نعمة الموارد الطبيعية، أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية وجدت هذه العلاقة بشكل مؤكد، لأن الإيرادات النفطية حينما يتم إدماجها في المجال النقدي سيتم فعليا في زيادة الكتلة النقدية، وإذا لم تكن هناك ضوابط في مجال إنفاق هذه الموارد أو النفقات سيؤدي حتما إلى زيادة معدل التضخم، وهو ما حدث خلال سنة 2012 وصل معدل التضخم ذروته ليلبغ بـ 8.89%، وهذا نتيجة الانتعاش لأسعار النفط في السوق الدولية، وعليه هذا الإرتفاع نتج عنها زيادات كبيرة في الطلب الكلي عبر ضخ المزيد من النفقات العامة والسيولة، وترجمت هذه الزيادات بارتفاع مستوى كل من الأجور الحقيقية والتحويلات الأخرى، مما خلق بيئة مواتية لإرتفاع معدلات التضخم، كما أشارت النتائج التطبيقية المتحصل عليها في التقديرات لمعاملات لنموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الانتقال الفوري والمباشر TAR أن هناك متغيرات إقتصادية كلية مسببة في نمذجة معدلات التضخم بالجزائر في كلا النظامين النموذج الأول والثاني تحت قيمة العتبة المقدرة بـ 17.306%.

ث - التوصيات والإقتراحات: بناءا على النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

- تنويع الإقتصاد الجزائري وتحريره من التبعية النفطية بخلق نموذج اقتصادي مبني على القطاعات: الفلاحة، الصناعة والسياحة؛
- يجب على الحكومة الإبتعاد على أسعار البترول كسعر مرجعي في بناء الموازنة العامة، والبحث على مصادر أخرى لتمويل الميزانية بعيدا عن التسير الكمي والاستدانة الخارجية؛
- تخفيض الإنفاق العام في بعض القطاعات (البرلمان، المجلس الأمة... إلخ)؛

الخاتمة العامة

- إصلاح نموذج الدعم الاجتماعي من خلال بناء قاعدة إحصائية قوية وشاملة المجتمع الرقمي (نحو الرقمنة) للانتقال من الدعم العشوائي إلى الدعم الموجه من يستحقها ومن لا يستحقها، لأن سياسة الدعم فاشلة فهي مشاريع إجتماعية غير إقتصادية لا تخلق الثروة ولا قيمة مضافة بل تشجع على الفساد والتبذير؛
- إعادة النظر في إدارة سعر الصرف، بنظام التعويم للعملة لآلية العرض والطلب دون التدخل البنك المركزي، مع منح الترخيص لفتح مكاتب الصرف مثل باقي دول العالم؛
- توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات التي تؤدي إلى الزيادة الإنتاجية وذات الجدوى الإقتصادية الفعالة، وتعطي قيمة مضافة للإقتصاد الوطني مثل شعب الصناعة على غرار الصناعات الزراعية الغذائية والالكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية وصيدلة؛ وشعب الفلاحة مثل المنتجات الزراعية والحيوانية؛
- تنظيم الأسواق من أجل القضاء على المضاربة، لأن هناك لوبيات تتحكم في مقاليد الأسواق بمختلف أنواعها؛
- إعادة النظر في سياسة الأجور، توزيع الدخل وإعادة توزيعه وفقا لمعطيات إقتصادية واقعية ودقيقة؛
- يجب إعادة النظر في طبيعة مناخ الإستثمار، وهذا من أجل تحسين تدفق حجم الاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال، وبالتالي الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية وتقليل التكاليف، والحد من التضخم المستورد؛
- استقلالية وإصلاح الجهاز المصرفي، فالبنوك الجزائرية غير مستقلة تماما في اتخاذ قراراته، وتطبق مرغمة في سياسات فاشلة؛
- إدراج السوق الموازي إلى السوق الرسمي وفق المعايير الدولية، بتقديم تحفيزات ضريبية وبنكية كبيرة وإدارة مرنة؛
- يجب مراجعة سلة السلع التي تدخل في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك وكذلك المناطق المعنية، لأن معظم سلة السلع تحتوي على وزن كبير من السلع المدعمة والتي لا تتغير أسعارها؛
- ضرورة الحد من الآثار المترتبة على التضخم على الإقتصاد الجزائري، لأنه يضر الطبقات الفقيرة والمتوسطة ويوسع من ضحاياه بمرور الزمن،
- المتابعة الدورية والمراقبة المستمرة في تحركات الأسعار وذلك من أجل حد من تفشي التضخم؛

الخاتمة العامة

- تشكيل قاعدة بيانات توفر كل المعطيات المتعلقة بالأسعار، وأيضاً إعداد تقارير شهرية وسنوية دقيقة وتقديمها للخبراء الإقتصاديين الجزائريين حتى يتسنى لهم تقديم توصيات تسمح للحكومة الجزائرية بتكييف سياستها مع وضعيتها الراهنة في حركة الأسعار والمساهمة في الاستقرار النقدي والمالي؛
 - تشكيل لجنة من الخبراء الإقتصاديين على مستوى وزارة التجارة والمالية، لتقديم إصلاحات للإقتصاد الوطني تماشياً مع التحولات الكبرى مثل الإصلاحات الإدارية والإسراع عملية الرقمنة في حركة الأسعار... إلخ؛
 - إعطاء أهمية للتقنيات الكمية في التحليل للتضخم النماذج الخطية واللاخطية ذات العتبة، من خلالها الأخذ بنتائجها بمحل الجد، مما يسمح بتشخيص دقيق والتحكم فيها خاصة في التقدير.
- ج- آفاق الدراسة: انطلاقاً من النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة، وكذلك التوصيات والإقتراحات، إلا أنه تبقى بعض التساؤلات الأخرى لها علاقة بموضوع بحثنا، لم تسمح لنا حدود الدراسة بالتطرق إليها بشكل مفصل، نذكر منها:
- التضخم والتضخم غير المؤكد في الإقتصاد الجزائري؛
 - القيام بدراسات أخرى في نمذجة معدلات التضخم بالجزائر باستخدام النماذج اللاخطية (STAR ، MSM و ARFIMA)؛
 - البحث في دراسة مقارنة بين سلة السلع التي تدخل في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك حساب معدل التضخم في الجزائر مع دول أخرى؛
 - دراسة قياسية للأثار والانعكاسات الإقتصادية والإجتماعية للتضخم في الجزائر؛
 - تجارب دولية رائدة في مكافحة التضخم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- غازي حسين عناية (2006): " التضخم المالي "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر .
- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود (2017): " التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية "، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
- رفيق يونس المصري (2009): " آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية "، الطبعة الثانية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.
- حسين بن سالم، جابر الزبيدي (2011): " التضخم والكساد"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان (2010): " النقود والمصارف "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن.
- صبحي تادرس وفريصة (1984): " النقود والبنوك "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- وضاح نجيب رجب (2011): " التضخم والكساد الأسباب والحلول "، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- رواء زكي الطويل (2009): " محاضرات في الإقتصاد السياسي "، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- سعود جايد شكور مشكور العامري (2014): " محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق "، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- كمال شرف، هاشم أبو عراج (1993): " النقود والمصارف "، منشورات جامعة دمشق، كلية الإقتصاد.
- عبد الحليم عمار غربي (2018): " الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي "، طبعة الأولى إلكتروني، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان.
- محمد أحمد أفندي (2012): " النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة "، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن.
- مصطفى يوسف (2014): " الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
- بلعزوز بن علي (2006): " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
- محمد سعيد السمهوري (2012): " اقتصاديات النقود والبنوك "، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
- عمر صخري (2005): " التحليل الإقتصاد الكلي "، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ضياء مجيد الموسوي (2005): " النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي "، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- صالح خصاونة (2000): " مبادئ الإقتصاد الكلي "، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

قائمة المراجع

- محمد صالح (2015): " الإقتصاد الكلي: محاضرات وتمارين محلولة "، مطبوعات موجهة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- حسين احمد الحسين الغزو (2017): " النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات "، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
- حازم البني (2006): " الإقتصاد الكلي "، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
- بسام حجار (2009): " الإقتصاد النقدي والمصرفي "، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، لبنان.
- مصطفى جاب الله (2018): " السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو والاستهداف التضخم "، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن.
- أحمد محمد، أحمد ابوطه (2012): " التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث "، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر.
- بسام الحجار، عبد الله رزق (2010): " الإقتصاد الكلي "، الطبعة الأولى، دار المنهل، لبنان.
- رمزي زكي (1998): " الإقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا (2008): " النظرية الاقتصادية الكلية "، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر.
- محمد عزلات غزلان (2002): " إقتصاديات النقود والمصارف "، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان.
- أحمد محمد أفندي (2012): " النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة "، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني (2010): " النقود والبنوك والمصاريف المركزية "، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، الأردن.
- أحمد المغربي (2013): " كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الإقتصاد "، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- نبيل مهدي الجنابي (2017): " التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الإقتصاد الكلي "، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
- نزار كاضم الخيكاني، حيدر يوسف الموسوي (2015): " السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي "، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- أسامة بشير الدباغ (2007): " البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية "، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي (2010): " آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي "، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن.

قائمة المراجع

- رمزي زكي (1996): " التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية "، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر.
- تومي صالح (2009): " مبادئ التحليل الإقتصاد الكلي "، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- مصطفى يوسف كافي (2014): " الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف (2006): " الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف (2003): " مقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية "، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- وديع طوروس (2011): " المدخل إلى الإقتصاد النقدي "، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
- شهاب مجدي محمود (2002): " اقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية "، الدار الجامعية الجديدة، مصر.
- لحسن دردوري، لقيطي لخضر (2018): " أساسيات المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر.
- خبابة عبد الله (2014): " تطور نظريات واستراتيجياته التنمية الإقتصادية "، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- نبيل الروبي (1984): " نظرية التضخم "، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.
- خبابه عبد الله، بلاطه مبارك (2010): " أساسيات في الإقتصاد العام "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- إيمان عطية ناصف (2008): " النظرية الإقتصادية الكلية "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر.
- خبابة عبد الله، بلاطه مبارك (2010): " أساسيات في الإقتصاد العام "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر.
- صالح طاهر الزرقان (2017): " العوامل المالية والإقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم النظرية والتطبيق "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- وليد عبد الحميد عايب (2010): " الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية "، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، المجلد 1، العدد 1، لبنان.

الأطروحات:

- شلوفي عمير، التضخم والنمو الإقتصادي (2017): " تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980 - 2014 "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- محمد بن حسن بن سعد الفقار الزهراني (1990): " التحليل الإقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في اقتصاد الإسلامي "، أطروحة ماجيستر منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، السعودية.

قائمة المراجع

- بن عيسى أمينة (2014): " العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر - تونس - المغرب "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- أسماء مخاليف (2016): " محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الإستهلاك "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
- تومي صالح (2002): " نمذجة قياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988 - 2000 "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- بن يوسف نوة (2015): " تأثير التضخم على أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2012 "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- سماح غانم عبد الكريم (2015): " التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- بن عيسى عمران (2018): " أثر التضخم على أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.
- لولو عبد القادر (2014): " العلاقة بين النقود والتضخم في الإقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
- سمية بلقاسمي (2016): " إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
- بن عيسى أمينة (2006): " دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر "، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- مرابط ساعد (2018): " التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- فتيحة مزاشي (2017): " أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة - دراسة حالة الجزائر - "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- ديلمي هاجيرة (2010): " تأثير السياسة الميزانية على التضخم إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1988-2007 "، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- عبد الجليل شليق (2012): " استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990 - 2009 "، أطروحة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- فؤاد زميت (2017): " أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 - 2015 "، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

قائمة المراجع

- بن عزة محمد (2014): " دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- سيد أعمر زهرة (2017): " انعكاسات سياسات الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986- 2016"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر.
- روابح عبد الباقي (2005): " المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
- بن الطاهر حسين (2007): " دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- فنغور عبد السلام (2016): " تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وآفاق"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
- حمادي خديجة (2008): " علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970- 2005"، أطروحة ماجيستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- شكوري محمد (2011): " وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

- المداخلات والملتقيات:

- حمزة فطيمة (2017): " طرق انسياب التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي"، يوم دراسي حول أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- بن البار أحمد، بن دقفل كمال (2017): "قياس أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015"، يوم دراسي حول أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- حسن بن رفدان الهجوج (2009): " محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي"، مداخلة مقدمة في لقاء السنوي لجمعية حول التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، السعودية.
- بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال (2010): " توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي"، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- فاطمة الزهراء خبازي (2010): " دور السياسة النقدية في احتواء المخاطر النظامية"، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.

قائمة المراجع

- سفيان بن عبد العزيز، عمر مطراني (2010): " معالجة التضخم وفق أدوات السياسة النقدية ومناهج المؤسسات المالية الدولية "، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- أبو عزوم اللافي عبد الرحيم، محمد مصباح سعيد (2016): " أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 2010 - 2014 "، ندوة حول الأزمة الاقتصادية والمالية في الإقتصاد الليبي: التحديات وسياسة الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، ليبيا.
- رحيم حسين (2013): " تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد؟ "، ملتقى وطني حول التضخم في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر.
- بقبق ليلي أسهمان (2008): " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية "، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.
- زدون جمال، بن جدو عائشة (2017): " العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المستورد دراسة قياسية 1980 - 2013 "، يوم دراسي حول اثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- هوارى علي، بلخير فريد (2017): " دور القانون التوجيهي في تطور وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، يوم دراسي حول إشكالية تطوير المؤسسات الجزائرية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر.
- ملاي ختير رشيد (2004): " السياسة النقدية في الجزائر واقع وآفاق "، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- عاشور فلة (2010): "السياسة النقدية في الجزائر: أزمة محلية أو تخوف من انعكاسات الأزمة المالية العالمية؟"، ملتقى دولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- كمال رزيق، بوعلام رحمون (2004): " تقييم السياسة الجبائية في الجزائر "، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر.
- جلولي نسيم، مقران محمد (2019): " منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجة (Eviews V. 10)) "، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، الجزائر.
- دحماني محمد ادرويش (2013): "دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على

قائمة المراجع

التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

المجلات العلمية:

- محمد بن عبد الله الجراح (2011): " مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 27، العدد 1.
- عبد الرزاق مدوري (2019): " وفرة الموارد الطبيعية وديناميكية التضخم في الجزائر"، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 7، العدد 12.
- مناف يوسف، مرتضى عسكر مردان (2012): " التضخم والتضخم غير المؤكد في العراق للمدة 1990 - 2010"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 19، العدد 71.
- دقيش جمال، جعفر محمد (2019): " أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 9، العدد 3.
- بن بار محمد، سنوسي علي (2016): " أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 16.
- مطاي عبد القادر، بن شنيينة كريمة (2016): " فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم -دراسة تجارب-"، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 2، العدد 2.
- طهراني فريد، بن البار محمد (2015): " قياس العلاقة السببية بين التضخم، العرض النقدي والإنفاق العام خلال الفترة 1980 - 2012"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدينة، الجزائر، المجلد 4، العدد 4.
- بلقاضي بلقاسم (2013): " التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 17، العدد 4.
- بوالكوار نور الدين (2017): " تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2015 في إطار منحني فليبس"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1.
- صلاح حسين: " ظاهرة التضخم بين الكينزيين والنقديين وعلاقتها بمنحنى فليبس".
- ميلود بوعبيد، جمال جعيل (2019): " أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الإقتصاد السياسي"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 20، العدد 1.
- قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة (2014): " البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهريتين 1990 - 2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 11.

قائمة المراجع

- محمد بلوافي (2012): " السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 1، العدد 2.
- زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله (2015): " التأسيس الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع الإشارة إلى واقع التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (2003- 2013) "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، العراق، المجلد 11، العدد 33.
- جمال محمد حماد (2014): " التضخم وآثار الاجتماعية "، مجلة حوليات أداب عين الشمس، العراق، العدد 42.
- صالح تومي (2004): " دور التوقعات في نموذج القيمة الحالية حالة الجزائر"، مجلة Les cahiers du CREAD ، مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 20، العدد 70.
- سلمان عبد الله سلمان، سعد ساهي عباس (2012): " الأزمة المالية (المفهوم، الأسباب، الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة أزمة 2007-2008 نمودجا "، مجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 22.
- عامر كمال (2014): " نظرية التوقعات العقلانية وكفاءة أسواق المال "، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2.
- أمحمد رمضان شنيش (2013): " دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 1992- 2008 "، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 1، العدد 15.
- كمال عبد حامد آل زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ (2012): " ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الإقتصادية "، جامعة أهل البيت، العراق، العدد 12.
- بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي (2010): "دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر"، مجلة دفاتر إقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1.
- بتول مطر عبادي (2007): " التضخم الركودي في البلدان المختارة للمدة 1970 - 2004 "، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 2، العدد 7.
- شيبني عبد الرحيم، بوزيان جازية (2016): " دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2010 "، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 9، العدد 1.
- مغربي زين الدين الوافي، جميل عبد الجليل (2021): " النظرية المالية للمستوى العام للأسعار في الإقتصاد الجزائري دراسة قياسية للمدة 1997- 2017 "، مجلة دفاتر Mecas، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 17، العدد 3.
- ناظم عبد الله عبد المحمدي، علي نبع صايل الصبيحي (2018): " التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة 2011- 2020 "، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية، العراق، المجلد 12، العدد 1.
- إيمان أحمد محمد وآخرون (2011): " التضخم في العراق واحتساب مساهمة المجاميع السلعية فيه للمدة 2004- 2009 "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، المجلد 6، العدد 17.

قائمة المراجع

- حسين بن العاربية، عبد القادر عبد الرحمان (2018): " تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة 1980-2014"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 9، العدد 2.
- سيماء محسن علاوي (2016): " دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 1996-2011"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق، العدد 48.
- أحمد حسين الهيتي، فاطمة إبراهيم خلف، عدي سالم علي الطائي (2010): " التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العراق، العدد 2.
- يحيى حويولة (2014): " السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1.
- بن نافلة نصيرة (2016): " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2014)"، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 2، العدد 7.
- بن ذبية يمينة (2015): " أدوات السياسة النقدية في الجزائر ومقدرتها على معالجة التضخم (1996-2014)"، مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 2، العدد 4.
- مطاي عبد القادر، بن شنيعة كريمة (2016): " فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم -دراسة التجارب الدولية-"، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 2، العدد 2.
- دبش رياض (2019): " الأسعار في الجزائر بين الحرية والتقييد"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 56، العدد 1.
- خبابة عبد الله (2006): " تحليل السياسات السعرية في الجزائر"، مجلة حوليات، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 16، العدد 2.
- بطاهر علي (2004): " سياسة تحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 1، العدد 1.
- عبد القادر مشدال (2015): " تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة"، مجلة الإقتصاد الإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 12، العدد 1.
- رايس فضيل (2017): " محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 10، العدد 3.
- لعرابة مولود (2004): " تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970 - 2009"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، جامعة الزرقاء، الأردن، المجلد 6، العدد 2.
- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي (2013): " تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 1، العدد 2.

قائمة المراجع

- خلف الله زكرياء، عبد الوحيد صرارمة (2018): " فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم دراسة تحليلية تقييميه للفترة 2002-2016 "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 2.
- ممدوح الخطيب الكسوني (1996): " قياس التضخم وتحليل بنيته في سورية "، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 2.
- أحمد أبوالميزيد، صابرين صبره عبد الراضي، عون خير الله، ياسمين صلاح (2019): " أثر التضخم على النمو الإقتصادي بالقطاع الزراعي في مصر "، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، مصر، المجلد 18، العدد 2.
- بوالكوار نوار الدين (2017): " تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2015 في إطار منحنى فليبس "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1.
- محمد طلحة (2017): " نمذجة التضخم في الجزائر وفق منهجية Box-Jenkins "، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، الجزائر، المجلد 3، العدد 2.
- سمير شيبان، أحسين عثمانى (2017): " أثر تقلبات اسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1986-2014 "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1.
- محمد حرواش (2016): " تحليل أثر تغير في معدلات التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 "، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد 3.
- بوتيارة عنتر، بلعباس رابح (2016): " محددات التضخم دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 15.
- فوزي شوق (2018): " قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016 في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1.
- على لزعر، فضيل رايس (2012): " الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009 "، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 1.
- بشيش وليد، مجلخ سليم (2016): " تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية "، مجلة حوليات، جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد 30، العدد 2.
- بوشارب لامية (2019): " دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2017 "، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 3.
- محمد موساوي، سمية زيرار (2012): " دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970-2009 "، مجلة الإقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 8، العدد 8.

قائمة المراجع

- الطاهر جليط (2016): " دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر "، مجلة البديل الإقتصادي، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2.
- عبد الله قوري يحيى (2014): " محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012 "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 14.
- بحيات مليكة، لامية بوشارب (2016): " دراسة اقتصادية لمحددات الأجر الأدنى في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2014 "، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1.
- يشو فتحي (2018): " دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2014 "، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 2، العدد 2.
- كون فتيحة، خليل عبد القادر (2019): " تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة 2001-2018 "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 3.
- جواهر صليحة، تومي صالح (2019): " دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016 "، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1.
- أسماء مخاليف، خاطر طارق (2017): " تقدير دالة الإستهلاك في الجزائر للفترة 1990 - 2015 "، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 7، العدد 13.
- دقيش جمال، عبد الرحمان عبد القادر (2020): " أثر الدخل المتاح على الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980 - 2017 "، مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 1.
- بوالكوار نورالدين (2017): " تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك "، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 7.
- عامر أحمد (2010): " محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 8، العدد 9.
- بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوي محمد لحسن (2020): " العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970 - 2017 "، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 6، العدد 4.
- سيفور فضيلة، بلعباس رابح (2020): " أثر عجز الموازنة العامة على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ECM خلال الفترة 1965 - 2015 "، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 6، العدد 1.
- سي محمد كمال، بن باجلول (2017): " تقدير العلاقة بين عجز الميزانية، النقود والتضخم في الجزائر دراسة قياسية 1970 - 2016 "، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 1، العدد 3.

قائمة المراجع

- بن خالدي فضيل (2019): " أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2017 "، مجلة دفاتر MECAS ، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 15، العدد 2.
- مكاي هجيرة، بوبكر محمد (2020): " مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية 2014-2019 "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1.
- إينال أمينة، شيببي عبد الرحيم، أمال بدو (2016): " التقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في الجزائر "، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، الجزائر، المجلد 2، العدد 1.
- بوتياره عنتر، بدار عاشور (2017): " محددات الطلب الداخلي على الواردات الكلية في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك "، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 2.
- خليل علي، مدياني محمد (2014): " نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 "، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 13، العدد 28.
- صالح تومي، سليمة لفضل (2020): " أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي: حالة الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22.
- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام (2018): " تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح "، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 18، العدد 1.
- مبارك بوعشة (1999): " السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 10، العدد 2.
- لباز الأمين (2016): " مسار سياسة سعر الصرف دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964 - 2015 "، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 2.
- بوالكوار نورالدين، عزالدين شرون (2019): " تحليل وقياس اثر سعر الصرف الدينار الجزائري على معدل التضخم خلال الفترة 1970 - 2017 "، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، المغرب، المجلد 7، العدد 2.
- بن يوسف نوة (2016): " أثر التضخم على سعر الصرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2015 "، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 16.
- ياسين سي لاخضر غربي، طه حسين نوي (2018): " نمذجة العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري والعرض النقدي خلال الفترة 1970-2015 "، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 2.
- مروان حايد (2018): " تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016 مقارنة نماذج SVAR باستخدام برنامج Eviews 10 "، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 10، العدد 1.
- الهاشمي بوجعدار (1999): " أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وآثارها "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 10، العدد 2.

قائمة المراجع

- عيساني عارم (2019): " أثر المديونية على النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015) "، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 10، العدد 1.
- أحمد سلامي، محمد شيخي (2008): " تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970 - 2005 "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 6.
- رحموني سيد أحمد (2012): " تطور حالة ميزان المدفوعات خلال الفترة 1988 - 2007 "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 1، العدد 1.
- عزازي فريدة (2010): " أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية اقتصادية 1970 - 2008 "، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 4.
- صالح أوباية، عبد الرزاق الخليل (2018): " أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990 - 2016 "، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 2.
- بسدات كريمة (2016): " دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر "، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 2.
- بن جلول خالد، سالمى جمال (2016): " تأثير التضخم على معدلات الفقر دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 53.
- مانع فاطمة (2016): " أسباب الهجرة الكفاءات الجزائرية وأثارها السلبية على التنمية "، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 2، العدد 15.
- طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد (2020): " دور سياسة استهداف التضخم في الحد من التقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 21، العدد 1.
- سمية بلقاسمي، بوعشة مبارك (2017): " السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2014 "، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1.
- فتيحة بن علي، صالح تومي (2020): " تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017 "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22.
- مشري فريد، دوفي قرمية، عيساوي سهام (2020): " أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017 "، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1.
- حسين بن العارية، عبد السلام بلباي (2017): " تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 1، العدد 4.

قائمة المراجع

- سمير آيت يحيى (2015): " فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013 "، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 1، العدد 2.
- دحماني أمال، رشيد سالمى (2019): " تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 2، العدد 3.
- سيد أمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان (2017): " اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014 "، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 16، العدد 3.
- أحمد ضيف، نسيم بن يحيى (2017): " تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019 "، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 2، العدد 7.
- حسيبة مداني (2017): " أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 "، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، الجزائر، المجلد 3، العدد 1.
- راضية بن زيان، بلال العباسي (2017): " أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002 - 2015 "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2.
- بن يشو فتحي (2018): " دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر "، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسليت، الجزائر، المجلد 2، العدد 2.
- أحمد بن عدة (2017): " واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001 - 2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية "، مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 1.
- خلف الله زكرياء، عياش زبير (2017): " تقييم تجربة إستراتيجية استهداف التضخم في دول الاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة EMDE "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 1.
- محمد نشيد بوسيلة (2020): " فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018 "، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 4.
- عولمي بسمة، شوقي جبار (2014): " فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية "، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، المجلد 4، العدد 1.
- أحمد صديقي، حسين بن العارية (2018): " سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 21، العدد 2.
- شيبني عبد الرحيم، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري (2016): " استخدام النمذجة اللاخطية في التحليل الكمي لتفسير الظواهر الاقتصادية "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 2، العدد 1.

التقارير:

- الديوان الوطني للإحصائيات (فيفري 2016): " مؤشر أسعار الإستهلاك ".
- بنك الجزائر (سبتمبر 2009): " التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2008 ".

قائمة المراجع

- بنك الجزائر (جويلية 2018): " التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر " .
- البنك المركزي العراقي (2018): " التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام 2018 " .
- بنك الجزائر (2009): " التقرير السنوي لسنة 2008 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر " .
- بنك الجزائر (2010): " التقرير السنوي لسنة 2010 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر " .
- بنك الجزائر (2012): " التقرير السنوي لسنة 2011 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر " .
- بنك الجزائر (2013): " التقرير السنوي لسنة 2012 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر " .
- بنك الجزائر (2013): " التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 " .
- بنك الجزائر (2014): " التقرير السنوي لسنة 2013 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر " .
- بنك الجزائر (2016) : " التقرير السنوي لسنة 2015 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر " .
- بنك الجزائر (2018): " حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018 " .
- صندوق النقد العربي أبو ظبي (2004): " الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر " .

- القوانين والجرائد:

- الجريدة الرسمية (مارس 1990): " المرسوم المؤرخ 12 ماي 1966 والمتعلق بالأسعار"، العدد 11.
- كمال سي محمد (26 جوان 2021): " قراءة في الإقتصاد الجزائري"، جريدة الجمهورية، الجزائر .

@ - المقالات على مواقع الانترنت:

- مروان طاهات مروان طاهات: " دراسة مقارنة بين النظرية النقدية الكنزية و نظرية الأرصد النقدية لفريدمان"، منشور على الموقع: http://marwanmant.blogspot.com/2015/12/blog-post_37.html
- محمد إبراهيم طه السقا: " التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة 1990 - 1995"، منشور على الموقع: <https://drive.google.com/file/d/0B6iNUbwq5ejKVzBINnhsSFZINK0/view>
- طارق جدي، جنينه عمر: " التوقعات ودورها في اتخاذ القرار"، منشور على الموقع: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03>
- عدنان فرحان الجوارين: " نظرية التوقعات الرشيدة... الإطار النظري"، منشور على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=521577&r=0>
- بن عزة محمد، بوهنة كلثوم: " انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري"، منشور على الموقع: <https://iefpedia.com/arab/?p=37089>
- حتحات محمد رضا: " دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر"، منشور على الموقع: [15952922960964234753 .googlegroups.com>attach.DOC](https://www.google.com/search?q=15952922960964234753.attach.DOC&rlz=1C1GCE9Z_788545417_1622140578_1622140578)

قائمة المراجع

- الوكالة الوطنية للإستثمار: " بيانات التصريح بالإستثمار 2002 -2017 "، منشور على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>
- حراق مصباح: " قانون الضرائب لمباشرة النظام الجبائي الجزائري "، منشور على الموقع: [elearning.centre-univ-mila.dz > mod > resource > view PDF](http://elearning.centre-univ-mila.dz/mod/resource/view/PDF)

@ - مواقع الانترنت:

- الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
- بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
- البنك العالمي: www.banquemondiale.org
- منظمة الأوبك: www.opec.org
- صندوق النقد العربي: www.amf.org.ae/ar
- الأونكتاد: unctad.org
- الوكالة الوطنية للإستثمار: www.investdz.com
- صندوق النقد الدولي: www.imf.org

ثانيا - قائمة المراجع باللغة الأجنبية:



- Les Ouvrages:

- Pascal Salin (1991): " Macroéconomie ", Premier édition, des Presses Universitaires de France, France.
- Helmut Frisch (1983): " Theories of inflation ", Cambridge surveys of economic literature, New York.
- Pierre Bezbakh (2006): " Inflation et désinflation ", 5 édition, la découverte, Paris
- John Evans-Pritchard (1985): " Macro Economics an introductory text ", First Edition, Published by Macmillan Education LTD, London.
- Cornel W.B (1980): " Essays on the relation Between Interest Rate and Inflationary Exception ", University Microfilms International, London.
- Robert E.Lucas, Jr and Thomas J.Sargent (1981): " Rational Expectations and Econometric Practice ", first Edition, University Of Minnesota Archive, United States.
- Milton Friedman, Charles A. E. Goodhart (2002): " Money, Inflation and the Constitutional Position of the Central Bank ", First EDITION, the Institute of Economics Affairs, London.
- Gabriel Grégoire (2019): " Sur les modèles non-linéaires autorégressifs à transition lisse et le calcul de leurs prévisions ", Département de mathématiques et de statistique, Université de Montréal, Canada.
- Joon Y.Park, Mototsugu (2005): " Testing for a Unit Root Against Transitional Autoregressive Models Autoregressive Models ", Departement of economics, Vanderbilt University Nashville.

- Huil Feng, Jia liu (2002): " A SETAR Model for Canadian GDP : Non-linéaire and Forecast Comparisons ", Departement of Economics, University of victoria, Canada.
- Corinne Perraudin (2002): " La prise en compte de ruptures dans l'évolution des variables économiques Les modèles `a changement de régimes ", Université Paris, Paris.

- Les Articles:

- Tidiane Kinda (2011) : " Modeling Inflation in Chad ", International Monetary Fund, Country Rapport No 11/57.
- Boriss Siliverstovs, Olena Bila (2005): " Modeling inflation Dynamics in transition Economics : the Case of Ukraine Economics ", Eastern European Economics, Vol 43, Num 6.
- Moayad Rasasi (2019): " Why has Inflation Declined in Saudi Arabic ", International Monetary Fund, Country Rapport No 17/137.
- Farzanegan Mohammad Reza, Gunther Markwardt (2009): " The Effects Of Oil Price Shocks on the Iranian economy ", Energy Economics, Vol 31, Num 1.
- Byung-Yeon Kim (2008): " Modeling Inflation in Poland: A Structural Cointegration Approach ", Eastern European Economics, Vol 46, Num 6.
- Greg Auclair, Andrev Jewell, Moez Souissi, Racheeda Boukezia (2017) : " Determinants of Inflation in Algeria ", International Monetary Fund, Country Rapport No 17/142.
- Kamel Si Mohammed, Kamel Si Mohammed (2016): " The Main Determinants Of Inflation In Algeria: An ARDL Model ", les cahiers du MECAS, Vol 12, Num 1.
- Alexandros Kontonikas, Andros Gregorio (2009): " Modeling the Behaviour of Inflation Deviations from the Target ", Economic Modelling, vol 26, Num 1.
- Emmanuel Anoruo, Vasudeva Murthy (2014): " Testing Nonlinear Inflation Convergence for the Central African Economic and Monetary Community ", International Journal of Economics and financial Issues , vol 4, Num 1.
- Javed Iqbal , Hafeez Ur rehman, Muhammed Rehman (2011): " Nonlinearity In Inflation A Case of Pakistann ", Pakistan Economic and Social Review, Vol 49, Num 1.
- Cem Disbudak, Pinar Goktas (2014): " Modelling Inflation Uncertainty with Sturctural Breaks Case of Turkey (1994-2013) ", Mathematical problems in engineering,
- Ismail.O.Fasanya, Oluwasegum B.Adekoya (2017): " Modelling Inflation Rate Volatility in Negeria With Structural Breaks " , CBN journal of Applied Statistics, Vol 8, Num 1.
- Arundhati Mallick, Narayan Sethib (2019): " What Causes India's High Inflation? A Threshold Structural Vector Autoregression Analysis ", Institutions and Economies, Vol 11, Num 1.
- P.Koirala (2012): " Inflation Persistence in Nepal: A TAR Representation ", NRB Working Paper from Nepal Rastra Bank, Research Department.

- Emmanuel Antwi, Emmanuel Numapau Gyamfi, Kwabena A.kyei (2019): " Modeling And Forecasting Ghana's Inflation Rate Under Threshold Models ", The Journal of Developing Areas , Vol 53, Num 3.
- Doaa Akl Ahmed, Mahmoud A.M. Abdelsalam(2017): " Modelling and forecasting inflation in Egypt : Univariate and Multivariate approaches ", Middle East Development Journal, Vol 9, Num 1.
- Thouraya Dammak Boujelbene, Helali Kamel (2016): " A Nonlinear Approach to Tunisian Inflation Rate ", The Romanian Economic Journal, Vol 61, Num 61.
- Rudiger Dornbusch, Stanley Fischer (1993): " Moderation Inflation ", The World Bank Economic Review, Vol 7, Num 1.
- Don Patinkin (1969): " The Chicago Tradition, The Quantity Theory And Friedman ", Journal of Money.
- Havva Canibek (1988): " Macroeconomic Expectation ", International Economic Review, Num 44.
- Annarita Colsante, Antonio Palestrini, Alberto Russo, Mauro Gallegati (2017): " Adaptive expectations versus rational expectations: Evidence from the lab ", International Journal of Forecasting, Vol 33, Num 4.
- Kamel Aichi, Derradji Chaoua (2012): " Evolution du système des prix en Algérie depuis l'indépendance jusqu'à nous jours ", Université Djelfa, Alger, Revue d'études économiques, Vol 6, Num 17.
- Bouyacoub Ahmed (1989): " Régulation et prix en Algérie 1962 – 1987 ", Revue de Les cahiers du CREAD, Centre de Recherche en Economie Appliquée, Algérie, Vol 4, Num 18.
- Samer Mehibel, Yacine Belarbi (2017): " Inflation Dynamics in Algeria ", Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol 9, Num 1.
- Abdelazize Taiba, Necer Eddine Karrachira, Sarra Bouguessri (2021): " Influence of Inflation on Output Fluctuations : Empirical Study in case of Algeria using ARDL model ", les cahiers du cread, Applied Centre de Recherche en Economie Appliquée, Algérie.
- Radia Benziane (2019): " The Impact of Monetary Policy on Algerian Economic Activity ", Journal Of Business and Economic Development, Vol 4, Num 1.
- Boukhari abd elhamide, Bouhereira abbas (2017): " The Role of Central Banks in Acheiving Macroeconomic Stability : Cas of the Algerian Economy ", Revue de Global journal of economic and Business, Vol 2, Num 1.
- M.Y.Boumghar (2004): " La conduit de la politique monétaire en Algérie : un essai d'examen ", Revue de Cread, Centre de Recherche en Economie Appliquée, Algérie.
- N. Bensaid (2016): " Dynamique Non Linéaire Du Marché Boursier Marocain: Une Application Des Modèles A Changement De Régimes ", Journal of Economics and Finance, Vol 7, Num 5.
- Omer ESEN, Celil AYDIN, Recai AYDIN (2016): " Inflation Threshold Effect on Economic Growth in Turkey ", Journal of Advanced Research in Law And Economics, Vol 8, Num 22.

- Haiqiang Chen, Terence Tai-leung Chong, Jushan Bai (2012): " Theory and application of the TAR model with threshold variables ", Economic Reviews, Vol 32, Num 2.
- Emrah Hanifi Firat (2017): " SETAR (Self-Exciting Threshold Autoregressive) Non-linear Currency Modelling in EUR/USD EUR/TRY and USD/TRY Parities ", Mathematics and Statistics, Vol 5, Num 1.
- Mélika Ben Salem, Corrine Perraudin (2001): " Tests de linéarité, spécification et estimation de modèles à seuil : une analyse comparée des méthodes de Tsay et de Hansen ", Économie et prévision, Vol 148, Num 2.

- Les Thèses:

- Bouhassoun Née Bedjaoui Zahira (2013): " La relation monnaie –inflation dans le contexte de l'économie Algérienne ", Thèse publiée, Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université de Tlemcen, Alger.
- Julien Fouquau (2008): " Modèles à changements de régimes et données de panel: de la non-linéarité à l'hétérogénéité ", Thèse de doctorat Publiée, Sciences Economiques, l'Université d'Orléans, Paris.

- Les Conférences:

- Jalil Totonchi (2011): " Macroeconomic Theories of Inflation ", International Conference on Economics and Finance Research, IACSIT Press, Singapore.
- Hector O.Zapata, Wayne M.Gauthier (2003): " Threshold Models in Theory and Practice ", Conference in the Southern Agricultural Economics Association Annual meeting, Mobile, Alabama.

- Les Rapports:

- International Monetary Fund (2013): " Staff Report For The 2012 Article IV Consultation", IFM Country Rapport No 13/47.
- Bank of Algeria (Décembre 2008): " Bulletins Statistiques ", 4eme Trimestre, N: 5.
- Bank of Algeria (Mars 2008): " Bulletins Statistiques ", 4eme Trimestre, N: 25.
- Bank of Algeria (Mars 2008): " Bulletins Statistiques ", 4eme Trimestre, N: 45.
- Office national des Statistiques (Mai 2013): " Indice des prix a la consommation ville d'Alger : Evolution 2003 - 2012 et National : Evolution 2003-2012 ".

@ - Les Articles sur le Site Web:

- Kirti shailas: " Quantity Theory of Money by Friedman ", sur le site : <http://www.economicdiscussion.net/economic-theories/quantity-theory-of-money-by-friedman/21120>.
- Office National des Statistiques : " Indice des prix à la consommation ", sur le cite : https://www.ons.dz/IMG/pdf/ipc_meth.pdf.

الملاحق

الملاحق

الملحق 1: المجموعات الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر

السنوات	مواد غذائية والمشروبات غير الكحولية	الملابس والأحذية	السكن وأعبائه	الأثاث ومنتجات المفروشات	الخدمات الطبية والصحية	النقل والمواصلات	التعليم والثقافة والترفيه	سلع وخدمات أخرى
1970	103.5	121.8	100	102.1	104	103.5	103	104
1971	108.4	125.3	100	107.1	108	106.5	105	108
1972	112.8	129.7	100	110.1	112	116.3	107	112
1973	121.4	130.4	102.1	117	113.3	116.3	108.5	116.7
1974	134.2	137.1	102.3	121.5	112.7	117.4	112.2	119.2
1975	149.6	142.9	106.6	136.5	114.8	121.1	117.9	137.7
1976	171.6	148.6	107.1	144.6	114.9	127	120.4	145.3
1977	198.4	168.3	109.7	160	115.4	130.4	129.4	162.8
1978	236.3	198.9	120.3	193.5	125.1	136.3	137.6	203.1
1979	268.1	226.8	121.6	218.3	130.8	140.3	153.2	220.2
1980	297.2	243.3	125	249.5	143.1	143.3	170.9	244
1981	351.7	269.8	129.9	270.5	169.3	166.4	179.8	270.2
1982	377.7	287.1	139.5	285.3	178	169.9	192.4	282.4
1983	105.4	105	105.2	105.1	106.1	107.5	101.2	113.5
1984	113.4	111	111.4	117	109.9	118.4	104.9	135.6
1985	127.5	118.4	115.7	126.4	115.6	129.4	110.8	156.1
1986	149.2	123.9	127.5	133.3	120.4	134.5	115.6	171.3
1987	160.6	133.1	139	141.7	125.1	146.4	123.6	185.5
1988	166.7	146	146.9	158	130.1	161.2	134.2	208.8
1989	181.8	168.5	166.8	176.8	138.5	179.5	142.1	220.9
1990	122.7	115.8	106.1	113.4	111.7	111.2	122.5	115.6
1991	147.3	149.6	132.8	146.2	131.3	148	165.3	156.9
1992	184.8	185.8	175.3	197.1	220.4	186.1	246.8	229.9
1993	230.4	219.2	205.3	236.5	274.8	200.7	309.2	269.9
1994	325.6	255.8	266.6	262.3	320.3	240.1	363.8	340.2
1995	425.9	306.3	360	305.2	410.3	351.2	452.5	441.9
1996	510.8	347.5	453.8	330.3	479.6	432.1	520.6	522.4
1997	539.7	369.5	541.5	343.7	527.7	452.5	500.5	551
1998	570.5	388.5	580.6	354.7	566.7	459.5	496.8	590.9
1999	577.2	418.3	597.6	362.8	581.8	473.2	482.8	631.8
2000	572.2	424	607.8	365.9	603.1	483.9	461.7	648.2

الملاحق

668.5	464.6	500.1	644	373.4	622.4	439.3	604.4	2001
105.58	101.78	101.25	101.45	101.23	100.98	102.8	100.64	2002
106.11	103.05	113.98	102.99	103.53	104.78	103.15	104.26	2003
108.94	103.95	122.46	104.65	105.81	108.22	103.47	108.92	2004
108.62	105.02	128.92	105.55	106.07	117.28	104.36	107.75	2005
110.08	104.49	128.83	106.56	106.16	122.04	104.68	112.29	2006
112.57	106.71	131.66	108.49	106.6	124.57	104.4	119.43	2007
118.42	112.29	136.91	110.49	107.73	125.57	104.15	128.39	2008
127.75	119.06	141.81	114.22	109.69	129.31	104.6	138.96	2009
141.78	118.89	145.34	117.45	113.56	131.71	107.46	144.85	2010
162.96	119.55	149.68	122.62	117.54	133.52	111.41	150.96	2011
184.83	123	156.43	127.9	122.11	139.56	117.84	169.41	2012
186.22	119.46	165.19	133.19	125.38	141.79	126.98	174.8	2013
187.29	130.13	163.45	139.05	129.9	143.63	136.04	181.61	2014
199.98	136.45	169.47	147.59	135.63	145.47	147.85	190.16	2015
221.58	134.5	189.37	157.38	142.79	154.47	168.17	196.6	2016
246.24	138.44	198.32	166.3	148.8	158.32	183.09	206.46	2017
264.26	144.84	209.25	173.06	156.81	159.73	193.16	213.43	2018

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات: "الأرقام الاستدلالية للأسعار حوصلة إحصائية 1962-2011"، ص: 78 - 79 .

- الديوان الوطني للإحصائيات: "الأرقام الاستدلالية للأسعار الجزائر بالأرقام 2015-2017"، ص: 57.
- الديوان الوطني للإحصائيات: "الأرقام الاستدلالية للأسعار"، الجزائر بالأرقام 2012-2014، ص: 62.
- بنك الجزائر: "النشرة الإحصائية الثلاثية الثلاثية الرابع رقم 45"، ص: 29.

الملحق 2: تطور الإستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري الوحدة (10⁶ دج)

السنوات	الإستهلاك الخاص	الإستهلاك العام	الإنفاق الاستثماري	السنوات	الإستهلاك الخاص	الإستهلاك العام	الإنفاق الاستثماري
1970	13.4438	3.5791	1.623	1995	1114.81	340.207	285.923
1971	14.2835	4.0966	2.254	1996	1335.04	405.37	174.013
1972	16.7721	4.3925	2.832	1997	1430.34	459.831	201.641
1973	18.071	4.752	3.719	1998	1556.73	503.631	211.884
1974	22.79	6.263	4.002	1999	1670.7	543.6	186.987
1975	26.629	8.421	5.412	2000	1714.2	560.2	321.929

الملاحق

357.395	624.559	1847.73	2001	6.948	9.524	31.818	1976
452.93	700.447	1989.32	2002	10.191	11.562	38.908	1977
516.504	777.522	2126.3	2003	12.531	15.038	47.82	1978
638.036	846.896	2371.02	2004	13.425	17.257	55.316	1979
806.905	865.879	2553.03	2005	17.227	22.352	70.179	1980
1015.144	954.868	2695.58	2006	23.45	26.354	87.176	1981
1434.638	1089	2963.82	2007	34.449	30.66	95.559	1982
1973.278	1458.51	3333.29	2008	40.434	34.692	106.183	1983
1946.311	1609.37	3743.92	2009	41.326	38.041	119.358	1984
1807.862	2065.76	4115.57	2010	45.181	55.83	131	1985
1934.5	3015.17	4548.23	2011	40.663	57.69	149.3	1986
2275.5	3184.01	5211.51	2012	40.216	67.188	145.6	1987
1892.6	3186.87	5769.78	2013	43.5	70.3	206.7	1988
2501.4	3409.67	6264.72	2014	44.3	76.2	260.7	1989
3039.3	3603.3	6853.99	2015	47.7	89.3	315.9	1990
2711.9	3658.9	7446.01	2016	58.3	124.3	404.7	1991
2605.4	3577.5	8037.21	2017	144	167.9	539.8	1992
4043.31	3964	8839.57	2018	185.21	202	636.4	1993
				235.926	247.1	825.6	1994

المصدر: - صندوق النقد العربي.

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، المحاسبة الوطنية، ص: 225.

الملحق 3: تطور الميزانية الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية	السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
1970	6 306	5 876	430	1995	611 731	759 617	-147 886
1971	6 919	6 941	-22	1996	825 157	724 609	100 548
1972	9 178	8 197	981	1997	926 668	845 196	81 472
1973	11 067	9 989	1 078	1998	774 511	875 739	-101 228
1974	23 438	13 408	10 030	1999	950 496	961 682	-11 186
1975	25 052	19 068	5 984	2000	1 578 161	1 178 122	400 039

الملاحق

184 498	1 321 028	1 505 526	2001	6 097	20 118	26 215	1976
52 542	1 550 646	1 603 188	2002	8 006	25 473	33 479	1977
335 210	1 639 256	1 974 466	2003	6 676	30 106	36 782	1978
1 040 969	1 188 930	2 229 899	2004	12 914	33 515	46 429	1979
1 030 791	2 052 037	3 082 828	2005	15 578	44 016	59 594	1980
1 186 911	2 453 014	3 639 925	2006	21 729	57 655	79 384	1981
584 231	3 103 669	3 687 900	2007	1 801	72 445	74 246	1982
-1 288 605	4 191 053	2 902 448	2008	-4 181	84 825	80 644	1983
-970 972	4 246 334	3 275 362	2009	9 767	91 598	101 365	1984
-1 392 296	4 466 940	3 074 644	2010	6 009	99 841	105 850	1985
-2 328 299	5 731 407	3 403 108	2011	-12 127	101 817	89 690	1986
-3 250	7 054.4	3 804.5	2012	-10 993	103 977	92 984	1987
-2 745	6 635.6	3 890.8	2013	-26 200	119 700	93 500	1988
-3 068	6 995.8	3 927.8	2014	-8 100	124 500	116 400	1989
-3 801	8 753.7	4 952.7	2015	16 000	136 500	152 500	1990
-3 237	7 984.2	4 747.4	2016	36 800	212 100	248 900	1991
-1 248	6 883.2	5 635.5	2017	-108 267	420 131	311 864	1992
-1 002	6 800.0	5 798.1	2018	-162 678	476 627	313 949	1993
				-89 148	566 329	477 181	1994

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات: "حوصلة إحصائية 1962 - 2011"، المالية العامة، ص: 211.

- بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2017 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 145 - 146 .

- بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2013 للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 220 - 221.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة نمذجة معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة 1970 - 2018، وذلك ضمن مقاربتين خطية (نموذج ARDL) ولاخطية (نموذج TAR)، وقد بينت النتائج في المقاربة الخطية بأن هناك متغيرات إقتصادية كلية ساهمت في نمذجة معدلات التضخم على المدى القصير كل من: سعر الصرف الرسمي للفترة السابقة، فجوة الإنتاج، مؤشر الإفراط النقدي، العوائد النفطية والأجور للفترة السابقة، وفي المدى الطويل كل من: سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار السلع الأجنبية المستوردة. أما في الدراسة التطبيقية للمقاربة اللاخطية، توصلت أن مستويات معدلات التضخم تتبع سيرورة لاخطية وجود أثر العتبة، وذلك وفقا لقيم المتغير الانتقال المتمثل في Ptr_{t-1} (التأخر الأول للعوائد النفطية)، هو الأمثل في تحديد عتبة التضخم بعتبة واحدة والمقدرة عند النموذج TAR بـ 17.306 %، ومنه فإن هذه النتائج تدعم فرضية الإدارة النشطة لمعدلات لتضخم، أين يتدخل صناع القرار عندما يفوق هذا الأخير مستوى قيمة العتبة بـ 17.306 % Ptr_{t-1} ، وتعتبر هذه الحالة من بين أعراض ظاهرة المرض الإقتصادي الهولندي نعمة الموارد الطبيعية، لأن الإيرادات النفطية حينما يتم إدماجها في المجال النقدي سيتم فعليا في زيادة الكتلة النقدية، وإذا لم تكن هناك ضوابط في مجال إنفاق هذه الموارد أو النفقات سيؤدي حتما إلى زيادة معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الأسعار، الجزائر، نموذج (ARDL)، نموذج (TAR).

Abstract:

This study aims at modeling inflation rates in Algeria during the period 1970 - 2018, from two approaches, linear (ARDL Model) and non-linear (TAR Model), the results were shown in the linear approach that there are macroeconomic variables that have contributed to short-term inflation modelling: official exchange rate for the previous period, output gap, excess cash index, oil revenues and wage for the previous period, and in the long run, both: official exchange rate and price index of foreign imported goods. As for the applied study of the non-linear approach, it found out that the levels of inflation rates follow a non-linear process with a threshold effect, this is according to the values of the transition variable represented by Ptr_{t-1} (The first delay in oil revenues), it is optimal in determining the threshold of inflation one threshold estimated at the model TAR of 17.306 %, thus these results support the hypothesis of active management of inflation rates, where decision makers intervene when the latter exceeds the threshold value level of 17.306 % Ptr_{t-1} , this situation is considered among the symptoms of the dutch economic disease, the blessing of natural resources, because when oil revenues are integrated into the monetary area, they actually increase the monetary mass, if there are no controls in the area of spending these resources or expenditures, it will inevitably lead to an increase in the rates of inflation.

Key Words: Inflation, The Prices, Algeria, Model (ARDL), Model (TAR)

Résumé:

Cette étude vise à essayer la modélisation des taux d'inflation en Algérie sur la période 1970 - 2018, selon deux approches, linéaire (Modèle ARDL) and non linéaire (Modèle TAR), les résultats de l'approche linéaire ont montré qu'il existe des variables macroéconomiques qui ont contribué à modéliser les taux d'inflation à court terme: le taux de change officiel de la période précédente, écart de production, indice excessive monétaire, revenus pétroliers et salaire de la période précédente et long term: le taux de change officiel et indice des prix des marchandises importées à l'étranger. Dans l'étude appliquée de l'approche non linéaire, l'étude a révélé que les niveaux des taux d'inflation suivent un processus non linéaire avec un effet de seuil, selon la valeur de la variable de transition de Ptr_{t-1} (Le premier retard des revenus pétroliers), il est optimal pour déterminer le seuil d'inflation à un seul seuil, qui est estimé par le modèle TAR à 17.306 %, donc ces résultats soutiennent l'hypothèse d'une gestion active des taux d'inflation, ou les décideurs interviennent lorsque ce dernier dépasse le seuil de la valeur 17.306 % Ptr_{t-1} , cette situation est considérée comme l'un des symptômes du phénomène du malaise économique néerlandaise, la bénédiction des ressources naturelles, parce que les revenus pétroliers lorsqu'ils sont intégrés dans domaine monétaire, ils augmentent en fait la masse monétaire, s'il n'y a pas de contrôle dans le domaine des dépenses de ces ressources ou dépenses, cela entraînera inévitablement une augmentation des taux d'inflation.

Mots-Clés: Inflation, Les Prix, Algérie, Modèle (ARDL), Modèle (TAR).